المجموعة الأولى

كتب حذر منها العلماء

تصنيف

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

تقديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

المجلد الأول

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

تقـديم

فضيلة الشيخ بكر عبد الله أبو زيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد:

فإن التأليف في الكتب التي حذّر منها العلماء باب عظيم من أبواب النُّصح للأُمّة، وصيانتها مما يشوبها في دينها وتعبُّدها وسلوكها وتوحيدها لربِّها، لكن لا يصلح أن يؤلف في هذا الباب الجهاديّ إلاّ مَنْ طاب مشرباً ومسلكاً، ومَنْ أتبع في العلم سبباً، وبلغ فيه مبلغاً حسناً، ومن أوتي قدراً من سعة الاطّلاع، والجلد على جرد المطوّلات، ورحلة النّظر في عامّة الفنون والمؤلّفات، مع التيقّظ للتّقييد، وضم النّظير إلى النظير، ثم التمحيص والتدقيق.

ولما قرأتُ مقدمة هذا الكتاب «كتب حذر منها العلماء»، ومواضعَ كثيرة منه؛ رأيتُ أن مؤلّفه الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان له من هذه الأسباب الحظُّ الوفير، وقد جمع في هذا الكتاب ـ الفريد في بابه ـ تتبّعاً وترتيباً وصياغةً وإعداداً وتوثيقاً، تسمية عشر وأربع مئة كتاب في التوحيد والفقه والتاريخ والانتحال، بعد مقدّمةٍ مُوعبةٍ مهمة من المناسب إفرادُها «نصيحةً لدور النشر» خاصّة، ليطيب لهم الكسبُ، ورحمةً بالخَلْق من نشر ما يضرُّهم في دينهم ودنياهم.

كتب اللّهُ لمؤلّفه الأجرَ الجزيلَ، والذّكر الجميل، ونفع به المسلمين.

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

بكر عبد الله أبو زيد

في ١٤١٥/٦/٢٦ هـ

المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومَن يُضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَموتُنَّ إلاَّ وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرْحامَ إنَّ اللهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً﴾[2].

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[3].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ

---

(١) آل عمران: ١٠٢

(٢) النساء: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

ضلالة في النار.

أما بعد؛ فإنّ هٰذه التحذيرات بمثابة الإشارات السريعات لطلبة العلم الشرعي، وفيها لفت نظر لهم لمسائل كليات، وضوابط مهمّات، فيما يخص هٰذا الكمّ الهائل من المؤلَّفات والمصنَّفات؛ لتتحصّل لهم المراجعات، وتنكشف الضلالات، وتحلّ المشكلات، وليتسنّى لهم الوقوف على مرجعٍ فيه مادّة علميّة تخصّ العوام؛ فيعملوا على توصيلها لهم، ويحذِّروا بني قومهم مما يلزمهم مما هو بين أيديهم من (تحذيرات) حول (المصنَّفات).

وخصصتُ هٰذه المجموعة ـ وهي الأولى ـ في الكتب التي تتعلق بثلاثة علوم، وجعلت لكل علم فصلاً منفرداً وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: كتب العقيدة، وفيه تحذير من ستين عنواناً.

وتعرضتُ فيه لبعض كتب الزندقة والباطنية والإلحاد، مما أُلِّف قديماً وحديثاً، ولأشهر كتب التنبؤات والشّعبذة والسحر والطلاسم، فحُصَّةُ كتب التوحيد في هٰذا المجلد هٰذان الأمران، وسيأتي إن شاء الله تعالى فيما بعد التّحذيرُ من كتب الفلسفة وعلم الكلام، ومن كتب الفرق الزائغة عن منهج السلف الصالح، ومن كتب المستشرقين التي كتبت عن هٰذا الدِّين، وكذا من كتب أهل الضلال والمبتدعين.

الفصل الثاني: كتب الفقه والدّعوة السلفية، وفيه تحذير من مئتي عنوانٍ.

وتعرضتُ فيه لكتب الفقه والفتاوى الشاذات، والأقوال الغريبات، وما ذكرتهُ فيه إنما هو على سبيل التمثيل بما يلزم منه التحذير في هٰذه الأوقات، من غير حصر وعدّ وتتبع؛ فإن ذٰلك يطول، واكتفيتُ في هٰذا القسم بذكر ضوابط وقواعد، ثم خرجتُ في آخره إلى (جولة في كتب المعاصرين)، وفي

بعضها طامّات، وحقّ لها أن تسلك في النوع الأول! وإلى الله وحده المشتكى من غربة الإسلام، وتعرضت في ثنايا البحث إلى الكتب التي شوهت الدعوة السلفية وأشهر رموزها قديماً وحديثاً.

الفصل الثالث: كتب الأخبار والأوائل والتاريخ، وفيه تحذير من مئة كتاب.

وقد قسمتهُ إلى قسمين:

الأول: تحذير من كتب بتفصيلٍ وتمثيل.

وتعرضت في هٰذا القسم لأشهر المصادر والمراجع التاريخية والأدبية، وجلُّها مطبوع.

والآخر: مسرد عام فيه كتب حوت أخباراً لا يحل لأحدٍ أن ينقل منها حرفاً حتى يتثبت ويسأل ـ أو يفحص ـ عنها.

وتعرضت في هٰذا القسم على وجه الإجمال لكثير من كتب الرقائق والزهد والتصوف، وحذرتُ مما حوته من أخبار واهية، وقصص باطلة، وأحاديث موضوعة أو ضعيفة، وكثير من هٰذه الكتب منتشرة في الآفاق، وبعضها ما زال مخطوطاً، وقد أكتفي بنقل نص لبعض العلماء الربانيين في التحذير.

ثم ختمت الكلام على كتب الأخبار بـ (مسرد عام فيه كتب لأئمة ثقات وعلماء أخيار حوت أخباراً لا بد من الفحص عنها قبل النقل منها)، وذكرت فيه «الحلية» لأبي نعيم، ومؤلفات ابن منده، وكتب ابن الجوزي الوعظية، و«الشفا» للقاضي عياض، وغيرها.

ثم تعرضت في:

الفصل الرابع: إلى كتب منحولة، وفيه تحذير من خمسين عنواناً.

تعرضتُ فيه لأشهر الكتب التي كذبت على الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء العاملين، ثم ناقشتُ ما يدّعيه بعض المطلعين والمثقّفين من تشكيك في نسبة بعض الكتب الصحيحة لأصحابها، وذكرتُ كلاماً مسهباً عن نسبة كتاب «الأم» للشافعي، وبرهنتُ أنه له، وفنَّدت دعاوى من زعم غير ذلك، وكذلك فعلت في نسبة كتاب «الروح» لابن القيم.

وتعرضت في هٰذا الجزء ـ قبل ذٰلك ـ إلى التنبيه على (نشرات مكذوبة وباطلة)، واعتنيت عناية خاصة بـ (الوصية المكذوبة) المنسوبة للشيخ أحمد (حامل مفاتيح حرم الرسول ﷺ) زعموا!.

ثم ختمتُ الكتاب بكلمة سريعة عن (سرقة الكتب)، أشرتُ فيه إلى أن تهمة (السرقة) عظيمة، وسردتُ فيه معالم لتحديد معنى (السرقة)، ومثّلتُ على ذٰلك بما يصلح وبما لا يصلح أن يسمّى (سرقة)، وجعلتُه الفصل الخامس، وبه ختمتُ هٰذه المجموعة.

وسيتبع ـ إن شاء الله تعالى ـ هٰذه المجموعة مجموعة أُخرى، فيها تحذير من (كتب التفسير)، و(كتب علم الكلام)، و(المعاجم والقواميس ودوائر المعارف)، و(كتب الصوفية والتزكية)، و(كتب الفلسفة)، و(كتب المستشرقين وأعداء الإسلام)، وغير ذٰلك مما يلزم التحذير منه والوقوف على ما فيه من شرورٍ وسمومٍ. ومنهجي في التحذيرات سياق كلام الأئمة الثقات، والعلماء المعتبرين، والباحثين الشّادّين الجادّين، والإشارة إلى الشّرّ ومكمن الخطر، وقد نقتبس بعض العبارات ممثلين بها على مرادنا من وجه التحذير الوارد في الكتاب؛ ليتعامل معه القراء على حذر بذٰلك القدر من غير شطط ولا إجحاف، ولٰكن باعتدال وإنصافٍ.

وليعلم أنـه ليس من شرطنـا ذكـر من مدح الكتـاب الـذي وقـع منه التحـذير ؛ إما لمخالفتنا من مدحه بالكليَّة، أو لأنَّ التحذير منصبٌّ على شيء من الكتاب، والمدح متعلّقٌ بأشياء أُخر، ولٰكننا سنحاول ـ إن شاء الله تعالى ـ الإيماء لذٰلك على قدر الحاجة والضرورة.

وليعلم أيضاً أننا لسنا بصدد عرض الكتاب المحذّر منه عرضاً تفصيلياً دقيقاً، وسنعمل على الاستفادة ممن عمل ذلك في الكتب التي لها ذكر هنا، بالإشارة إلى مثل هٰذه الجهود من غير استقصاء، واللبيب تكفيه الإشارة.

وليعلم أيضـاً أنه ليس غرضي من هٰذا الكتاب التنقيص والتقليل من شأن المؤلِّفين، ولا التحقير من كل الكتب المدرجة في هٰذا التصنيف، كما أنـــه ليس هدفي منـــه أن يُدرج اسمي في المؤلِّفين، ويشتهـر ذكـري في العالمين، بل مقصودي منه أن يكون وسيلة لطلبة العلم المبتدئين في الوقوف ـ من خلاله ـ على ما ينفعهم يوم الدِّين، وأن يميّزوا ـ بواسطته ـ بين الغث والسمين، ولئلا يختلط عليهم البعر بالدُّر الثمين.

«وفي هٰذه الإشـارة كفاية لمن له هداية، وفي ذنوبنا التي قد أثقلت ظهـورنا لقلوبنا أعظم شغلة، وطوبى لمن شغلته عيوبه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، فالراحلة التي قد حملت ما لا تكاد تنوء به إذا وضع عليها زيادة عليه؛ انقطع ظهرها، وقعدت على الطريق قبل وصول المنزل، وبـلا شك أن التَّوثُّبَ على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلاً عن المقطوع بإسلامهم جراءة غير محمودة؛ فربما كذب الظن، وبطل الحديث، وتقشعت سحـائب الشكـوك، وتجلت ظلمات الظنون، وطاحت الدقائق،

وحقت الحقائق، وإن يوماً يفرُّ المرءُ من أبيه ويشحُّ بما معه من الحسنات على أحبابه وذويه؛ لحقيق بأن يحافظ فيه على الحسنات ولا يدعها يوم القيامة نهباً بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى قبل أن يخرج إلى هٰذا العالم بدهور، وهو غير محمود على ذٰلك ولا مأجور؛ فهٰذا ما لا يفعله بنفسه العاقل، وأشد من ذٰلك أن ينثر جراب طاعاته وينثل كنانة حسناته على أعدائه غير مشكور بل مقهور، وهٰكذا يفعل عند الحضور للحساب بين يدي الجبار بالمغتابين والنمامين والهمازين اللمازين؛ فإنه قد علم بالضرورة الدينية أن مظلمة العرض كمظلمة المال والدم ومجرد التفاوت في مقدار المظلمة لا يوجب عدم إنصاف ذٰلك الشيء المتفاوت أو بعضه بكونه مظلمة؛ فكل واحدة من هٰذه الثلاث مظلمة لآدمي، وكل مظلمة لآدمي لا تسقط إلا بعفوه، وما لم يعف عنه باق على فاعله يوافى في عرصات القيامة؛ فقل لي: كيف يرجو من ظلم ميتاً بثلب عرضه أن يعفو عنه؟ ومن ذاك الذي يعفو في هٰذا الموقف وهو أحوج ما كان إلى ما يقيه عن النار؟! وإذا التبس عليك هٰذا؛ فانظر ما تجده من الطباع البشرية في هٰذه الدار؛ فإنه لو ألقي الواحد من هٰذا النوع الإنساني إلى نار من نيار هٰذه الدنيا وأمكنه أن يتقيها بأبيه أو بأمه أو بابنه أو بحبيبه لفعل؛ فكيف بنار الآخرة التي ليست نار هٰذه الدنيا بالنسبة إليها شيئاً؟!»[1].

ويجدر بي في هٰذا المقام تسجيل ما يلي:

أولاً: الردّ على مخالف الحق ومتنكِّب المنهج الصدق أمر واجب، فضلاً عن مشروعيته مع من يُظَنّ أنه أخطأ، ولهٰذا فائدة جيِّدة كشف عنها الذهبي بقوله في «السير» (١٢ / ٥٠٠ ـ ٥٠١) في آخر ترجمة (محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم): «وما زال العلماءُ قديماً وحديثاً يردُّ بعضهم على

---

(١) «البدر الطالع» (٢ / ٣٨ ـ ٣٩).

بعض في البحث وفي التّواليف، وبمثل ذٰلك يتفقّه العالم، وتَتَبَرْهَنُ له المشكلاتُ، ولٰكن في زماننا قد يُعاقَبُ الفقيهُ إذا اعتنى بذٰلك لسوء نيَّته، ولطلبه للظُّهور والتكثُّر؛ فيقومُ عليه قضاةٌ وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة، وإخلاص العمل».

وقد قعَّد هٰذا الأمر وأصَّله الشيخ بكر أبو زيد ـ حفظه الله تعالى ـ في «الرد على المخالف»؛ فانظره غير مأمور.

ثانياً: هنالك نقولاتٌ لأهل العلم أودُّ تسجيلها هنا مؤكِّداً ما ذكرتُ آنفاً من عدم التّلازم بين التحذير من الكتاب والقدح في صاحبه إنْ كان مشهوداً له بالعلم والخير؛ فحالـي في هٰذا التحذير مع هٰذا الصنف من المؤلِّفين ما قاله الخطيب في مقدِّمة كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١ / ٥ ـ ٦)، وهٰذا نصُّ كلامه:

«ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ويقف على ما لكتابنا هٰذا ضمناه يلحق سيىء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنَّى يكون ذٰلك وبهم ذُكرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء[1]: «ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال»، ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكل قوم إماماً؛ لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم ممن رزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم بيان ما أهملوا وتسديد ما أغفلوا إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل، وذٰلك حق العالم على المتعلم وواجب على التالي

---

(١) نقله الخطيب بسنده إليه.

للمتقدم» انتهى كلام الخطيب.

وما قاله الإمام ابن قتيبة في مقدمة كتابه «إصلاح غلط أبي عبيد» (ص ٤٦ ـ ٤٧)؛ قال:

«وقد يظنّ من لا يعلم من الناس ولا يضع الأمور مواضِعها أنَّ هٰذا اغتيابٌ للعلماء وطعنٌ على السَّلف، وذكرٌ للموتى، وكان يقال: «اعْفُ عن ذي قبر»، وليس ذٰلك كما ظنّوا؛ لأنَّ الغِيبةَ سَبُّ الناس بلئيم الأخلاق، وذِكرهم بالفواحش والشّائنات، وهٰذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللّحوم الميتة، فأمَّا هفوة في حرف أو زلَّة في معنى أو إغفال أو وهم ونسيان؛ فمعاذَ الله أن يكون هٰذا من ذٰلك الباب، أو أن يكون له مشاكلاً أو مقارباً، أو يكون المنبّه عليه آثماً، بل يكون مأجوراً عند الله مشكوراً عند عباده الصالحين، الذين لا يميل بهم هوىً، ولا تدخلهم عصبيَّة، ولا يجمعهم على الباطل تحزُّب، ولا يلفتهم عن استبانة الحق حَسَد.

وقد كنّا زماناً نعتذِرُ من الجهل؛ فقد صِرْنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنا نؤمّل شكر الناس بالتنبيه والدلالة؛ فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هٰذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلفٌ وهو المستعان» انتهى.

وما قاله الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣ / ٢٨٣):

«معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم، والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقيعة فيهم؛ فهٰذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما؛ فلا نؤثم، ولا نعصم،

ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في عليٍّ ولا مسلكهم في الشيخين، بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة؛ فإنهم لا يؤثمونهم، ولا يعصمونهم، ولا يقبلون كل أقوالهم ولا يهدرونها؛ فكيف ينكرون علينا في الأئمة الأربعة مسلكاً يسلكونه هم في الخلفاء الأربعة وسائر الصحابة؟ ولا منافاة بين هٰذين الأمرين لمن شرح الله صدره للإسلام، وإنما يتنافيان عند أحد رجلين: جاهل بمقدار الأئمة وفضلهم، أو جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله، ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قَدَم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوَة والزَّلَّة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».

وما قاله ابن رجب الحنبلي في «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص ١٠ ـ ١٢)، وهٰذا نص كلامه:

«فردُّ المقالات الضعيفة وتبيين الحقّ في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو ممّا يكرهه أولٰئك العلماء، بل ممّا يحبونه ويمدحون فاعله ويُثنون عليه؛ فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية، فلو فُرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحقّ؛ فلا عبرة بكراهته لذٰلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحبّ ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواءٌ كان ذٰلك في موافقته أو مخالفته.

وهٰذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمّة المسلمين وعامّتهم، وذٰلك هو الدين كما أخبر به النبيّ ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدّب في الخطاب،

وأحسن في الردّ والجواب؛ فلا حرج عليه ولا لوم يتوجّه إليه، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته؛ فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قولٌ ينكره على قائله يقول: «كَذَب فلان»، ومن هٰذا قول النبي ﷺ: «كَذَب أبو السّنابل، لما بلغه أنه أفتى أنَّ المتوفى عنها زوجُها إذا كانت حاملًا لا تحلّ بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالاتٍ ضعيفةٍ لبعض العلماء وردّها أبلغ الردّ، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالاتٍ ضعيفةً تفردوا بها، ويبالغ في ردّها عليهم، هٰذا كله حكم الظاهر».

ثم قال رحمه الله تعالى:

«وأما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذٰلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغترّ الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته؛ فلا ريب أنه مثابٌ على قصده، ودخل بفعله هٰذا بهٰذه النية في النُّصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامَّتهم.

وسواء كان الذي بيّن الخطأ صغيراً أو كبيراً؛ فلهُ أسوة بمن ردّ من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء، مثل المتعة والصَّرف والعمرتين وغير ذٰلك.

ومن ردّ على سعيد بن المسيّب قوله في إباحته المطلّقة ثلاثاً بمجرّد العقد، وغير ذٰلك مما يخالف السنّة الصريحة، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج، وعلى طاووس قولَه في مسائل متعددة شذّ بها عن العلماء، وعلى غير هٰؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم، ولم يعدّ أحدٌ منهم مخالفته في هٰذه المسائل ونحوها طعناً في هٰؤلاء الأئمة ولا عيباً

لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هٰذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، ومن بعدهم من أئمَّة الفقه والحديث وغيرهما ممَّن ادَّعوا هٰذا المقالاتِ، ما كان بمثابتها شيءٌ كثير، ولو ذكرنا ذٰلك بحروفه؛ لطال الأمر جدّاً.

وأما إذا كان مُرادُ الرادّ بذٰلك إظهار عيب من ردّ عليه وتنقّصه وتبيين جهله وقصوره في العلم ونحو ذٰلك؛ كان محرماً، سواءٌ كان ردّه لذٰلك في وجه من ردّ عليه أو في غيبته، وسواءٌ كان في حياته أو بعد موته، وهٰذا داخل فيما ذمّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللّمز، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه! لا تؤذوا المسلمين، ولا تتّبعوا عوراتهم، فإنه من يتّبع عوارتهم؛ يتبع الله عورته، ومن يتّبع الله عورتَه؛ يفضحه ولو في جوف بيته»».

ثم قال مبيناً مشروعية الرد على أهل البدع والضلالة:

«وهٰذا كلّه في حقّ العلماء المقتدى بهم في الدين، فأمّا أهل البدع والضلالة ومن تشبّه بالعلماء وليس منهم؛ فيجوز بيانُ جهلهم، وإظهارُ عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم» انتهى.

ثالثاً: تعرّضتُ في هٰذه المجموعة وفي القسم الأول منها (كتب العقيدة) إلى كتب بعض العلوم المحرمة؛ ككتب السحر، والشّعوذة، والتنجيم، والطلاسم، وها هنا كلمة للإمام الذهبي أودعها في «مسائل في طلب العلم وأقسامه»، بيّن فيها وقعد المحرم من سائر العلوم، وقال رحمه الله تعالى في علم الحديث:

«. . . وقسمٌ يكره حفظه لضعفه واطِّراحه؛ كفضل قزوين، وحديث:

«أنا دار العلم . . .»، وحديث ابن عباس في حفظ القرآن، وأنَّ السّجل اسم كاتب الوحي، وما أشبه ذٰلك من الموضوعات؛ فإن المقتصرَ على حفظ متون هٰذه يتضرّر بها، وتتعلّق بذهنه ويعتقدها ثابتة؛ فلا ينبغي التشاغل بحفظها إلا لمن يعرفها ليحذِّر منها».

ثم قال رحمه الله تعالى:

«وقسم يَحْرُمُ حفظُ متونه كحديث عَرَقِ الخيل[1] والجمل الأورق[2]، وهٰذه الأكذوبات التي وضعت في الصِّفات؛ فلا ينبغي للمرء أن ينطق بها، وإنْ نطق؛ فللتَّحذير منها، فإذا كان هٰذا في الحديث النبوي؛ فما الظَّنُّ بسائر العلوم؟!».

وقال رحمه الله في علم تفسير القرآن:

«فكثرة الأقوال في الآية ـ ومع وهنها وبُعدها عن الصَّواب الذي هو وجهٌ واحدٌ دلَّ السِّياقُ والخطابُ العربيُّ عليه ـ مكروهٌ حفظُها والاعتماد عليه؛ فإنَّ القول الصحيح يضيع بينها.

والمحرَّم حفظ تفسير القرامطة والإسماعيلية وفلاسفة المتصوِّفة الذين حرَّفوا كتاب الله فوق تحريف اليهود، مما إذا سمعه المسلم بل عامة الأمة ببداءة عقولهم؛ علموا أنَّ هٰذا التحريف افتراءٌ على الله وتبديلٌ للتّنزيل، ولا أستجيز ذكرَ أمثلةِ ذٰلك؛ فإنه من أسمج الباطل».

قال رحمه الله: «وهٰذا باب واسعٌ جدّاً يحتاج إليه الطالب ليتعب فيما

(١و٢) انظر نصهما والكلام على بطلانهما في: «الأسماء والصِّفات» للبيهقي (٤٧١ ـ ٤٧٣)، و«اختلاف اللفظ» لابن قتيبة (٤٠)، و«تبيين كذب المفتري» (٣٦٩)، و«ميزان الاعتدال» (١ / ٥١٢ ـ ٥١٣).

هو الحق، وليهرب مما هو محضُ الإفك، الذي هو زغل الحديث والتفسير والقراءات وأخبار الأمم والسِّير والمغازي والمناقب وفقه جهلة الروافض».

ثم قال:

«المكروه منه ـ أي: من العلم ـ الدخول في دقائق علم الكلام المحمود منه؛ ليثبت ما يجب وما يمتنع بالعقل، وكُرِهَ الجدال والمناظرة فيه، وربَّما هو محرَّم.

المحرم منه النظر في المنطق والنفس والعقل والكلّ والكُلّي والعرض والجسم، وهٰذه الأدواء المهلكة».

قال: «من العلوم المحرمة: علم السحر، والكيمياء، والطِّيرة والسِّيمياء والشَّعبذة والتنجيم والرمل، وبعضها كفرٌ صراح، ومنها ما يحصّل من الكتابة»[1] انتهى.

قلت: وله كلمة حسنة في «السير» (١٠ / ٦٠٤) في ترجمة (نُعيم بن حماد)، قال رحمه الله تعالى:

«فإنَّ العلم الواجب يجب بثّه ونشره ويجب على الأمة حفظه، والعلم الذي في فضائل الأعمال مما يصحُّ إسناده يتعيّن نقله ويتأكّد نشره، وينبغي للأمّة نقله، والعلم المباح لا يجب بثّه، ولا ينبغي أن يدخل فيه إلا خواصُّ العلماء.

والعلم الذي يحرم تعلّمه ونشره علم الأوائل وإلٰهيّات الفلاسفة وبعض رياضتهم بل أكثره، وعلم السحر، والسّيمياء، والكيمياء، والشّعبذة، والحيل، ونشر الأحاديث الموضوعة، وكثيرٌ من القصص الباطلة أو المنكرة،

---

(١) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤ ـ ٢١٥).

وسيرة البطّال المختلقة ومثلها، ورسائل إخوان الصفا، وشعرٌ يُعرض[1] فيه إلى الجناب النبوي، فالعلوم الباطلة كثيرةٌ جدّاً؛ فلتُحْذَر، ومن ابتُلي بالنظر فيها للفُرجة والمعرفة من الأذكياء؛ فليُقلِّلْ من ذٰلك، وليطالعه وحده، وليستغفر الله تعالى، وليلتجىء إلى التّوحيد والدّعاء بالعافية في الدّين، وكذٰلك أحاديث كثيرة مكذوبة وردت في الصّفات لا يحلّ بثّها إلا التحذير من اعتقادها، وإن أمكن إعدامُها؛ فحسن، اللّهم فاحفظ علينا إيماننا، ولا قوّة إلا بالله» انتهى.

فهٰذه العلوم المحرَّمة يتبعها في الحكم (كتبها)، ولٰكن هنالك تفصيل للعلماء نأتي عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ في (التمهيد)؛ إذ فيه الأحكام الفقهية المتعلقة بهٰذه الكتب.

رابعاً: ومن الجدير بالذّكر هنا أن مجموعةً من الكتب قد رجع عنها أصحابها، مثل:

ـ «كتاب القدر»، لوهب بن مُنَبِّه.

قال حماد بن سلمة عن أبي سنام: «سمعت وهب بن منبه يقول: كنتُ أقول بالقدر حتى قرأتُ بضعةً وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء، في كلِّها: مَنْ جعل إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر؛ فتركتُ قولي».

وقال الجوزجاني: «كان وهب كتب كتاباً في القدر، ثم ندم عليه».

وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار: «دخلتُ على وهب داره بصنعاء فأطعمني جوزاً من جوزةٍ في داره؛ فقلتُ له: وددتُ أنك لم تكن كتبت في القدر. فقال: أنا والله وددتُ ذٰلك»[2].

---

(١) كذا في الأصل، ولعلها يتعرض.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١ / ١٤٨).

ومثل:

ـ «كتاب في الإرجاء»[1]، للحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وهو ابن محمد ابن الحنفية.

قال حماد بن سلمة: عن عطاء بن السائب، عن زاذان وميسرة؛ أنهما دخلا على الحسن بن محمد فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء؛ فقال: «وددت أني كنتُ متُّ ولم أكتبه»[2] مع أن الإرجاء الذي تكلم عليه غير الإرجاء الذين يعيبه أهل السنة[3].

وهٰذه الكتب لها تعلُّق بكتابنا، ولم أذكرها في مواطنها.

خامساً: وهنالك صنف آخر من الكتب لا يتعلّق بكتابنا هٰذا مع أن بعضهم قد حذر منها، وما ينبغي أن يلتفت إلى القدح في هٰذا النوع من الكتب؛ فهي لأئمة الهدى، والتحذير منها ناشىء من فساد عقيدة المحذِّر، أو من دخول البدعة على منهجه؛ فكم من محذِّر ـ قديماً وحديثاً ـ من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن سار على منوالهما من أمثال الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، والشيخ الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الفقيه عبد العزيز بن باز وغيرهم، وهٰؤلاء المحذِّرون من مصنَّفات هٰؤلاء الأئمة من أهل البدع والخرافة؛ فكن أخي القارىء على حذر من تحذيراتهم وتمويهاتهم وتلبيساتهم.

---

(١) وقد أودعه العدني في كتابه «الإيمان» (رقم ٨٠) بتمامه.

(٢) «طبقات ابن سعد» (٥ / ٣٢٨)، و«ذيل ميزان الاعتدال» (ص ١٩٠) تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي.

(٣) قال ابن حجر في «التهذيب» (٢ / ٣٢٠).

وقد يقع التحذير من بعض الكتب بسبب اختلاف المشرب الفقهي، وهٰذا أمر فيه سعة؛ فما ينبغي التعصب والتشنيع على المخالف، وهٰذا أمر غير المناقشة والمباحثة بالحجة والبرهان.

وقد وقع تحذير من بعضهم للسبب المذكور من مصنَّفاتٍ مفيدةٍ جليلة ما ينبغي أن يستغنى عنها[1]، ولا يلتفت إلى التحذير منها، وإليك بعض الأمثلة على ذٰلك:

ـ «مصنف ابن أبي شيبة».

ـ «مسند بقي بن مخلد».

قال الذهبي في ترجمة (بقيّ بن مَخْلَد) في «السير» (١٣ / ٢٨٨ ـ ٢٨٩) ما نصه: «قال ـ أي: ابن حزم ـ: وكان محمد بن عبد الرحمٰن الأموي صاحب الأندلس محبّاً للعلوم عارفاً، فلما دخل بقي الأندلس بـ«مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، وقُرىء عليه؛ أنكر جماعةٌ من أهل الرأي ما فيه من الخلاف، واستبشعوه، ونشَّطوا العامّة عليه، ومنعوه من قراءته؛ فاستحضره صاحب الأندلس محمد وإياهم، وتصفّح الكتاب كلّه جزءاً جزءاً، حتى أتى على آخره، ثم قال لخازن الكتب: هٰذا كتابٌ لا تستغني خزانتنا عنه؛ فانظر في نسخه لنا. ثم قال لبقيٍّ: انشر علمك، وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرّضوا له».

ثم قال:

---

(١) بل صدر منع وحظر على بعضها ظلماً وعدواناً! فها هو محمود شكري الآلوسي يقول في بعض رسائله ـ كما في «أدب الرسائل» (ص ٩٨) ـ: ««مختصر التحفة» مُنع نشره بإرادةٍ سلطانية منذ سنتين بناءً على ما كان من شكاية الأعاجم»!!.

«قال أسلم بن عبد العزيز: حدثنا بقي بن مخلد؛ قال: لما وضعتُ «مسندي»؛ جاءني عبيد الله بن يحيى بن يحيى وأخوه إسحاق؛ فقالا: بلغنا أنك وضعتَ «مسنداً» قدّمتَ فيه أبا مصعب الزهري ويحيى بن بكير وأخَّرْتَ أبانا؟ فقال: أمَّا تقديمي أبا مصعب؛ فلقول رسول الله، قال: «قدموا قريشاً ولا تَقَدَّموها»، وأمَّا تقديمي ابن بكير؛ فلقول رسول الله ﷺ: «كَبِّرْ كَبِّرْ» يريد السنة، ومع أنَّه سمع «الموطَّأ» من مالك سبع عشرة مرَّةً، وأبوكما لم يسمعه إلا مرَّةً واحدة.

قال: فخرجا ولم يعودا، وخرجا إلى حدّ العداوة» انتهى.

ـ «كتاب صحيحي السنة»، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (ت ٣٤٠هـ).

قال الذهبي: «صنف المروزي كتاباً في السنة وقرأه بجامع مصر، وحضره آلاف؛ فَجَرَتْ فتنةٌ، فطلبه كافور فاختفى، ثم أدخل إلى كافور؛ فقال: أما أرسلت إليك أن لا تُشهر هٰذا الكتاب فلا تظهره؟ وكان فيه ذكر الاستواء؛ فأنكرته المعتزلة»[1].

فإنكار المعتزلة هو الأمر المنكر، ولا يلتفت إليه.

ومثل التحذيرات التي يصدرها أهل الضلالة والبدع من كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، والشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ المحدث الألباني، وسيأتي الكشف عنها ـ إن شاء الله تعالى ـ بالتفصيل.

وكذلك تحذيرات السقاف من كتب ابن خزيمة وابن بطة[2]، وأخيراً ما

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥ / ٤٣٠).

(٢) من العجب أن هٰذا ينصح بكتب الكوثري؛ فيقول في تعليقه على «دفع شبه التشبيه»

طلع علينا الصابوني من تحذير من كتاب الشيخ بكر أبو زيد القيم، الذي سماه بـ:

ـ «التبصير لما في كتاب التعالم من التزوير».

وهٰـذا التحـذير قمينٌ بأن لا يلتفت إليه؛ إذ زعم فيه أن الشيخ بكراً ـ حفظه الله ـ قد تعدى فيه على علماء الملّة من مثل ابن حجر العسقلاني، مع أنه قال عنه فيه (ص ٣٧): «حافظ الدنيا في زمانه».

وما فعل الصابوني ما فعل إلا انتقاماً واعتداءاً على الشيخ بكر عندما كشف ما في «مختصراته» من سوء وبواطيل، والعاقبة للمتقين.

وهٰذا باب واسع أسأل الله رب العرش العظيم أن يمنَّ عليَّ اجتنابه، وأن يعصمني من الولوغ في أعراض العلماء والصلحاء، وأن يعصمني من التحذير من الكتب النافعة، ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى المُرْسَلِينَ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾

«فنختم بهٰـذه الآية حامـدين الله، مثنين عليه بمـا هو أهله، وبمـا أثنى به على نفسه.

(ص ٢٤٩): «وإنني أنصح طلاب العلم وأهله أن يقتنوا كتب الإمام (!!) الكوثري، وخصوصاً المقالات... إلخ».

وهٰـذه النصيحـة من النصـائح الشيطانية، وإنها لنصيحة بارتكاب البدع والضلالات والانحرافات، وسوف يندم السقاف على هٰذه النصيحة، وكتب الكوثري التي ينصح السقاف باقتنائها مليئة بسب علماء السلف، كما بينه الشيخ بكر أبو زيد في رسالة «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة»، وفيها أيضاً نشر لمذهب الجهمية، وقد ورثه أقوام لا خلاق لهم يدعون لمنهجه ويشيدون بكتبه ويصفونه بصفات فيها تبجيل واحترام!

من كلام الشيخ العلوان في «الكشاف» (ص ٤٤ وما بعدها).

والحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعزِّ جلاله، غير مَكْفِيٍّ ولا مكفور، ولا مُوَدَّع ولا مستغنىً عنه ربنا.

ونسأله أن يوزعنا شكر نعمته، وأن يوفقنا لأداء حقه، وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، وأن يجعل ما قصدنا له ـ في هٰذا الكتاب وفي غيره ـ خالصاً لوجهه الكريم، ونصيحة لعباده.

فيا أيها القارىء له، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، لك ثمرته وعليه تبعته، فما وجدتَ فيه من صواب وحق؛ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال، وقد ذم الله تعالى من يرد الحق إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه؛ فهٰذا خُلُق الأمة الغضبية، قال بعض الصحابة: «اقبل الحق ممن قاله وإن كان بغيضاً، ورد الباطل على من قاله وإن كان حبيباً»، وما وجدت فيه من خطأ؛ فإن قائله لم يألُ جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرد بالكمال كما قيل:

والنقص في أصل الطبيعة كامن ... فبنو الطبيعة نقصهم لا يجحد

وكيف يُعصَم من الخطأ من خُلق ظلوماً جهولاً؟ ولٰكن من عُدَّت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدَّت إصاباته.

وعلى المتكلِّم في هٰذا الباب وغيره أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين، وإن جعل الحق تبعاً للهوى؛ فسد القلب والعمل والحال والطريق، قال الله تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّماواتُ والأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾؛ فالعلم والعدل أصل كل خير، والظلم والجهل أصل كل شر، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم؛

فقال تعالى : ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ واسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بما أَنْـزَلَ اللهُ مِنْ كِتَـابٍ وأُمِـرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وإِلَيْهِ المَصِيرُ﴾.

والحمـد لله رب العـالمين، وصلى الله وسلم وبـارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين»[1].

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن ـ عمان

●●●●●

(١) خاتمة «مدارج السالكين» (٣ / ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

الأحكام الفقهيّة المتعلّقة بالكتب المحذَّر منها

تمهيد

ننصحُ إخواننا طلبة العلم بأن يكون شعارهم: «مع المحبرة إلى المقبرة»، وننصح لهم بأن لا ينقطعوا عن التّحصيل والطّلب، سواء بمجالسة العلماء والجثو على الرّكب بين أيديهم، وهٰذا أسهل وأنفع وأمتع، أم بالانكباب على القراءة ومتابعة النّافع الجيّد مما يُنشر ويُحقق من تراث الأقدمين والمُحْدَثين؛ فإنَّ في السّاحة العلميّة هٰذه الأيام ـ ولله الحمد والمنّة ـ إقبالاً ونشاطاً على التّحصيل العلمي، مما يُنبىء عن مستقبل زاهر، وعودة من الأمة إلى دينها؛ اعتقاداً وعملاً وسلوكاً، وما ذٰلك على الله بعزيز.

ولٰكن هٰذا النّتاج العلمي الهائل التي تقذف به بطون المطابع، ويُعرض على رفوف دور النّشر ليس كلُّه سواءً؛ فمنه المهم ـ وهو على درجات ـ، ومنه الذي ليس منه نفعٌ ولا جدوى، والقسم الثالث هو الضّارّ السّاقط ـ وهو على دركات ـ.

ولذا؛ رأينا من الأهميَّة بمكان أن يكون في كتابنا مبحث يتضمَّن شيئاً من الأحكام الفقهية المتعلِّقة بالكتب التي حذَّر العلماء منها، عسى أن يراعيها المؤلفون والمحقّقون والبائعون والمشترون والمستعيرون للكتب.

* بيع كتب الضَّلالة.

على النّاشرين أن يتّقوا الله في اختيار المواضيع التي تنفع النّاس،

وتصحح عقائدهم، وتقوّم عباداتهم، ولتكن قاعدتهم: «نشر ما يحتاجه المطّلعون لا ما يطلبونه»؛ فقد تطلب العامّة كثيراً من الكتب المضلِّلة، ويكون لها رواج، وتعود على دور النشر بالربح المادي العاجل، فإن اجتمعت حاجة النّاس في كتاب نافع، مع طلبهم له وشغفهم به؛ فَحَسَنٌ، ولكن لا بدّ من استحضار الثّواب في اختيار هٰذا الكتاب؛ حتّى يكون الناشر صاحب رسالة زيادةً عن استثمار المال والتّجارة، فإن فعل ذٰلك؛ فهو مأجورٌ عند الله سبحانه وتعالى إن شاء الله تعالى[1].

سُئِلَ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عمّن نسخ بيده «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» و«القرآن»، وهو ناوٍ كتابة الحديث وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع؛ هل يؤجَر؟

فأجاب بعد أن مدح «الصَّحيحين»، وكتب «السُّنن»، و«المسند»، و«الموطَّأ» بما نصُّه:

---

(١) أصبح نشر كتب العلم والتراث مهنة عند كثير من الناس، ولا بأس في ذٰلك؛ فإنهم إن امتهنوا هٰذه المهنة ووقفوا عند المحاذير التي تواجههم، واحتسبوا في ذٰلك؛ فإنهم على خير في الدنيا، وينالون أجراً وثواباً في الآخرة إن شاء الله تعالى، ولٰكن غير واحد منهم ـ ويا للأسف ـ لا همَّ لهم إلا الربح المادي، ولذا يتورطون في جملة من المحاذير، فذات يومٍ أُعاتب بعضهم على طبع كتابٍ فيه نفيٌ لعذاب القبر، فقال لي: «أنا تاجر، لو استطعتُ أن (أحلب) النّملة لفعلتُ»!! وكثير منهم يقصّرون في صلاة الجماعة، وما أجدر هٰؤلاء بنصيحة ابن الحاج في «المدخل» (٤ / ٩٢) لمجلّد الكتب؛ فإنه قال: «وينبغي له إذا سمع الأذان أن يبادر هو ومن معه إلى إيقاع الصلاة في وقتها المختار في جماعة، وهٰذا أولى من يبادر إلى ذٰلك؛ لأنّ المصاحف وكتب الحديث والعلوم الشرعيّة التي يجلِّدها تأمر بذٰلك، وتنهى عن ضدِّه».

فعلى الناشرين أن يتقوا الله فإن صنعتهم من أهم الصنائع في الدين؛ إذ بها تنشر كتب الأحاديث والعلوم الشرعية، فما أحوجهم للنية الصالحة، وفّقنا الله وإياهم لذٰلك بمنّه وكرمه.

«ويُؤجَر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه، أو كتبها ليبيعها؛ كما قال النَّبي ﷺ: «إنَّ الله يدخل بالسَّهم الواحد الجنَّة ثلاثة: صانعه، والرَّامي به، والمُمِدّ به»؛ فالكتابة كذٰلك لينتفع به، أو لينفع به غيره، كلاهما يثاب عليه»[1].

قلت: وكذٰلك الكتاب النَّافع، فكما أنَّ الله سبحانه يُثيب مؤلِّفه عليه؛ فإنَّه يثيب ناشره أيضاً.

ولٰكن لا بدَّ من مراعاة ما يلي:

* **يحرم بيعُ الكتب المشتملة على الشِّرك وعبادة غير الله تعالى.**

قال ابن القيِّم ـ رحمه الله تعالى ـ في مبحث البيوع المحرَّمة:

«وكذٰلك الكتب المشتملة على الشِّرك وعبادة غير الله؛ فهٰذه كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعةٌ إلى اقتنائها واتِّخاذها؛ فهو أولى بتحريم البيع من كلِّ ما عداها، فإنَّ مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها»[2].

* **يحرم بيع كتب الخرافات والشّعوذة.**

قال الونشريشي: «وسُئل بعضهم عن كتب السّخفاء والتّواريخ المعلوم كذبها؛ كـ «تاريخ عنترة»، و«دلهمة»، والهجو والشعر والغناء ونحو ذٰلك؛

---

(1) «مجموع الفتاوى» (١٨ / ٧٤ ـ ٧٥).

والحديث الذي ذكره شيخ الإسلام ضعيف، انظر تخريجه في «تخريج فقه السيرة» (ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦) للغزالي لشيخنا.

ولٰكن عموم معناه الذي استدل به له شيخ الإسلام صحيح يشهد له قوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم: «من دل على خير؛ فله مثل أجر فاعله».

(2) «زاد المعاد» (٥ / ٧٦١).

هل يجوز بيعها أم لا؟

فأجاب: لا يجوز بيعها ولا النّظر فيها.

وأخبر الشيخ أبو الحسن البطرني أنّه حضر حلقة فتوى ابن قِداح فسئل عمّن يسمع حديث عنترة: هل يجوز إمامته؟

فقال: لا تجوز إمامته ولا شهادته.

وكذٰلك حديث دلهمة لأنّه كذب، ومستحلُّ الكذب كاذب، وكذٰلك كتب الأحكام للمنجّمين، وكتب العزائم بما لا يُعرف من الكلام»[1].

قلت: أمّا إمامته فصحيحة؛ لأنَّ من يسقط الصَّلاة عن نفسه يسقطها عن غيره، ولٰكن لا ينبغي أن يخطبها إلاّ من كان أهلًا لها، ورجلٌ هٰذا حاله ينبغي أن يُمنع منها، ولٰكن هٰذا على وجه التّمام والكمال، والله أعلم.

* **لا يجوز بيع كتاب كثير الأخطاء إلَّا بعد البيان.**

سُئل ابن رشد ـ رحمه الله تعالى ـ عن رجل اشترى مصحفاً أو كتاباً، فوجده ملحوناً كثير الخطأ غير صحيح، ويريد أن يبيعه؛ هل عليه أن يُبيِّن؟ وإنْ بيَّن لم يُشْتَرَ منه.

فأجاب على ذٰلك بأن قال: «لا يجوز أن يبيع حتى يبيّن ذٰلك، وبالله التّوفيق»[2].

قلت: فإن كان لا يجوز بيع الكتاب الملحون كثير الخطأ في الرّسم والمبنى؛ فالمنع أولى فيه إن كان في المضمون والمعنى، وعليه؛ فعلى بائعي الكتب أن يتّقوا الله سبحانه؛ فيبيّنوا الأخطاء العامّة لبعض الكتب

(١) «المعيار المعرب» (٦ / ٧٠).

(٢) «فتاوى ابن رشد» (٢ / ٩٢٢ ـ ٩٢٣)، و«المعيار المعرب» (٦ / ٢٠٣).

المشهـورة، وبخاصّةٍ للمبتدئين في طلب العلم والعوامّ؛ إذ (يُفترض) في هٰؤلاء البائعين أن يكونوا ذوي معرفة جيّدة بأحوال الكتب، ولو من باب إتقان الصّنعة، ولو كان ذٰلك ـ في أقلّ الأحوال ـ عن طريق من يثقونَ به من طلبة العلم الذين يتردَّدون عليهم.

والأمثلة على ذٰلك كثيرة لا تُحصَر، نأتي على بعضها في كتابنا هٰذا إن شاء الله تعالى.

*** حرمة بيع كتب العزائم والتمائم والتعاويذ وتحضير الأرواح والجن.**

قال ابن بطة العكبري رحمه الله تعالى:

«ومن البدع: النظر في كتب العزائم والعمل بها، وادّعاء كلام الجن واستخدامهم وقتل بعضهم.

ومن البدع: تعليق التمائم والتعاويذ»[1].

قلت: تفنّن شياطين الإنس والجنّ في نشـر كتب العزائم، وتحضير الجن، وتعليم السحر، وقد ذكرتُ في الفصل الأول جملة منها.

*** حرمة بيع دواوين الشعر الذي فيه هجاء وخمر وخنا.**

قال القرطبي في «تفسيره» (١ / ٣٣٧):

«وكـره ابنُ القـاسم أخذ الأجرة على تعليم الشّعر والنحو، وقال ابن حبيب: لا بأس بالإجارة على تعليم الشّعر والرسائل وأيام العرب، ويكره من الشعر ما فيه الخمر والخنا والهجاء» انتهى.

قلت: ويلزم على قوله حرمة بيع دواوين الشعر الطافحة بما يخالف

---

(١) «الشرح والإبانة» (ص ٣٦١).

الشريعة الإسلامية، وقد صرح بذلك الإمام الذهبي ؛ فقال رحمه الله تعالى :

«وكذلك الشعر هو كلام كالكلام ؛ فحسنه حسن، وقبيحه قبيح، والتوسع منه مباح، إلا التوسع في حفظ مثل شعر أبي نواس وابن الحجاج وابن الفارض ؛ فإنه حرام، قال في مثله نبيُّك ﷺ : «لأن يمتلىء جوفُ أحدكم قيحاً حتى يَرِيَهُ[1] ؛ خير له من أن يمتلىء شعراً»[2]»[3].

قلت: وعلى رأس الشعر المحرم هذه الأيام شعر نزار قباني الخالع، وشعر محمود درويش الملحد، وأمثالهما من المستهترين بأحكام الدين ؛ فيحرم بيع كتبهم، إلا لمن أراد التحذير منها من أهل العلم وطلبته، والله المستعان لا رب سواه.

ويلحق بذلك دواوين الشعر التي فيها مخالفة للعقيدة الإسلامية، مثل شعر الصوفية الذي يطلقون فيه في حق الله تعالى (الكبريت الأحمر والكنز الأكبر)، ويطلق كثير منهم في حقه ـ عز وجل ـ ما لا يجوز من نوع آخر؛ مثل قولهم ليلى، والخمار، والساقي، وراهب الدير، وما أشبهه من الكفر الشنيع، والعياذ بالله من سخطه سبحانه وتعالى، وتفصيل ذلك في رسالتنا «شعر يخالف الشرع»، يسر الله إتمامها بخير.

قال السكوني في «لحن العوام» (١٤٩) بعد ذكره لأشعار فيها مخالفة للشريعة: «وهذا كله وما أشبهه حرام إطلاقهُ وإقراره، وإحراقُه واجب، ولا

---

(١) أي: يأكل جوفه ويفسده، أفاده النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٥ / ١٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٠ / ٥٤٨)، ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٧٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠) ضمن «ست رسائل» للإمام الذهبي.

يحل بيعُهُ في الأسواق».

*** حرمة بيع المجلات الخليعة والكتب التي يغلب عليها المخالفات الشرعيّة.**

سئل شيخنا الألباني ـ حفظه الله تعالى ورعاه ـ ما نصه:

«هل يجوز للمكتبة أن تبيع الجرائد والمجلات التي فيها صور خليعة، وأخبار كاذبة، ومدح للمنافقين والفاسقين؟ وهل يجوز لها أن تبيع كتباً تشتمل على عقائد وأفكار وفقه لا يتّفق مع ما كان عليه السلف الصالح، لكي تروّج هي كتبها السلفية؟».

فأجاب بقوله:

«المجلات التي فيها صور خليعة لا يجوز التردد في عدم بيعها؛ فبيعها حرام.

أما كتب الفقه الأخرى؛ فلا بد لمن أراد أن يقف عند حدود الشرع، فإنه يجب عليه أن يكون على علم بما في هٰذه الكتب من آراء وأحكام وأفكار، وحينئذ؛ فالحكم للغالب مما فيه، فإن كان الغالب هو الصواب؛ فيجوز بيعها، وإلا؛ فلا يجوز إطلاق القول ببيعها، ولن يجد المسلم كتاباً عدا كتاب الله خالياً من خطأ، فإذا قيل بعدم جواز بيع أي كتاب فيه خطأ؛ فحينئذ لا يجوز بيع أي كتاب، وينظر للقضية بمنظار الغالب»[1].

وسئل أبو الفضل الغماري: ما حكم اقتناء الصحف والمجلات التي تهتم بنشر الصور الفاضحة والعارية بأوضاع مثيرة ومنافية للأدب؟ فأجاب بقوله: «اقتناء المجلات المذكورة حرام؛ لما فيه من المفاسد والقبائح التي

---

(١) مجلتنا «الأصالة» (العدد العاشر، شوال، ١٤١٤هـ، ص ٣٨).

لا يأتي عليها الحصر، وما أفسد البيوت والعائلات إلا هٰذه المجلات الخليعة التي تنشر الصور الفاضحة حتى ليخيَّل للرجل الغيور إذا رآها أنه وسط جماعة من المتوحشين الذين لا يعرفون ديناً ولا فضائل، ومن المحزن حقّاً أن تصدر هٰذه المجلات بوصفها الذَّميم القبيح في بلادٍ تعتبر زعيمة البلاد الإسلامية. . .»[1].

وقد كتب الشيخ عبد العزيز بن باز تحت عنوان «احذروا الصحف الخليعة» في مجلة «راية الإسلام» (العدد السابع، جمادى الثاني، سنة ١٣٨٠هـ) ما نصه:

«أصيب العالم الإسلامي عامة وسكان الجزيرة العربية خاصة بسيل من الصحف التي تحمل بين طياتها أشكالاً كثيرة من الصور الخليعة، المثيرة للشهوات، الجالبة للفساد، الداعية للدعارة، الفاتنة للشباب والشابات، وكم حصل في ضمن ذٰلك من أنواع الفساد لكل من يطالع تلك الصور العارية وأشباهها، وكم شغف بها من الشباب من لا يحصى كثرة، وكم هلك بسمومها من شباب وفتيات استحسنوها ومالوا إليها وقلدوا أهلها، وكم في طيات تلك الصحف من مقالات إلحادية تنشر الأفكار المسمومة والقصائد الباطلة وتدعو إلى إنكار الأديان ومحاربة الإسلام، وإن من أقبح تلك الصحف وأكثرها ضرراً المصور، وآخر ساعة، والجيل، وروز اليوسف، وصباح الخير، ومجلة العربي[2]. . . ؛ فالواجب على حكومتنا ـ وفقها الله ـ منع هٰذه الصحف

---

(١) «الحاوي في فتاوى أبي الفضل الغماري» (الجزء الأول، ص ٢٩)، ط دار الأنصار، الطبعة الأولى سنة (١٤٠٢هـ).

(٢) انظر في التحذير من النزعة القومية التي فيها في «صفوة الآثار» (٣ / ١٢٥) للشيخ الدوسري، وورد في «تفسير المنار» (٢ / ١٢٤) تحذير من جريدة «اللواء» المصرية، وفي «فتاوى رشيد رضا» (٣ / ٦٨٢) تحذير من مجلة «طوالع الملوك»، وفيها (٤ / ٤٨٩) تحذير من

منعاً باتّاً لما فيها من الضرر الكبير على المسلمين في عقائدهم وأخلاقهم ودينهم ودنياهم، ولا ريب أن ولاة الأمر أول مسؤول عن حفظ دين الرعية وأخلاقهم، ولا شك أن هٰذه الصحف مما يفسد الدين والأخلاق، ويضر المسلمين ضرراً ظاهراً في الدين والدنيا، ويزلزل عقائدهم، ويحدث الشكوك والمشاكل الكثيرة بينهم، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقاموا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكاةَ وأَمَروا بِالمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ المُنْكَرِ﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا إِنْ تَنْصُروا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدامَكُمْ﴾[2]، ولا ريب أن القضاء على هٰذه الصحف ومنع دخولها البلاد من أعظم نصر الله وحماية دينه، وفي الحديث الصحيح يقول النبي ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته؛ فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والعبد راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته»، وقال ﷺ: «ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة». رواه مسلم.

فيا ولاة أمر المسلمين! اتقوا الله في المسلمين، وحاربوا هٰذه الصحف الهدامة، وخذوا على أيدي السفهاء، وأغلقوا أبواب الفساد؛ تفوزوا بالنجاة والسعادة، وتنتشلوا بذٰلك جمّاً غفيراً من الفتيان والفتيات من وهدة هٰذا التيار

مجلة «البيان» المصرية، ونشر الدكتور مسعود ظاهر في مجلة «الفكر العربي» (العدد ٥٠، السنة الثامنة، آذار، سنة ١٩٨٨م) مقالاً فيه أسماء الصحف والمجلات التي يشرف عليها النصارى وتسير وفق مخطط لهدم الدين، وانظر: «التلويث الفكري والإعلامي» (ص ٥٩ ـ ٦٨).

(١) الحج: ٤٠، ٤١.

(٢) محمد: ٧.

الجارف وحمأة هٰذه الصحف الخبيثة المدمرة، ويا معشر المسلمين! حاربوا هٰذه الصحف الخبيثة المدمرة ولا تشتروها بقليل ولا كثير؛ فإن بيعها وثمنها حرام، وإنما الواجب إتلافها أينما وجدت دفعاً لضررها وحماية للمسلمين من شرها، أراح الله منها العباد والبلاد، ووفق ولاة أمر المسلمين لما فيه صلاح دينهم ودنياهم وسلامة عقائدهم وأخلاقهم، إنه على كل شيء قدير. . .».

وورد إليه سؤال نشر في مجلة «الدعوة» السعودية (العدد ١٠٢٢، الصادرة يوم الاثنين، ٢٩، جمادى الآخرة، سنة ١٤٠٦هـ)، وهٰذا نص السؤال:

«ما حكم إصدار مجلات تظهر فيها النساء سافرات وبطريقة مغرية. . . وتهتم بأخبار الممثلين والممثلات؟ وما حكم من يعمل في هٰذه المجلة ومن يساعد على توزيعها ومن يشتريها؟».

وأجاب حفظه الله تعالى بقوله:

«لا يجوز إصدار المجلات والصحف التي تشتمل على نشر الصور النسائية أو الدعائية إلى الزنا والفواحش، أو اللواط، أو شرب المسكرات، أو نحو ذٰلك مما يدعو إلى الباطل ويعين عليه، ولا يجوز العمل في مثل هٰذه المجلات لا بالكتابة، ولا بالترويج؛ لما في ذٰلك من التعاون على الإثم والعدوان ونشر الفساد في الأرض والدعوة إلى إفساد المجتمع ونشر الرذائل، وقد قال الله عز وجل في كتابه المبين: ﴿وتَعاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقوى ولا تَعاوَنُوا على الإِثْمِ والعُدْوانِ واتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقابِ﴾[1].

وقال النبي ﷺ: «من دعا إلى هدى؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذٰلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من

---

(١) المائدة: ٢.

الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً». خرجه مسلم في «صحيحه».

وقال ﷺ أيضاً: «صنفان من أهل النار لم أرهما: رجال بأيديهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا». خرجه مسلم في «صحيحه» أيضاً.

والآيات والأحاديث في هٰذا المعنى كثيرة، نسأل الله أن يوفق المسلمين لما فيه صلاحهم ونجاتهم، وأن يهدي القائمين على وسائل الإعلام وعلى شؤون الصحافة لكل ما فيه سلامة المجتمع ونجاته، وأن يعيذهم من شرور أنفسهم ومن مكائد الشيطان، إنه جواد كريم»[1].

* **حرمة بيع كتب الفلسفة وعلم الكلام.**

لستُ هنا بصدد الكلام التفصيلي على ذٰلك؛ فإن بسط ذٰلك ـ إن شاء الله تعالى ـ سيأتي في (المجموعة الثانية)، ويكفي هنا ذكر ما أورده ابن كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٦٩) في حوادث سنة (٢٧٩هـ)؛ قال:

---

(١) وقد نشر ما نقلناه عنه في «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٤ / ٢٠٦ ـ ٢٠٩)، وله ـ حفظه الله ـ كلمة حسنة توجيهية في ضرورة عدم غياب الصالحين عن المجلات والجرائد في المرجع السابق (٥ / ٢٦٩ وما بعدها)، وتعاهدها بكتابة ما يُصلح الناس ويفيدهم فيها، وللشيخ محمد بن صالح العثيمين خطبة «فتنة المجلات» طبعت في رسالة مفردة وهي نافعة، وله فتوىٰ في حرمة شراء وبيع مجلات عرض الأزياء.

انظر: «أسئلة مهمة» (ص ٢٤).

وسيأتي (ص ٤٩) منع الإعلان في مثل هٰذه المجلات التي تتكسب بإشاعة المنكرات، ولرشيد رضا كلمة في التحذير من أثر الجرائد السيارة في «تفسير المنار» (٢ / ١٩٦ و٤ / ٢٩٠ و٩ / ٥٣٧ ـ ٥٣٨).

«وفيها نودي بأن لا تُباع كتب الكلام والفلسفة والجدل بين الناس، وذٰلك بهمّة أبي العباس المعتضد سلطان الإسلام» انتهى.

وذكر حافظ الدين بن محمد المعروف بـ «الكردري» (ت ٨٢٧هـ) حكاية حسنة فيها بيان قيمة هٰذه الكتب عند الصحابة؛ قال: «ويحكى أن عمرو بن العاص لما فتح الإسكندرية وكان فيها من حكماء الفلاسفة يحيى المدعو فيما بين الفلاسفة بتوماطيقوس ـ أي النحوي ـ[1]، وكان عليه اللعنة اسكندرانيا، وكان يعتقد مذهب اليعقوبية من النصارى في التثليث؛ فرجع عن التثليث، فنازعه النصارى بمصر وأسقطوا حرمته، وكان مقيماً بالإسكندرية، فلما فتحها عمرو ولازم عمراً؛ فقال له يوماً: إنك قد أحطت نجو[2] أهل هٰذه البلدة، وختمت على كل الأصناف الموجودة؛ فما لك به انتفاع؛ فلا يعارضك فيه أحد، وما لا انتفاع لك به؛ فنحن أولى به. فقال له عمرو: وما الذي تحتاج إليه؟ قال يحيى: كتب الحكمة التي في الخزائن. فقال عمرو: ولا أتمكن إلا بإذن أمير المؤمنين. فكتب إليه عمر رضي الله عنه: أما الكتب التي ذكرتها إن كانت توافق كتاب الله تعالى؛ ففيه غنى عنها، وإن كان غير ذٰلك فلا حاجة بها؛ فتقدم بإعدامها. فأخذ عمرو بن العاص في تفريقها على حمامات الاسكندرية وإحراقها في مواقدها؛ فنفذت في ستة أشهر».

* حرمة بيع كتب الحلاج وابن عربي وأشباههما من الصوفيين.

لست هنا أيضاً بصدد البيان والكشف عن عوار هٰذه الكتب وما حوته

---

(١) في «عيون الأنباء» كان يحيى ملاحاً؛ فتهش نفسه للعلم، وابتدأ بعلم النحو؛ فنسب إليه، وكان قوياً في الفلسفة حتى يقال له: المجتهد فيها.

(٢) في «تاج العروس» النجو: السرُّ؛ أي: أحطت أسرار أهل هٰذه البلدة.

من أخطار ودمار على العقيدة والشريعة، ونرجىء بيان ذٰلك للمجموعة الثانية إن شاء الله تعالى. ونورد هنا ما يلي:

أورد الملك المؤيّد إسماعيل أبو الفداء في كتابه «أخبار البشر» (٤ / ٧٩) ما نصه:

«لما دخلت سنة سبع مئة وأربع وأربعين، وفيها مزّقنا كتاب «فصوص الحكم» بالمدرسة العصفورية بحلب، عقب الدرس وغسلناه، وهو من تصانيف محيي الدين ابن عربي، تنبيهاً على تحريم قنيته ومطالعته، وقلتُ فيه:

هٰذه فصوص لم تكن ... بنفيسةٍ في نفسها
أنا قد قرأتُ نقوشها ... فثوابها في عكسها

وذكر صاحب «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (٤ / ٢٣٨ ـ مع «حاشية ابن عابدين») أن في الكتاب ـ أعني «فصوص الحكم» مخالفات شرعية، ونص كلامه عنه «فيه كلمات تباين الشريعة، وتكلف بعض المتصلّفين لإرجاعها إلى الشرع، لٰكنا تيقّنا أن بعض اليهود افتراها على الشيخ[1]؛ فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات، وقد صدر أمر سلطاني بالنهي؛ فيجب الاجتناب من كل وجهٍ». انتهى؛ فليحفظ.

قلت: ولي على كلامه الملاحظات التالية:

أولاً: الحكم على «الفتوحات المكية» و«فصوص الحكم»، وما

(١) انظر بعض الكتب التي دُسّ فيها: «الرفع والتكميل» للكنوي (٣٨١ ـ ٣٨٣) مع التعليق عليه، ورقم (٢٨) من (كتب منحولة)، وقد نبّه الشيخ محمد نسيب الرفاعي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تيسير العلي القدير» أن في طبعة دار الأندلس ـ بيروت لـ «تفسير ابن كثير» زيادات فيها بعض الطامات والخرافات! ثم ذكرها.

تضمّنت من ضلالات، بقطع النظر عمن نسبت إليه، مع ملاحظة أن الحقائق هي الأمور المشهورة ما لم يثبت خلافها، وقد بلغني أن بعضهم قد قابل ما في هٰذين الكتابين من ضلالات على نسخ خطية معتمدة؛ فوجد الأمر كما هو في المطبوع!!

ثانياً: إذا عرف هٰذا؛ فلا قيمة لمن قال إن بعض العبارات المدسوسة على صاحبيهما، وإن جنح إليه عبد الغني النابلسي في كتابه «الرد المتين» والشعراني في «اليواقيت والجواهر» (١ / ٦).

ثالثاً: وعلى فرض أن الأمر ذٰلك كذٰلك؛ فمن الذي يحسن معرفة الحق من الباطل، والسليم من السقيم، ولا سيما أن كثيراً ممن هم مشغوفون بهٰذه الكتب من العامة وأشباههم؟!

وقد ذكر الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٨ / ١٤١) في آخر ترجمة الحلاج بعد سرده قصة قتله أن جماعة من الوراقين أخذوا وأُحلفوا على أن لا يبيعوا شيئاً من كتب الحلاج ولا يشتروها، وسيأتيك مزيد بسط وبيان لهٰذا في (المجموعة الثانية) إن شاء الله تعالى.

* **إتلاف كتب أهل البدع والضّلالة.**

نقل الشوكاني في «الصوارم الحداد..» (ص ٦٨) عن جماعةٍ أنهم قالوا في مثل هٰذه الكتب المحذّر منها ـ منهم: البُلقيني، وابن حجر، ومحمد ابن عرفة، وابن خلدون ـ ما نصه:

«حكم هٰذه الكتب المتضمنة لتلك العقائد المضلّة وما يوجد من نُسَخِها بأيدي الناس مثل: «الفصوص»، و«الفتوحات» لابن عربي، و«البدّ» لابن سبعين، و«خلع النعلين» لابن قسي، و«على اليقين» لابن برخان، وما أجدر الكثير من شعر ابن الفارض والعفيف التلمساني وأمثالهما أن يلحق بهٰذه

الكتب، وكـذا شرح ابن الفـرغاني للقصيدة التائية من نظم ابن الفارض؛ فالحكم في هٰذه الكتب كلهـا وأمثالها إذهاب أعيانها متى وجدت بالحريق بالنار والغسل بالماء. . .» إلى آخر ما أجاب به.

وللشيخ الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى كلام نفيس غاية في بيان أن كتب أهـل البدع والضلالة تحرق[1] وتتلف، وأنه لا ضمان فيمن فعل فيها ذٰلك، قال رحمه الله تعالى:

«. . . وكذٰلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلَّة وإتلافها.

قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتاباً فيه أشياء رديئة، ترى أن أخـرقـه أو أحـرقه؟ قال: نعم، وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتاباً اكتتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن؛ فتمَعَّرَ وجه النبي ﷺ، حتى ذهب به عمر إلى التنور؛ فألقاه فيه.

فكيف لو رأى النبي ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة؟ والله المستعان، وقد أمر النبي ﷺ من كتب عنه شيئاً غير القرآن أن يمحوه، ثم أذن في كتابة سنته، ولم يأذن في غير ذٰلك.

وكل هٰذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة غير مأذون فيها، بل مأذون في محقهـا وإتلافها، وما على الأمة أضر منها، وقد حرق الصحابة جميع

(١) وللفقهاء تفصيل في حرق المصحف، فإن كان صالحاً للقراءة؛ لا يحرق لحرمته، وحرقه امتهاناً كفر، ويحرق إذا صار خلقاً وتتعذر القراءة منه على وجه صيانته، وكذا ما نقش من القرآن على الخشب والألواح، ولا يجوز حرقها لحاجة الطبخ ونحوها، ويلحق بها كتب الفقه والحديث والعلم، وانظر تفصيل ذٰلك في «حاشية الدسوقي» (١ / ١٢٥ و٤ / ٣٠١) و«تفسير القرطبي» (١ / ٥٤ ـ ٥٥)، و«حاشية ابن عابدين» (١ / ١٧٧ و٦ / ٤٢٢)، و«روضة الطالبين» (١ / ٨٠)، و«نهـاية المحتـاج» (١ / ١١٢)، و«المغني» (١ / ٥٣٣)، و«الفروع» (١ / ١١٥)، و«كشاف القناع» (١ / ١٣٧).

المصاحف المخالفة لمصحف عثمان؛ لما خافوا على الأمة من الاختلاف؛ فكيف لو رأوا هٰذه الكتب التي أوقعت الخلاف والتفرق بين الأمة؟

وقال الخلال: أخبرني محمد بن أبي هارون؛ أن أبا الحارث حدثهم؛ قال: قال أبو عبد الله: أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا على الكلام.

وقال: أخبرني محمد بن أحمد بن واصل المقري؛ قال: سمعت أبا عبد الله ـ وسئل عن الرأي ـ فرفع صوته، وقال: لا يثبت شيء من الرأي، عليكم بالقرآن والحديث والآثار.

وقال في رواية ابن مشيش: أن أبا عبد الله سأله رجل؛ فقال: أكتب الرأي؟ فقال: ما تصنع بالرأي؟ عليك بالسنن فتعلمها، وعليك بالأحاديث المعروفة.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: هٰذه الكتب بدعة وضعها.

وقال إسحاق بن منصور: سمعت أبا عبد الله يقول: لا يعجبني شيء من وضع الكتب، من وضع شيئاً من الكتب؛ فهو مبتدع.

وقال المروذي: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا حماد بن زيد؛ قال: قال لي ابن عون: يا حماد! هٰذه الكتب تُضِلُّ.

وقال الميموني: ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم؛ فقال: وأي الناس لا يخطىء؟ ولا سيما من وضع الكتب؛ فهو أكثر خطأ.

وقال إسحاق: سمعت أبا عبد الله، وسأله قوم من أزدبيل عن رجل يقال له: عبد الرحيم، وضع كتاباً؟ فقال أبو عبد الله: هل أحد من أصحاب

رسول الله ﷺ فعل ذا؟ أو أحد من التابعين؟ وأغلظ وشدد في أمره. قال: انهوا الناس عنه، وعليكم بالحديث.

وقال في رواية أبي الحارث: مـا كتبت من هٰذه الكتب الموضوعة شيئاً قط.

وقال محمد بن يزيد المستملي: سأل أحمدَ رجلٌ؛ فقال: أكتب كتب الـرأي؟ قال: لا تفعل، عليك بالحديث والآثار. فقال له السائل: إن ابن المبارك قد كتبها. فقال له أحمد: ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق.

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ـ وذكر وضع الكتب ـ؛ فقال: أكرهها، هٰذا أبو فلان وضع كتاباً، فجاء أبو فلان فوضع كتاباً، وجاء فلان فوضع كتاباً؛ فهٰذا لا انقضاء له، كلما جاء رجل وضع كتاباً، وهٰذه الكتب وضعهـا بدعـة، كلمـا جاء رجـل وضع كتاباً، وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه، ليس إلا الاتباع والسنن، وحديث رسول الله ﷺ وأصحابه، وعاب وضع الكتب، وكرهه كراهة شديدة.

وقال المروذي في موضع آخر: قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم، إنما أحذر عنها أشد التحذير، قلت: إنهم يحتجون بمالك أنه وضع كتاباً؟ فقال أبو عبد الله: هٰذا ابن عون والتيمي ويونس وأيوب؛ هل وضعوا كتاباً؟ هل كان في الدنيا مثل هٰؤلاء؟ وكان ابن سيرين وأصحابه لا يكتبون الحديث؛ فكيف الرأي؟

وكلام أحمد في هٰذا كثير جدّاً، قد ذكره الخلال في كتاب «العلم».

ثم تكلم عن المحظور من الكتب؛ فقال:

«ومسألة وضع الكتب فيها تفصيل ليس هٰذا موضعه[1]، وإنما كره أحمد ذلك ومنع، لما فيه من الاشتغال به، والإعراض عن القرآن والسنة والذب عنهما، وأما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما؛ فلا بأس بها، وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة، بحسب اقتضاء الحال، والله أعلم.

والمقصود أن هٰذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب إتلافها وإعدامها، وهي أولى بذٰلك من إتلاف آلات اللهو والمعازف، وإتلاف آنية الخمر؛ فإن ضررها أعظم من ضرر هٰذه، ولا ضمان فيها، كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقها»[2].

وقال أيضاً معلِّقاً على قول كعب بن مالك رضي الله عنه في قصة توبته الطويلة: «. . . فتيممتُ بها التنور، فسجرتُها»[3]؛ قال:

«فيه المبادرة إلى إتلاف ما يخشى منه الفساد والمضرَّة في الدين، وأنّ الحازم لا ينتظر به ولا يُؤخِّرُهُ، وهٰذا كالعصير إذا تخمَّر، وكالكتاب الذي يخشى منه الضررُ والشَّرُّ؛ فالحزم المبادرة إلى إتلافه وإعدامه»[4].

---

(١) وقد فصل فيه الشاطبي في «الموافقات» (١ / ٩٧ - ٩٩) وعقد فيه مقارنة بين أخذ العلم عن طريق المشافهة وعن طريق المطالعة، ثم عقد مقارنة بين كتب المتقدّمين والمتأخرين، وقال في آخره: «فلذٰلك صارت كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أيِّ نوعٍ كان، وخصوصاً علم الشريعة، الذي هو العروة الوثقى، والوزَر الأحمى، وبالله تعالى التوفيق».

وانظر في التصنيف وطرقه وأدواته كتاب صالح أحمد العلي: «دراسات في تطور الحركة الفكرية في صدر الإسلام».

(٢) «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» (ص ٣٢٢ - ٣٢٥).

(٣) والقصة في «الصحيحين»، وقد خرجتُها بإسهاب في كتابي «الهجر»؛ فلينظر.

(٤) «زاد المعاد» (٣ / ٥٨١).

وقد أفتى شيخ الإسلام بحرق بعض الكتب، انظر آخر رقم (٥٩) من (كتب الأخبار)، وفي «الجامع»[1] الملحق بـ «مصنف عبد الرزاق» (١١ / ٤٢٤) و«مصنف ابن أبي شيبة» (٦ / ٢١١ ـ ٢١٢، ط دار الفكر، باب... وتحريق الكتب)، أورد فيه أن بعض السلف فعل ذٰلك وندم عليه.

وقال أبو عبد الله الحاكم: إسحاق، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى وهٰؤلاء دفنوا كتبهم، نقله الذهبي في «السير» (١ / ٣٧٧) وعلق عليه بقوله: «قلتُ: هٰذا فعله عدّةٌ من الأئمة، وهو دالٌّ أنهم لا يرون نقل العلم وجادة، فإنّ الخط قد يتصحّف على الناقل، وقد يمكن أن يُزاد في الخط حرفٌ فيُغيِّرَ المعنى ونحو ذٰلك، وأما اليوم؛ فقد اتّسع الخرقُ، وقلّ تحصيلُ العلم من أفواه الرجال، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبعض النقلة للمسائل قد لا يُحسن أن يتهجّى».

وعلق الذهبي في «السير» أيضاً (١١ / ٣٩٧) في ترجمة (أبي كُريب محمد بن العلاء الهمْداني) (ت ٢٤٨هـ) على قول مُطَيَّن: «أوصى أبو كريب بكتبه أن تُدفن فدُفنت» بما يلي:

«قلتُ: فعل هٰذا بكتبه من الدفن والغسل والإحراق عدّةٌ من الحفاظ خوفاً من أن يظفر بها محدّثٌ قليل الدّين؛ فيُغيِّر فيها، ويزيد فيها؛ فينسب ذٰلك إلى الحافظ، أو أنَّ أصوله كان فيها مقاطيع وواهيات ما حدَّث بها أبداً، وإنما انتخب من أصوله ما رواه وما بقي؛ فرغب عنه، وما وجدوا لذٰلك سوى الإعدام، فلهٰذا ونحوه دفن رحمه الله كتبه».

قلت: والدفن والإعدام، بل الإحراق أولى وأحرى بالكتب المسمومة

---

(١) انظر عن مؤلفه كتابنا: «الإشارات» (رقم ٢٩٥).

الطافحة بالعقارب والحيات المليئة بالشرور والمنكرات، والله الهادي[1].

ولعل التصور الحديث للحرية الفكرية في العالم المعاصر يرى هٰذا الموقف حيال الكتب عصبية حادة وتزمتاً بغيضاً، ولٰكنه موقف صحيح بالنظر إلى مصالح الأمة المسلمة؛ فإنها جماعة متحدة في فكرها، والمهمة التي ألقاها الإسلام على كواهلها لا يمكن القيام بها من غير هٰذه الوحدة، فلن يرضى الإسلام بأن تتلاشى هٰذه الوحدة الفكرية فتعرض الأمة لردة عقلية أو فوضى فكرية؛ لأن الأمة لا تستطيع أن تقاوم القوى المعارضة لها في العلم والفن ما دام إيمانها بفلسفة حياتها ضعيفاً، وما دامت أسسها الفكرية غير راسخة، بل شهد التاريخ أنه كلما تضعضعت فكرتها الأساسية جعلت الفلسفات الأجنبية غير الإسلامية تصهرها في بوتقتها وتذيبها في أنفسها، والأمة التي ما زالت تنجب الدعاة إلى الله وحملة لواء الحق أصبحت تلد الكفار والفجار والملاحدة.

ولا يعني اتخاذ هٰذا الموقف ضد الكتب المخالفة للقرآن والسنة ألا يعالج الخلاف الناشىء في الأمة برفق ونقاش وتفاهم، ويقضى عليه بالعنف، وإنما يعني ذٰلك استفراغ الجهد لتثبيت الأمة على جادة الحق عاضّة على دينها وإيمانها بالنواجذ، ولا يمنع ذٰلك المناقشات الفكرية الهادفة والرد على البحوث العلمية والفكرية بأمثالها ردّاً علميّاً رصيناً، والإمام ابن القيم أيضاً الذي ذكرنا موقفه تجاه الكتب المخالفة للكتاب والسنة يرى إبطالها والرد العلمي عليها لا مباحاً فحسب، بل واجباً ومندوباً حسب مقتضى الحال؛ فيقول:

«أما كتب إبطال الآراء والمذاهب المخالفة لهما؛ فلا بأس بها، وقد

---

(١) انظر في دفن الكتب ومحوها: «الآداب الشرعية» (٢ / ١٢٢).

تكون واجبة ومستحبة ومباحة بحسب اقتضاء الحال»[1].

ومن اللطائف ما جاء في وفاة الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، قالوا: «أصيب رحمه الله تعالى بالإسهال؛ فطلب له أهله العلاج إلا أنه لم يفده شيئاً.

فجيء له بكتابين: الأول: «الإنسان الكامل» تأليف الجيلي، والآخر: «المضنون به على أهله» للغزالي، وقد قال عنه الصنعاني: «ولا أظنه من مؤلفاته، وإنما هو مكذوب عليه».

قال الصنعاني رحمه الله: «ثم طالعت الكتابين، فوجدت فيهما كفراً صريحاً؛ فأمرت بإحراقهما بالنار وأن يطبخ على نارهما خُبزٌ لي»، فأكل من ذلك الخبز بنيَّة الشفاء؛ فما شكا رحمه الله بعد ذلك الأكل مرضاً».

* حرمة المتاجرة بكتب أهل البدع والضلالة.

ذكر ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢ / ١١٧) بسنده إلى ابن خويزمنداد؛ قال في (كتاب الإجارات) من كتابه في الخلاف: «قال مالك: لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم، وذكر كتباً، ثم قال: وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، قال: وكذلك كتاب القضاء بالنجوم وعزائم الجن وما أشبه ذلك».

وقال ابن السبكي في كتابه «معيد النِّعم»[2] عن (ناسخ الكتب) وما

---

(١) «الطرق الحكمية» (٢٥٦)، وما تقدم من «الأمر بالمعروف» لجلال الدين القمري (ص ١٩١ ـ ١٩٢).

(٢) (ص ١٣١).

يجب عليه:

«ومن حقِّه أن لا يكتب شيئاً من الكتب المضلّة؛ ككتب أهل البدع والأهـواء، وكذلك لا يكتب الكتب التي لا ينفع الله تعالى بها، كـ «سيرة عنترة» وغيرها من الموضوعات المختلقة التي تضيع الزمان، وليس للدين بها حاجة، وكذلك كتب أهل المجون، وما وضعوه في أصناف الجماع، وصفات الخمور، وغير ذلك مما يهيج المحرمات؛ فنحن نحذّر النساخ منها، فإن الدنيا تغرّهم، وغالباً مُستكتِبُ هذه الأشياء يعطى من الأجرة أكثر مما يعطيه مستكتب كتب العلم؛ فينبغي للناسخ أن لا يبيع دينه بدنياه».

وقال أيضاً عن (الدلالين) ما نصه:

«فمنهم دلال الكتب، ومن حقّه أن لا يبيع كتب الدّين ممن يعلم أنه يضيعها، أو ينظرها لانتقادها والطعن عليها، وأن لا يبيع شيئاً من كتب أهل البدع والأهواء، وكتب المنجّمين، والكتب المكذوبة، كـ «سيرة عنترة» وغيره، ولا يحل له أن يبيع كافراً لا المصحف ولا شيئاً من كتب الحديث والفقه»[1].

قلت: ومنه يلزم حرمة المتاجرة بأمثال هذه الكتب بيعاً وطباعة وشراءً، والله أعلم.

*** حرمة النظر في كتب الملل الأخرى وكتب أهل الضلال وأهل البدع إلا لمن يعرف ما فيها من شرٍّ ليحذِّر منها.**

ألّف ابن قدامة كتاب «تحريم النظر في علم الكلام»[2]، وذكر فيه أن

---

(١) «معيد النعم» (ص ١٤٣)، وانظر حول (النساخ) و(المجلّدين): «المدخل» لابن الحاج (٤ / ٨٣ - ٩٢).

(٢) انظر عنه كتابنا: «الإشارات» (رقم ١٠٧٥).

السَّلف ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا ينهون عن مجالسة أهل البدع، والنظر في كتبهم، والاستماع لكلامهم[1].

وهٰذا التحذير في حق من لا يعرف عوارها، وفي حق من قد يعرف ذٰلك ولٰكن ينظر فيها لغير مقصدٍ شرعي؛ فإنّ «الشُّبه خطَّافة، والقلوب ضعيفة»، أما إذا انتشرت بين يدي العامّة، وأصبحوا يتكئون عليها، ويدمنون المطالعة فيها؛ فيجب على العلماء الربانيين قراءتها للتحذير منها، كلّ على قدر وسعه وطاقته، وعلى حسب تخصصه وفنّه، والله المستعان.

ولو أن الناشئة من طلبة العلم يلتزمون بفتوى ابن قدامة السابقة؛ لما رأينا كثيراً من دور النشر التي لا تعتني إلا بكتب أهل البدع، ولتعطلت كثير من المطابع التي تقذف بالجديد كل يوم مما هب ودب، ولا قوة إلا بالله.

وسئل الشيخ محمد رشيد رضا عن مطالعة كتب الملل غير الإسلامية، وهٰذا نص السؤال: «ما هو حكم الله فيمن يطالع الكتب السماوية الأخرى مثل التوراة، بقصد الإحاطة بما جاء في غير شريعتنا؟ وهل كان النهي عن قراءتها عامّاً؟ إذا سلمنا ذٰلك تكون الشعوب غير الإسلامية ممتازة على المسلمين بعدم منع أنفسهم إجالة النظر في القرآن الشريف؛ فيستفيدون مما جاء فيه من الآيات البينات، ويحتجون به علينا عند اللزوم، ونحن لا نقدر أن نقابلهم بالمثل؛ لأن كتبهم مغلقة في وجوهنا، أفيدونا بما علمكم الله من العلم ولكم أجران: أجر المفيد، وأجر المصيب.

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (رقم ٩٢)، و«الآداب الشرعية» (١ / ٢٦٣)، وكتابنا «الهجر» (ص ١٨٣).

وبمثل هٰذا أفتى الإمام أحمد في «تفسير ابن عباس» من طريق الكلبي.

انظر: (رقم ١٢) من (الكتب المنحولة).

فأجاب بما نصُّه:

«الأمور بمقاصدها، فمن يطالع كتب الملل بقصد الاستعانة على تأييد الحق ورد شبهات المعترضين ونحوه وهو مستعد لذٰلك؛ فهو عابد لله تعالى بهٰذه المطالعة، وإذا احتيج إلى ذٰلك كان فرضاً لازماً، وما زال علماء الإسلام في القديم والحديث يطلعون على كتب الملل ومقالاتهم، ويردُّون عليهم بما يستخرجونه منها من الدلائل الإلزامية، وناهيك بمثل ابن حزم وابن تيمية في الغابرين، ويرحمة الله الهندي صاحب «إظهار الحق» في المتأخرين؛ أرأيت لو لم يقرأ هٰذا الرجل كتب اليهود والنصارى؛ هل كان يقدر على ما قدر عليه من إلزامهم وقهرهم في المناظرة ومن تأليف كتابه الذي أحبط أعمال دعاتهم في الهند، بل وغير الهند؟ أرأيت لو لم يفعل ذٰلك هو ولا غيره؟ أما كان يأثم هو وجميع أهل العلم وهم يرون عوام المسلمين تأخذهم الشبهات من كل ناحية ولا يدفعونها عنهم؟

نعم، إنه ينبغي منع التلامذة والعوام من قراءة هٰذه الكتب لئلا تشوش عليهم عقائدهم وأحكام دينهم؛ فيكونوا كالغراب الذي حاول أن يتعلم مشية الطاووس، فنسي مشيته ولم يتعلم مشية الحجل»[1].

---

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (١ / ١٣٦ - ١٣٧)، وقد سئل الشيخ محمد صالح العثيمين عن رجل عثر على بعض كتب النصارى فأفتى بوجوب إحراقها، وقال: «لا يحل له أن يعطيها النصارى لأن ذٰلك إعانة لهم على ما هم عليه».

انظر: «فتاواه» (ص ٣٨)، إعداد فايز أبو شيخة.

وذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠ / ٣٠٥) حوادث (سنة خمس وعشرين ومئتين) أن المعتصم اتهم (الأفشين) بأشياء تدلُّ على أنه باقٍ على دين أجداده من الفرس، منها: «. . . أنه عنده كتاب «كليلة ودمنة» مصوّراً فيه الكفر، وهو محلّى بالجواهر والذّهب، فاعتذر أنه ورثه من آبائهم».

وسئل أيضاً عن حكم قراءة بعض المجلات[1] التي فيها عرافة وكهانة وتنجيم وروحانيات وطلسمات، أو عن الإعلان في الجرائد التي تتكسب بإعلان المنكرات وترويجها كترغيب الناس في الخمور ورقص النساء المتهتكات وبعض ضروب القمار؛ فأجاب بالمنع، ثم عرج على ما يشبهها من كتب الضلالة؛ فقال:

«فحكم قراءتها كحكم قراءة الكتب المشتملة على مثل ما تشتمل عليه وهو يختلف باختلاف قصد القارىء، فإن كان يقرأها ليأخذ بأقوالها ويعمل بما فيها مما يحظره الشرع؛ فقراءته إياها محظورة حظراً شديداً، وقد بيّنا من قبل بعض ما قاله العلماء في هٰذا الباب، وممن شدد فيه ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية»، ويقرب أن يكون تصديق ما فيها من الأخبار عما وقع أو سيقع كتصديق العرافين والكهان، وفي حديث مسلم: «من أتى عرافاً فسأله وهو يصدقه؛ فقد كفر بما أنزل على محمد» صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان يقرأها ليعرف ما فيها، وحذر الناس مما فيه من مخالفة الشرع؛ فهو مثاب على قراءتها، ولا يخفى حكم سائر المقاصد»[2]، وأفتى بمنع الإعلان فيها، والله الموفق.

وقد أفتى الشاطبي في «الإفادات والإنشادات» (٤٤) أن العوام لا يحل لهم مطالعة «قوت القلوب» بخلاف طلبة العلم المتمكنين، الذين يعرفون الأصيل من الدخيل، والصحيح من السقيم، وبمثل هٰذا التفريق ذهب ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ٥٢٥) فتعرض فيه لحكم نسخ التوراة والإنجيل، ولكتاب دانيال[3]؛ فقال بعد أن ساق المنع الوارد في الآثار:

---

(١) وهي مجلة «طوالع الملوك».

(٢) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ٨٦٢).

(٣) انظر عنه: (ص ١٣٦) من هٰذا الجزء.

«والـذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكَّن ويصر من الراسخين في الإيمان؛ فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ؛ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الردّ على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجوه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه»[1].

*** حرمة قراءة هذه الكتب في المساجد والمجامع العامة ووضعها في مكتباتها.**

أفتى غير واحد من أهل العلم بحرمة قراءة كتب الوعظ المشتملة على قصص باطلة في مجامع الناس العامّة، وكان ابن البراء ـ أحد أئمة المالكية ـ لا يروي «المقامات» بالمسجد الجامع ـ وكان إماماً له ـ، وإنما يرويها بالدويرة؛ لأنها ليس لها حكم الجامع، قاله الأُبيّ في «شرح صحيح مسلم» (٢ / ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وعلل ذلك بقوله: «هذا ـ والله أعلم ـ لما تضمّنته من الأكاذيب»، وقال الونشريشي في «المعيار المعرب» (٧ / ١١١) ما نصه:

«وسئل الحفار عن قراءة هذه الكتب في المساجد؛ فأجاب بأن قال: أما قراءة كتب الوعظ وغيره في المساجد؛ فذلك من المستحب الحسن، وقد كان النبي ﷺ يتخول أصحابه بالموعظة، فسواء كان الوعظ بكلام من عند

---

(١) وانظر حول قراءة التوراة والإنجيل: «الآداب الشرعية» (٢ / ١٠٦)، و«فتاوى السبكي» (٢ / ٣٣٩)، وانظر حول شراء أهل الكتاب للقرآن وكتب أهل العلم: «منتهى الإرادات»(١ / ٣٣٦)، و«حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب» (٢ / ١٧٤ ـ ١٧٥)، و«تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين» (٣٣٠) لابن النحاس أحمد بن إبراهيم (ت ٨١٤هـ).

وقد ألف برهان الدين البقاعي «الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل» كما في «الضوء اللامع» (١ / ١٠٦).

الـواعظ، أو بقـراءة كتاب يتضمن الوعظ؛ فذٰلك كله أمر معمول به، لٰكن يشترط في ذٰلك أن يكون الواعظ من الكتاب أو مما يلقيه الواعظ من حفظه أن يكون صحيحاً لا ترده القواعد العلمية؛ لأن الكتب الموضوعة في الوعظ قد اشتملت على باطـل كثير، وعلى أمور شنيعة ومناكر فاحشة تضاف إلى الرسل والأنبياء، وعلى قصص باطل ترده القواعد العلمية، فمن أخذ في هٰذه الطريقة؛ فليتخير ما يحفظ إن كان يعظ من كتاب، وهٰذا يحتاج إلى حظ وافر من الـطلب، وجـرت عادة بعض فقهـاء المـواضـع يقرئون الناس كتباً في المسـاجـد، ولا يحـل لمسلم قراءتها ولا سماعها إلا منكراً؛ لأنها محض الباطل، منها كتاب يسمى «إسلام أبي ذرٍّ» في سفرين، كله زور وكذب، وكتب كثيرة تشبهه؛ فليتحفظ الإنسان من مثل هٰذا، وكان هٰذا السائل قد ولي قراءة هٰذه الكتب في مسجده فأراد أن يعوض من ذٰلك إقراء القرآن وتعليم الجمهور، وأراد أن يصرف ما وقف لقراءة الكتب من أحباس معينة لذٰلك إلى الإقراء والتكلم» انتهى.

وتكلّم الأستـاذ محمد الأمين المصري في كتابه «ضباب على منابر المسجد» (ص ١٥ ـ ١٦) على مكتبة المسجد ودور الإمام تجاهها وما ينبغي أن يقرأه على جمهور المصلين؛ فقال:

«ويجب أن يأخذ المصحف مكانه في رفوف المساجد؛ فالمصحف الشريف هو كتاب المسجد الأول، وهو مصدر الهداية والاهتداء للمصلين داخل المسجد، ولا يليق أن يشغل عنه المسلم بشيء أو يصرفه عنه صارف، وإذا كان في المسجد مكتبة أو كتب مهما كانت هٰذه الكتب يلزم أن تكون في الـدرجة الثانية بعد المصحف، كما أن هٰذه المكتبة لا يجوز أن تضم من الكتب والقصص ما يتنافى ورسالة المسجد وعقيدة المصلين لأن المسجد بيت الله وبيت الله يجب تطهيره من كل دنس، سواء كان حسيّاً أو معنوياً؛

فالشرك والبدع التي تؤدي إلى الشرك والعصيان، الكتب التي تتضمن ذٰلك لا يجوز أن تجد مكاناً في المسجد باسم الثقافة وخدمة القارىء؛ فالواجب ألا يقرأ في المسجد إلا ما هو خالص لله تعالى؛ صيغ من الإيمان، وعطر بالعمل الصالح لقوله تعالى: ﴿وأَنَّ المساجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحداً﴾[1]».

ثم تكلم عن خلوّ المساجد من الأئمة الأكفاء؛ فقال تحت عنوان (الإمام) ما نصه: «إنّ ساحة المسجد خلت مما يرجى منها إسلاميّاً يوم تقدم العوام والجهال الذين لا يحسنون قراءة الفاتحة فضلاً عن إجابة سائل يسأل عن حكم أو خلق يهمه ويفيده في دينه ودنياه، يوم تقدم هٰؤلاء إلى المسجد ليسترزقوا من طريقه وبابه، ويشغلوا هٰذا المكان الشاغر من أهله وأكفائه. . . !!

لا نستبعد أن نجد إماماً لمسجد من المساجد لا يتوفر فيه شرط من شروط الإمامة، ولا نستغرب أن نجده يحلق لحيته ويطيل من شواربه ويجر ثوبه وعباءته تبختراً، أو يلبس ذهباً أو حريراً، أو يشرب دخاناً، أو يسمع أغاني، أو يتاجر بالربا ويغش في العقارات ويساهم في الحرام، وتتبرج نساؤه ويترك أولاده الصلاة. . . !!

فلا ينعكس عمله الظاهري «إمامة المسجد» فيهم، وفي حياته وسلوك أسرته، وإذا حدث المصلين حدثهم من كتب خرافية لا سند لها فيما تقول ولا أدلة لها فيما يعرض فيها مؤلفوها. . . لا تعلم ولا تفقه في الدين، بل هي أهملت جلّ جوانب الحياة التي لا يستغني المصلي عن معرفة الضار والنافع فيها، وغير ذٰلك مما يجب أن يجده المصلي في المسجد متوفراً له وداعياً له ليزداد إيماناً دائماً، وعلى هٰذا الأساس أمر الله ببناء المساجد وحث رسوله

---

(١) الجن: ١٨.

ﷺ»[1] انتهى.

ولـلأخ الأستاذ خير الدين وانلي كلمة جيدة في كتابه «المسجد في الإسلام» (ص ٤٠ ـ ٤٢) عن مكتبات المساجد وما ينبغي أن تكون عليه؛ فانظره.

تحذيرات من عناوين الكتب.

ينبغي للمؤلِّف أن يُحسن اختيار عنـوان كتـابـه؛ فإنَّ للاسم تعلُّقـاً بالمسمَّى، ومن عجائب الاتِّفاق أنَّ الذين أدركهم الإسلام من أعمام النَّبي ﷺ أربعة، لم يُسلم منهم اثنان وأسلم اثنان، وكان اسم من لم يسلم ينافي أسامي المسلمين، وهما أبو طالب، واسمه: عبد مناف، وأبو لهب، واسمه عبد العزَّى، بخلاف من أسلم وهما حمزة والعبَّاس[2].

وأخرج الدارقطني بسنده إلى المدائني؛ قال: «كان خبيَّة بن كنَّاز على الأبلَّة؛ فقال عمر بن الخطاب: لا حاجة لنا فيه، هو يُخبيء وأبوه يكنز»[3].

فالكتاب بالنسبة لمؤلفه لا يقلُّ أهمية عن ولده؛ فهو ابن لأفكاره، والولد ابن لنسله، وكلاهما يحفظ اسمه وشيئاً من رسمه، فكما يختار الأب اسماً حسناً لولده؛ على المؤلِّف أن يختارَ اسماً حسناً لكتابه، وعليه أن يُراعي فيه ما يلي:

أولاً: البعد عن السَّجع المتكلف، وعدم الوضوح؛ فإنَّهُ ادعى للإقبال عليه والاستفادة منه.

---

(١) وانظر ما سيأتي برقم (٥٩) من (كتب الأخبار)، ورقم (٢١) من (كتب منحولة)؛ ففيها ما يفيد بهٰذا الصدد إن شاء الله تعالى.

(٢) «فتح الباري» (٧ / ١٩٦).

(٣) أخرجه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٩٦٥).

ثانياً: مطابقة اسمه لمادّته، وليوافق الخُبر الخَبَر. (استدراك ١).

ثالثاً: عدم التّطويل إلاّ أن دَعَت الحاجة لذلك؛ فإنّه أدعى للاستقرار والحفظ.

رابعاً: عدم تسميته بما يُشعر بموافقة منهج المبتدعة، من مثل الإيمان بالإلهام، والكشف، والفيوضات، والفُتوحات، والعصمة لآل البيت ونحوها من العناوين التي تمجّد خرافات الصّوفية، وبواطيل الشيعة، وترّهات أهل الزّيغ والضّلال.

خامساً: أن لا يكون فيه مخالفات شرعية، من مثل دعوى إلى منهج المستشرقين (الإسرائيليين الجدد)، أو دعوى للرّذيلة والأخلاق السيّئة، أو ما يناقض المُقرّر في العقيدة الإسلامية، أو ما فيه حط على العلماء والكبراء، ذكر السبكي في «طبقاته» (٢/٦٩) أن لابن عبد الحكم كتاباً بعنوان «الردّ على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة»، قال: «وهو اسم قبيح». قال أبو علي عمر السّكوني (المتوفى سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م): «ويقع في تسمية الكتاب أسماءٌ غير جائزة، مثل تسمية بعض الكتب «الإسرى»، وتسمية بعضها: «المعراج»، وبعضها «المعارج»، وهٰذا يوهم أنّ المصنّف سُري به إلى السماء؛ فوجب منعه لكونه يشير إلى مزاحمة النّبي ﷺ في ذٰلك.

ومن ذٰلك تسميةُ بعضها: «مفاتيح الغيب»، وتسمية بعضها: «الآيات البيِّنات» لأنّ ذٰلك يوهم المشاركة فيما أنزله الله على نبيه، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آياتٌ بَيِّناتٌ في صُدورِ الَّذينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾[1].

كذٰلك يوهم تسمية كتابه: «مفاتيح الغيب» المشاركة فيما عند الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وعِنْدَهُ مفاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُها إلاَّ هُوَ﴾[2]،

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) العنكبوت: ٤٩.

فَلْتُجْتَنب هٰذه التسميات، وما شاكلها من الموهمات»[1] انتهى.

ومن هٰذا البـاب ما ألفه العالم الفاضل مصطفى السباعي رحمه الله تعالى باسم «اشتراكية الإسلام»، وقد تعقبه الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى ببعض ما فيه في كتاب سماه: «نظرات في كتاب اشتراكية الإسلام»، ومما انتقده عليه هٰذه التسمية؛ فقال:

«هٰذا وإني آخذ على فضيلة الدكتور السباعي قبل كل شيء تسميته كتابه باسم «اشتراكية الإسلام»، وإن كان قد مهد لها تمهيداً، وبرر لها بما يسلك في نفس قارئه، لٰكنه ـ وفقه الله ـ لو فطن إلى أن العناصر اليسارية التي يدافعها أهل العلم الديني وقاية لدين الله، وحماية له من تهديماتها، وبين الفريقين معركة فكرية مسـتعرة الأوار، وقـد طارت هٰذه العناصر فرحاً بهٰذه التسمية، تستغـل بهـا عقـول الدهماء التي لا تدرك هدفه من اختياره لهٰذا الاسم، أقول: لو فطن لهٰذا؛ لكان له نظر في هٰذه التسمية، ولاختار لكتابه اسماً آخر يحقق له مراده في احتراز من استغلال المضللين.

الإسلام هو الإسلام وكفى، هو هو بعقائده وأحكامه العادلة الرحيمة؛ فالدعوة إليه باسمه المحض أجدى وأولى من حيث إنه قسمٌ برأسه، وهو شرع الله العليم الحكيم»[2] اهـ.

وشر منه كتاب السحار:

ـ «أبـو ذر الاشتراكي الزاهد». ومثله: «سيرة عمر بن الخطاب أول حاكم ديمقراطي في الإسلام» لرمضان عبد التواب.

---

(١) «لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام» (٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) «نظرات في كتاب اشتراكية الإسلام» (ص ٧)، و«معجم المناهي اللفظية» (ص ٤٦ ـ ٤٧).

ـ «الإيدز الحركي»، لفتحي يكن.

فالتسميات واسعة، ولا داعي لهٰذه الأسماء التي فيها مثالب ومعايب، والله الموفق.

وممَّا لا بد من التَّنبيه عليه هنا سوء صنيع كثير من المحققين والنّاشرين بأسماء مصنَّفات الأقدمين؛ فتراهم يتفنّنون في تبديل أسمائها أو الزيادة عليها؛ لقلَّة تحصيلهم العلمي تارة، وطمعاً في تغرير القرّاء تارة أخرى، فيوهمونهم أنّ الكتاب لم يطبع بوضع اسم جديد له ـ من عندهم ـ طمعاً في الرّبح المادّي؛ فساء ما يصنعون، فينبغي الأخذ على أيديهم.

ونقول لهم: اتّقوا الله ربّ الأرض والسّماء، ودعوا عنكم هٰذه الأدواء.

والأمثلة على هٰذا كثيرة شهيرة، ونجتزىء منها ما يلي:

ـ «قاعدة العقود»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبع بمصر تحت اسم «نظرية العقد»[1]!

ـ «العقد الفريد»[2] لابن عبد ربه.

درج الناس على تسميته بالعقد الفريد دون شك يراودهم في أنَّ زيادة لحقت اسمه، أو تحويراً أصابها، إلى أن كتب المستشرق الألماني بروكلمان مادة «ابن عبد ربه» في «دائرة المعارف الإسلامية»؛ فأوضح أن كلمة «الفريد» أضافها المتأخرون، دون أن يستطرد إلى ذكر ما يساند رأيه، وإن يكن من الواضح الآن أن العالم الألماني قرر ذٰلك اعتماداً على أن جميع المصادر

(١) انظر تنبيهاً على خطأ هٰذا الصنيع: «المدخل الفقهي» للأستاذ مصطفى الزرقاء (١ / ٤٢٧).

(٢) انظر عنه: (كتب الأخبار والأدب) (رقم ٨).

الأولية، لا يُرَى فيها العقد منعوتاً بالفريد؛ فلا الفتح ابن خاقان في «مطمح الأنفس»، ولا ياقوت في «إرشاد الأريب»، ولا ابن صاعد الأندلسي في «طبقات الأمم»، ولا ابن خلكان في «وفيات الأعيان»، ولا المقَّري في «نفح الطيب»، ولا ابن أبي أصيبعة في «عيون الأنباء في طبقات الأطباء»، ولا ابن خلدون في «تاريخه»، ولا حاجي خليفة في «كشف الظنون» أشار إلى نعت «الفريد»، وكان الوحيد الذي أشار إليها هو الأبشيهي في كتابه «المستطرف من كل فن مستظرف»، ومع ذٰلك؛ فإن من الصعب الجزم بأن هٰذه الكلمة أُضيفت فيما بعد، وأصعب منه تحديد الزمن الذي أضيفت فيه، وتعدّد من أهملها، وتفرّد من أوردها، لا يقوم وحده دليلاً على نفي أو إثبات، وبخاصة أن كلمة «الفريد» توجد في كل المخطوطات التي بين أيدينا الآن[1]، وهٰذه إلماعة وددت نقلها هنا لوجود مناسبتها؛ فلتحقق.

نحو هٰذا:

ــ «تاريخ المدينة المنورة»، هٰكذا طبع بتحقيق فهيم محمد شلتوت، وهٰذه التسمية من تصرف الناشرين، واسمه الصحيح «أخبار المدينة»[2].

ــ «البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان»، لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، وقد طبع هٰذا الكتاب باسم «أسرار التكرار في القرآن»!!

ــ «مقدمة ابن الصلاح»، هٰكذا طبع، والصحيح في اسمه: «معرفة أنواع الحديث».

---

(١) «دراسات في مصادر الأدب» (١ / ٢٨٧) للدكتور الطاهر أحمد مكي.

(٢) «طبقات النسابين» للشيخ بكر أبو زيد (ص ٦٦).

ـ «هوان الحكمة»، لظهير الدين أبي الحسن علي بن زيد البيهقي، المعروف بـ«ابن منده»، طبع بهٰذا الاسم في لاهور سنة (١٣٥١هـ)، ثم طبع في دمشق سنة (١٩٤٦م) بعنوان «تاريخ حكماء الإسلام»!!

ـ «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، هٰكذا طبع واشتهر، واسمه: «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب».

ـ «أخبار القضاة»، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان، المعروف بـ «وكيع القاضي»، هٰكذا طبع، واسمه «غرر الأخيار في أخبار القضاة وتاريخهم وأحكامهم» في سلسلة يطول ذكرها في سائر أنواع العلوم.

وأشنع ما يذكر في هٰذا الباب طبع كتاب باسم كتاب آخر للمصنف نفسه، أي: يكون للمصنف كتابان؛ فيطبع أحدهما باسم الآخر، كما درج «التاريخ الصغير» للإمام البخاري، وهو على التحقيق «التاريخ الأوسط» له، وكما درج «التحبير في المعجم الكبير» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، وهو على التحقيق: «منتخب» أو «مختصر» له أيضاً[1].

ومن المستبشعات والمستشنعات في هٰذا الباب أيضاً التصحيف الذي يطرأ في اسم الكتاب[2]، أو الخطأ في نسبته[3] أو ضبطه، والأمثلة على هٰذا

---

(١) انظر: «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين»، للدكتور موفق عبد القادر (ص ٨٥ ـ ٩٢).

(٢) ينبغي أن ينتبه الباحثون والمطلعون إلى أن الصواب في اسم كتاب ابن حجر «التلخيص الحبير» بلام التعريف في «التلخيص» وليس بدونها على أنها إضافة لـ «الحبير» كما درج عليه الكثيرون!!

(٣) وأحياناً يكون ذٰلك عن قصدٍ وعمد لملابسات وظروفٍ معيّنة!! من مثل:

ـ «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، لمحمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦هـ)، طبع في حياته منسوباً إلى العلامة عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم السندي،

أيضاً كثيرة نجتزىء منها الآتي:

ـ «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»، طبع خطأً باسم «توالي التأسيس»[1].

ـ «حَلْبَة المُجَلِّي شرح مُنْيَة المصلِّي»، يتداوله كثير من الباحثين والعلماء المطلعين، «حلية» بالياء آخر الحروف والصواب بالموحدة التحتية، كما وقعت مضبوطة مشكولة بخط واضح جلي على بعض نسخه الخطية، وبعضها مكتوبة في حياة المؤلف ومن أصله المبيَّض بخطه، ومقابلة بنسخته ومقروءة عليه أيضاً، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة جدّاً[2].

ـ «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، طبع منسوباً خطأً لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو مؤلف «غاية المقصود»، أما «عون المعبود»؛ فهو لأبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن علي ابن حيدر الصديقي العظيم آبادي، كما تراه في الكتاب نفسه (١ / ١١ ـ ١٢).

ـ «أدب الفُتيا»، للسيوطي، طبعت عن دار عمار سنة (١٤٠٥هـ) بالأردن، «أدب الفِتيا» بكسر الفاء وهو جمع (فتى) بخلاف الصواب جمع (فتوى)!

ثم باسم مؤلفه بعد ذٰلك.

ـ «غاية الأماني في الرد على النبهاني»، لمحمود شكري الألوسي، وطبع في الطبعة الأولى معزواً إلى أبي المعالي الشافعي السلامي.

(١) انظر تفصيل ذٰلك في: «توثيق النصوص وضبطها» (ص ١٠٨ وما بعدها).

(٢) انظر تفصيل ذٰلك في: «التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة» (ص ١٩٧ ـ ٢٠١).

ومن أسوأ هٰذا النوع ما رأيته ـ من سنوات ـ مثبتاً على «حاشية ابن عابدين» لأبي حنيفة النعمان!! وهٰكذا دواليك، اللهم لطفك وحنانيك! وإليك المشتكى من العابثين.

ولا يقلّ عن هٰذا الصِّنف أولٰئك الذين يمزِّقون كتب أئمة الهدى، ويستلُّون منها فصولاً، ويضعون لها عناوين، وينشأ عليها معجبون؛ فلا يرتقون ألبتة في الطلب والتحصيل، وحالهم حال من يعتمد في أكله على (الساندويشات)!! وحال أولٰئك حال من تنتفخ جيوبهم بـ (الدريهمات)، ولا حول ولا قوة إلا بالله[1].

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «التعالم» (ص ٥٧ ـ ٥٨):

«وأما تغيير أسماء الكتب، و«تنتيف الكتب» بمعنى أخذ بحث في موضوع من كتاب، وإفراده بالطبع ويرسم على طُرَّته تأليف فلان دون الإشارة على الغلاف بأنه مستلٌ من كتاب كذا؛ فهٰذا التغرير شيء لا تسأل عنه، فقد بلغ فيه العبث مبلغاً جاوز طوره، وازدحمت عليه ممارسات المتأكلين، وتكسرت منهم النصال على النصال من كتبيين، ووراقين، ومحققين... في فوضى لا نعلم لها على وجه الأرض من رادع، لكن لعل التنبيه ينفع من كان له من نفسه وازع» انتهى.

والأمثلة على هٰذا كثيرة، ويجب على كل من أراد أن يفعل نحو ذٰلك ـ إن اضطر إليه ووجد فيه نفعاً وفائدة راجحة ـ أن يثبت على طرة الكتاب «مستل من...» أو نحوها من العبارات.

وأخيراً... هنالك أبحاث أخرى ستتعرض إليها ـ إن شاء الله تعالى ـ

---

(١) انظر: «الرقابة على التراث»(١٢)، و«أخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف».

في مظـانهـا، مثل (الدعاء من كتيبات في الطواف والسعي)؛ فهٰذا مما له علاقة قوية بالكتب التي حذر منها، والأحكام الفقهية حولها.

ولا يفوتنا في الختام أن ننوِّه بوجوب الرقابة على الكتب الشرعية، ولا سيما كتب التراث[1] ولو بقوَّة السلطان؛ فإن الله عز وجل «يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»، وقديماً قال الحافظ زكريا بن يحيى الساجي (ت ٣٠٧هـ) عندما رأى بعض صحف العابثين: «عليَّ بصاحب الشُّرطة حتى أُسوِّد وجه هٰذا»؛ فكلَّموه حتى عفا عنه، ومزَّق الكتاب[2].

●●●●●

---

(١) انظر رسالة الشيخ بكر أبو زيد: «الرقابة على التراث دعوة إلى حمايته من الجناية عليه».

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ١٩٩).

كتب العقيدة

١ - ٦٠

تمهيد

لا يخفى على أحدٍ أهمية علم التوحيد، وأنَّ مدار النجاة في الآخرة عند الله عز وجل تقوم عليه؛ فهو يمثل الأساس بالنسبة للشخصية المسلمة، وإنْ تتسلل إليها أيُّ شائبة ـ وإنْ دقَّتْ أو صغرت ـ؛ فسرعان ما يظهر العوار والخلل في المواقف أو على الجوارح.

والكتب التي تخالف العقيدة الصحيحة كثيرة، وهي على أشكالٍ وألوانٍ، و«إدمان النظر فيها داءٌ عضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قاتل؛ فالحِذارَ الحِذارَ من هٰذه الكتب، واهربوا بدينكم منها، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النَّجاةَ والفوز؛ فليلزم العبودية، وليُدْمن الاستغاثة بالله، وليبْتهل إلى مولاه في الثَّبات على الإسلام، وأنْ يتوفَّى على إيمان الصحابة وسادة التابعين، والله الموفِّق»[1].

ومن أهم الكتب التي ينبغي أن يحذر منها تلك التي وضعت باسم الإسلام وهو منها براء، وهي ما وجدت إلا من أجل هدمه ومحاربته من الدَّاخل، ووقف أهل العلم ـ جزاهم الله خيراً ـ قديماً وحديثاً في وجهها، وحاربوها وحذروا منها، ونسلك هٰذه الكتب جميعاً في عقد:

* **كتب الزندقة والباطنية والإلحاد.**

وهٰؤلاء الزنادقة والملحدون حريصون أشد الحرص على تحسين

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٢٨ ـ ٣٢٩) بتصرف يسير.

كتبهم وتنميقها، ونشرها في أحسن صورة، وأزهى وأبهى حلة، وأحلى ثوب وأقشبه؛ حتى قال (الجاحظ):

«قال إبراهيم بن السنديّ مرة: وددت أنّ الزنادقة لم يكونوا حرصاء على المغالاة بالورق النقيّ الأبيض، وعلى تخيّر الحبر الأسود المشرق البرّاق، وعلى استجادة الخطّ والإرغاب لمن يخطّ؛ فإنّي لم أر كورق كتبهم ورقاً، ولا كالخطوط التي فيها خطّاً، وإذا غرِمت مالاً عظيماً ـ مع حبّي للمال وبغض الغرم ـ؛ كان سخاء النفس بالإنفاق على الكتب دليلاً على تعظيم العلم، وتعظيم العلم دليل على شرف النفس وعلى السلامة من سُكْر الآفات. قلت لإبراهيم: إنّ إنفاق الزنادقة على تحصيل الكتب كإنفاق النصارى على البيع، ولو كانت كتب الزنادقة كتب حكم وكتب فلسفة، وكتب مقاييس وسُنن وتبيُّن وتبيين، أو لو كانت كتبهم كتباً تُعرّف الناس أبواب الصناعات، أو سبل التكسّب والتجارات، أو كتب ارتفاقات ورياضات، أو بعض ما يتعاطاه الناس من الفطن والآداب ـ وإن كان ذٰلك لا يقرّب من غنىً ولا يبعد من مأثم ـ؛ لكانوا ممّن قد يجوز أن يُظَنّ بهم تعظيم البيان، والرغبة في التبيّن، ولٰكنهم ذهبوا فيها مذهب الدّيانة وعلى طريق تعظيم الملة، فإنما إنفاقهم في ذٰلك؛ كإنفاق المجوس على بيت النار، وكإنفاق النصارى على صلبان الذهب، أو كإنفاق الهند على سدنة البِدَدة، ولو كانوا أرادوا العلم؛ لكان العلم لهم معرضاً، وكتب الحكمة لهم مبذولة، والطرق إليها سهلة معروفة؛ فما بالهم لا يصنعون ذٰلك إلا بكتب دياناتهم كما يزخرف النصارى بيوت عباداتهم؟ ولو كان هٰذا المعنى مستحسناً عند المسلمين، أو كانوا يرون أن ذٰلك داعية إلى العبادة، وباعثةً على الخشوع؛ لبلغوا في ذٰلك بعفوهم ما لا تبلغهُ النصارى بغاية الجهد»[1].

---

(١) «الحيوان» (١ / ٥٥ ـ ٥٦).

ونعت كتبهم؛ فقال:

«ليس في كتبهم مثلٌ سائر، ولا خبرٌ طريف، ولا صنعة أدبٍ، ولا حكمةٌ غريبة، ولا فلسفةٌ، ولا مسألةٌ كلاميّة، ولا تعريف صناعة، ولا استخراج آلة، ولا تعليم فلاحةٍ، ولا تدبير حرب، ولا مقارعة عن دين، ولا مناضلة عن نحلة، وجلّ ما فيها ذكر النور والظلمة، وتناكح الشياطين، وتسافُد العفاريت، وذكر الصنديد، والتهويل بعمود السنخ، والإخبار عن شقلون، وعن الهامة والهمامة، وكله هذرٌ وعِيٌّ وخرافة، وسخرية وتكذب، لا ترى فيه موعظة حسنة، ولا حديثاً مونقاً، ولا تدبير معاش، ولا سياسة عامة، ولا ترتيب خاصة؛ فأيُّ كتابٍ أجهلُ، وأيُّ تدبيرٍ أفسدُ من كتاب يوجب على الناس الإطاعة، والبخوع بالديانة، لا على جهة الاستبصار والمحبَّة، وليس فيه صلاح معاش ولا تصحيح دين، والناس لا يحبّون إلا ديناً أو دنيا، فأما الدنيا؛ فإقامةُ سوقها وإحضار نفعها، وأما الدِّين؛ فأقلّ ما يطمع في استجابة العامة، واستمالة الخاصّة، أن يصوّر في صورةٍ مغلطة، ويموّه تمويه الدينار البهرج والدرهم الزائف الذي يغلط فيه الكثير، ويعرف حقيقته القليل؛ فليس إنفاقهم عليها من حيث ظننت، وكلّ دين يكون أظهر اختلافاً وأكثر فساداً يحتاج من الترقيع والتمويه، ومن الاحتشاد له والتغليظ فيه إلى أكثر، وقد علمنا أنّ النصرانيّة أشدّ انتشاراً من اليهوديّة تعبداً؛ فعلى حسب ذٰلك يكون تزيّدهم في توكيده، واحتفالهم في إظهار تعليمه»[1].

ونمثّل عليها بما يلي:

١ ـ «رسائل إخوان الصَّفا».

صدرت هٰذه الرسائل إبان القرن الرابع الهجري، وكانت ثمرةً لترجمة

---

(١) «الحيوان» (٧ ـ ٥٨).

الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية، ودخول مفاهيمها إلى الفكر الإسلامي في تلك الجولة الضخمة من تحديات فلسفة الإغريق والفرس والهنود وغيرهم، القـائمـة على مفاهيم الوثنية وعلم الأصنام، وهي (٥٢) رسالة مقسمة إلى أربعة أقسام: الرياضيات، والطبيعيات، والعقليات، والإلهيات، طبعت في القاهرة أول مرة سنة (١٨٨٧هـ)، ثم جددها الدكتور طه حسين سنة (١٩٢٩م تقريباً) من بين الأعمال التي خطط لها من أجل إشاعة هٰذا الفكر الشعوبي.

وتعـدّ «رسـائـل إخوان الصفا» إحدى ثمار الحركة الباطنية للجماعة السريّة التي مزجت الفلسفة اليونانية والعقيدة الباطنية؛ لتخرج للناس مذهباً جديداً، يمـزج إلٰهيات اليونــان، ونظريات أفـلاطـون وأرسـطو وأفلوطين وفيثاغورس وغيرهم بالعقيدة الإسلامية في خليطٍ مضطربٍ فاسدٍ.

وقد أنتج هٰؤلاء العشرة **«رسائل إخوان الصّفا وخلّان الوفا»** التي أذاعوها بعد أن كتموا أسماءهم واستتروا وراء تلك الرموز الخفية التي وضعوها هنا وهناك من فصول كتاباتهم، واستهدفوا منها وضع برنامج للعمل السري الذي يستهـدف القضـاء على الإسلام ودولته، وتأسيس دولة أُخرى على أنقاض الدولة الإسلامية، تضمّ العقائد الوثنية والمجوسية والإباحية التي نَسّقوها في جماع ركام الفكر البشري الزّائف، الممتد من فارس إلى الهند إلى اليونان، والذي اختلطت فيه «الهلينية الإغريقية» بـ «الغنوصية الشرقية»[1]!

وحاولوا أن يلصقوا هٰذه الترهات والأباطيل بجعفر الصادق رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنّفه جماعة في دولة بني بويه

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (١١٦).

ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، **جمعوا بزعمهم بين دين الصّابئة المبدّلين، وبين الحنيفية**، وأتوا بكلام المتفلسفة وبأشياء من الشريعة، **وفيه من الكفر والجهل الشيءُ الكثير**، ومع هٰذا؛ فإن طائفة من الناس ـ من بعض أكابر قضاة النواحي ـ يزعم أنه من كلام جعفر الصادق، **وهٰذا قول زنديق، وتشنيع جاهل**»[1].

وقال في موطن آخر: «وكذٰلك أضيف إلى جعفر الصادق «رسائل إخوان الصفا»، وهٰذا في غاية الجهل؛ فإن هٰذه الرسائل إنما وضعت بعد موته بأكثر من مئتي سنة، فإنه توفي سنة ثمان وأربعين ومئة، وهٰذه الرسائل وضعت في دولة بني بويه في أثناء المئة الرابعة في أوائل دولة بني عبيد الذين بنوا القاهرة، وضعها جماعة، وزعموا أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة؛ فضلُّوا وأضلُّوا»[2].

وقد ذكر واضعها فيها ما حدث في الإسلام من استيلاء النصارى على سواحل الشام، ونحو ذٰلك من الأحداث التي حدثت بعد المئة الثالثة، وهٰذا يؤكد كذب نسبة هٰذه الرسائل لجعفر الصادق رضي الله عنه[3].

وقد حذر منها وكشف عوارها وسمومها جماعة من أهل العلم، على رأسهم شيخ الإسلام؛ إذ قال في أصحابها: «وهم على طريقة هٰؤلاء العبيدين ذرية عبيد الله بن ميمون القدّاح»، ثم قال: «فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين، أو اليهود، أو النصارى أن ما يقوله أصحاب «رسائل إخوان الصفا» مخالف للملل الثلاث، وإنْ كان في ذٰلك من العلوم الرياضية والطبيعية،

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦).

(٢) المرجع السابق (٣٥ / ١٨٣).

(٣) المرجع السابق (٣٥ / ١٣٤).

وبعض المنطقية والإلٰهية، وعلوم الأخلاق، والسياسة، والمنزل ما لا ينكر، فإن في ذٰلك مخالفة الرسل فيما أخبرت به، وأمرت به، والتكذيب بكثير مما جاءت به، وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارفٍ بملّة من الملل؛ فهٰؤلاء خارجون عن الملل الثلاث»[1].

لماذا هٰذا التحذير؟

هٰكذا نرى بوضوح أن الرسائل كانت مقدّمةً لتحويل الدعوة الباطنية، إلى مؤامرة خطيرة لتدمير الدولة الإسلامية والفكرة الإسلامية معها، أو كما قال أحد الباحثين: محاولة لوضع نظام جديد خلقي إلٰهي علمي يحل محل الشريعة الإسلامية التي يعتقد إخوان الصفا أنها بشكلها الحالي قد أصبحت عتيقة لا تؤدّي رسالتها، وقد أخفقت هٰذه المحاولة إخفاقاً تامّاً فلم تنتج نظاماً علميّاً، ولم تنشىء مجتمعاً جديداً يقوم على أساسها، وأصبحت في مدّة قريبة من الآثار التاريخية التي لا تأثير لها في الحياة، ولا محل لها إلا في المتاحف والمكتبات.

ويرى الدكتور عبد اللطيف محمد العبد في بحثه التحليلي: أن إخوان الصفا وخلان الوفا يضعون السم في العسل لخدمة أهدافهم، وأن هٰذه الرسائل كانت سجلات لمحافلهم السرية، وأنها تمثل المذهب الباطني الإسماعيلي في دور الستر؛ لما تقوم عليه من تأويلات باطنية عديدة، ولقد كان للمذهب الأفلاطوني المحدث تأثير بالغ في هٰذه الرسائل؛ فلم يختلف إخوان الصفا عن أفلوطون في القول بأن العالم وحدة حية متكاملة نابضة بروح سارية في كل أجزائه، (وهو ما يسمى مذهب وحدة الوجود الذي يعتبره الإسلام كفراً).

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣٥ / ١٣٤).

وهم في مفهومهم للإمام يعارضون الإسلام حين يرون أن الإمام (إلهي الذات)، وأنه معصوم! وقد استغل الباطنية التشيع في نشر دعوتهم، كما استغلوا التصوف الفلسفي، وتستروا وراء أهل البيت والصوفية! وكانت دعوتهم إلى وحدة الأديان وإلغاء التعصب لدين ما علامة على انحرافهم وخروجهم على مفهوم الإسلام الأصيل، كذلك؛ فقد كان أشد آرائهم فساداً هو قولهم: إن الخاصة لا حاجة لهم إلى الشرائع، ودعوتهم إلى إسقاط التكليف والتحلل من الفرائض، وقولهم: إن الشرائع للعامة وحدهم، ولا ريب في أن ما سموه (علم الباطن)، إنما يعني أن الرسول كتم شيئاً من الوحي عن عامة الناس، وحاشا لله أن يكتم ﷺ شيئاً.

وقد لاحظ أديب عباسي أوجه شبه بين إخوان الصفا والإسماعيلية؛ فقال[1]:

إن أول ما يلحظ من أوجه الشبه بين الإسماعيلية وإخوان الصفا هو الأسلوب الذي جروا عليه في نشر دعوتهم والدّعاية لمذهبهم، وهو أسلوب الإسماعيلية المعهود (أسلوب التدرّج في بثّ الفكرة والتلطف في عرضها على الناس)، ومن أبواب التشابه بين الجماعتين: اتفاقهما اتفاقاً كلياً في مذهب الحلول؛ فهو في «رسائل إخوان الصفا» كما في تعاليم الإسماعيلية (المحور) الذي تدور حوله هذه الرسائل والتعاليم.

ووجه آخر: هو تفسير القرآن تفسيراً مغايراً لما يدل عليه ظاهر اللفظ، وهذا هو الأسلوب الباطن.

ووجه ثالث: هو التشيع لآل البيت والدعوة إلى الإمام المنتظر، وترى أن المعنى في كلام إخوان الصفا للفاطميين وقرائن الأحوال تدل على أن

(١) في مقال له نشر في مجلة «الرسالة» المصرية سنة (١٩٣٤م).

لهم به الصلة.

ويقول المستشرق ماكدونالد: إنه مما يثبت علاقة إخوان الصفا بالإسماعيلية ومن تفرع منهم وجود قسم من رسائلهم في كتب الحشاشين المقدسة عندهم.

وقد ألقى بعض الباحثين أضواء أخرى على موقف إخوان الصفا تشير إلى أن المثل الأعلى في رسائلهم ليس مثلاً أعلى إسلامياً (وإنما هو عبراني في مخبره، مسيحي في منهجه، يوناني في علمه)[1]!

وأخطر ما يدمغهم هو أنهم لم يقفوا عند عقيدةٍ واحدةٍ، وإنما أخذوا من كل دين وعلم وفلسفة ومذهب دون إطار ثابت، هو في حد ذاته دليل على مؤامرتهم ضد الإسلام، وكونهم لم يعلنوا أسماءهم على أنهم دعاة لا علماء، كل هٰذا يكشف أن لهم غاية سياسية يخفونها كالوصول إلى الحكم أو القضاء على الدولة القائمة، ولذٰلك؛ فهم يكثرون من ذكر رموز وإشارات معينة لها تفسيرها الخاص.

ولا شك أن عرضهم للإسلام مخلوطاً بالفلسفة اليونانية هو في حدّ ذاته خروج عن مفهوم الإسلام الصحيح، ولو كانوا علماء حقّاً؛ لما أخفوا أسماءهم، ولما عرفت أسماؤهم تبيّن أنهم لا يملكون أيّ قدر من الشهرة في مجال العلم الصحيح، وأنهم جماعة من المتآمرين على الإسلام.

وقد ذكر السيد محب الدين الخطيب[2] عن آغا خان في كتابه «نور مبين حبل متين» أن مؤلف إخوان الصفا من أئمة الإسماعيلية وهو أحمد بن عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق.

---

(١) انظر: مجلة «الرسالة الإسلامية» العراقية سنة (١٩٧٢م).

(٢) انظر: مجلة «الفتح» المصرية (م ١٨، سنة ١٣٦٧هـ).

ويقول الدكتور حسين الهمزاني ـ أحد دعاة الإسماعيلية البهرة ـ: إن الإسماعيلية يرون القرآن كتاب العامة، و «رسائل إخوان الصفا» كتاب الأئمة!

ومن أجل هٰذا أيضاً كان هٰذا التحذير.

ولقد كان من أبرز أعمال التغريب والغزو الثقافي في العصر الحديث، ممثلاً في الاستشراق والتبشير، إعادة طبع وإحياء «رسائل إخوان الصفا» من جديد بعد أن دفنت وماتت، وكشف زيفها منذ أكثر من ألف سنة؛ فقامت المطبعة الكاثوليكية في بيروت بإعادة طبع هٰذه الرسائل، ثم جاء الدكتور طه حسين من أوروبا سنة (١٩٢٩م) ليعيد طبع «رسائل إخوان الصفا» ويقدم لها، وليس هٰذا عيباً في ذاته إذا ما روعي فيه أصول البحث العلمي، ووضعت هٰذه الرسائل في موضعها الحقيقي من حيث إن جماعة «إخوان الصفا» ظهرت في القرن الرابع الهجري في البصرة على هيئة جماعة سرية من الباطنية والمجوس والزنادقة الحاقدين على الإسلام واللغة العربية، وقد كان هدفهم من كتابة هٰذه الرسائل وضع مخطط لتقويض المجتمع الإسلامي، ولو أن الدكتور طه كشف عن هٰذا الهدف؛ لكان صادقاً في النصح لقومه، ولٰكن الدكتور طه كذب على الناس، وادّعى أن (إخوان الصفا) قوم مجددون مصلحون! قدموا للمجتمع الإسلامي الفلسفات الهندية والفارسية واليونانية لإنشاء ثقافات جديدة، وهي الثقافة التي يجب على الرجل المستنير أن يظفر بها (على حدّ تعبيره).

وهٰذا خداع طه حسين لقومه، وهو يعلم في أعماق نفسه أنه إنما يعمل على هدم القيم الإسلامية بإعادة إذاعة هٰذه الرسائل كجزء من مخطط التغريب والغزو الثقافي، وينضمّ إليه زميله زكي مبارك ليقول:

«من الذي يصدق أن «رسائل إخوان الصفا» هي أعظم ذخيرة أدبية

وفلسفية؟». هٰكذا علّمهم المستشرقون!

أما المطبعة الكاثوليكية؛ فهي تقول: «إن من أسباب عظمة هٰذه الرسائل أن كتب عنها طه حسين وجبور والدسوقي وصليب والهمزاني وماسينيون»، ولٰكن هٰؤلاء جميعاً لم يكونوا في درجة واحدة من الإعجاب بـ «رسائل إخوان الصفا»، وفيهم مَنْ كشف علاقة إخوان الصفا بالمؤامرة الباطنية.

ولقد كان حقّاً على هٰؤلاء جميعاً أن يكشفوا حقيقة «رسائل إخوان الصفا» بالنسبة لمفهوم الإسلام الأصيل، وأن هٰذه الرسائل تعارض هٰذا المفهوم في عدة أصول أساسية:

أولاً: إنكار البعث بالأجساد.

ثانياً: تفسير الجنة والنار والآخرة تفسيراً مخالفاً للتواتر.

ثالثاً: تفسير الكفر والعذاب تفسيراً باطنيّاً معنويّاً.

رابعاً: فساد نظريتهم القائلة بأن النبوة يمكن أن تكتسب عن طريق الرياضة وصفاء القلب.

خامساً: فساد قولهم بأن من ارتقى إلى علم الباطن سقط عنه التكليف واستراح من أعبائه[1].

من أقوالهم الزائفة وتصوارتهم الفاسدة وأعمالهم الباطلة.

ومن أشدّ فساد عملهم محاولتهم صهر الأديان والعقائد كلها في صورة زائفة، ومن ذٰلك قولهم: «الرجل الكامل يكون فارسيّ النسب، عربيّ الدين،

---

(١) انظر تفصيل ذٰلك في «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٢ ـ ١٣٦).

عراقيّ الأدب، عبرانيّ المخبر، مسيحي النهج، شامي النسك، يوناني العلم، هندي البصيرة، صوفي السيرة، ملكي الأخلاق»! ولا يبعد هٰذا عما يقولون أيضاً: «ينبغي لإخواننا ألا يعادوا علماً من العلوم أو يهجروا كتاباً من الكتب، ولا يتعصبوا على مذهب من المذاهب؛ لأن رأينا ومذهبنا يستغرق المذاهب كلها، ويجمع العلوم كلها»[1].

كشف علماء المسلمين زيف «رسائل إخوان الصفا» وتحذيرهم منها.

ونختم كلامنا على هٰذه الرسائل بكلمات لجهابذة العلماء في التحذير منهـا؛ فقد وجد من علمائنا ـ ولله الحمد والمنّة ـ معرفة واعية لهدفها، وكشفٌ لزيفها على مدى الأجيال بما أسقطها في نظر المثقفين وطلبة العلم.

قال الإمام الذهبي فيها: «**هي داءٌ عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قاتِلٌ**»[2].

وقال فيها شيخ الإسلام ابن تيمية: «ظاهرها الرفض، وباطنها الكفر المحض»[3].

وقـد وصفهـا أبو حيان التوحيدي في كتابه «الإمتاع والمؤانسة» بأنها «تبحث في كل علم من غير إشباع وإقناع؛ فهي مبثوثة في كل قيد بلا إشباع ولا كفاية»، وأنها «تشتمل على كثير من الآراء الخيالية، وبعضها ملفّق من اليونـان، وبعضها وليد الأذهان، وبعضها تراث الكهان»، وقال: «عرضتُها عـلى شيخنـا محمـد بن بهرام أبي سليمان السجستاني؛ فنظر فيها أياماً،

---

(١) «مؤلفات في الميزان» (١١٨ ـ ١٢٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٩ / ٣٢٨).

وانظر أيضاً: (١٩ / ٣٣٤، ٣٤١، ٤٩٥ و٢١ / ١٨٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١ / ٥٨١).

وتبحرها طويلاً، ثم ردّها عليّ وقال: «تعبوا وما أغنوا، ونصبوا وما أجروا، وهاموا وما وردوا، وغنّوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا، ومشطوا ففلفلوا»، ونقل عنه قوله: «حصلوا على لوثاتٍ قبيحة، ولطخات ناضجة، وألقاب موحشة، وعواقب مخزية، وأوزار مثقلة».

وعلى الرغم من هٰذا كلّه؛ فقد جاء دعاة التغريب وتلاميذ المستشرقين فجددوا طبع هٰذه الرسائل، وادّعوا أنها علم وفهم وثقافة! وما هي في حقيقتها إلا سموم عرفها أهل الأصالة الإسلامية، وضلال كشفوا عنه وأبانوا فساده، وكان خليقاً بأهل عصرنا أن يعرفوا هٰذا؛ فلا يترددوا في خطر النظر أو المتابعة لهٰذه الأعمال المضلّة.

٢ ـ «النوح على البهائم»، لأبي عيسى محمد بن هارون الوراق[١].

معتزلي، من أهل بغداد، نشأ وتوفي فيها، «من أرباب المقالات، طاش عقلُه، ولم يتّسع لحكمة إيلام الحيوان وذبحه؛ فصنّف كتاباً سمّاه «النوح على البهائم»؛ فأقام عليها المآتم وناح، وباح بالزّندقة الصّراح»[٢].

٣ ـ «مثالب الوزيرين»[٣]، لأبي حيان التوحيدي.

ذكر أبو حيان أن سبب تصنيفها أنه وفد على ابن عباد فاتّخذه ناسخاً؛ قال: «وأما حديثي معه ـ يعني ابن عباد ـ؛ فإنني حين وصلتُ إليه؛ قال لي: أبـو من؟ قلت: أبـو حيان. فقال: بلغني أنك تتأدب. فقلت: تأدُّب أهل الـزّمان! فقال: (أبو حيان) ينصرف أو لا ينصرف؟ قلت: إنْ قبله مولانا لا ينصرف! فلما سمع الصاحب هٰذا تنمر وكأنه لم يعجبه، ثم قال لي: الزم

(١) «الأعلام» (٧ / ١٣٨).

(٢) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص ٢٦٨).

(٣) والمراد بهما: أبو الفضل بن العميد، والصاحب بن عباد.

دارنـا، وانسخ هٰذا الكتاب. فقلت: أنا سامع مطيع. ثم إني قلت لبعض الناس في الدّار مسترسلاً: إنما توجهتُ من العراق إلى هٰذا الباب، وزاحمت منتجعي هٰذا الربيع لأتخلّص من حرفة الشؤم، فإن الوراقة لم تكن ببغداد كاسدة، فنمي إليه هٰذا أو بعضه، أو على غير وجهه؛ فزاده تنكراً»[1].

وقد خيّب الصاحب ابن عباد أمل أبي حيان بعد مدة مقامة عنده نحواً من أربع سنين، ورحل عنه خائباً.

قال الحافظ ابن حجر في هٰذا الكتاب: «فمما استنكرتهُ من كلامه في هٰذا الكتاب أنه حكى عن المأمون أنه قال لأبي العتاهية: إذا قال الله لعبده: لِمَ لَمْ تطعني؛ ما يجيب؟ قال: يقول: لو وفّقتني لأطَعْتُك. قال: فيقول: لو أطعتني وفقتُك؟ فيقول العبد: أيكون إليه العبد لسبّه وما مطالب الرب معداً[2]!

وقال فيه: كان الجاحظ واحد الدنيا!!

وقال في ابن العميد وابن عباد: قد قلت فيهما: كانا بالسياسة عالمين، ولأولياء نعمهمـا ناصحين. . . إلى أن قال: فأراهمـا لو تنبـأ لنـزل الوحي عليهما، وتجدد بها الشرع، وسقط لمكانهما الاختلاف!! واستمر في هٰذا المعنى، وهو ذاك على قلة بركته، وعلى إقدامه على إطلاق ما لا يليق.

وقال فيه أيضاً: إنه فارق ابن عباد سنة سبعين وثلاث مئة راجعاً إلى بغداد بغير زاد ولا راحلة، ولم يعطني في مدّة ثلاث سنين درهماً واحداً ولا ما قيمتهُ درهم واحد، فلما وقع في هٰذا؛ أخذتُ أتلافى ذٰلك بصدق القول في سواء الثناء، والبادي أظلم»[3].

---

(١) «معجم الأدباء» (١٥ / ٩)، و«الصاحب بن عباد الوزير الأديب العالم» (٣٣٤).

(٢) كذا في الأصل! ولعل في العبارة تصحيف. (٣) «لسان الميزان» (٧ / ٤٠).

وقال ابن خلكان في هٰذا الكتاب: «ضمّنه معايب أبي الفضل ابن العميد والصاحب بن عباد، وتحامل عليهما، وعدد نقائصهما، وسلبهما ما اشتهر عنهما من الفضائل والإفضال، وبالغ في التعصب عليهما، وما أنصفهما، وهٰذا الكتاب من الكتب المجدودة، ما ملكه أحد إلا وتعكّست أحواله، ولقد جربت ذٰلك، وجربه غيري على ما أخبرني مَنْ أثق به»[1].

قلت: والكتاب طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة (١٩٦٥م) بتحقيق الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي.

وتذكرني كلمة ابن خلكان بما نقله ابن العطار عن شيخه النووي؛ قال: «وخطر لي الاشتغال بعلم الطب؛ فاشتريتُ كتاب «القانون» [لابن سينا] فيه، فعزمتُ على الاشتغال فيه؛ فأظلم عليّ قلبي، وبقيتُ أياماً لا أقدر على الاشتغال بشيء؛ ففكرتُ في أمري، ومن أين دخل عليّ الداخل؛ فألهمني الله تعالى أنَّ سببه اشتغالي بالطب، فبعتُ في الحال الكتاب المذكور، وأخرجتُ من بيتي كلَّ ما يتعلق بعلم الطب، فاستنار قلبي، ورجع إليّ حالي، وعدتُ إلى ما كنتُ عليه أولاً»[2].

ومن أشهر كتب الزنادقة:

كتب الملحد الزنديق الراوندي، وهو أحمد بن يحيى بن إسحاق، وهو معتمد الملاحدة والزنادقة، ويذكر أن أباه كان يهودياً وأسلم هو؛ فكان بعض اليهود يقول للمسلمين: لا يفسدنَّ عليكم هٰذا كتابكم كما أفسد أبوه علينا

---

(١) «وفيات الأعيان» (٥ / ١١٢ - ١١٣)، وذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» (١ / ٣١٠) أن قصيدة ابن زيدون النونية ما حفظها أحد إلا وفجع ببعض أحبابه؛ فهي مجدودة على هٰذا القول، والله أعلم!

(٢) «تحفة الطالبين» (٥١ - ٥٢ بتحقيقي).

التوراة. فعلم أبو الحسين اليهود وقال: قولوا عن موسى إنه قال لا نبي بعدي.
قال ابن الجوزي: وأنبأنا محمد بن أبي طاهر البزار؛ قال: أنبأنا علي بن المحسن التنوخي عن أبيه؛ قال: كان ابن الريوندي يلازم الرافضة وأهل الإلحاد، فإذا عوتب؛ قال: إنما أريد أن أعرف مذاهبهم، ثم كاشف وناظر، قال: وقد كنت أسمع عنه بالعظائم حتى رأيت مالم يخطر مثله على قلب أن يقوله عاقل، ووقعت على كتبه؛ فمنها:

٤ ـ كتاب «نعت الحكمة».

٥ ـ وكتاب «قضيب الذهب».

٦ ـ وكتاب «الزمرد».

٧ ـ وكتاب «التاج».

٨ ـ وكتاب «الدامغ».

٩ ـ وكتاب «الفريد».

١٠ ـ وكتاب «إمامة المفضول».

وقد نقض عليه هٰذه الكتب جماعة، فأما كتاب «نعت الحكمة» وكتاب «قضيب الذهب» وكتاب «التاج» وكتاب «الزمرد» و«الدامغ»؛ فنقضها عليه أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وقد نقض عليه أيضاً كتاب «الزمرد» أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط، ونقض عليه أيضاً كتاب «إمامة المفضول»، وقد كان ابن الريوندي وأبو عيسى محمد بن هارون الوراق الملحد أيضاً يترامیان بكتاب «الزمرد»، ويدعي كل واحد منهما على الآخر أنه تصنيفه، وكانا يتوافقان على الطعن في القرآن، وأما كتاب «الفريد»؛ فنقضه عليه أبو هاشم عبد السلام بن علي الجبائي، ورأيت بخط أبي الوفاء

ابن عقيل؛ قال:

«كان الخبيث ابن الريوندي قد سمى كتابه الذي اعترض به على الشريعة الإسلامية المعصومة على اعتراض مثله من الملحدين كتاب «الزمرد»؛ فأخذ أبو علي الجبائي يعيبه في تسميته بـ «الزمرد»، ويذهب إلى أنه أخطأ وجهل في تلقيب العلم بالجواهر، وأن أهل العلم لا يعيرون العلوم أسماء ما دونها والجواهر ناقصة بالإضافة إلى العلوم؛ فأزرى عليه بذلك ظناً منه أنه قصد تلقيبه بالزمرد إعارة له اسم النفيس من الجواهر».

قال ابن عقيل: «فوجدنا في بعض كلامه من كتاب آخر ما أبان به عن غير ذلك مما هو أخبث مما ظنه أبو علي؛ فقال: إن للزمرد خاصة هي أنه إذا رآه الأفعى وسائر الحيات عميت؛ قال: فكان قصدي أن الشبهة التي أودعتها الكتاب تعمي حجج المحتجين، فاعتقد ما أورده عاملاً في حجج الشرع حسب ما أثر «الزمرد» في حدق الحيات؛ فانظروا في استقصائه في الازدراء بالشرائع».

قال ابن عقيل: «وعجبي كيف عاش وقد صنف «الدامغ» يزعم أنه قد دمغ به القرآن، و«الزمرد» يزري به على النبوات، ثم لا يقتل! وكم قد قتل لص في غير نصاب ولا هتك حرز، وإنما سلم مدة وعاش لأن الإيمان ما صفا في قلوب أكثر الخلق، بل في القلوب شكوك وشبهات، وإلا؛ فلما صدق إيمان بعض الصحابة قتل أباه، ومن بلهه تتبعه للقرآن، وقد مر على مسامع سادات العرب؛ فدهش الكل منه، وعجز الفصحاء عنه؛ فطمع هو من جهله باللغة أن يستدرك عليهم، فأبان عن فضيحته».

قال ابن الجوزي: «وقد نظرت في كتاب «الزمرد»؛ فرأيت فيه الهذيان البارد الذي لا يتعلق بشبهه حتى إنه قال فيه: نجد في كلام أكثم بن صيفي

أحسن من ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾! في نظائر لهٰذا يشبه المصنف، وفيه أن الأنبياء وقعوا بطلسمات كما أن المغناطيس يجذب، وهٰذا كلام ينبغي أن يستحيا من ذكره؛ فإن العقاقير قد عرفت أمورها وجربت؛ فكيف وقع هٰؤلاء الأنبياء بما خفي عمن كان أنظر منهم؟ ثم إن المغناطيس يجذب ولا يردّ، ونبينا عليه السلام دعا شجرة وردها، قال: وقوله لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»؛ فإن المنجم يقول مثل هٰذا، فقيل له: إنما يعرف مثل هٰذا المنجم إذا عرف المولد وأخذ الطالع، ثم قد لا يصيب، وقد أخبر نبينا عليه السلام بخبر غيب فكان كما قال، ثم أخذ يعيب القرآن ويدعي فيه لحناً، واستدرك ذاك الخلف بزعمه على الأعادي الفصحاء الذين سلموا لفصاحته».

قال أبو علي الجبائي: «قرأت كتاب الملحد الجاهل السفيه ابن الريوندي؛ فلم أجد فيه إلا السفه والكذب والافتراء، قال: وقد وضع كتاباً في قدم العالم ونفي الصانع وتصحيح مذهب الدهر وفي الرد على مذهب أهل التوحيد، ووضع كتاباً في الطعن على محمد ﷺ وسماه «الزمرد»، وشتم رسول الله ﷺ في سبعة عشر موضعاً في كتابه، ونسبه إلى الكذب وطعن في القرآن، ووضع كتاباً لليهود والنصارى على المسلمين يحتج لهم فيه في إبطال النبوة للنبي ﷺ، إلى غير ذٰلك من الكتب التي تبين خروجه عن الإسلام».

وقال ابن الجبائي: «ابتدأ ابن الريوندي كلامه في كتاب «الفريد»؛ فقال: إن المسلمين احتجوا لنبوة نبيهم بالكتاب الذي أتى به وتحدى به؛ فلم يقدروا على معارضته، قال: فيقال لهم: غلطتم وغلبت العصبية على قلوبكم، أخبرونا لو ادعى مدع لمن تقدم من الفلاسفة مثل دعواكم في القرآن، وقال: الدليل على صدق بطليموس وإقليدس فيما ادعيا أن صاحب إقليدس جاء به فادعى أن الخلق يعجزون عنه، لكانت ثبتت نبوته؟ قلنا: قد

يكون من زمن إقليدس من هو أعرف منه، وإنما شاع كتابه بعده ولو اجتمع أرباب علمه لجمعوا مثله، ثم لو كان نبياً بكتابه؛ لم يقدح ذٰلك في دلالة نبينا ﷺ، وذكـر في كتاب «نعت الحكمة» تقبيح اعتقاد من يعتقد أن أهل النار يخلدون، وقال: لا نفع لهم في ذٰلك ولا للخالق، والحكيم لا يفعل شيئاً لا نفع فيه، وهٰذا جهل منه؛ فإنه يريد بهٰذا تعليل أفعال الخالق سبحانه، وأفعاله لا تعلل؛ لأن حكمته فوق العقل المعلل، ثم يلزمه هٰذا بتعذيبهم ساعة».

قال أبو علي الجبائي: «كان السلطان قد طلب أبا عيسى الوراق وابن الريوندي، فأما الوراق؛ فأخذ وحبس ومات في السجن، وأما ابن الريوندي؛ فإنه هرب إلى ابن لاوي اليهودي ووضع له كتاب «الدامغ» في الطعن على محمد ﷺ وعلى القرآن، ثم لم يلبث أياماً يسيرة حتى مرض ومات».

وقال المصنف: «وقد ذكر في كتاب «الدامغ» من الكفر أشياء تقشعر منها الجلود، غير أني آثرت أن أذكر منها طرفاً يعرف مكان هٰذا الملحد من الكفر، ويستعاذ بالله سبحانه من الخذلان؛ فمن ذٰلك أنه قال عن الخالق تعالى عن ذٰلك: من ليس عنده الدواء للداء إلا القتل، فعل العدو الحنق الغضوب فما حاجته في كتاب ورسول؟ وهٰذا قول جاهل بالله لأنه لا يوصف بالحنق ولا بالحاجة وما عاقب حتى أنذر». وقال: «ووجدناه يزعم أنه يعلم الغيب؛ فيقول: ﴿وما يَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُها﴾، ثم يقول: ﴿وما جَعَلْنا القِبْلَةَ الَّتي كُنْتَ عَلَيْها إِلاَّ لِنَعْلَمَ﴾، وهٰذا جهل منه بالتفسير ولغة العرب، وإنما المعنى ليظهر ما علمناه، ومثله: ﴿ولَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ﴾؛ أي: نعلم ذٰلك واقعاً، وقال بعض العلماء: حتى يعلم أنبياؤنا والمؤمنون به، وقال في قوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيطانِ كانَ ضَعِيفاً﴾: أي ضعف لـه، وقد أخرج آدم وأزل خلقاً! وهٰذا تغفل منه لأن كيد إبليس تسويل بلا حجة والحجج ترده، ولهٰذا كان ضعيفاً، فلما مالت الطباع إليه؛ أثر وفعل، وقال: لم يقم بحساب ستة

تكلم بها في الجملة، فلما صار إلى التفاريق وجدناه قد غلط فيها باثنين، وهو قوله: ﴿خَلَقَ الأَرْضَ في يَوْمَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وقَدَّرَ فيها أَقواتَها في أَربَعَةِ أَيَّامٍ﴾، ثم قال: ﴿فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سماواتٍ في يَوْمَيْنِ﴾؛ فعدها هٰذا المغفل ثمانية ولو نظر في أقوال العلماء؛ لعلم أن المعنى في تتمة أربعة أيام، وقال في قولـه: ﴿إنَّ لكَ أَن لا تَجوعَ فيها ولا تَعْرى﴾، وقد جاع وعري، وهٰذا المغفل ما فهم أن الأمر مشروط بالوفاء بما عوهد عليه من قوله: ﴿ولا تَقْرَبا هٰذِهِ الشَجَرةَ فتكونا مِنَ الظَّالمينَ﴾، وقال في قوله: ﴿إنَّا جَعَلنا على قُلوبِهِم أَكِنَّةً أَن يَفْقَهوهُ﴾، ثم قال: ﴿وربكَ الغفورُ﴾؛ فأعظم الخطوب ذكره الرحمة مضمـوماً إلـى إهلاكهم، وهٰذا الأبله ما علم أنه لما وصف نفسه بالمعاقبة للمذنبين فانزعجت القلوب ضم إلى ذٰلك ذكر الرحمة بالحلم عن العصاة، والإمهال والمسامحة في أكثر الكسب».

قال: «ونراه يفتخر بالمكر والخداع، وهٰذا المسكين قد نسب المعنى إلى الافتخار، ولا يفهم أن معنى مكره جزاء الماكرين، قال: ومن الكذب قوله: ﴿ولَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنَا للملائِكَةِ اسْجُدوا لآدَمَ﴾، وهٰذا كان قبل تصوير آدم، وهٰذا الأحمق لو طالع أقوال العلماء وفهم سعة اللغة؛ علم أن المعنى خلقنا آدم وصورناه كقوله: ﴿إنَّا لَمَّا طَغى الماءُ حَمَلْناكُمْ﴾، وقـال: من فاحش ظلمـه قولـه: ﴿كُلَّمـا نَضِجَتْ جُلودُهُمْ بَدَّلْنـاهُمْ جُلوداً غَيرهـا﴾؛ فعـذب جلوداً لم تعصـه، وهٰـذا الأحمق لا يفهم أن الجلد آلة للتعـذيب؛ فهـو كالحطب يحرق لإنضاج غيره ولا يقال: إنه معذب، وقد قال العلماء إن الجلود الثانية هي الأولى أعيدت كما يعاد الميت بعد البلى، قال: وقوله: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشياءَ إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤكُمْ﴾، وإنما يكره السؤال رديء السلعـة لئلا تقع عليه عين التاجر فيفتضح؛ فانظر إلى عامية هٰذا الأحمق وجهله، أتراه قال: لا تسألوا عن الدليل على صحة قولي؟ إنما كانوا يسألون

فيقـول قائلهم: من أبي؟ فقـال: ﴿لا تَسْـأَلُـوا عَنْ أَشياءَ﴾ يعني من هٰذا الجنس؛ فربما قيل للرجل: أبوك فلان وهو غير أبيه؛ فافتضح. قال: ولما وصف الجنة؛ قال: ﴿فيها أَنْهارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾، وهو الحليب، ولا يكاد يشتهيه إلا الجياع، وذكر العسل ولا يطلب صرفاً، والزنجبيل وليس من لذيذ الأشربة، والسندس يفرش ولا يلبس، وكذٰلك الإستبرق الغليظ، قال: ومن تخايل أنه في الجنة يلبس هٰذا الغليظ ويشرب الحليب والزنجبيل؛ صار كعروس الأكراد والنبط! فانظروا إلى لعب هٰذا المستهزىء وجهله، ومعلوم المنتظم أن الخطاب إنما هو للعرب، وهم يؤثرون ما وصف؛ كما قال: ﴿في سِدْرٍ مَخْضُودٍ . وطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾، ثم إنما وصف أصول الأشياء الملتذ بها؛ فالقـدرة قد تكـوِّن من اللبن أشياء كالمـطبوخات وغيرها ومن العسل أشياء يتحلى بهـا، ثم قال عز وجـل: ﴿وفِيها ما تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ وتَلَذُّ الأَعْيُنُ﴾، وقال: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»؛ فوصف ما يعرف ويشتهي وضمن ما لا يعرف. وقال: إنما أهلك ثمـود لأجـل ناقة، وما قدر ناقة؟ وهٰذا جهل منه؛ فإنه إنما أهلكهم لعنادهم وكفرهم في مقابلة المعجزة لا لإهلاك ناقة. قال: وقال: ﴿يا عِبادِيَ الَّذينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ﴾، ثم قال: ﴿لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾، ولو فهم أن الإسراف الأول في الخطايا دون الشرك والثاني في الشرك، وما يتعلق بكل آية يكشف معناه. قال: ووجدناه يفتخر بالفتنة التي ألقـاها بينهم ﴿وكذٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْض﴾ ﴿ولَقَدْ فَتَنَّا الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ثم أوجب للذين فتنوا المؤمنين عذاب الأبد. وهٰذا الجاهل لا يدري أن الفتنة كلمـة يختلف معنـاهـا في القـرآن؛ فالفتنـة الابتلاء كالآية الأولى، والفتنة الإحـراق؛ كقـولـه: ﴿فَتَنـوا المؤمِنِينَ﴾. وقال: قوله: ﴿ولَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّماواتِ﴾ خبر محال؛ لأنه ليس كل الناس مسلمين، وكذٰلك قوله: ﴿وإِنْ

مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾، وقوله: ﴿ولله يَسْجُدُ ما في السَّماواتِ وما في الأَرْضِ﴾، ولو أن هذا الزنديق طالع التفسير وكلام العرب؛ لما قال هذا، إنما يتكلم بعاميته وحمقه، وإنما المعنى: وله أسلم استسلم، والكل منقاد لما قضى به وكل ذليل لأمره، وهو معنى السجود، ثم قد تطلق العرب لفظ الكـل وتريد البعض؛ كقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقد ذكر أشياء من هذا الجنس مزجها بسوء الأدب والانبساط القبيح والذكر للخالق سبحانه وتعالى بما لا يصلح أن يذكر به أحد العوام، وما سمعنا أن أحداً عاب الخالق وانبسط كانبساط هذا اللعين ويله، لو جحد الخالق كان أصلح له من أن يثبت وجوده ثم يخاصمه ويعيبه، وليس في شيء مما قاله شبهة فضلاً عن حجة فتذكر ويجاب عنها، وإنما هو خذلان فضحه الله تعالى به في الدنيا والله تعالى يقابله يوم القيامة مقابلة تزيد على مقابلة إبليس وإن خالف، لكنه احترم في الخطاب؛ كقوله: ﴿فبِعِزَّتِكَ﴾، ولم يواجه بسوء أدب كما واجه هذا اللعين، جمع الله بينهما وزاد هذا من العذاب.

وقد حكينا عن الجبائي أن ابن الريوندي مرض ومات، ورأيت بخط ابن عقيل أنه صلبه بعض السلاطين.

والله أعلم.

وقـال ابن عقيل: «ووجدت في تعليق محقق من أهل العلم أن ابن الـريوندي مات وهو ابن ست وثلاثين سنة مع ما انتهى إليه من التوغل في المخازي، لعنه الله لعنه الله»[1].

---

(١) «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٦ / ٩٩ ـ ١٠٥).

وانـظر للتحذير من كتب هذا الزنديق: «وفيات الأعيان» (١ / ٩٤ ـ ٩٥)، و«البداية والنهاية» (١١ / ١١٢ ـ ١١٣)، و«السير» (١٤ / ٥٩ ـ ٦٢)، و«اللسان» (١ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤)، و«شذرات الذهب» (٢ / ٢٣٥ ـ ٢٣٩).

وفي ترجمة الريوندي من «فهرست ابن النديم»؛ أنه نقض على نفسه أكثر كتبه الكفريات؛ قال: «وقد حكى عنه جماعة أنه تاب عند موته مما كان منه، وأظهر الندم، واعترف بأنه إنما صار إلى ما صار إليه حمية وأنفة من جفاء أصحابه وتنحيتهم إياه من مجالسهم»، والله أعلم.

ونقل ابن حجر أن الذهبي قال في كتبه:

«وأكثر في كتبه الكفريات، صنَّفها لأبي عيسى اليهودي الأهوازي، وفي منزل هٰذا الرجل مات، وذكر ابن النديم أن الكتب التي ألفها قبل انسلاخه كانت في الاعتزال والرفض ونحو ذٰلك، وهي نحو من أربعين كتاباً، وكتبه التي ألفها في الطعن على الشريعة اثنا عشر كتاباً»[1].

وقد جمع الدكتور عبد الأمير الأعسم جميع النصوص التي تناولت ابن الريوندي في كتابه المطبوع: «ابن الريوندي في المراجع العربية الحديثة»، وذكر فيه نصوصاً من القرن الخامس الهجري إلى عصرنا اليوم تعرضت لإلحاد ابن الريوندي؛ فلا داعي للإطالة في هٰذا، والله الموفق.

١١ ـ كتب النعمان بن محمد بن منصور، أبو حنيفة المقرىء القاضي القيرواني (ت ٣٦٣هـ).

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»[2] في ترجمة المذكور:

«كان مالكيًّا، ثم تحوَّل إلى مذهب الشِّيعة لأجل الرياسة، وداخل بني عبيد، وصنَّف لهم كتاب «ابتداء الدعوة»، وكتاباً في الفقه، وكتباً كثيرة في

---

(١) «لسان الميزان» (١ / ٣٢٤).

وانظر: «السير» (١٤ / ٦١)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ٢٩١ ـ ٣٠٠، ص ٨٤ وما بعدها).

(٢) حوادث سنة (٣٥١ ـ ٣٨٠هـ) (ص ٣١٦).

أقوال القوم، وجمع في المناقب والمثالب، وردّ على الأئمّة، وتصانيفه تدلّ على زندقته وانسلاخه من الدّين، وأنّه منافق، نافق القوم، كما ورد أنّ مغربيّاً جاء إليه فقال: قد عزم الخادم على الدّخول في الدّعوة. فقال: ما يحملك على ذٰلك؟ قال: الذي حمل سيّدنا. قال: يا ولدي! نحن أدخلنا في هواهم حَلْواهم، فأنت لماذا تدخل؟

وللنُّعمان كتاب «دعائم الإسلام» ثلاثون مجلداً في مذهب القوم، ومنها «شرح الآثار» خمسون مجلداً، وغير ذٰلك، وكان ملازماً للمعزّ أبي تميم، وولي القضاء له على مملكته، وقدم مصر معه من الغرب.

وتوفي بمصر في رجب سنة ثلاث وستين» انتهى.

وفي «العبر (٢ / ٣٣١) للذهبي أيضاً، و«شذرات الذهب» (٣ / ٤٧):

«والنعمان... الشيعي ظاهراً، الزنديق باطناً، قاضي قضاة الدولة العبيدية، صنف كتاب «ابتداء الدعوة»، وكتاباً في فقه الشيعة، وكتباً كثيرة تدلّ على انسلاخه من الدين، يبدّل فيها معاني القرآن، ويحرّفها»[1].

قلت: وطبع له «افتتاح الدعوة»، نشرته وداد القاضي ببيروت سنة (١٩٧٠م)، وطبعت أجزاء من «دعائم الإسلام» في مصر سنة (١٩٥١م)، وما بعدها، ويروّج لهٰذه الكتب بعض الدُّخلاء والأعداء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

١٢ ـ كتب ابن كمونة.

وهو عز الدين سعد بن منصور البغدادي (ت ٦٨٣هـ)، وهو ملحد

---

(١) وانظر: «وفيات الأعيان» (٥ / ٤٨)، و«السير» (١٦ / ١٥٠)، و«لسان الميزان» (٦ / ١٦٧)، و«النجوم الزاهرة» (٤ / ١٠٦).

صريح، ألف «تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث» تعرض فيه للنبوة محاولاً أن يقضي على الأديان الثلاثة قائلاً: «عليَّ وعلى أعدائي»، لٰكن قضى على نفسه من غير أن يقضي على الأديان، حيث ثار الناس ببغداد ضد هٰذا الملحد وهموا بقتله، إلا أنه وجد من يهربه في صندوق إلى الحلة عند ابنه؛ فأقام عنده أياماً وأدركه هناك الموت ـ الأحمر ـ جامعاً بين الخسرانين كما في (ص ٤٤١) من «الحوادث الجامعة في المئة السابعة» للمؤرخ الكبير عبد الرزاق الفوطي، ومن مريدي هٰذا الملحد اليهودي في آخر الزمن جميل صدقي الزهاوي، وكان يفتخر بكتاب له محفوظ عنده، وكذا الرصافي المعروف.

وقد رد على كتاب ابن كمونة الإمام الأصولي الفقيه مظفر الدين أحمد ابن علي بن تغلب الساعاتي البغدادي المتوفى سنة (٦٩٤هـ) بكتاب سماه: «الدر المنضود في الرد على فيلسوف اليهود»، ولابن كمونة عدة مؤلفات في المنطق والفلسفة، منها: «شرح التلويحات للشهاب السُّهْرَوردي المقتول»(١).

ومن كتب الزندقة الحديثة:

١٣ ـ كتاب «بل حلمت بالمنام».

مؤلفه حميد الأزري، هٰكذا يسمي نفسه، ولا يعرف بنفسه ولا بديانته، والكتاب ليس عليه اسم المطبعة التي قامت بطبعه، ولا اسم الناشر، وقد طبع بنظام المصحف الشريف من حيث الخط والتشكيل، كما رقم ترقيماً يشبه ترقيم آيات القرآن الكريم.

وقد أتى الكاتب فيه بغرائب أحببت أن أنبه عليها؛ حتى يكون الناس

---

(١) «من عبر التاريخ» (ص ١٤).

في مأمن من الاغترار بما جاء في هٰذا الكتاب، ولينبذه من يصل إليه وراءه ظهرياً، وليتمسك بما جاء في القرآن الكريم من أحكام وأخلاق وقصص الأولين، بعيداً عن فتنة هٰذا الكتاب.

ومؤلف هٰذا الكتاب يدعي النبوة، وأن هٰذا الكتاب وحي أوحاه الله إليه، على مدى حلم استمر ستّاً وستين ليلة متواصلة، ليبلغه للناس، وفاته أن الله تعالى قال عن سيدنا محمد ﷺ: ﴿ما كَانَ مُحَمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُمْ ولٰكِنْ رَسُولَ اللهِ وخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾، وقول النبي ﷺ: «أنا العاقب؛ فلا نبي بعدي».

ويحاول أن يجد مخرجاً من هٰذا المأزق بأن سيدنا محمداً أرسل في البلاد العربية، ولا يرسل الله رسولاً بعده في أرضه، ولٰكن يرسل رسلاً على طول المدى في غير أرضه، حيث يقول (ص ٥٤): «لن يقطع ربك عن الأرض رسله إلا في الأرض التي ولد فيها محمد ﷺ؛ فهو خاتم النبيين، ولا نبي بعده فيها؛ أي: أما في غيرها؛ فلا مانع، ويؤكد على اختياره لأن يكون نبيّاً بنقله من الله تعالى قوله: تلك قصص لم نقصصها لغيرك قبلاً، سيقول الجاهلون: أما كان لله أن يختار غيرك نبيّاً؟ قل: لو أتم ما أردتم؛ هل ستقولون غير قولكم هٰذا قولاً؟ كلا، بل قال الأولون كما قلتم كلما بعثنا نبيّاً تشابهت الأقوال؛ أتريدون أن تشيروا على الله بما يجب، إذن فما أقلكم عقلاً، بلغ ما نوحيه إليك بقوة، ولا تلتفت إلى اللاغين أبداً».

ثم يدس الكيد للإسلام مرة بالميل إلى النصرانية في الصيام، ومرة بالميل إلى اليهودية في التحبيب في ديانتهم، حيث يريد نقل الحج من مكة إلى جبل الطور، وفي هٰذا الكتاب من التشويهات للإسلام، ومن التحريف لكلام الله ما يتبين مما يلي:

أولاً: جعله مثل القرآن آيات، ورقَّمها كترقيم آيات القرآن الكريم.

ثانياً: يذكر معلومات لا تتمشى مع ما عهد من التواريخ الثابتة، ويأتي بأحكام لا يقبلها عقل مسلم؛ فيقول ما يلي (ص ١٥): «جلس ربك على العرش، وكان ربك يعلمهم الحكمة، ويقص عليهم قصصاً وهم له مشدوهون، وهٰذا من تجسيم اليهود لله عز وجل وهو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]»[2].

ومن أشهر كتب (الزندقة) التي نشرت في هٰذا العصر، وأثارت ضجّة (مفتعلة)، وتعدى صاحبه فيها على الإسلام ونبي الإسلام ﷺ، ما نشر في عام (١٤٠٩هـ)، ألا وهو كتاب:

١٤ ـ «آيات شيطانية».

تحت هٰذا العنوان نشر سلمان رشدي روايته الإنجليزية الجديدة في (٥٤٧ صفحة)، وكانت هٰذه الرواية قد رشحت للفوز بالجائزة الأدبية في لندن.

تناقلت الصحف أخبار هٰذا الكتاب وقد مدح في عدد من الأوساط الأدبية الغربية؛ فهٰذه صحيفة الصندى تايمز اللندنية تقول عنه: «قطعة فنية رائعة في شكل رواية تعتبر أكثر طموحاً من أي عمل آخر كتب في هٰذه الأيام...».

كل هٰذا الإطراء والكتاب في حقيقته تهجم بشع وبذيء لأبعد الحدود

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) مجلة «الهداية» (عدد ١٨٣، السنة ١٦، جمادى الأولى، ١٤١٣هـ)، تصدر في البحرين بواسطة «كتب تحت المجهر» (١٠).

على كثير من القيم الإسلامية والإنسانية عامة؛ فالكتاب ممتلىء بالاستهزاء بالخالق ـ تعالى عما يقولون علوّاً كبيراً ـ، وبكلام فاحش يربأ الإنسان حتى عن نقله للآخرين، كلام في حق الرسول ﷺ، وزوجاته الطاهرات أمهات المؤمنين. . . وكثير من صحابته الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

وبالواقع لا أحب لنفسي أو لغيري أن تحركنا ردود الأفعال، ولٰكن ما في هٰذا الكتاب أبشع من أن يتمالك الإنسان نفسه، وأجدني مضطراً لنقل ترجمة فقرات صغيرة من الكتاب ليشعر إخواني بما شعرت به وأنا أكتب هٰذه الكلمات؛ فلا أظن أن أحداً سيستوعب بدقة ما أقول دون أن تكون عنده فكرة عن المضمون، وإني لأرجو الله تعالى المغفرة على نقل مثل هٰذه العبارات، و «ناقل الكفر ليس بكافر».

* «مدينة لرجال الأعمال تسمى «جاهلية» (يقصد بها مكة). . . في هٰذه المدينة رجل الأعمال الذي تحول إلى نبي واسمه ماهوند، يقوم بتأسيس أكبر الأديان في العالم. . . هناك صوت يهمس في أذنه: أي نوع من الفكر أنت؟ إنسان أم جرذ؟» (ص ٩٥).

* «البطريرك إبراهيم قدم لهٰذا الوادي مع زوجته هاجر، وابنهما إسماعيل، هنا في هٰذه المنطقة الموحشة يهمل زوجته، سألته: هل يمكن أن تكون هٰذه رغبة الإلٰه؟ فيجيب: نعم، هٰذه هي رغبة الإلٰه، ثم يذهب ابن الزنا هٰذا» (ص ٩٥).

* «هناك حامل الماء خالد، وآخر عربيد من فارس باسمه الغريب سلمان، وحتى يكتمل هٰذا الثالوث في الغثاء هناك العبد بلال، الذي حرره ماهوند، وهو وحش شديد السواد» (ص ١٠١).

* «عاش المؤمنون بلا قانون، ولٰكن في هٰذه السنين فإن ماهوند أو هل

بالأحرى أن يقول الواحد رئيس الملائكة جبريل؟ أم الأولى أن يقول: الله أصبح لديه وسواس القانون، ظهر جبريل للنبي؛ فوجد نفسه يطلق أحكاماً وأحكاماً للنبي، فوجد نفسه يطلق أحكاماً وأحكاماً؛ حتى وصل المؤمنون لحد لا يستطيعون معه تحمل أي وحي جديد إلا بعناء كبير، عندها قال سلمان: أحكام على كل شيء... اللعنة!! إذا أخرج الإنسان ريحاً فليدر وجهه للرياح، حتى حدد أي اليدين يستعمل الواحد لتنظيف مؤخرته» (ص ٣٦٣).

* «قال الوحي للمؤمنين كم يأكلون، كم ينامون، وأي الأوضاع الجنسية قد حرمت، حتى تعلموا أن اللواطة ووضع الجماع المباشر قد أُقرّا من قبل رئيس الملائكة» (ص ٣٦٤).

* «وقد حدد جبريل رئيس الملائكة أسلوب دفن الإنسان، وكيف تقسم ممتلكاته، حتى أن سلمان الفارسي أخذ يتساءل: ما أسلوب الإلٰه هٰذا الذي يبدو تماماً كأنه رجل أعمال» (ص ٣٦٤).

* «وأخيراً كان الذي أنهى علاقة سلمان بماهوند هي قضية النساء والآيات الشيطانية، أفضى سلمان ما في نفسه وهو مخمور: اسمع، أنا لست ممن ينهمك في القيل والقال، ولٰكن ماهوند بعد وفاة زوجته لم يكن ملاكاً، أنت تفهم ماذا أقصد، وهناك في يثرب التقى بمن يوافقه هٰؤلاء النسوة هناك، حولوا نصف لحيته إلى بياض في مدة سنة» (ص ٣٦٦).

ثم يتحدث الزنديق بإسهاب عن مومسات يسميهن بأسماء أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، ويصف حياتهن في بيوت الدعارة وإثارتهن لشهوات الرجال!!

لا يدري الإنسان ـ والله ـ بماذا يصف مثل هٰذه العبارات الشيطانية الرخيصة إلا أنها كفر بواح، ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ

أبالله وآياتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾، ﴿ومِنْهُمُ الَّذينَ يُؤْذُونَ النَّبيَّ. . . والَّذينَ يُؤْذونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عذابٌ أَلِيمٌ﴾.

وكان من الطبيعي أن يثير هٰذا الكتاب مشاعر المسلمين في كل مكان؛ فأصدر عدد من المؤسسات والجمعيات الإسلامية بيانات تستنكر مثل هٰذا العمل وتدعو في جملة ما تدعو إليه:

* منع الكتاب في كل بلاد المسلمين.

* أن يقوم الناشر بسحب هٰذا الكتاب من الأسواق وإتلافه مع الاعتذار على رؤوس الأشهاد.

* إذا لم يفعل الناشر هٰذا؛ فتجب مقاطعة كل كتب دار النشر هٰذه في كل بلاد المسلمين.

* أن يمنع المؤلف من دخول أي بلد إسلامي.

* القيام بإعلان واسع النطاق للإجراءات التي تقوم بها حكومات البلاد الإسلامية كرادع ضد أي عمل مشابه في المستقبل.

* دعوة السفارات في البلاد غير الإسلامية لتتخذ إجراءات فعالة لمنع هٰذا الكتاب وسحبه من الأسواق.

من هو مؤلف هٰذا الكتاب؟

سلمان رشدي من أصل كشميري ومن مواليد بومبي في الهند، درس في مدرسة بومبي التبشيرية، وقد عاش في بريطانيا لأكثر من عشرين عاماً، ومنذ أن كان عمره (١٣) سنة تابع دراسته في مدارس لندن، ثم درس «الآداب» في جامعة كمبردج (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨)وبعد غربة سبع سنوات زار الباكستان حيث كانت أسرته قد انتقلت إلى هناك، ولقد كان لهٰذه الزيارة بعد

هٰذا الغياب أثرها السلبي؛ فتكونت عنده انطباعات سلبية عن تلك البلاد، ثم عاد إلى لندن حيث تنقل بين عدد من الأعمال؛ حتى استقر على التأليف والكتابة، وله عدة مؤلفات منها: «أطفال منتصف الليل»، وقد فاز هٰذا الكتاب بالجائزة الأولى في لندن، تحدث فيه عن الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية في الهند، وكانت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في ذٰلك الحين قد اتخذت إجراءات قضائية ضد هٰذا الكتاب؛ فحصلت على اعتذار عام من المؤلف ودار النشر بالإضافة إلى تحملها نفقات القضية، وقد حصلت غاندي على الحق في حذف ما تراه غير مقبول في الطبعات الجديدة، أما مؤلفه الذي تلا ذٰلك؛ فهو «الخجل» أو «الحرام»، والذي تحدث فيه عن الباكستان في زعاماتها وثقافتها ودينها، وهٰذا الكتاب ممنوع في الباكستان، وقد رشح للفوز بالجائزة الأولى في لندن؛ إلا أنه لم يحصل على المرتبة الأولى.

والآن يأتي هٰذا الكتاب «الآيات الشيطانية» ليوجه فيه الحرب على الإسلام وقيم المسلمين، بل حتى قيم الإنسان بشكل عام، ويبدو أن المؤلف مصمم على الفوز بالجائزة الأولى؛ فهو مستعد لأي عمل في سبيل هٰذا، وقد منع هٰذا الكتاب في بعض البلاد ـ أعرف منها عند كتابة هٰذه الأسطر ـ الهند والباكستان، والمأمول أن يسري هٰذا المنع في بقية البلاد الإسلامية والبلاد المتعاطفة معها بإذن الله.

وقد وجه المؤلف رسالة غاضبة ـ بسبب المنع ـ إلى راجيف غاندي رئيس حكومة الهند، أورد فيها عدداً من النقاط التي يظهر فيها التناقض بشكل فاضح لا يحتاج معه لتعليق.

«إن الكتاب ليس عن الإسلام، ولٰكنه عن الهجرة والانسلاخ وانقسام الذات والحب والموت، ولندن وبومبي»، «إنه عالج قضية نبي ليس اسمه

محمداً»، «إن أحداث الرواية تجري ضمن رؤية خيالية لشخصية خيالية»، «في هٰذه الأحداث التي تجري في الرؤية، أحاول أن أقدم وجهة نظري حول ظاهرة الوحي ومولد دين عالمي كبير، وأن هٰذه النظرة تمثل نظرة إنسان ملحدٰ، كان للثقافة الإسلامية وما تزال أهمية مركزية طوال حياته»!

وحتى لا يقف الأمر عند ردود الأفعال؛ فمن المفيد أن نعالج بعض مؤشرات هٰذا الموضوع، وهي متعددة:

أولاً: يعتبر سلمان رشدي نموذجاً ـ وإن كان شديد التطرف جدّاً ـ للإنسان الذي خرج من العالم الإسلامي وقدم إلى بلاد الغرب؛ فإذا به يتشبع بفكرة الغرب عن الإسلام، فينقلب معادياً للإسلام وحاقداً على أتباعه من المسلمين، لا شك أن عوامل متعددة منها الشعور بالمنبوذية من قبل المجتمع الغربي تدفعه ليبرىء نفسه من «تهمة» انتمائه لبلاد الإسلام، فيحاول هجر كل ما له صلة بالشرق وبالإسلام؛ ليحصل على شيء من القبول لدى المجتمع الغربي الغريب، إن كان سلمان رشدي يؤمن بالقلم كوسيلة للتعبير عما في نفسه وإن كانت الظروف المحيطة به. . . قد ساعدته على التأليف؛ فإن هناك غيره ممن لا يكتب أو يكتب ولٰكن بلهجة أخرى ولغة مختلفة عن هٰذا الأسلوب الخسيس.

أليس في بلاد المسلمين من أصحاب الاتجاهات العلمانية الحاقدة على الإسلام من يكتب في الصحف اليومية أموراً تكاد تكون من ذات النوع من التبرّي من الإسلام والهجوم عليه، وإن اختلفت العبارات لاختلاف الظروف والإمكانات ورقابة المجتمعات؟ فمع إدانة سلمان رشدي هٰذا علينا أن ندرك أن المشكلة قد تتجاوزه، وأنه ليس أكثر من عرض لانحراف فكري وعقيدي أكبر، يتواجد في بلاد غير المسلمين كما يتواجد لحدٍّ ما في بلادنا

الإسلامية. . . ﴿مَنْ كانَ عَدُوّاً للهِ وملائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجِبْرِيلَ ومِيكالَ فَإنَّ اللهَ عَدُوٌّ للكافِرِينَ﴾.

ثانياً: بغض النظر عن شخصية المؤلف وعن مضمون الكتاب؛ فإن هٰذا الحـدث دليل آخر جديد على أن كاتباً واحداً أو مجموعة من الأدباء أو المؤلفين يمكنهم من خلال كتاباتهم أن يحدثوا تأثيراً لا يستهان به في مثل هٰذه المجتمعات التي تحرص على القراءة وعلى الكتاب، ولا شك أن المطلع على الأمور يدرك غيابنا ـ نحن المسلمين ـ عن مراكز التأثير العالمية في نطاق الفكر والثقافة، وقد عبر أحد الأساتذة عن هٰذا الأمر؛ فكتب:

«قال لي أخ كريم ونحن نتذاكـر ما ينشر الحين بعد الحين في صحف الغرب وبمجلاته من الطعن على الإسلام والدس الرخيص عليه؟

كم من المسلمين في كل دولة من دول الغرب يا ترى يملك من المعرفة بالإسلام، والمعرفة بلغة البلاد التي يسكنها والقدرة على الكتابة بها ما يمكنه من دحض الافتراء، وبيان الحقيقة ـ إن توفرت له الغيرة والرغبة. . . وقليلاً ما تتوفر هٰذه الأيام!

وفكـرنـا معاً واستعرضنا ـ في حدود معرفتنا ـ إمكانات المسلمين في بعض الدول؛ فخرجنا من ذٰلك بما لا يحزن عدوّاً ولا يسر صديقاً».

ويتابع؛ فيقول: «الحق أن نقصنا نحن المسلمين في هٰذا العصر نقص كبير، وقصورنا قصور كبير أيضاً، ولقد تعودنا أن نبرر نقصنا وقصورنا باستمرار بإلقاء التبعة واللوم على الظروف وعلى الحكام وعلى الاستعمار والتبشير، ولا شك أن كثيراً من التبعة واللوم يقع على الحكام المعادين للإسلام، وعلى الاستعمار والتبشير، ولٰكن لا شك أيضاً بأن كثيراً من التبعة واللوم يقع علينا نحن المسلمين».

* «إن هنالك كثيراً من الحاجات الحيوية، والأمور الضرورية الأساسية للإسلام والمسلمين في هٰذا العصر مما نستطيع اتخاذ الأسباب لتلبيته والنهوض به، ولا يحول بيننا وبينه ـ لو أردنا ـ حائل من طغيان حاكم، أو عدوان ظالم، أو مقاومة عدو. . . ولٰكننا مع ذٰلك لا نفعله على حيويته وضرورته؛ لحوائل من أنفسنا التي استعبدتها الدنيا، وإن لم نعترف بذٰلك، ولا ننبعث في الغالب بجد واجتهاد لما لا يوصلنا لمكسب مادي، أو هدف دنيوي قريب، ونلتمس لأنفسنا شتى المعاذير لتفريطنا بحق من حقوق الله عز وجل، ولٰكن هٰذه المعاذير كلها تزول إن صادف في الأمر المطلوب هوى النفس، أو منفعة عاجلة من منافع الدنيا».

ثالثاً: إن من جملة أضرار مثل هٰذا الكتاب أنه يقف حائلاً بين الكثير من القراء الغربيين وبين الإسلام بصورته النقية التي أرادها الله تعالى؛ فالإسلام لا يمثل في أذهان هٰؤلاء مكاناً مرموقاً ـ لأسباب كثيرة لا نفصلها هنا ـ؛ فيأتي هٰذا الكتاب بما فيه من افتراء وانحطاط وإلباس الحق بالباطل، يأتي ليزيد الناس بعداً عن الهدى، لا شك أن المؤلف قد توقع أن يكون لكتابه هٰذا التأثير، ولا شك أنه توقع ردة فعل المسلمين هٰذه، ومع ذٰلك أصرّ على السير فيه، إنّ العرض المشوه للإسلام لن يتوقف بالطبع عند هٰذا الكتاب، ولا شك أنه لن يرد على كل هٰذه الانحرافات والافتراءات بشكل فعال؛ إلا أن يكون للمسلمين ـ أفراداً ومجتمعات ـ تلك الصورة المشرقة التي تجسد الإسلام حقيقة، والتي تكذب بواقعها كل افتراء وكل «آيات شيطانية».

رابعاً: ويبقى السؤال: لماذا هٰذا البون الشاسع بين موقفنا نحن المسلمين من جهة وموقف كل من دار النشر «ومجمع الأدباء» في بريطانيا؟ فلا شك أن الأمر يثير بعض العجب.

فبينما نرى ـ نحن المسلمين ـ وربما كان معنا أهل الإنصاف من الناس ـ في هٰذا الكتاب صورة الشيطان بعداوته للإنسان، ولكل قيم الإنسان الفاضلة؛ نجد أن دار النشر تقوم بطبع الكتاب رغم أن أحد مستشاريها للتحرير (كوشوانت سين) وهو مؤلف هندي غير مسلم ـ قد حذرها من هٰذا العمل بقوله: «لقد صور النبي في هٰذه الرواية على أنه دجال، وإن كان المؤلف لا يدرك أن هٰذا العمل قد يسبب المشكلات؛ فلا شك أنه لا يفهم أبداً حقيقة الأمور في الهند»، قد كان للجانب المالي الدور الأساسي ـ لا شك ـ في تجاهل هٰذا التحذير بالنسبة لدار النشر؛ فردة فعل المسلمين بالنسبة لهم أفضل وسيلة للإعلان والدعاية لهٰذا الكتاب؛ فعلينا أن نأخذ هٰذا الأمر بعين الاعتبار؛ فلا نسوق لهم إنتاجهم من حيث لا ندري، ولقد بحثت شخصياً عن طريقة أخرى غير شراء الكتاب للاطلاع عليه.

وأما بالنسبة لمن رشح الكتاب للجائزة الأدبية؛ فالموضوع قد يكون أكثر عمقاً، فهٰذا الأمر له أكثر من دلالة، فمن هٰؤلاء الأدباء من يحمل في قلبه الحقد على الإسلام والمسلمين؛ فكيف لهٰؤلاء أن يفوتوا هٰذه الفرصة دون توجيه طعنتهم لهٰذا الدين وأتباعه متسترين بشعارات «الأدب» و«حرية التعبير عن الرأي»[1]؟

●●●●●

(١) من مقال بعنوان «دراسة الآيات الشيطانية» للأستاذ مأمون التائب، نشر في غير جريدة ومجلة، وقد رد على كتاب «آيات شيطانية» جماعة نقدوه، من بينهم: الدكتور محمد يحيى مدرس الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة في كتابه «الآيات الشيطانية الظاهرة والتفسير»، نشر المختار الإسلامي في (١٠١ صفحة)، وأحمد ديدات في «شيطانية الآيات الشيطانية وكيف خدع سلمان رشدي الغرب»، مطبوع عن دار الفضيلة، و«من وراء سلمان رشدي أسرار المؤامرة على الإسلام» لفهمي الشناوي، وغيرهم كثير.

كتب التنبُّؤات والتنجيم والشَّعبذة والسحر والطلاسم

من العلوم المحرمة علم التنجيم والشعبذة والرمل[1] والسحر، و«بعضها كفر صراح، ومنها ما يحصل من الكتابة»[2].

وتعليم هٰذا العلم سواء عن طريق كتبه أو من خلال تلقّي مبادئه على «المشعوذين» و«الكهان»؛ حرام.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «فضل علم السلف على علم الخلف» (ص ٢١): «فعلم تأثير النجوم باطل، والعمل بمقتضاه ـ كالتقرب إلى النجوم، وتقريب القرابين لها ـ كفر».

وقال ابن أبي العز في «شرحه» (ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤): «وصناعة التَّنجيم ـ التي مضمونها الإحكام والتأثير وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوائل الأرضية ـ صناعة محرمة بالكتاب والسنة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين».

ثم قال ذاكراً أنواع هٰؤلاء العرّافين والمنجّمين: «نوع منهم أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحال من أهل

---

(١) وبعضهم يستدل على علم الرمل بحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»، انظره والرد عليه في رسالة ابن رشد (ت ٥٢٠هـ): «الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذٰلك من أحاديث ووجه تأويلها» بتحقيقي.

(٢) «مسائل في طلب العلم وأقسامه» (ص ٢١٥ ـ مع الرسائل الست).

الحال من المشايخ النصابين، والفقراء الكذابين، والطرقية المكارين؛ فهٰؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هٰؤلاء من يستحق القتل».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الصفدية» (١ / ١٧١ ـ ١٧٢) عند كلامهم على جهل المتكلّمين بأن المعجزات والكرامات والسحر قوى نفسانية؛ قال: «وكتب السحر الموروثة عن الكُشدانيين والهند واليونانيين والقبط وغيرهم من الأمم مملوءة بذكر ذٰلك مثل كتب طمطم الهندي، وتنكلوشا البابلي، وكتب ثابت بن قرَّة، وأبي معشر البلخي وغيرهم ممَّن صنف في هٰذا الباب، وأبو عبد الله محمد بن الخطيب قد ذكر في كتابه الذي سمَّاه «السر المكتوم في السحر والطلمسات ومخاطبة النجوم» في ذٰلك أموراً كثيرة.

ثم قال عنهم رحمه الله تعالى:

«وهٰؤلاء يعبدون الكواكب بأنواع العبادات والقرابين، وتتنزل عليهم الشياطين التي يسمونها هم روحانيات الكواكب، وهي أشخاص منفصلة عنهم، وإن لم يروها سمعوا كلامها؛ فتخبرهم وتخاطبهم بأمور كثيرة، وتقضي لهم أنواعاً من الحوائج، وهٰذا موجود اليوم كثيراً في بلاد الترك والخطا[1] والعجم والهند، بل وفي بلاد مصر واليمن والعراق والشام وغير ذٰلك، وأعرف من هٰؤلاء عدداً.

وهم كما قال تعالى: ﴿ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ ما شَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ

---

(١) وهي التي تسمى بلاد تركستان، كما في «نخبة الزهر» (ص ٢٦٤).

(٢) طه: ٦٩.

لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿واتَّبَعُوا ما تَتْلوا الشَّياطينُ على مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾[2]» انتهى.

وكتب هٰذه العلوم كثيرة، وأصحابها موجودون في كل عصر ومصر، ووسائلهم تختلف، ومقاصدهم تأتلف؛ فهم مشغوفون بمعرفة علم الغيب من طريق شياطينهم عن طريق علومٍ شتَّى، مثل: علم الزيج[1]، ومن أشهر كتبه:

١٥ ـ «الزيج الحاكمي»، لأبي الحسن علي ابن محدث مصر أبي معيد عبد الرحمٰن ابن الفقيه أحمد ابن شيخ الإسلام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري (ت ٣٩٩هـ).

قال الذهبي: «وأهل التنجيم يخضعون لفضيلة هٰذا التأليف»[3]، وقال:

«لا يحل الأخذ عنه؛ فإنه منجّم ساحر، وهو مصنِّف الزيج الكبير»[4].

قال فيه ابن خلكان: «وهو زيج كبير، رأيته في أربع مجلدات بسط القول والعمل فيه وما أقصر في تحريره، ولم أر في الأزياج على كثرتها أطول منه، وذكر أن الذي أمره بعمله وابتدأه له العزيز أبو الحاكم صاحب مصر»[5].

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) وانظر في معرفة بطلان هٰذا العلم وصفته: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢ / ١٤٦ وما بعدها)، وهو جدول يدل على حركة الكواكب ومنه يستخرج التقويم، وبعضهم يدعي من خلاله أشياء من المغيبات.

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ١٠٩).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٣ / ١٣٢).

(٥) «وفيات الأعيان» (٣ / ٤٢٩).

وانظر التحذير منه في: «مفتاح دار السعادة» أيضاً (٢ / ١٤٧).

وهٰذا الزيج مطبوع في باريس سنة (١٨٠٤هـ) في (٢٢٤ صفحة)، نشره المستشرق كوسين دي برسيفال.

ومن الزيجات المشهورة أيضاً:

١٦ ـ زيج محمد ـ أو أحمد ـ بن جابر البَتَّاني الصابىء.

قال ابن ناصر الدين: «و«زيجه» نسختان، أولى وثانية، وكان ابتدأ رصده في سنة أربع وستين ومئتين إلى سنة ست وثلاث مئة؛ فأثبت الكواكب في «زيجه» لهٰذه المدة»، وقال قبل ذٰلك: «وهو مشكوك في إسلامه»[١].

وقال الذهبي عنه: «صاحب «الزيج» المشهور»، وقال: «الحاسب المنجم، له أعمال وأرصاد وبراعة في فنه، وكان صابئاً ضالاًّ؛ فكأنه أسلم وتسمَّى بمحمد، وله تصانيف في علم الهيئة»[٢].

قلت: وله أيضاً «معرفة البروج فيما بين أرباع الفلك»، ورسالة في مقدار الاتصالات، وكتاب شرح فيه أربع أرباع الفلك، وشرح أربع مقالات بطليموس، وغير ذٰلك[٣].

و«زيجه» المذكور مطبوع في روما سنة (١٨٩٩ ـ ١٩١٧م) في جزئين، نشره المستشرق كارلو نالينو، وأعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد سنة (١٩٦٩م).

والمؤلفات في هٰذا الباب كثيرة، سرد كثيراً منها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٩٦٤ ـ ٩٧٢)، والبغدادي في «إيضاح المكنون» (١ /

---

(١) «توضيح المشتبه» (١ / ٦٠٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥١٨).

(٣) «وفيات الأعيان» (٥ / ١٦٤).

٦٢١)، وبيَّن العلامة ابن القيم[1] تناقض هٰؤلاء المنجمين، وسرد على وجه السرعة أزمنة ظهور أشهر هٰؤلاء المنجمين، وكيف أنهم ناقضوا بعضهم، ومتأخرهم ينقض ما عرفه سابقه، وهٰكذا، وأورد تحذيرات في تضاعيف كلامه من مجموعة من كتبهم، من مثل:

١٧ ـ مؤلفات الكوشيار بن ياسر بن الديلمي، من مثل «الزيجات»، و«الجامع»، و«المجمل في الأحكام»، وقال: «وهو عندهم نهاية في الفن».

١٨ ـ «معرفة الثوابت»، لأبي الحسين عبد الرحمٰن بن عمر بن عبد، المعروف بالصوفي.

١٩ ـ «أسرار النجوم»، لأبي سعيد بن شاذان بن بحر.

٢٠ ـ «التفهيم إلى صناعة التنجيم»، لأبي الريحان البيروني.

وسرد أسماء كثير من المنجمين، وقال بعد كلام عن النصارى وأصحاب المجمع الذين اجتمعوا في عهد قسطنطين ووضعوا للنصارى هٰذا التثليث والشرك المناقض للعقول والأديان، قال: «ولعلهم عند الله أحسن حالاً من أكثر القائلين بأحكام النجوم، الكافرين برب العالمين وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»[2].

والكتب والرسائل في هٰذا الباب كثيرة، ولا خير في الاستقصاء فيها، وإنما سأتعرض لأشهرها عند أصحابها[3]، ثم أشهرها عند أهل زماننا.

---

(١) في «مفتاح دار السعادة» (٢ / ١٤٤ وما بعدها).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢ / ١٤٨).

(٣) نقلاً عن «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زادة (١ / ٣١٣ وما بعدها)، ورأيتُ حديثاً: «كشف الأسرار المخفيَّة في علم الأجرام السماوية» لعمر بن مسعود بن ساعد المنذري، طبع في سلطنة عُمان، وحُقَّ له أن يسلك في هٰذه المجموعة.

فمن أشهر كتب علم أحكام النجوم المختصرة:

٢١ ـ «مجمل الأصول»، لكوشيار.

٢٢ ـ و«الجامع الصغير»، لمحيي الدين المغربي.

ومن المتوسطات:

٢٣ ـ «كتاب البارع».

٢٤ ـ و«المغني».

ومن المبسوطة:

٢٥ ـ «مجموع ابن شرع».

٢٦ ـ و«الأدوار»، لأبي معشر.

٢٧ ـ و«الإرشاد»، لأبي ريحان البيروني.

٢٨ ـ و«المواليد»، للخصيبي.

٢٩ ـ و«التحاويل»، للسجزي.

٣٠ ـ و«القرانات»، للبازيار.

٣١ ـ و«المسائل»، للقصراني.

٣٢ ـ و«الاختيارات العلائية».

٣٣ ـ و«درج الفلك»، لتنكلوشا.

٣٤ ـ و«التفهيم»، للبيروني.

أما كتب السحر وطرق استخراجه؛ فهي متنوعة.

واختلفت الطرق فيه:

فطريق الهند: تصفية النفس، وعليه:

٣٥ ـ كتاب «مرآة المعاني في إدراك العالم الإنساني».

وطريق النبط: عمل عزائم في أوقات مناسبة، وفيه:

٣٦ ـ كتاب «سحر النبط»، لابن وحشية.

وطريق اليونان: تسخير روحانية الأفلاك والكواكب، وفيه:

٣٧ ـ «كتاب الوقوفات للكواكب».

وفيه:

٣٨ ـ «كتاب طيماوس»، لأرسطوطاليس.

٣٩ ـ و «رسائله» إلى الإسكندر.

٤٠ ـ و «غاية الحكيم»، للمجريطي.

وطريق العبرانيين والقبط والعرب، ذكر أسماء مجهولة المعاني، كأنها أقسام وعزائم كأنهم يزعمون أنهم يسخرون بها ملائكة قاهرة الجن، وفيه:

٤١ ـ «كتاب الجمهرة»، للخوارزمي.

٤٢ ـ و «الإيضاح»، للأندلسي.

٤٣ ـ و «كتاب العمى»، لخلف بن يوسف الدسماساني.

٤٤ ـ و «كتاب البساتين لاستخدام الإنس لأرواح الجن والشياطين».

٤٥ ـ و «بغية الناشد».

٤٦ ـ و «مطلب القاصد».

وأما علم الطلمسات وهو علم باحث عن كيفية تمزيج القوى السماوية

الفعالة بالقوى الأرضية المنفعلة، في أزمنة مناسبة؛ لما أريد منها من الفعل والتأثير، مع بخورات مناسبة مقوية، جالبة لروحانية ذلك الطلسم ليحدث عن هذه الأمور أفعال غريبة في عالم الكون والفساد، وهو مثل السحر، وأشهر كتبه:

٤٧ ـ و «كتاب طبقانا» نقل ابن وحشية عن النبط.

٤٨ ـ و «كتاب غاية الحكيم»، للمجريطي أودعه قواعد هذا العلم.

قلت: وطبع عن المكتبة الثقافية في بيروت سنة (١٩٩٢م) كتاب في (٧٠٤ صفحة) بعنوان:

«الدر المنظوم وخلاصة السرّ المكتوم في السِّحر والطَّلاسم والنجوم»، من تأليف محمد الكشناوي الغلاني (ت ١١٥٣هـ)، وهو مليء بالخزعبلات والترهات، والمصايب والويلات.

وأما كتب السحر والشعوذة المشهورة بين الناس، ويحتاج العوام والمثقفون إلى التحذير منها، ويجب على العلماء وطلبة العلم بيان ما فيها ـ ولو على وجه الإجمال ـ من الشرور والسموم والبلايا والرزايا والخزايا؛ فهي كثيرة أيضاً، نخص منها ما يلي:

٤٩ ـ كتب أبي معشر الفلكي (وهو جعفر بن محمد بن عمر البلخي، المتوفى سنة ٢٧٢هـ).

وكتبه كلها في الشعوذة والدجل، وقد انتشرت انتشاراً واسعاً، وطبعت طبعات عديدة، على ورق رديء، بسعر رخيص؛ ليتسنى للعوام اقتناؤها، وطبعت بعض فصولها مفردة، ويضع لها الناشرون أسماء خطّافة برّاقة.

قال الذهبي في ترجمته:

«قيل: كان محدِّثاً؛ فمكر به، ودخل في النجوم، وقد صار ابن نيف وأربعين ثم جاوز المئة.

ومات في رمضان سنة اثنتين وسبعين ومئتين.

وقد ضربه المستعين لكونه أصاب في أمر قبل أن يقع»، وقال عن كتبه:

«وصنّف كتاب «الزِّيْج»، وكتاب «المواليد»، وكتاب «القرانات»، وكتاب «طبائع البلدان»، وأشياء كثيرة من كتب الهذيان»[1].

قلت: ومن كتبه أيضاً: «المدخل» و«الألوف»، كما قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (١ / ٣٥٨)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١١ / ٥٤).

وقال ابن كثير في آخر ترجمته: «والظاهر أن الذي نسب إلى جعفر بن محمد الصادق من علم الرجز والطرف واختلاج الأعضاء إنما هو منسوب إلى جعفر بن أبي معشر هٰذا، وليس بالصادق، وإنما يغلطون، والله أعلم».

ومن أشهر كتبه المطبوعة: «بغية الطالب في معرفة الضمير للمطلوب والطالب والمغلوب والغالب»، ويطبع باسم «كتاب أبي معشر الفلكي»، وقد ظهرت طبعته الأولى في القاهرة، طبعة حجرية سنة (١٨٦٣م)، ثم طبع مرات عديدة جدّاً بعدها؛ فإلى الله المشتكى، من ظهور الباطل، وعدم الأخذ على يد هٰؤلاء الناشرين.

٥٠/ أ ـ كتب عبد الفتاح الطوخي.

ولا تقل كتب عبد الفتاح الطوخي التي تطبعها المكتبة الثقافية ببيروت سوءً وشرّاً عن كتب أبي معشر؛ ففيها بلاء مستطير، وفساد خطير، ومن أسوئها

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ١٦١).

كتابه «السحر الأحمر»؛ فقد حوى الكفر البواح والزندقة الصراح.

قلت: ومن هٰذا الباب أيضاً كثير من الادّعاءات والأكاذيب والأراجيف التي تلصق بعليّ رضي الله عنه، وأهل البيت، وخصوصاً جعفر الصادق، وستمر بنا كثير من الأمثلة تدلُّ على ذٰلك عند كلامنا على «كتب منحولة».

ومن أشهر الأمثلة على كتب الشعوذة والتنجيم، وسادت في الآونة الأخيرة في الآفاق، وطار بها الناس كل مطار، وانتشرت في كثير من الأصقاع والأقطار والأمصار، ولا سيما بعد ذٰلك الحدث الجسيم الذي وقع في أرض الجزيرة العربية من سنين قليلة:

٥٠/ب ـ «كتاب الجفر»[1]، المنسوب كذباً وزوراً إلى الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه تارة، وإلى جعفر الصادق ـ رحمه الله تعالى ـ تارة أُخرى.

وفي هٰذا الكتاب من أمور الغيب والأحداث والأسرار الشيء الكثير، ويزعم الإمامية أن جعفراً الصادق ـ رحمه الله ـ كتب لهم فيه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز؛ فكتبه عنه هارون بن سعيد العجلي رأس الزيدية، وسماه (الجفر) باسم الجلد الذي كتب فيه، وهٰذا زعم باطل مخالف لما يعتقده المسلمون من أن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه، ومن ارتضى من رسله، قال تعالى: ﴿عالِمُ الغَيْبِ

---

(١) وهٰذا الكتاب من مصادر كتاب «الكافي» للكليني؛ ففي كتاب الحجة منه: (باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامع» (١ / ٢٣٨ ـ ٢٤٠) وفيه على لسان علي رضي الله عنه: «وإنّ عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ قال: قلت: وما الجفر؟ قال: وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل»، وفيه: «... ما يحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة»!!

وانظر: «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (١ / ٢٥٨ ـ ٢٦١).

فَلَا يُظْهِرُ على غَيْبِهِ أَحداً إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾[1].

قال السيد محمد رشيد رضا:

«لا يعرف له سند إلى أمير المؤمنين، وليس على النَّافي دليل، وإنما يطلب الدليل من مدَّعي الشيء، ولا دليل لمدّعي هٰذا الجفر»[2].

قلت: المشهور أن الكتاب المزعوم منسوب إلى جعفر الصادق، ولم يصح ذٰلك البتة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق؛ فمن أكبر الأشياء كذباً؛ حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه.

ومن هٰذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث، والجفر ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذٰلك في جلده»[3].

وقال أيضاً: «ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هٰذه الأمور ـ أي: الاستدلال على الحوادث المستقبلية ـ ما يعلم كل عالمٍ بحال جعفر ـ رضي الله عنه ـ أن ذُلك كذب عليه؛ فإن الكذب عليه من أعظم الكذب»[4]، ثم ذكر مجموعة من الكتب كُذبت عليه منها «الجفر»، وقال: «وكل ذٰلك كذب عليه باتّفاق أهل العلم»[5].

---

(١) الجن: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٤ / ١٣٠٧، فتوى رقم ٥١٥)، ومجلة «المنار» (٤ / ٦٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٨ ـ ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٨).

(٥) المرجع السابق.

وقال أيضاً في «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ٢٦): «وقد أجمع أهل المعرفة بالمنقول على أن ما يروى عن علي وعن جعفر الصادق من هٰذه الأمور التي يدّعيها الباطنية كذب مختلق، ولهٰذا كانت ملاحدة الشيعة والصوفية ينسبون إلحادهم إلى علي، وهو بريء من ذٰلك».

وقال يرحمه الله في «منهاج السنة» (٢ / ٤٦٤) عند ذكره علياً وجعفراً الصادق رضي الله عنهما: «الكذب على هٰؤلاء في الرافضة أعظم الأمور، لا سيما على جعفر بن محمد الصادق؛ فإنه ما كُذِبَ على أحد ما كُذِبَ عليه، حتى نسبوا إليه كتاب «الجفر»».

وقال في (٨ / ١٠ ـ ١١) منه: «ومن الناس من ينسب إليه ـ أي: إلى علي رضي الله عنه ـ الكلام في الحوادث كـ «الجفر» وغيره، وآخرون ينسبون إليه «البطاقة»، وأموراً أخرى يُعْلَم أن علياً بريء منها، وكذٰلك جعفر الصادق قد كُذِبَ عليه من الأكاذيب ما لا يعلمه إلا الله. . .».

وقال أيضاً:

«ومن المعلوم بالتواتر علماً ضرورياً لمن له خبرة متوسطة بأحوال الصحابة أنهم كانوا أعظم الخلق منافاة لمثل هٰذه التحريفات التي يسمونها «التعبير والتأويل» خاصتهم وعامتهم، وأن جميع ما ينقل عنهم مما يخالف الظاهر المعروف؛ فهو كذب مفترى، مثل ما يزعم أهل البطاقة[1] والجفر ونحو ذٰلك مما يدعونه من العلوم الباطنة المنقولة عن علي رضي الله عنه وأهل البيت رضي الله عنهم»[2].

وقال ابن خلدون في «مقدمته»: «واعلم أن كتاب «الجفر» كان أصله

---

(١) انظر عنه ما سيأتي في (كتب منحولة) (رقم ١٦).

(٢) «بغية المرتاد» (ص ٣٢١).

أن هارون بن سعيد العجلي وهو رأس الزيدية كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير؛ فرواه عنه هارون العجلي، وكتبه وسماه «الجفر» باسم الجلد الذي كتب فيه لأن الجفر في اللغة هو الصغير، وصار هٰذا الاسم علماً على هٰذا الكتاب عندهم، وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني مروية عن جعفر الصادق، وهٰذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عرف عينه، وإنما يظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ولو صح السند إلى جعفر الصادق؛ لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه»[1].

وقد حكم ببطلان هٰذه النسبة أيضاً: صديق حسن خان في «أبجد العلوم» (٢ / ٢١٤ - ٢١٦) و «لقطة العجلان» فقال:

«فهٰذا الكتاب لا تصح نسبته إلى علي ولا إلى جعفر الصادق، والذين نسبوه إليها من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وسقيمها، وعمدتهم في المنقولات التواريخ المنقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع من عرف بالكذب والاختلاق، وغير خافٍ على طلبة العلم أن ما لا يعلم إلا من طريق النقل لا يمكن الحكم بثبوته إلا بالرواية صحيحة السند، فإذا لم توجد؛ فلا يسوغ لنا شرعاً وعقلاً أن نقول بثبوته»[2].

وحُقَّ لهٰذا الكتاب أن ينظم في سلك (كتب منحولة)، ولٰكني ذكرتُه هنا لما رأيت وأحسستُ من أثرٍ بالغٍ له في نفوس العامَّة، وكانوا - أو كادوا - يعتقدون بما فيه، ويجزمون بوقوع أشياء في المستقبل عليه؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) «المقدمة» (ص ٣٣٤).

(٢) «السير» (١٩ / ٥٤٣ - الهامش).

وكنتُ أنا وبعضُ إخواني من طلبة العلم ممن هم على المنهج السلفي القويم، قد حذَّرنا قومنا مما في هٰذا الكتاب عندما بدؤوا يُخرجون ما فيه، ويسقطونه على الواقع الذي يحيونه؛ فكتبتُ لهم محذراً ورقةً هٰذه صورتها:

احذروا من الكذب على النبي ﷺ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فحرصاً منا على أن لا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، وخوفاً من وقوع الناس في الكذب عليه ﷺ، ولحوقهم وعيد النار الثابت في الحديث المتواتر: «من كذب علي متعمداً؛ فليتبوأ مقعده من النار»؛ فنكتب محذرين قومنا من كتاب انتشر ذكره في الآونة الأخيرة، مع تزامن الأحداث التي وقعت بأرض المسلمين، ألا وهو كتاب «الجفر»، وقد حذر علماؤنا المزكون الأخيار من ترهات وأباطيل هٰذا الكتاب قديماً، وبيّنوا أنه مكذوب على جعفر الصادق رضي الله عنه.

ثم ذكرت فيه أقاويل أهل العلم السالفة، ثم قلت:

قال السيد محمد رشيد رضا في «فتاويه» (٤ / ١٣٠٧، رقم ٥١٥):

«لا يعرف له سند إلى أمير المؤمنين، وليس على النافي دليل، وإنما يطلب الدليل من مدّعي الشيء، ولا دليل لمدّعي هٰذا الجفر».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤ / ٧٨ ـ ٧٩)، و«نقض المنطق» (٦٦): «وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق؛ فمن أكبر الأشياء كذباً؛ حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر رضي الله عنه، ومن هٰذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» الذي يدعون أنه كتب فيه الحوادث».

وقال أيضاً في «مجموع الفتاوى» (٣٥ / ١٣٨):

«ونحن نعلم من أحوال أئمتنا أنه قد أضيف إلى جعفر الصادق من جنس هٰذه الأمور ـ أي: الاستدلال على الحوادث المستقبلية ـ ما يعلم كل عالم بحال جعفر ـ رضي الله عنه ـ أن ذٰلك كذب عليه، فإنّ الكذب عليه من أعظم الكذب»، ثم ذكر مجموعة من الكتب كُذبت عليه منها «الجفر»، وقال: «وكل ذٰلك كذب عليه باتفاق أهل العلم».

فكأن هٰؤلاء العلماء الأعلام بين ظهرانينا، يحذّروننا من كذب ما يروّجه الجهلة على نبينا ﷺ؛ فرحمهم الله تعالى.

من الذي وضع الكتاب، ويروّج له، وما هي أوجه بطلانه؟

الجفر: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، والمراد به هنا جلد المعز الذي كتب فيه، وهٰذا الكتاب يزعم الشيعة الإمامية أن جعفراً الصادق رحمه الله كتب لهم فيه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز؛ فكتبه عنه هارون بن سعيد العجلي (رأس الزيدية)، وسماه «الجفر» باسم الجلد الذي كتب فيه، وهٰذا زعم باطل؛ فإن جعفراً الصادق كجده أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لا يعلم الغيب.

ومن عقيدتنا أن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، ومن أطلعه الله عليه من أنبيائه فيما يوحي إليهم، قال تعالى: ﴿فلا يُظْهِرُ على غَيْبِهِ أَحداً إلاَّ مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾، وقد ثبت عن علي رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ لم يخصه بشيء من دون أصحابه كما هو ثابت في «صحيح البخاري» (رقم ١١١ و١٨٧٠ و٣١٧٢ و٣١٧٩ و٦٧٥٥ و٦٩٠٣ و٦٩١٥ و٧٣٠٠) من طريق أبي جحيفة السوائي؛ قال: سألتُ علياً رضي الله عنه: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، أو ما ليس عند الناس؟ فقال: «والذي خلق الحبة،

وبرأ النسمة؛ ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهماً يعطى رجل في كتابه، وما في هٰذه الصحيفة. قال: قلت: فما هٰذه الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر».

قال ابن حجر: «وإنما سأله أبو جحيفة عن ذٰلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت ـ لا سيما عليّاً ـ أشياء من الوحي خصّهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها».

وقال العيني في «عمدته» (١ / ١٦١) عن ابن بطال قوله: «فيه ما يقطع بدعة الشيعة والمدعين على علي رضي الله عنه أنه الوصي، وأنه المخصوص بعلم من عند رسول الله ﷺ لم يعرفه غيره، حيث قال: ما عنده إلا ما عند الناس من كتاب الله، ثم أحال على الفهم الذي الناس فيه على درجاتهم ولم يخص نفسه بشيء غير ما هو ممكن في غيره».

على أن الكتاب ـ أي: كتاب «الجفر» ـ لا تصح نسبته إلى جعفر الصادق رحمه الله، والذين نسبوه إليه من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وعمدتهم في المنقولات التواريخ المنقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع من عرف بالكذب والاختلاق، وغير خافٍ على طلبة العلم أن ما لا يعلم إلا من طريق النقل لا يمكن الحكم بثبوته إلا بالرواية الصحيحة السند، فإذا لم توجد؛ فلا يسوغ لنا شرعاً وعقلاً أن نقول بثبوته؛ فكيف إذا نصص العلماء المحققون على كذبه وزوره مثل: ابن تيمية، ومحمد رشيد رضا ـ كما تقدم ـ، وصديق حسن خان في كتابيه «أبجد العلوم» (٢ / ٢١٤ ـ ٢١٦) و«لقطة العجلان».

إذاً... فمن الذي يروج هٰذا الكتاب، وينشر ذكره في الناس؟

إنهم مدّعو الغيب... الجهلة... الكذّابون على رسول الله

ﷺ . . . المتقوّلون على أئمة العلم ما لم يقولوه . . . الشيعة الإمامية . . . الطرُقِيُّونَ . . .

شبهة ودفعها.

فإن قيل: في هٰذا الكتاب إخبار عن حوادث وقعت أو ربما ستقع . . . !!

قلتُ: لا يلزم من ذٰلك أن هٰذا حق . . . على فرض صحة ما قيل . . فإن الكهان يأخذون عن مسترقي السمع، وكانوا قبل مبعث النبي ﷺ كثيراً، وأما بعد المبعث؛ فهم موجودون، ولٰكنهم قليل؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشُّهُب، وأكثر ما يقع في هٰذه الأمة ما يخبر به الجن أولياءهم من الإنس عن الأشياء الغائبة بما يقع في الأرض من الأخبار؛ فيظنه الجاهل كشفاً وكرامة، وقد اغتر بذٰلك كثير من الناس يظنون المخبر لهم بذٰلك عن الجن وليّاً لله، وهو من أولياء الشيطان، ورحم الله القرطبي؛ فإنه قال في الكهان:

«يجب على من قدر على ذٰلك من محتسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذٰلك في الأسواق، وينكر عليهم أشد النكير، وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينتسب إلى العلم؛ فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور».

قلت: واغربتاه . . . وإسلاماه . . . لقد تعاطى كثير من المتمشيخين الكهانة في بيوت الله . . . وروَّجوا للباطل . . . واعتدوا على علم الله بمشاركتهم غيره زوراً وبهتاناً ـ بعلم الغيب . . . فاحذر أخي القارىء علىٰ عقيدتك، فإن المقرر عند العلماء أن ادّعاء علم الغيب ـ بجميع أضرابه وأقسامه ـ كفر وشرك.

قال علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» (١٢٤) في مبحث الكهانة (وهٰؤلاء الذين يفعلون هٰذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع) وذكر منهم نوعاً؛ فقال:

«نـوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعي الحالَ من أهل المحال؛ كالمشايخ النصّابين، والفقراء الكذّابين، والطّرقية المكارين؛ فهٰؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون في هٰؤلاء من يستحق القتل».

وقال أيضاً (ص ١٢٥): «ثم اعلم أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم يعلموا المغيبات من الأشياء إلا ما علمهم الله تعالى أحياناً، وذكر الحنفية (وغيرهم) تصريحاً بالتكفير باعتقاد أن النبي ﷺ يعلم الغيب؛ لمعارضة قوله تعالى: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأَرْضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ﴾» انتهى.

فاحذروا عباد الله من هٰذا الكتاب، وما فيه من الكذب على رسول الله ﷺ، وكتب أخونا علي الحلبي ـ حفظه الله ـ تحذيراً آخر آنذاك، وعنون له «تنبيه ونصيحة» وهٰذه صورته:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

تنبيه ونصيحة

الحمدُ للهِ وحدَه، والصلاةُ والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعده، أمّا بعد:

فإنَّ النَّاسَ في هٰذه الأيَّام المُدلهمَّة، أيّام الفِتَن والمصائب، قد كَثُرَ مِنْهُم ـ بعلمٍ وبغيرِ علمٍ ـ إيرادُ بعضِ ما يسمونَه أو يقرؤونَهُ مِمَّا يُنْسَبُ للنبيِّ ﷺ، مِمّا فيه مُشابهةٌ للواقعِ الذي نعيشهُ، أو الفِتَنِ التي نحيَاها.

فتراهم يتناقلونَه بينَهم دونَ تثبُّتٍ، ومِن غيرِ درايةٍ وتأكُّدٍ، جازمينَ أنَّ هٰذا الحديثَ أو ذاكَ قد قاله النبيُّ ﷺ!

وهٰذا العَمَلُ منهم ـ هداهمُ اللهُ ـ فيه انحرافٌ جَلِيٌّ عن جادَّةِ العلمِ الـذي به يَنْجـو المَرْءُ مِن الأغلاطِ والأخطاءِ التي تُورِدُه هاويةَ الكذب على رسولِ الله ﷺ.

وفوقَ هٰذا وذاك؛ فإنَّ مثلَ هٰذا التناقُلِ لما هو كَذِبٌ لا يصحُّ، وباطلٌ لا يَثْبُتُ، مَعَ الجَزْمِ بنسبتِهِ للنبيِّ ﷺ يُؤَدِّي إلى سَخَطٍ من اللهِ سبحانه على الأمَّة، يتضاعفُ به بلاؤها، وتزدادُ فيه فِتَنُها ومصائِبُها.

فعلىٰ المُسلمين أنْ يكونوا واعينَ لما يسمعون، مُتَنَبِّهينَ لما يقرؤون، حريصين على ما يتناقلون، ولا يجوز لهم بحالٍ من الأحوالِ أن يكونوا أسراءَ لعواطفهم ومحابِّهم، بل عليهم أنْ يعرضوا أعمالَهم كلَّها، وأقوالهم جميعَها على كتاب اللهِ وسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، لكي ينجوا من الإثمِ، ويخلُصوا من العذابِ.

وعليهم ـ وفَّقهم الله للخير ـ أن يتذكروا قول نبيِّهم ﷺ مُحَذِّراً من نَقْلِ ما يُنْسَبُ له من غير تَثَبُّتٍ أو تأكُّدٍ:

«إيَّـاكم وكثـرةُ الحـديثِ عنّي، مَن قال عَلَيَّ؛ فلا يقولَنَّ إلَّا حقّاً أو صِدقاً، فَمَن قال عليَّ ما لم أَقُل؛ فليتبوَّأْ مقعَده من النار»، رواه الإمام أحمد وابنُ ماجه بسندٍ حَسَنٍ.

ومِن الأحاديثِ التي اشتهرتْ بين الناسِ ـ أخيراً ـ حديثٌ مكذوبٌ لا أصلَ له، كَتَبَ فيه الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني مقالاً في جريدة الدستور الأردنية، يوم الخميس (٢٩ / ١١ / ١٩٩٠)، يقول فيه مُحَذِّراً منه:

كتـاب الجفر المنسوب لسيدنا علي رضي الله عنه في نظر الإسلام كذب وكفر وضلال.

١ ـ قرأت كتـاب «الجفـر» طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، طبع سنة

(١٩٧١)، من مقتنيات مكتبة الجامعة الأردنية، وتبين لي أنه مكذوب منحول للإمام علي رضي الله عنه، ورأيت فيه مكر الحاقدين على الإسلام وكيدهم في إشاعة الشعوذة وادعاء علم الغيب، وإلهاء المسلمين وإشغالهم بالغيبيات المـزعـومـة عن الأعداد والجهاد وبث التوعية الإيمانية والجهادية في الأمة وتحمل مسؤولياتها.

٢ ـ في الكتاب مخالفة صريحة للعقيدة الإسلامية (انظر: ص ٤ من الكتاب المذكور)، وادعاء علم الغيب للإمام علي رضي الله عنه وإحاطته بعلم اللوح المحفوظ، وهٰذا يعني مشاركة الإمام علي لله في علم الغيب؛ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً.

وقد بين القرآن الكريم كذبهم وافتراءهم بقوله: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلَّا اللهُ﴾، وقال تعالى على لسان رسول الله ﷺ: ﴿لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الخَيْرِ وما مَسَّنِي السُّوءُ﴾.

وقال ﷺ: «من جاء إلى عراف أو كاهن؛ فقد كفر بما أنزل على محمد».

٣ ـ الكتـاب في خمس وثلاثين صفحة يحتوي على ثمانية وعشرين بابـاً، منها في البداية أبواب متصلة برموز الكواكب وأرقام وحروف، وبيان لدلالاتها وأسرارها ليس لها في الدين دليل. وتعتبر من ادعاء علم الغيب الذي اختص الله بمعرفته بقوله: ﴿قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرْضِ الغَيْبَ إلّا اللهُ﴾.

٤ ـ وفي بقية فصول الكتاب تجد مزاعم تدور حول ما يحصل في بلاد الشام والعراق والحجاز وفلسطين واستنبول «القسطنطينية» من فتن وحروب،

واضطراب وتغيير من خصب إلى جدب، ومن يسر إلى عسر وغلاء. . . ومن أمن إلى حرب وأمراض، وتغيير أحوال وكثرة الموت والقتل، «مما يدل على هدف خبيث يضع أهل هٰذه البلاد تحت سيطرة حرب نفسية تملؤهم رعباً وفزعاً من المستقبل؛ فلا يستقرون ولا يطمئنون لشل قواهم الفكرية والنفسية وتعطيلها عن العمل والجد والعطاء.

٥ ـ ومن عباراته وتوقعاته فيما يحصل في أحد الأشهر وتواريخها:

«يكون رخص كثير ومرض، ويكون الموت في الناس، وتكون الخيانة والزنى، ويكثر الوباء والحروب». . . وبعدها السنة كثيرة الخصب، جيدة الكروم والزيتون، ولٰكن تكثر الفتن بين الملوك. . .»، وأسلوب الكتاب قائم على تعريض القارىء للتأثيرات النَّفسية المتقابلة الحادة لينهار ويستسلم؛ فهو كذب على كذب، وظلمات بعضها فوق بعض «ولم يكتف الحاقدون الماكرون في أكاذيب الجفر فأضافوا لها كذبة جديدة ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، وقالوا إنها مكتوبة في الجفر المنسوب كذباً لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهي: يجتمع بنو أظفر في أرض الجزيرة بين جمادى ورجب، ويظهر رجلٌ يقاتل الروم اسمُه صادم. . .» إلى آخرِ هٰذه الروايةِ الباطلةِ الكاذبةِ. . .

وهٰذا كلُّه إفكٌ مفترىً، ناقلُه وناشرُهُ شريكٌ في إثمِ كاذبهِ ومُفتريهِ!!

فاحذروا أيُّها المسلمون، وحذِّروا من هٰذه الأباطيلِ إخوانكم وأحِبَّاءَكم، والسلام عليكم.

وكتب أيضاً الأخ سليم الهلالي تحذيراً ثالثاً، ولم يكن ذٰلك عن تواطىء بيننا، وإنما علم كل منا بما كتب الآخر بعد برهة من الزمن، وهٰذه صورة بعض ما كتب:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه وجنده. . . أما بعد؛ فقد تمخضت الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي عن رواج أحاديث منسوبة ومكذوبة على رسول الله ﷺ، استخرجت من بطون كتب الموضوعات التي ألفها أصحابها لتحذير المسلمين مما ينسب لرسول الله كذباً وزوراً.

وقد طارت بذٰلك بعض الصحف السيارة، وردها كثير من الخطباء على المنابر، وتحدث العامة، وتساءل عنها المسترشدون.

ولما كان الكشف عن مثل هٰذا الباطل جهاد في سبيل الله والدفاع عن سنة رسول الله لا يقوم به إلا عدول الأمة، ولا يصبر على لأوائه إلا جهابذة الأئمة؛ لقوله ﷺ: «يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الضالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين». حسن بشواهده.

فقد عزمنا بعد التوكل على الله على تتبعها وبيان مفاسدها وسوء عواقبها».

ثم جاء فيه تحذير من هٰذا الكتاب هٰذه صورته:

«كتاب «الجفر» من وضع الزنادقة الذين يبتغون الفتنة،ونسب للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو منه بريء»».

وحسبك قول أئمة الإسلام في ذٰلك، قال ابن القيم رحمه الله في «مفتاح دار السعادة» (٢ / ٢١٦): «فهٰذا لا يعلم ثبوته عن علي والكذابون كثيراً ما ينفقون سلعهم الباطلة بنسبتها إلى علي وأهل البيت كأصحاب القرعة والجفر والبطاقة والهفت والكميان والملاحم وغيرها؛ فلا يدرى ما كذب على أهل البيت إلا الله سبحانه».

وقد أطبق المحققون من أهل العلم على قول واحد وهو أن الإمام علي بريء من كتاب «الجفر» براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليه الصلاة والسلام، وانظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١ / ٥٩١ ـ ٥٩٢)، و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٤٨ ـ ٤٩).

«كتاب الجفر» يدور على التنجيم والطلاسم، وهي من السحر؛ لقوله ﷺ: «من اقتبس علماً من النجوم؛ اقتبس شعبة من السحر». صحيح ـ أخرجه أبو داود وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنه، وقال الله تعالى: ﴿ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[1]» انتهى.

ومعذرة ـ أخي القارىء ـ على هٰذه الإطالة من التحذير من هٰذا «الجفر»! ولٰكن . . . بقي شيء واحد لا بُدَّ منه ونحن بصدد هٰذا الكتاب، ألا وهو نقل عبارات مما في هٰذا الكتاب حتى يتبيَّن العوار، وينزاح السِّتار، فمما جاء في أوله (ص ٤) أن علياً صعد المنبر بالكوفة، وخطب خطبة جامعة، ذكر فيها ما أطلعه الله عليه مما هو مثبت في اللوح المحفوظ، فصار يتكلَّم مما شاهده، وكان من الحاضرين جعفر الصادق؛ فكتب ما سمعه في جلد الجفر. . . إلى آخر كذبهم.

وهنالك رواية أُخرى في سر تدوين هٰذا «الجفر»، وهو «إن رسول الله قد أسرَّه لعليّ رضي الله عنه وأمره بتدوينه»، كما في «كشف الظنون» (١ / ٥٩١)، وهٰذا تناقض، وهو دليل من أدلة البطلان.

و«الجفر» كله قائم على التنجيم والطَّلاسم، ومنه ألفاظ كفرية صريحة، فيها حلف بغير الله؛ كالجنّ والأفلاك السبعة ونحوها، وفيه طلب المدد من الجن والعفاريت، واستطلاع الغيب، ونحو ذٰلك من أمور ينكرها

---

(١) طه: ٦٩.

الإسلام جملة وتفصيلاً.

ومثالٌ لذٰلك ما قالوه في «الجفر الجامع» (ص ٤٣) لمعرفة استحضار المندل وخدامها الروحانية، وفي إيراد الزَّجْر الذي يُزجرون به.

«بقوف قوف، يريش مبروش، انزلوا بحق نطوش، وزجرتكم بالحاكم عليكم قرموش. . . »!

وأمثالُ ذٰلك من الكفريات التي لا تنطلي إلا على الجهلاء الغارقين في البله والغباء!!

وصياغة هٰذا «الجفر» ظاهرة الصناعة، بادية التمحل والانتحال، ودليل ذٰلك ما سُبِكَ به الكتاب من أسلوب السجع، وهو أسلوب كتابي لم يعرف في القرون الأولى على مثل هٰذه الصفة!

ومن صور سجعه السخيف البارد ـ وأمثلته كثيرة ـ ما في (ص ٢٥) منه على لسان علي رضي الله عنه ـ وهو منه بريء ـ: «. . . أنا بثير الترك، أنا شملاص الشرك، أنا جنبتا الزنج، أنا جرجس الفرنج، أنا عقد الإيمان، أنا يركم الغيلان، أنا بدر البروج، أنا سنشار الكروج. . . »!

ثم قال (ص ٢٦): «. . . أنا والله وجه الله (!)، أنا والله أسد الله. . . »!

ثم قال (ص ٦٧): «يا صالح سلم، وللجماعة كلم، يوسف أعرض عن هٰذا، يا موسى أقبل على هٰذا، يا سلام سلِّم، يا جهجاه كلِّم، يا محمد ارقُدْ، يا مصطفى اسْجُد. . . »! إلى آخر ما فيه من هراء!

وقد عمل على نقض هٰذا «الجفر» الإمام ابن قتيبة الدينوري في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٤٩)؛ فقال ردّاً على أصحاب التفسير الباطني

الباطل: «. . . وأعجب من هٰذا التفسير تفسير الروافض للقرآن، وما يدعونه من علم باطنه بما وقع إليهم من «الجفر» الذي ذكره هارون بن سعيد العجلي، وكان رأس الزيدية. . .».

ثم قال شارحاً: «وهو جلد جفر، ادَّعَوْا أنه كتب فيه لهم الإمام كل ما يحتاجون إلى علمه، وكل ما يكون إلى يوم القيامة. . .».

ثم ذكر أمثلةً من تفسيراتهم الباطلة؛ فكان مما قاله: «. . . وقولهم في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾: إنها عائشة. . . وقولهم في ﴿الخَمْرُ والمَيْسِرُ﴾: إنهما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، و﴿الجِبْتَ والطَّاغوتَ﴾ إنهما معاوية وعمرو بن العاص. . . مع عجائب أرغب عن ذكرها، ويرغب من بلغه كتابنا هٰذا عن استماعها».

كذا قالوا. . . فُضَّت أفواههم! وأين علم الله المختص به سبحانه؟!

وأخيراً هناك عدة من الكتب تعرف باسم «الجفر»، تختلف فيما بينها؛ صياغةً، وحجماً، وأسلوباً، ومادةً! فأيٌّ منها الذي ألفه علي أو جعفر؟!

وما سبق كلّه يدل دلالة لا تقبل الجدل على أن هٰذا «الجفر» كتاب مدسوس على الإسلام، منحول على أئمة أهل البيت، وبخاصَّة الصحابي الجليل علي رضي الله عنه[1]، على الرغم من أنف الكليني القائل فيه في «الكافي» (١ / ٢٣٨): «الجفر من مصادر الأئمة، وإن هٰذا «الجفر» فيه توراة موسى، وإنجيل عيسى، وعلوم الأنبياء والأوصياء، ومن مضى من علماء بني إسرائيل، وعلم الحلال والحرام، وعلم ما كان وما يكون».

---

(١) انظر كتاب أخينا علي الحلبي: «التحذيرات من الفتن العاصفات»؛ ففيه كلام حسن عن هٰذا الكتاب؛ فجزاه الله خيراً.

اللهم إنا نبرأ إليك من هٰذه الترهات، واحفظ علينا عقولنا وديننا، وسلِّمنا من الجنون وسيىء الأسقام.

ومن كتب الشعوذة والسحر:

٥١ ـ «شمس المعارف»، لأحمد بن علي البوني (ت ٦٢٢هـ).

قال الشيخ عبد الله بن جبرين حفظه الله ورعاه: «هٰذا الكتاب من كتب الخرافيين، وقد شحنه مؤلفه بالأكاذيب والخرافات الباطلة، وفيه عقائد باطلة يكفر من اعتقدها، وهو أيضاً مليء بأمور السحر والكهانة، وأكثر من يقتنيه هم السحرة وأهل الشعوذة؛ فقد حصل بسببه مفاسد وأضرار أوقعت جماعات كثيرة في أنواع من الكفريات والضلالة والضرر بالأمة، فننصح كل مسلم بالبعد عنه، ومن حصل عليه؛ فليحرقه، كما ننصح المسلم بقراءة كتاب الله تعالى، وكتب السُّنَّة المطهرة، كالـ«الصحيحين»، والسنن، وكتب التوحيد الصحيحة؛ ففيها ما يحفظ على المسلم دينه وأمانته، والله أعلم»[1].

فهٰذا الكتاب مليء بالكذب والزور والتمويه والإخبار ـ باطلاً ـ عن مستقبلات الحوادث وغائبات الأمور[2].

وقد حذر الشيخ علوي المالكي[3] منه، وذكره تحت فائدة «ذكر العلماء كتباً لا ينبغي للإنسان أن ينقل منها حديثاً إلا بعد المراجعة والتنقيب، بل بعضها يغلب فيه ذكر الأحاديث الموضوعة...»، وذكر هٰذا الكتاب.

قلت: يا ليت الشر الذي في هٰذا الكتاب مقتصراً على هٰذا الباب على خطورته، ولٰكنه تعداه إلى صحيح التوحيد؛ فهو كتاب «طلاسم»

---

(١) «فتاوى إسلامية» (٣ / ٢٦٥).

(٢) «التحذير من الفتن العاصفات» (٥٢ ـ الهامش).

(٣) في كتابه: «المنهل اللطيف في أحكام الحديث الضعيف» (ص ٢٩).

و «سحر»، وبتعبير موجز هو كتاب شرك يدعو إليه ويعلِّمه للناس.

وإليك ـ أخي القارىء ـ أمثلةً مما في هٰذا الكتاب من الشركيات:

جاء فيه (ص ٤٠١) ما نصه:

«ولحرف الباء خلوة، وخادمه مهيائيل، فإذا أردت استخدامه؛ اكتب الحرف وضعه في رأسك بعد الرياضة، واتل الدعوة والقسم دبر كل صلاة (٣١) مرة، واتل العزيمة والرياضة (٤٠) يوماً، فإن الملك يحضر ويقضي حاجتك، ومهما أردته تبخر وتقول: أجب يا خادم حرف الباء؛ فإنه يحضر...».

وجاء فيه أيضاً (ص ١٢٢ ـ ١٢٤):

«اعلم أيها الأخ إذا أردت ذٰلك؛ صم ثلاثة أيام أولها الثلاثاء، ثم الأربعاء والخميس، وهو صيامك عن غير ذي روح، وأنت تبخر بحصا لبان وجاوي ليلاً ونهاراً، وأنت تقرأ السورة الشريفة في مدة ثلاثة أيام ألف مرة في تلك المدة المذكورة... واجتهد أن يكون ختمك من قراءتها ليلة الجمعة الثلث الأوسط من الليل؛ فإنه يحضر لك خادمها، وهو رجل قصير طويل اليدين، فيجلس قدامك، ويقول لك: «السلام عليك»، فثبت جنانك، فإن عليه هيبة عظيمة... والعزيمة والدعوة هي السورة الشريفة بتمامها وكذا البخور، واعلم أيها الواصل أنها من الأسرار المختصة، وأنها من كتب الأنبياء والأولياء وأسرارهم، وهي هٰذه، تقول: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ . قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾، اللهم إني أسألك يا منزل الوحي من فوق سماوات... ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ... وأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدداً﴾، اللهم إني أسألك بحق المساجد لله وبحق عبادك الصالحين... يا خدام هٰذه الدعوة الروحانيين.. أقسمت عليكم بهٰذه الدعوة والأسماء والسورة بحق أرقوش،

كلهــوش، يططهـوش، كمـطهلوش، بهـوش، قانـوش، أقسمت عليك يا روقيائيل الملك الموكل بفلك الشمس. . . ».

وفيه أيضاً (ص ٢١٣):

«(فصل): تكتب هٰذه الأسماء في وسادة للمتباغضين من الزوجين، وهي أسماء أم موسى، يوم الجمعة عند جلوس الإمام على المنبر، أو شرع في الأذان الأول بالزعفران وماء الورد والطيب والقرنفل مفروكاً في ماء ورد، ثم اطو الكتاب وتصمغه بالغالية، وتجعل الكتابة في جوف الوسادة التي ينامان عليهـا؛ فإنهمـا يتحابان، وهٰذا ما تكتب: طسوم، عيسوم، علوم، حيوم، قيوم، ديوم».

وأما أسانيد علوم البوني صاحب هٰذا الكتاب؛ فهٰذه هي بناء على ما فيه (ص ٥٣٠ وما بعدها):

«. . . (وأيضاً سندي بعلم الحروف) إلى الشيخ الإمام أبي الحسن البصري، وهو أخذ عنه حبيب العجمي، وهو أخذ عنه الشيخ داود الجيلي، وهو أخذ عنه الشيخ معروف الكرخي، عنه الشيخ سري الدين السقطي، عنه شيخ الوقت والطريقة معدن السلوك والحقيقة الشيخ الجنيد البغدادي، عنه الشيخ حمـاد الـدينـوري، عنـه الشيخ أحمـد الأسـود، عنه الشيخ محمد الغزالي، عنه الشيخ أبي النجيب السهروردي وهو لقن الشيخ العارف الفاضل أصيل الدين الشيرازي، وهو لقن الشيخ عبد الله البایاني، وهو لقن الشيخ قاسم السرجاتي، وهو لقن الشيخ السيرجاني، وهو لقن الشيخ الإمام العارف الصمداني والهمام النوراني جلال الدين عبد الله البسطامي، وهو لقن شمس وصلتي وبـدر قلبي طود الحقـائق الشـامـخ وجبل المعارف الراسخ شمس العارفين وسر الله في الأرضين أبا عبد الله شمس الدين الأصفهاني.

(وأيضـاً سندي بعلم الأوفاق). . . وأخذ منه أيضاً عن الشيخ الإمام العلامة سراج الدين الحنفي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين القدسي، وهو أخذ عن الشيخ شمس الدين الفارسي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين الهمداني، وهو أخذ عن الشيخ قطب الدين الضيائي، وهو أخذ عن الشيخ محيي الدين بن عربي، وهو أخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد بن التوريزي، وهو أخذ عن الشيخ أبي عبد الله القرشي، وهو أخذ عن الشيخ أبي مدين الأندلسي.

(وأيضـاً) أخذت هٰذه الرواية عن الشيخ محمد عز الدين بن جماعة الشافعي، وهو أخذ عن الشيخ محمد بن سيرير، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين الهمداني، وهو أخذ عن قطب الدين أيضاً، وهو أخذ عن الشيخ محيي الدين بن عربي.

(وأيضاً) سندي بعلم الحروف والوفق إلى الشيخ الإمام العالم العلامة الفقيه الثقة مساعد بن سادي بن مسعود بن عبد الله بن رحمة الهواري الحميري القرشي، وهو أخذ عن الشيخ شهاب الدين أحمد الشاذلي، وهو أخذ عن الشيخ تاج الدين عطاء المالكي الشاذلي، وهو أخذ عن الشيخ أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري المرسي.

و(أيضاً) سندي بعلم الحروف والوفق إلى الشيخ الإمام العلامة أبي العباس أحمد بن ميمون القسطلاني، وهو أخذ عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد القرشي، عن الشيخ الإمام العلامة أستاذ العصر وأوحد الدهر أبي مدين شعيب بن حسن الأنصاري الأندلسي رأس السبعة الأبدال وواحد الأربعة الأوتاد. . .» إلخ.

قلت: فإذا لم يكن هٰذا هو السحر؛ فلا أدري ما هو السحر؟ فعلم

الحروف وعلم الأوفاق أو الوفق من أبواب السحر المشهورة، ومن راجع كتب السحر؛ تيقَّن على ذٰلك.

ومن الملاحظ أن أسانيد البوني في كتابه هٰذا مشحونة برجال وأعلام الصوفية، ولذا هو مذكور في كتبهم، ويثنون عليه، ولا ينبغي أن يلتفت إلى ذٰلك، من مثل قول النبهاني في ترجمته: «كان من كبار المشايخ ذوي الأنوار والأسرار، وممن أخذ عنه المرسي؛ فمن كراماته أنه كان مجاب الدعوة»[1].

فالمرسي ـ هو أبو العباس ـ المنعوت بـ «القطب الغوث» من تلاميذ هٰذا المخرِّف! والتلميذ يعرف بالأستاذ.

ومن الجدير بالذكر أن هٰذا الكتاب كان له وجود فيما مضى ولا زال يتداوله المشعوذون، وكان يعتمد عليه بعضُ السلاطين عند شعورهم باليأس والضعف؛ ليستشرفوا من خلاله علم الغيب، كما تراه في كتاب «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية» (ص ٣٣٥).

وللبوني مؤلِّف هٰذا الكتاب مؤلَّفات أخرى لا إخالها إلا مثله، من مثل: «اللمعة النورانية» مخطوط في مغنيسا تحت (رقم ١٤٥١)، وفي جامعة الرياض تحت (رقم ١٣١)، و«مواقف الغايات في أسرار الرياضات»، و«السلك الزاهر» كلاهما مخطوط بالمكتبة الأزهرية، و«شمس المعارف الوسطى»، و«شمس المعارف الصغرى»، وطبع له «رسالة في شرح اسم الله الأعظم»، وثانية في «فضل بسم الله الرحمٰن الرحيم».

ومنها أيضاً:

---

(١) «جامع النبهاني» (١ / ٥٠٨).

٥٢ ـ «الرحمة في الطب والحكمة».

يُنسَب إلى الإمام السيوطي، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» أن الكتاب للشيخ مهدي بن إبراهيم الصبيري[١].

والكتاب يحتوي على شركيات وضلالات وخزعبلات، وقل ما شئت من الطلاسم والجهالات، ولقد شنّع عليه الشيخ محمد عبد السلام الشقيري ـ رحمه الله تعالى ـ وسَمّاه بكتاب «اللعنة في الطب والحكمة»، وقال في موضع آخر: «النقمة في الطب والحكمة»، ووصف مؤلفه بالجهل والبله والغباء والجنون؛ لما أورده في كتابه من الزيف والدجل.

وبعد أن ساق الشيخ محمد عبد السلام ـ رحمه الله تعالى ـ بعضاً من تلك الخرافات والضلالات الواقعة في ذلك الكتاب؛ قال بعد ذلك:

«ومن لم يحرق هذا الكتاب وأمثاله؛ فسيحرق هو بنار الجهل، وما يجره عليه من فقر وأمراض وتخبط في البلاء والهموم والأحزان»[٢].

قال أبو عبيدة ـ عفا الله عنه ـ: نسوق تحذير الشيخ محمد عبد السلام خضر ـ رحمه الله تعالى ـ بحروفه من هذا الكتاب «الرحمة في الطب والحكمة»؛ ففيه غيرة العالم الصادق ـ إن شاء الله ـ على دينه وعقيدته، قال[٣] تحت عنوان «عزيمة للعمى» ما نصه:

«وقال شيخ الدجالين والعرافين وإمامهم وقدوتهم إلى الجهل والبله

---

(١) انظر: (رقم ٤٥) من (كتب منحولة).

(٢) انظر: «مجلة التوحيد» (السنة ٢١، العدد ٤)، و«كتب أخبار رجال أحاديث تحت المجهر» (ص ٧ ـ ٨، الجزء الثاني).

(٣) في «السنن والمبتدعات» (ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨، ٣٣٣).

والغباء والجنون، صاحب كتاب «الرحمة ـ بل اللعنة ـ في الطب والحكمة»؛ قال: «يؤخذ دم الحائض التي لم يمسها رجل ويخلط مع المني ويكتحل به؛ فإنه يقطع البياض من العين» اهـ. والحق أنه يقطع النور من العين.

وقال أيضاً: «يكتب للرمد: قل هو الله أحد، إن في العين رمد، احمرار في البياض، حسبي الله الصمد، يا إلٰهي باعترافي في اعتزالك عن ولد، عاف عيني يا إلٰهي، اكفني شر الرمد، ليس لله شريك لا ولا كفواً أحد».

وقال أيضاً: «فائدة: من حفظ هٰذين البيتين لم يرمد أبداً:

يا ناظري بيعقوب أعيذكما ... بما استعاذ به إذ مسه الكمد

قميص يوسف إذ جاء البشير به ... بحق يعقوب[1] اذهب أيها الرمد»

وقال الشيخ وأقبح بما قال: «أعيذها العين برب عبس وقل هو الله أحد، حجب بها حامل كتابي هٰذا عابس، وشهاب قابس، وليل دامس، وبحر طامس، وحجر يابس، وماء فارس، ونفس نافس، من عين المعيان وحسده، جاءت فجعجعت، طارت فاستطارت، وفي علم الله صارت...» إلخ.

قال الشيخ في كتاب ـ اللعنة ـ «الرحمة»: «عزمت عليك أيتها العين بحق شراهيا براهيا، ادنواي، أصباؤت آل شداي، عزمت عليك أيتها العين التي في فلان، بحق شهت بهت أشهت باقسطاع الحا... أخرجي نظرة السوء، كما خرج يوسف من المضيق، وجعل لموسى في البحر طريق...» إلى آخر أضاليل الشيخ وأباطيله.

---

(١) استعاذة شركية وتوسلات محرمة بدعيّة.

أقول: كيف يحكم الإنسان على هٰؤلاء الشيوخ؛ أنحكم عليهم بأنهم يهود لأنهم ألفوا كلام اليهود وعلوم اليهود، أو نحكم عليهم بالنصرانية لأن معظم ما ينقلونه هو للكفر أقرب منه للإيمان، أو هم أهل بدعة وجهالة بالدين وبله وغباوة وقلوب عمياء؟ ذٰلك لأنهم هم السبب الأول الأكبر في جهالة هٰذه الأمة وشقائها، وضياعها وذلها واستعبادها، وسقوطها في أيدي الكلاب الجشعين المستعمرين، الذين كانوا أحط وأغبى وأجهل وأضل أهل الأرض، حتى أنقذهم الإسلام بعلومه من الوحشية إلى الإنسانية؛ إلا أن المسلمين نكبوا في علمائهم، فبدلوا وغيروا؛ فجعلوا الحق باطلاً، والباطل حقّاً؛ فضاعوا وأضاعوا، وهلكوا وأهلكوا.

وقال[1] أيضاً: «يكتب للحمى في ثلاثة أطراف من عظم قديم: خيصور جهنم ميصور لظى، يصور الحطمة، ويبخر كل مرة بواحدة يبرأ» اهـ.

أقول: لا يكتب هٰذا ويعمل به؛ إلا من سفه نفسه، وضل عقله، وعاش أحمق جاهلاً مغفلاً.

وقال أيضاً هٰذا الطبيب اللوذعي في كتابه الفَذّ:

«تكتب على ثلاث لوزات، حست، مست، انفضت، ويبخر المحموم كل يوم بواحدة مجربة».

وهٰذا كلام فارغ وأقذر من لعاب الكلاب.

وقال:

«تكتب على ثلاث نوايات كوفا كوفا، لوفا لوفا لوفا، أجاجاً أجاجاً أجاجاً، يا أم ملدم لا تأكلي اللحم ولا تشربي الدم؛ يبرأ».

---

(١) أي: صاحب «الرحمة والحكمة»!!

وكـذب الشيخ، بل يزاد مرضـه وغمـه وحـزنه، ولهٰذا التضليل صار المحمـوم يقبـل فرج الحمـارة السوداء ليبرأ أو يلقى عليه ثعبان على غرة؛ فليبصق كل عاقل على هٰذه الكتب.

وقال أيضاً:

«من كتب هٰذا الخاتم وجعله تحت رأس المحموم؛ يبرأ وهٰذا هو».

ثم رسم حجباً وطلاسم.

يقول الشيخ محمد عبد السلام: «من عمل بشيء من هٰذا معتقداً أن فيه شفاءه؛ أهلكه الله، ذٰلك لأنه اعتقد أن شفاءه في الكذب على الله، وترك المفروض عليه من الدعاء والدواء».

وقال أيضاً صاحب «الرحمة»:

«تكتب هٰذه الأحرف لوجع الرأس أ ح. أ ك ك. ع ج. ا م ا ه. من كتبها؛ يبرأ بإذن الله».

قال أيضاً لتقوية الجماع: «تكتب في ورقة بقلم نحاس وتجعله تحت لسانك أي وقت الجماع، وهٰذا ما تكتب: ١٩١٦٩١١١٩١١١٥٦٩١٨٦٩٣١١١١٨١١٤٥م». من عمل بها؛ فهو أغفل مغفل على وجه الأرض.

ومن لم يحرق هٰذا الكتاب وأمثاله فسيحرق هو بنار الجهل وما يجره عليه من فقر وأمراض وتخبط في البلاء والهموم والأحزان، وبعد هٰذا عذاب الآخرة النار يصلونها ولبئس المهاد.

وقال الشيخ: «إذا جامع الكلب وانعقد ذكره، فبادر إلى قطع ذنبه من أصله، ثم ادفنه في الأرض أربعين، ثم أخرجه؛ تجده عظاماً كالعقد، فمن

ربطه بخيط وجعله على حقوه وجامع امرأته؛ فإنه لا ينزل ولو أقام من المغرب إلى الصباح» اهـ.

فلهٰذا أصبحنا أجهل الأمم، وأضل وأحقر وأقل وأرذل أهل الأرض، وأصبحنا منحطين في ديننا ودنيانا وأخلاقنا، كل العالم يتقدم ونتأخر، كل الناس يرتفع ونهبط، لكل الناس صناعات نافعة رافعة ولا صناعة لنا؛ فلهٰذه الكتب المنقوصة، وبما فيها من السطور التعيسة المنحوسة أصبحنا غارقين في بحار الجهالة والبله والغباء الفاضح المخزي.

وقال شيخ الأطباء الأغبياء، وإمام العوام والجهلة إلى كل غم ومرض فتاك ووباء، وقائدهم إلى أسفل السافلين، إلى هوة ما لها من قرار مكين، صاحب كتاب ـ النقمة ـ في الطب والحكمة: «تكتب للقرينة: ألم تر كيف فعل ربك بالقرينة، ألم يجعل كيد القرينة في تضليل، وأرسل على القرينة طيراً أبابيل، ترميهم بحجارة من سجيل، فجعل القرينة كعصف مأكول، يا عافي يا قابل يا شديد يا ذا الطول».

فهل هٰذا كلام الله أو هو كلام للشيخ؟ بل هو قرآن مبدل مغير محرف، بدَّله صاحب كتاب النقمة في الطب والحكمة.

ومن كتب التنجيم ما فيه معرفة (الحظ) من خلال معرفة (الاسم) أو (تاريخ الميلاد) أو (التوقيع) وما شابه ذٰلك، ومن أشهر هٰذه الكتب:

٥٣ ـ كتاب «حظك تعرفه من اسمك».

٥٤ ـ كتاب «حظك من شهر ميلادك».

هٰذان كتابان لمن يسمى بالعالم الفلكي (حميد الأزري)، وهو عميد الاتحاد العالمي للفلكيين الروحانيين، وكلا الكتابين يعج بالمغالطات

والخرافات ؛ فالكتاب الأول تحدث فيه عن كل اسم على الترتيب الأبجدي، وبين ـ حسب ما يزعم ـ مميزات كل من يحمل اسماً يبدأ بحرف من الحروف، حيث تحدث عن أمزجتهم، وطباعهم، وحظوظهم، وشخصياتهم، وأرقامهم السعيدة، وأيامهم السعيدة، وألوانهم المناسبة، وأفضل الأوقات عندهم، وأسعد زواج لهم، مع ذكر التنبؤات التي تحدث لهم خلال العام، كما تحدث عن الخسائر التي تصيبهم، وعن علاقاتهم إلى غير ذلك من هرطقته التي يهذي بها.

أمّا الكتاب الثاني ؛ فقد تحدث فيه عن شخصية الأفراد من خلال أشهر ميلادهم وأبراجهم، وبنى على ذلك معرفة شخصيتهم، وأيامهم السعيدة، وما يجب عليهم أن يفعلوه، وممن يتزوجون، كما تحدث عن عيوبهم، وعن ميولهم، وعن صحتهم وأخلاقهم، وأبرز صفاتهم إلى غير ذلك[1].

●●●●●

(١) قال الشيخ عبد العزيز السدحان في «كتب. . . تحت المجهر» (١٣): «من رسالة كتبها إليّ الأخ الفاضل محمد بن إبراهيم الحمد جزاه الله خيراً».

كتب التنبُّؤات بالغيب

ومن الكتب الشبيهة بكتب التنجيم والشعبذة والسحر والطلاسم كتبُ التنبؤات بالغيب، ولهٰذه الكتب وجود في عقول السذج والبسطاء من الناس؛ فتراهم مشغوفين بمتابعتها، ويتردد على ألسنتهم ما فيها، وربما ـ والعياذ بالله ـ يجزم بعضهم بأن كذا ـ مما فيها ـ حق، ولا بُدَّ أن يقع قبل عام كذا، وهٰكذا.

وقد أطلق الخطيب البغدادي تحذيراً من انكباب طالب العلم على الكتب التي اعتنت بأخبار الأوائل؛ فقال: «ويترك المنْتَخِب أيضاً الاشتغال بأخبار الأوائل، مثل كتاب «المبتدأ»[1] ونحوه؛ فإنَّ الشُّغل بذٰلك غيرُ نافعٍ، وهو عن التَّوَفُّر على ما هو أولى قاطع».

ثم أسند عن الإمام أحمد قوله: «الاشتغال بهٰذه الأخبار القويمة يقطع عن العلم الذي فُرِض علينا طلبُه»، ثم قال:

«ونظيره ما ذكرناهُ آنفاً أحاديث الملاحم، وما يكون من الحوادث؛ فإنَّ أكثرها موضوع، وجلُّها مصنوع، كالكتاب المنسوب إلى دانيال، والخُطب المروية عن علي بن أبي طالب».

قلت: أما الخطب المروية عن علي رضي الله عنه؛ فهي مجموعة في كتاب «نهج البلاغة»، وسيأتي التحذير منه في (كتب منحولة) (برقم ٩).

---

(١) انظر عنه: (كتب الأخبار) (رقم ١، ٢).

أما «كتاب دانيال»؛ فقد وقفتُ على تحذيراتٍ كثيرة منه، وبعضها يعزى إلى الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين.

٥٥ ـ «كتاب دانيال».

أخرج الخطيب في «الجامع» (٢ / ١٦١ ـ ١٦٢، رقم ١٤٩٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٥٤)، وابن أبي حاتم وغيرهم؛ أنّ عمر بلغه أن رجلاً كتب «كتاب دانيال»، قال: فكتب إليه يرتفع إليه قال: فلما قدم عليه جعل عمر يضرب بطن كفه بيده، ويقول: ﴿الٓر . تِلْكَ آياتُ الكِتابِ المُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ . نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ﴾[1]؛ فقال عمر: أقصص أحسن من كتاب ربنا؟! فقال: يا أمير المؤمنين! اعفني؛ فوالله لأمْحُوَنَّهُ».

وقد وقع نحو ذٰلك لعمر مع رسول الله ﷺ عندما انتسخ كتاباً من كتب أهل الكتاب[2].

ونقل القرطبي عن الحافظ أبي الخطاب بن دحية؛ أنه قال عن دانيال: «نبي من أنبياء إسرائيل، علامة عبراني، وهو على شريعة موسى بن عمران، وكان قبل عيسى بن مريم بزمان»، ثم نقل عنه تحذيراً من هٰذا الكتاب؛ فقال: «ومن أسند مثل هٰذا إلى نبي عن غير ثقة أو توقيف من نبينا ﷺ؛ فقد سقطت عدالته إلا أن يبين وضعه لتصح أمانته، وقد ذكر في هٰذا الكتاب من الملاحم وما كان من الحوادث وسيكون، وجمع فيه التنافي والتناقض بين الضب والنون، وأغرب فيما أعرب في روايته عن ضرب من الهوس والجنون، وفيه من الموضوعات ما يكذب آخرها أولها ويتعذر على المتأول لها تأويلها وما

---

(١) يوسف: ١ ـ ٣.

(٢) انظر تفصيل ذٰلك في: «الإرواء» (٦ / ٣٤ ـ ٣٨، رقم ١٥٨٩).

يتعلق به جماعة الزنادقة، ومن تكذيب الصادق المصدوق محمد ﷺ أن في سنة ثلاث مئة يظهر الدجال من يهودية أصبهان، وقد طعنّا في أوائل سبع مئة في هٰذا الزمان، وذٰلك شيء ما وقع ولا كان، ومن الموضوع فيه المصنوع والتهافت الموضوع الحديث الطويل الذي استفتح به كتابه؛ فهلا اتقى الله وخاف عقابه وأن من أفضح فضيحة في الدين نقل مثل هٰذه الإسرائيليات عن المتهودين؛ فإنه لا طريق فيما ذكر عن دانيال إلا عنهم، ولا رواية تؤخذ في ذلك إلا منهم»[1].

وقد تكلم على هٰذا الكتاب محذراً مما فيه من الأخبار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[2].

وأسند الخطيب في «الجامع» (٢ / ١٦٢، رقم ١٤٩١)، والهروي في «ذم الكلام» (ص ١٤٧) بسندهما إلى صَدَقَة بن يسار؛ قال: سمع عمرو بن ميمون يقول: «كنا جلوساً في مسجد الكوفة، وذاك أول ما نُزِلَ[3]، فأقبل من نحو الجسر رجل معه كتاب، قلنا: ما هٰذا؟ قال: هٰذا كتاب. قلنا: وما كتاب؟ قال: كتاب دانيال. فلولا أن القوم تحاجزوا؛ لقتلوه، وقالوا: كتاب سوى القرآن؟ أكتاب سوى القرآن».

ثم أسند الخطيب إلى يحيى بن معين؛ قال: «كان أبو اليمان يقول لنا: «الحقوا ألواحاً؛ فإنه يجيء هٰهنا الآن خليفة بسلمية[4]، فيتزوج ابنة هٰذا

---

(١) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٧١٦ - ٧١٧).

(٢) راجع: «مجموع الفتاوى» (١٧ / ٤١ - ٤٢).

وانظر كتابنا «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ٥٣٠).

(٣) أي: أول ما افتُتح المسجد للصلاة والوعظ وما أشبه ذٰلك.

(٤) سَلَمْيَة: بلد معروف بالشام، شرقي مدينة حماة.

القرشي الذي عندنا، ويفتح باب هٰهنا، وتكون فتنة عظيمة، قال أبو زكريا: فما كان من هٰذا شيء، وكان كله باطل[1]، قال أبو زكريا: وهٰذه الأحاديث كلها التي يحدثون بها في الفتن وفي الخلفاء، تكون كلها كذب وريح، لا يعلم هٰذا أحد إلا بوحي من السماء».

ثم أسند إلى أحمد بن حنبل قوله: «ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير».

وثم قال:

«وهٰذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هٰذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها».

ثم قال:

«فأما كتب الملاحم؛ فجميعها بهٰذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة، غير أحاديث يسيرة اتّصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضيّة، وطرق واضحة جليّة»[2].

وقد وقف محقق كتاب «العظمة» على نسخة خطية يظن أنها من هٰذا الكتاب، ذكرها بعض الفضلاء وعنون لها: «مختصر كتاب العظمة»!! وقد ردَّ ذٰلك؛ فقال:

«وكيف تكون هٰذه نسخة مختصرة من كتاب العظمة؟! والحالة أنها لا

(١) «كان» هنا تامة بمعنى: «وُجد»، وكذٰلك العبارة التي بعدها بسطرين «تكون كلها كذب».

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢ / ١٦٢ ـ ١٦٣).

تتفق معه في شيء مما جاء فيه، بل هي مملوءة بالخرافات والسخافات التي لا تتصورها العقول ولا تصدقها، وكل ما جاء فيها مما يتعلق بالأعداد لا يقل عن مئات الألوف أو أكثر، وقد قيل فيها: إنها من علامات الوضع والاختلاق.

فأول ما جاء فيها قوله: «إن الله سبحانه وتعالى خلق هواء طوله ألف ألف سنة، ثم خلق فوقه بحراً طوله مسيرة ألف ألف ألف سنة، ثم خلق الله تبارك وتعالى على جانبيّ البحر على يمينه ألف ألف ألف مدينة وعلى شماله مثل ذٰلك».

وهٰكذا الحال في الكتاب كله، فإنه لا يذكر شيئاً من هٰذا الكون أو غيره من الجنة والنار؛ إلا ويذكر له هٰذا العدد أو أكبر منه، مما يبوح بنفسه بالكذب والبطلان، وأما السند الذي ذكر في بدايته؛ فهو أيضاً غير معروف، لا يعرف من رجاله إلا البعض، كما أنه يوجد فيه اختلاف كبير بين النسخ الموجودة على هٰذا المنوال، بالإضافة إلى ما وقع في نسبتها من اختلاف؛ فمنها ما نسب إلى أبي الشيخ، ومنها ما نسب إلى ابن أبي الدنيا كما تقدم ذكره، ومنها ما نسب إلى ابن عربي، ومنها ما لا يوجد فيه إلا اسم دانيال وعبد الله بن سلام كما في نسخة باريس والإسكندرية».

ثم قال: «. . . وأما كتابنا ـ كتاب العظمة ـ فيختلف عنها اختلافاً تاماً ولا يمت إلى شيء مما جاء فيها بصلة، وهو كله يشتمل على أحاديث وآثار بغض النظر عما يوجد فيها من الواهيات والإسرائيليات التي لن يخلو منها كتاب من الكتب في هٰذا النوع»[1].

ومن كتب التنبؤات التي أخطأ فيها صاحبها خطأً فادحاً، وعمد فيها إلى تحديد عمر الدنيا كتاب:

---

(١) «العظمة» (١٨٠ ـ ١٨١).

٥٦ ـ «الكشف عن مجاوزة هٰذه الأمة الألف»، لجلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت ٩١٧هـ).

ذكر فيه (ص ٢٣) عدداً من الأحاديث ـ ولم يصح منها شيء ـ والآثار ـ وأغلبها من الإسرائيليات ـ التي فيها تحديد عمر الدنيا، وأنها كم سنة تكون، قال:

«الذي دلَّت عليه الآثار أنَّ مدة هٰذه الأمة تزيد على ألف سنة، ولا تبلغ الزيادة عليها خمس مئة سنة».

وأقام رسالته هٰذه في هٰذا الأمر الخطير على آثار بواطيل، قائمة على تواريخ وحسابات، جمعها الصنعاني ـ كما في كتاب «الإذاعة» (ص ١٨٤) ـ؛ فبلغت معه مئتي سنة وثلاثاً وستين سنة، ثم قال الصنعاني: «ونحن الآن في القرن الثاني عشر، ويضاف إليه مئتان وثلاث وستون سنة؛ فيكون الجميع أربعة عشرة مئة وثلاثة وستين»، ثم قال متعقباً السيوطي:

«وعلى قوله: إنه لا يبلغ خمس مئة سنة بعد الألف، يكون منتهى بقاء الأمة بعد الألف أربع مئة سنةٍ وثلاثاً وستين سنةً، ويتخرَّج منه أن خروج الدَّجال ـ أعاذنا اللهُ من فتنته ـ قبل انخرامِ هٰذه المئة التي نحن فيها، وهي المئة الثانية عشرة من الهجرة النبويّة».

وعقّب على قول الصنعاني هٰذا القَنَّوجي؛ فقال:

«وقد مضى إلى الآن على الألف نحوٌ من ثلاث مئة سنة، ولم يظهر المهدي! ولم ينزل عيسى! ولم يخرج الدَّجال؛ فدلَّ على أن هٰذا الحساب ليس بصحيح».

ونقل أيضاً في «الإذاعة» (ص ١٨٧) عن الشيخ مرعي الكرمي في

«بهجة الناظرين» متعقباً السيوطيَّ بقوله: «وهٰذا مردود؛ لأنَّ كل من يتكلَّم بشيء من ذٰلك؛ فهو ظنٌّ وحسبان، لا يقوم عليه برهان».

وقد اعتنى السيد محمد رشيد رضا في تفسيره «المنار» (٩ / ٤٧٠ ـ ٤٨٢) بنقد كتاب السيوطي هٰذا؛ فارجع إليه.

ومن المناسب في هٰذا المقام التنبيه على كتاب اشتهر في هٰذه الأيام شهرة كبيرة، وتداوله الناس فيما بينهم كالمسلمات واليقينيات؛ ألا وهو كتاب:

٥٧ ـ «المسيح الدجال؛ قراءة سياسية في أصول الديانات الكبرى»، من تأليف سعيد أيوب، ونشر دار الاعتصام في القاهرة سنة (١٩٨٩م).

وشهرته المذكورة جاءت من جرّاء مشابهة أو مماثلة بعض الوقائع والأحداث المذكورة فيه لما نحياه في عصرنا هٰذا وأيامنا هٰذه بتنزيل الأسماء على الشخصيات والأمكنة حسب ما يقوم في ذهن قارئه من تصور ومشاعر تعكسها الأحداث!

فأقول بعد قراءتي لهٰذا الكتاب قراءةً فاحصة دقيقة: رأيت أنه يقسم إلى أقسام خمسة:

الأول: آيات قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة، وهي عمومات وكليات حول الفتن وأشراط الساعة وخطر اليهود ومن شايعهم.

الثاني: نصوص تفصيلية من آثار وأحاديث، وغالبها ضعيفة لا تصح ولا تثبت، ومنها ما هو مكذوب مصنوع، اغترَّ المؤلف بذكره في بعض الكتب الجامعة للأحاديث؛ كـ «كنز العمال» وغيره.

الثالث: نصوص من كتب أهل الكتاب؛ كالتوراة، والإنجيل،

والـزبور، وأوردها منزِّلاً إياها على الواقع الذي نعيشه، بل على المستقبل الذي ننتظره.

الرابع: تفسيرات علماء أهل الكتاب لكتبهم وأناجيلهم، وهي التي دارت رحى الكتاب عليها، وأكثر مؤلفه وجامعه منها!

وهي تفسيرات لا تقوم على أساس ولا تنبني على أصول، بل إنها متنافرة متدابرة، ينقض أولها آخرها، وذيلها رأسها!

وقد ناقض المؤلف ذاته بعض هٰذه التفسيرات في مواضع من كتابه؛ منها (ص ١٦٩) حول دور (مصر) في الأحداث، وما هي نهايتها فيها؟ و(ص ١٧٠ ـ ١٧١) حول مصير (الآشوري) وخاتمته! وهٰكذا في مواضع أخرى!

فليس ـ إذاً ـ للقبول أو الرد ضوابط! فضلاً عن أن يكون لها أصلٌ أو قواعد أو أسس!

الخامس: مقالات أو كتب سياسية تناقش مسائل سياسية قديمة ومعاصرة، ومعظمها تحليلات نظرية وتوقعات فكرية.

قلت: فكتاب على مثل هٰذا الحال جدير بأن ينظر إلى ما فيه بأناة وحيطة وحذر؛ فضلاً عن أن يُقبل أو يُصدق ويُنشر[1]!

ومن الجدير بالذِّكر هنا أن كثيراً من الكتب المنتشرة بين المتصوفة فيها شيء كثير من السحر والطلاسم، وبعضها فيها شيء كثير من التنبؤات وادّعاء علم الغيب؛ منها:

٥٨ ـ «عنقاء مغرب»، لابن عربي الصوفي الحاتمي الطائي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وابن عربي في كتاب «عنقاء مُغْرِب»

(١) «التحذيرات من الفتن العاصفات» (ص ٣٢ ـ ٣٤).

وغيره أخبر بمستقبلات كثيرة، عامتها كذب»[1].

٥٩ ـ بعض كتب الصوفية.

ويكفي للدلالة على أن بعض كتب الصوفية هي السحر؛ الرجوع إلى كتاب «شمس المعارف الكبرى»[2] للبوني، وكتاب «مجموع ساعة الخير» لابن عربي، و«المضنون به على غير أهله» المنسوب للغزالي، و«صفحات من بوارق الحقائق» للمهدي الصيادي، وغيرها. . .

ومن كتب التنبؤات المشهورة في هٰذه الأيام، وحقٌّ للناس أن يحذروا منها؛ كتاب:

٦٠ ـ «تنبؤات نوسْتر أداموس»، وهو مطبوع مشهور، ومؤلفه من الكفار، وقد عرض في كثيرٍ من الصحف والمجلات والجرائد، وروّجت له، وتلاقفته أيدي عوام المسلمين، وتواصى به طغامهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

● ● ● ● ●

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤ / ٨١).

(٢) تقدم برقم (٥١).

كتب الفقه والدعوة السلفية

١ ـ ٢٠٠

تمهيد

تغص المكتبة الإسلامية بتراث علمائنا الأقدمين في الفقه، سواء في أبوابه كلها، أو في بعض الجوانب والمواضيع، وما تركه الأقدمون ليس سواءً؛ فمنه الغالي النفيس، والدر الثمين، الذي يستحق الجهد الجهيد والمال الوفير، ومنه ما دون ذٰلك بقليلٍ أو كثير.

ولا يخلو هٰذا التراث الهائل من أخطاء أو ثغرات أو نقص، ويتمثل ذٰلك في ثلاثة نواحي[1]:

الأول: من حيث الشكل وطريقة الترتيب والتبويب:

تتداخل الموضوعات في بعض هٰذه الكتب تداخلاً يصعب معه العثور على المسألة المطلوبة ـ أحياناً ـ حتى على المختصين.

فقد تجد أبحاث (تصرفات المريض) في كتاب العتق ـ باب العتق في المرض ـ، وقد تجد أحكام (الحضانة) في باب الخلع . . . وهٰكذا.

ومما يضاعف الصعوبة عدم وجود الفهارس الموضوعية التي تيسّر للباحث مهمته.

---

(١) وهي مأخوذة من: كتاب «ضوابط للدراسات الفقهية» (ص ٢٣ ـ ٢٦) للشيخ سلمان العودة، و«المناهج والأطر التأليفية في تراثنا» (ص ٢٢ وما بعدها) للشيخ محمد لطفي الصباغ مع تصرف.

الثاني: من حيث الأسلوب؛ فأسلوبها ـ وإن ناسب العصر الذي كتبت فيه ـ إلا أنه مما يعسر فهمه على المعاصرين، ومما يلحظ فيه:

ـ ضغط العبارة، وحصر المعنى الواسع في لفظ ضيق قليل موجز، يصل أحياناً إلى التعقيد والركاكة، وهٰذا إنما يوجد في المتون والمختصرات التي كثرت في المتأخرين، وصارت عمدة الدارسين والمتفقهين لقصرها، وإمكانية حفظها.

وقد هاجم ابن خلدون في مقدمته المختصرات، وعقد فصل عنوانه: «كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلة بالتعليم».

وقال في هٰذا الفصل: «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء، يولعون بها، ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم، يشتمل على حصر مسائله وأدلتها؛ باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة من ذٰلك الفن، وصار ذٰلك مخلاً بالبلاغة، وعسراً على الفهم، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان؛ فاختصروها تقريباً للحفظ، كما فعل ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربية... وأمثالهما، وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل، وذٰلك لأن فيه تخليطاً على المبتدىء بإلقاء الغايات من العلم عليه، وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم كما سيأتي، ثم فيه مع ذٰلك شغل كبير على المتعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها، وصعوبة استخراج المسائل من بينها؛ لأن ألفاظ المختصرات تجدها لأجل ذٰلك صعبة عويصة؛ فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت، ثم بعد ذٰلك فالملكة الحاصلة من التعليم من تلك المختصرات إذا تم على سداده ولم تعقبه آفة؛ فهي ملكة قاصرة عن الملكات التي تحصل من الموضوعات

البسيطة المطولة، بكثرة ما يقع في تلك من التكرار والإحالة المفيدين لحصول الملكة التامة[1].

وواضح أن نقد ابن خلدون لهٰذا النوع موجه إلى من يضع المختصر بين أيدي المتعلمين المبتدئين ويلزمهم بدراسته.

ولطريقة المتون محاسن وعيوب.

أما محاسنها؛ فهي ضبط مادة العلم في ذهن طلبة العلم واستحضارها دائماً، وقد كان الطلاب يستظهرون هٰذه المتون، ويظلون يرددونها بين الحين والحين.

وعيوبها أن من اقتصر عليها؛ كان محدود الأفق، ضيق النظرة، تغلب عليه الناحية اللفظية التي تجور على المعنى والحقائق في كثير من الأحيان.

قال الأستاذ مصطفى الزرقا يحدثنا عن المتون في الفقه، وهٰذا الكلام ينطبق إلى حد ما على العلوم الأخرى؛ قال:

«ولٰكن المتون انقلبت في العصر المبحوث عنه إلى طريقة عامة تعقيدية في تأليف الفقه، حتى إن من يريد أن يترك له أثراً وذكراً علمياً لا يفكر أن يخدم العلم بمؤلف مستقل يعمد به إلى التجديد في أسلوب الفقه ولغته، وفي تنقيحه وتقسيمه، وترتيبه، وتبويبه، والرجوع بمسائله المشتتة في غير أبوابها ومناسباتها. . . بل كان كل مؤلف متأخر يحصر جهده في وضع حاشية على شرح أو شرح على متن معقد، أو يضع متناً على نسق سائر المتون الاختزالية اللغزية التي تقدمته»[2].

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٤ / ١٣٥٢)، تحقيق وافي.

(٢) «المدخل الفقهي» (ص ٢٠٠).

ومع هٰذا؛ فقد فاقت بعض المختصرات والمتون الحواشي والشروح التي وضعت عليها.

قال أبو علي ابن البنا في أول شرحه لـ «مختصر الخرقي»:

«وكان بعض شيوخنا يقول: ثلاثة مختصرات في ثلاثة علوم، لا أعرف لها نظيراً: «الفصيح» لثعلب، و«اللمع» لابن جني، و«كتاب الخرقي»، ما اشتغل بها أحد وفهمها كما ينبغي؛ إلا أفلح»[1].

وربما كان المختصر أفضل من الأصل.

نقل أبو الحسن الشاري في «فهرسته» عن شيخه أبي ذر؛ أنه كان يقول: «المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة: «مختصر العين» للزبيدي (ت ٣٧٩)، و«مختصر الزاهر» للزجاجي (ت ٣٤٠)، و«مختصر سيرة ابن إسحاق» لابن هشام (ت ٢١٨)، و«مختصر الواضحة» للمفضل بن سلمة (ت ٢٩٠)[2].

وقد احتاجت هٰذه المتون والمختصرات إلى شروح[3]، مع أن الأصل في الكتاب أن يوضع على حال لا يكون فيها محتاجاً إلى شرح... بل ينبغي أن يفهم بذاته، ولٰكن الحاجة إلى الشرح كانت بسبب الأمور الآتية:

١ ـ شدة الإيجاز: فلقد أتى على العلماء حين من الدهر كانوا يرون شدة الإيجاز في (المتون)، وهي الكتب التي توضع للطلبة خاصة، لا يقوى

(١) «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي (٢ / ٥١، رقم الترجمة ٦٠٨).

(٢) انظر: «المزهر» (١ / ٨٧).

(٣) واحتاجت بعض الشروح إلى الحواشي، حتى قيل: «الزيت مخ الزيتون، والحواشي مخخة المتون».

عليها إلا من أوتي المهارة الفائقة[1]؛ حتى إن كثيراً من المتون بلغ حد الرموز والألغاز بسبب المبالغة في الإيجاز والاختصار وضغط العبارة وتحميل اللفظ القليل المعاني الكثيرة.

قال الأستاذ أبو زهرة: «. . . وقد جاء العلماء؛ فلخصوا هٰذه الكتب، ثم اختصرت هٰذه التلخيصات؛ فاحتاجت المختصرات إلى شروح، واستفاضت الأقلام في هٰذه الشروح. . . وقد اختصر الكتابين المذكورين كثيرون، وكان الاختصار شديداً أحياناً حتى بلغ حد الرموز، ثم جاءت الشروح تحل هٰذه الرموز. . .»[2].

وعند دراسة المتن ومحاولة فهمه؛ كانت تبدو مشكلات عويصة نشأت من غموض الجمل؛ فكانت الحاجة إلى ما يوضح هٰذه المشكلات. . . وكان من أجل ذٰلك الشرح، وقد يبلغ المتن من الرمزية والغموض مبلغاً كبيراً بحيث لا يستطيع كثير من الناس فهم مراده إلا بصعوبة، ومن هنا عمد بعض العلماء إلى شرح كتبهم.

٢ ـ حذف بعض مقدمات الأقيسة اعتماداً على وضوحها، أو لأنها من علم آخر، أو إهمال ترتيب بعض الأقيسة مما أدى إلى إغفال علل القضايا، وعندئذ يحتاج الشارح إلى أن يذكر المقدمات المهملة ويبين ما يمكن بيانه في ذٰلك العلم.

٣ ـ احتمال اللفظ لمعان تأويلية، أو لطافة المعنى ودقته عن أن يعبر عنه بلفظ يوضحه؛ فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف[3].

---

(١) «كشف الظنون» (١ / ٣٦، ٣٧).

(٢) «أصول الفقه» (٢٠).

(٣) «كشف الظنون» (١ / ٣٦، ٣٧).

وقد ترتب على ظهور الشروح والحواشي بعض السلبيات نجملها فيما يلي:

أولاً: إن معظم المؤلفين في العصور المتأخرة قد ضعفت حاسة النقد عندهم، وكأني بهم قد أسقطوا من حسابهم موضوع المناقشة، ولذلك؛ فأنت تراهم يوردون الخرافات والأساطير دون أن يعلقوا عليها بشيء، ويوردون الافتراضات الخيالية؛ من ذلك ما جاء في «الحواشي المدنية» (١ / ١١٢) للكردي المتوفى (١١٩٤) تعليقاً على قول الشارح «وما تولد من أحدهما مع حيوان طاهر، ولو آدمياً، تغليباً للنجس»: «قال في «التحفة»: بخلاف التكاليف؛ لأن مناطها العقل، ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها؛ فيدخل المسجد ويماس الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم؛ لأنه لا تلزمه الإعادة» اهـ ملخصاً.

وأفتى م. ر[1] بطهارته حيث كان على صورة الآدمي كما ذكره سم[2] في حواشي المنهج، فإن كان على صورة الكلب؛ قال سم في «حواشي التحفة»: ينبغي نجاسته وألّا يكلف، وإن تكلم وميّز وبلغ مدة بلوغ الآدمي؛ إذ هو بصورة الكلب، والأصل عدم آدميته... وذكر عن بعضهم أن الآدمي بين شاتين يصح منه أن يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه وأكله» اهـ قياسه أن الآدمي من حيوان البحر كذلك، وفي كلام بعضهم أن المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي اهـ مقتضاه حرمة أكله...».

---

(١) م ر في كتب الشافعية رمز للعلامة محمد الرملي.

انظر: «كتاب الإملاء» (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥) لحسين الوالي (ط المنار، سنة ١٣٢٢هـ).

(٢) سم في كتب الشافعية رمز للعلامة ابن قاسم العبادي.

انظر: «كتاب الإملاء» (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥) لحسين الوالي (ط المنار سنة ١٣٢٢هـ).

ثانيـاً: إن الشخصية العلمية النـامية في المؤلفين قل ظهـورهـا في المؤلفات المتأخرة، وذٰلك أننا نجد فيها أقوالاً عدة حفظها المؤلف، وأوردها دون أن يبدي رأيه في الأقوى منها، إلا أن يكون للمتقدمين فيها قول صريح؛ فيأتي به عندئذ ناقلاً.

ثالثـاً: إن دوران هٰذه الأطر التأليفية على حل الألفاظ وشرحها جعل اهتمام طلبة العلم والمؤلفين بالناحية اللفظية كبيراً جدّاً؛ فقد كان لأصحاب الحـواشي والتقريرات جولات مطولة في دلالة الجملة والكلمة، ومناقشات مسهبـة لنواحي لفظية، وكان اهتمامهم يطغى على ما سواه كتسهيل العلوم وضبط مسائلها وتقريب قصيها وجمع شاردها.

وهٰـذا الغـرم لا يتنـاسب والغنم الذي تؤديه من الدقة والوقوف على الدلالة بشكل جيد.

ولا يبالغ من يقول إن الوسيلة انقلبت عند أصحاب الشروح والحواشي والتقريرات إلى غاية؛ فاللفظ وفهمه وسيلة لفهم مسائل العلم، وليس غاية في ذاته، بينما نجد أن ذٰلك غاية عند القوم.

رابعـاً: كثـرة استعمال العبارات الاصطلاحية ذات الدلالة التاريخية التي لا يفهمها إلا من عاصر مدلولها، وقد يكون مؤلف الكتاب في بلدٍ له اصطلاحات لا يفهمها أهل بلدٍ آخر.

وليس ثمة مانع من استعمال اللفظ الاصطلاحي شريطة تحديد مدلوله وضبطه بصورة لا يلتبس معها بغيرها.

الثالث: من حيث المضمون والمحتوى:

فهٰذه الكتب ألفت في عصر له ظروفه المختلفة عما قبله وما بعده،

وهي كانت تُعنى بدراسة المشكلات المستجدّة في ذٰلك العصر، والبحث عن حلولها الشرعية، ولٰكن العصور التالية لها جاءت ـ أيضاً ـ بمشكلات جديدة، وقضايا حادثة، لا يُعثر في الكتب السالفة على حلولها، بل قد لا يكون البحث تطرّق إليها أصلاً.

وإن وجد بعض اللفتات والإشارات التي يمكن الانتفاع بها في دراسة النوازل الجديدة؛ فهي مما لا يستفيد منه إلا الباحث المتخصص العميق.

كما أن من هٰذه الكتب ـ وخاصّة المتأخرة ـ ما يكون تركيزه على تحرير المذهب الذي ألف فيه وحكايته وتقريره، دون أن يعطي الاستدلال حقّه، ودون مقارنة أو ترجيح.

وهناك عدد كبير من الكتب المذهبية المتأخرة غلب عليها داء التعصب المذهبي المقيت، والالتزام المطلق بالمذهب؛ سواء ما كان منه من نصّ الإمام ذاته، أو من زيادات أصحابه وتلاميذه، أو من اختيارات البارزين فيه، أو ما كان مخرّجاً على أحد هٰذه المصادر!

ولذٰلك قد يخلو الباب أو الفصل أو الكتاب من الاستدلال بالآية القرآنية، أو الحديث النبوي، في حين تكثر في بعضها الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة.

ومما يجب التنويه عليه أن الباحث المسلم إنما يبحث عن الحق، وعن مراد الله ـ تعالى ـ ومراد رسوله ﷺ، ولا يعنيه بعد ذٰلك إن وافق قول فلان أو فلان.

خاصّة وأنه إنما يخرج من قول إمام إلى قول إمام آخر.

وهٰذه الملحوظات ـ وغيرها مما لم نذكره ـ لا تعني التقليل من قيمة

هٰذه الثروة العظيمة، كما لا تعني تعميم الحكم عليها جميعاً، بل فيها ما يعتبر نموذجاً حيّاً للدراسة العلمية التي تحتفظ بقيمتها على مرّ العصور.

وإنما أشرنا إشارة عابرة إلى تلك المآخذ ليكون تلافيها وتسديدها أساساً تبنى عليه الدراسات الفقهية المعاصرة، وفق خطة سليمة شاملة.

قال أبو عبيدة: وهنالك أخطاء يقع بها مدرّسو هٰذه الكتب أو من يتعامل معها نلخصها في الآتي:

أولاً: كثير من المشايخ يدرّسون بعض هٰذه الكتب للعوامّ في المسجد، وهٰذا عمل غير سديد منهم؛ إذ وضعت هٰذه الكتب للمنقطعين للعلم يستعينون بها على القضاء والإفتاء في المسائل التي لا يحتاج إليها كل الناس دائماً، ومنها ما تمر الأعصار ولا يقع منها، بل منها ما يستحيل وقوعه.

فيجب على العلماء أن يتصدروا لتعليم الجمهور ما لا يسع أحداً منهم جهله، وأن يأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر من أقرب الطرق وأسهلها، وإنما يعرف ذٰلك بالتجربة والاختبار[1].

ثانياً: بعض المشايخ يدرسون هٰذه الكتب ـ ولا سيما المتأخرة منها ـ، ويخرون على ما فيها صمّاً وعمياناً، ومن اعترضهم من طلبة العلم مهتدياً بالكتاب وصحيح السنة؛ أقاموا عليه النكير، ولعله لا يسلم من التبديع والتكفير؛ يزعمون أنهم بهٰذا يحافظون على الدين، وما أضاع الدين إلا هٰذا!

ثالثاً: بعض طلبة العلم المبتدئين يعتقدون مسبقاً أن الحق في مذهب كذا، ويتعاملون مع هٰذه الكتب وفق هٰذه القاعدة، ومن كان كذٰلك لا يظهر له الحق في المسائل كما هو؛ لأنه لا ينظر إليها من كل جانب، بل يوجّه كل

---

(١) راجع: «تفسير المنار» (٥ / ١٧١).

قواه المدركة إلى البحث عما يوافق غرضه من تأييد رأي، وتفنيد آخر؛ فيكبِّر الأوَّل، ويصغِّر الثاني إن هو أدركه، وحق لهٰؤلاء أن يستبدلوا ما هم عليه من «اعتقد ثم استدل» بـ «استدل ثم اعتقد»، وحينئذ يسهل الخطب، ويكاد يُدركُ الحق.

رابعاً: بعض طلبة العلم المبتدئين يبدؤن طلب العلم بالانكباب على كتب الفقه المذهبية الخالية عن آراء المذاهب الأخرى وعن الدليل وتوجيهه، ولا ينبغي لهم أن يبدؤا بذٰلك؛ لأن الغرض من هٰذه الكتب بيان المذهب، ولم تؤخذ من الكتاب والسنة مباشرة، ولم يلتزم مؤلِّفها ذٰلك؛ لأنهم يعتقدون ـ في أنفسهم ـ أنهم ليسوا أهلاً للأخذ من الكتاب والسنة! وكما أنه لا يقال فيها أيضاً إنها وضعت على خلاف الكتاب والسنة لأنه لم يقصد بها ذٰلك الخلاف، فمن يريد ترك تقليد الكتب، واتباع الكتاب والسنة مباشرة؛ لا يحتاج إلى قراءة هٰذه الكتب على طولها وصعوبتها، بل الأولى والأسهل له أن يقرأ الكتاب والسنة ابتداءً ويعمل بهما، فإن كان لا يفهمهما بنفسه، ويقول: أريد أن أستعين على فهمهما بكلام العلماء؛ يقال له: اقرأ التفسير وكتب شرح الحديث، أو استعن بهما على ذٰلك، فإن اختلف المفسرون والشارحون؛ فاعمل بما يظهر لك أنه الحق من كلام المختلفين، ومن لا يريد ترك تقليدها؛ فلا يسمع لك فيها قولاً، وإنْ أقمت له عليه ألف دليل[1].

خامساً: ومما ينبغي أن يحذر منه طالب الفقه الغلط على الأئمة؛ فقد يشيع وينتشر أن مذهب الإمام مالك مثلاً إرسال اليدين في الصلاة أثناء القراءة وعدم القبض، أو أن مذهب الإمام الشافعي محمد بن إدريس وجوب الجهر بالنية في الوضوء والصلاة، ويكون منشأ ذٰلك غلطاً وقع عليه من عبارات قالها

---

(١) «فتاوى محمد رشيد رضا» (٣ / ٨٥٩).

ولم يفهم مراده منها، وهٰكذا في سلسلة[1] يطول ذكرها.

سادساً: وينبغي لطالب الفقه أن يحذر من تتبع الرخص[2]، والأقوال الشاذة، والمسائل الغريبة، والافتراضات الخيالية المبثوثة في بطون هٰذه الكتب.

سابعاً: وعلى طالب الفقه أن يعرف قدر نفسه؛ فلا يتطاول على العلماء بألسنة حداد، وعدم قبول القول شيء والقدح في قائله شيء آخر؛ فالأول قد يصل إليه من آتاه الله حظّاً من الفهم والحفظ، وإدمان النّظر في بطون المراجع والكتب، أما الثاني؛ فهو وقيعة في العلماء موصل إلى غضب الله عز وجل.

قال الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قلت: نعم، من بلغ رتبة الاجتهاد وشهد له بذٰلك عدة من الأئمة؛ لم يسغ له أن يقلد، كما أن الفقيه المبتدىء والعامي الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغ له الاجتهاد أبداً؛ فكيف يجتهد، وما الذي يقول، وعلام يبني، وكيف يطير ولمّا يريش؟

والقسم الثالث: الفقيه المنتهي اليقظ الفَهِم المحدث، الذي قد حفظ مختصراً في الفروع، وكتاباً في قواعد الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظه لكتاب الله وتشاغله بتفسيره وقوة مناظرته؛ فهٰذه رتبة من بلغ الاجتهاد المقيّد، وتأهل للنظر في دلائل الأئمة، فمتى وضح له الحق في

---

(1) عمل الشيخ بكر أبو زيد على جمعها في كتابٍ بعنوان: «كشف الأجلّة عن الغلط على الأئمة»، وذكر غير مثال من ذٰلك في كتابه «التعالم» (ص ٩٩ ـ ١٠٦).

(2) انظر رسالة الشيخ جاسم الدوسري: «زجر السفهاء عن تتبع رخص الفقهاء»، وفي «مدارج السالكين» (٢ / ٥٧ ـ ٥٨ ط الفقي) كلام جيد حول تتبع الرخص؛ فانظره.

مسألة، وثبت فيها النص، وعمل بها أحد الأئمة الأعلام كأبي حنيفة مثلاً، أو كمالك، أو الثوري، أو الأوزاعي، أو الشافعي، وأبي عبيد، وأحمد، وإسحاق؛ فليتبع فيها الحق، ولا يسلك الرخص، وليتورَّع، ولا يسعه فيها بعد قيام الحجة عليه تقليد، فإن خاف ممن يشغب عليه من الفقهاء؛ فليتكتم بها ولا يتراءى بفعلها، فربما أعجبته نفسه، وأحب الظهور فيعاقب، ويدخل عليه الداخل من نفسه؛ فكم من رجل نطق بالحق، وأمر بالمعروف؛ فيسلط الله عليه من يؤذيه لسوء قصده، وحبه للرئاسة الدينية؛ فهٰذا داءٌ خفي سار في نفوس الفقهاء، كما أنه داء سار في نفوس المنفقين من الأغنياء وأرباب الوقوف والترب المزخرفة، وهو داء خفي يسري في نفوس الجند والأمراء والمجاهدين؛ فتراهم يلتقون العدو، ويصطدم الجمعان وفي نفوس المجاهدين مخبّآت وكمائن من الاختيار وإظهار الشجاعة ليقال، والعجب، ولبس القراقل المذهبة، والخوذ المزخرفة، والعدد المحلاّة على نفوس متكبرة، وفرسان متجبرة، وينضاف إلى ذٰلك إخلال بالصلاة، وظلم للرعية، وشرب للمسكر؛ فأنَّى يُنصرون؟ وكيف لا يخذلون؟ اللهم فانصر دينك، ووفق عبادك، فمن طلب العلم للعمل كسره العلم، وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس والإفتاء والفخر والرياء تحامق، واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العجب، ومقتته الأنفس ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها وَقَدْ خابَ مَنْ دَسَّاها﴾؛ أي: دسّسها بالفجور والمعصية»[1].

ثامناً: نظرة عابرة في كتب المذاهب الفقهية، وسير الأئمة المتبوعين، وكتابات علماء المذاهب لتقويم مذاهبهم وترجيحها على المذاهب الأخرى تكشف ما بينها من أحقاد متأصّلة، واتهامات متبادلة، وحروب متطاولة،

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ١٩١ ـ ١٩٢).

وهجمات عنيفة حتى على الأئمة، وحَطِّ أقدارهم وتسفيه آرائهم، ما يجعل الإنسان المسلم المنصف العادل يتيقَّن أن قول مقلِّدة المذاهب الشائع بينهم «إن المذاهب كلها حق وعلى الصواب» من الدعاوى المجردة العارية عن الصحة، والواقع التأريخي يثبت ذٰلك منذ نشوء التعصب الأعمى للمذاهب حتى يومنا هٰذا.

وإليكم بعض الأدلة من كلام بعض المقلدة الذين يدّعون أن الحقّ ما هم عليه، وما عليه غيرهم؛ فباطل.

قال محمد علاء الدين الحصكفي، وهو من أشهر المؤلفين في الفقه الحنفي:

«فيها (أي: في الأشباه): إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا؛ قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب»[1].

وأيضاً ذكر الحصكفي أبيات في مدح الإمام أبي حنيفة، ومنها:

فلعنة ربنا أعداد رمل ... على من رد قول أبي حنيفة[2]

وقال أبو الحسن الكرخي الحنفي:

«كل آية تخالف ما عليه أصحابنا؛ فهي مؤولة أو منسوخة، وحديث كذٰلك؛ فهو مؤوّل أو منسوخ»[3].

---

(١) «الدر المختار مع ردّ المحتار» (١ / ٤٨ - ٤٩).

(٢) المصدر السابق (١ / ١٦٣).

(٣) «ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين» (٩٥)، و«بدعة التعصب المذهبي» (٣٢٧).

وأنشد منذر بن سعيد عدّة أبيات تصوّر حالة تشبّث المالكية بقول الإمام بدون دليل؛ فقال:

عذيري من قوم يقولون كلّما ... طلبتُ دليلاً هٰكذا قال مالك
فإن عُدْتُ قالوا هٰكذا قال أشهب ... وقد كان لا تخفى عليه المسالك
فإن زدتُ قالوا قال سحنون مثله ... ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت قال الله ضجّوا وأكثروا ... وقالوا جميعاً أنت قرن مماحك
وإن قلت قد قال الرسول فقولهم ... أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك[1]

وقد سار مثل عند العامة من المالكية: «لو لم يكن مالكاً؛ لكان الدين هالكاً».

وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي:

«نحن ندّعي أن يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً انتحالُ مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال أيضاً انتحالُ مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولاً، ولا يريدون به بدلاً»[2].

وقال أحد الحنابلة كما وجد مكتوباً على نسخة خطيّة لكتاب «منار السبيل» في الفقه الحنبلي:

أنا حنبليّ ما حييت وإن أمُتْ ... فوصيتي للناس أن يتحنبلوا

وفيها أيضاً:

لئن قلّد الناسُ الأئمة إنّني ... لفي مذهب الحبر ابن حنبل راغبُ

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢ / ١٧١ ـ ١٧٢).

(٢) «مغيث الخلق» (ص ١٥ ـ ١٦).

أقلّد فتواه وأعشق قوله ... وللناس فيما يعشقون مذاهبُ[1]

وهٰكذا كثير من أصحاب المذاهب، يعظّمون إمامه ويرجّحون مذهبه، ويدعون إلى التقيّد به، ويسفّهون مذاهب الآخرين، ويحاولون في حطّ أقدارهم.

وربما بالغ بعضهم في مدح إمامه؛ فرفعه إلى منزلة لم يبلغها أحد من أصحاب النبي ﷺ، كما قال الحصكفي الحنفي ما نصه:

«والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن، وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه، ما قال قولاً إلّا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام، قد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هٰذه الأيام، إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام...»[2].

آثار وآفات التعصب المذهبي

ونتيجة لهٰذه الظاهرة الموجودة في كتب المتعصبة للمذاهب؛ ظهرت آفات وحاقات لا بد لطالب العلم أن يحذر منها، وهي تتمثّل فيما يلي:

أولاً: ردّ النصوص النبويّة والآثار السلفية إنْ خالفت ما في المذهب.

قال أبو شامة عن المتعصبة:

«ومن العجب أن كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادراً بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجّة»، ويردّ قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يردّ قول

(١) «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للألباني (١ / ٢٢ ـ ٢٣).

(٢) «الدر المختار» (١ / ٥٥ ـ ٥٨ ـ المقدمة) وما مضى مأخوذ من كتاب الشيخ صلاح مقبول «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» (٢٢٣ وما بعدها).

أبي إسحاق والغزالي.

ومـع هٰذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم؛ فلا تراهم ينكرون شيئاً من هٰذا!!

فإن اتفق أنهم سمعوا أحداً يقول: أخطأ الشيخ أبو إسحاق في كذا بدليل كذا وكذا؛ انزعجوا وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيراً من الإثم.

فإن كان الأمر كما ذكروا؛ فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم؛ فما بالهم لا ينكرون ذٰلك، ولا يغضبون منه؟

لولا قلة معرفتهم وكثرة جهلهم بمراتب السلف»[1].

ثانياً: عدم الإقبال على نصوص الكتاب والسنة، ومذاهب الصحابة والتابعين، وجهل ذٰلك، والتمسك بالأحاديث الباطلة، والقصص الواهية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسّكـون بأحاديث ضعيفة، وآراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقاً وقد تكون كذباً.

وإن كانت صدقاً؛ فليس صاحبها معصوماً يتمسكون بنقل غير مصدّق عن قائل غير معصوم، ويدعون النقل المصدّق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم، ودوّنوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ؛ فإن الناقلين لذٰلك مصدّقون باتفاق أئمة الدين، والمنقول عنه معصوم لا ينـطق عن الهـوى، إن هو إلا وحي يوحى، قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه، قال تعالى:

---

(١) «مختصر المؤمل» (ص ٧١).

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1].

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عذابٌ أَلِيمٌ﴾[2]»[3].

ثالثاً: المكابرة وعدم الرجوع إلى الحق مع وضوحه وتبيُّنه.

قال الإمام ابن الجوزي ـ رحمه الله ـ:

«ومن ذلك (أي: من تلبيس إبليس على الفقهاء) أنّ أحدهم يتبيّن له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه، وربما اجتهد في ردّه مع علمه أنه الحق، وهٰذا من أقبح القبيح؛ لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق، وقد قال الشافعي ـ رحمه الله ـ:

«ما ناظرت أحداً فأنكر الحجّة؛ إلا سقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته وما ناظرت أحداً فباليت مع من كانت الحجّة، إن كانت معه؛ صرتُ إليه»[4].

وقال الإمام محمد حياة السندي ـ رحمه الله ـ:

«لو تتبع الإنسان من النقول لوجد أكثر مما ذُكِر ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تُذْكَر، وأشهر من أن تُشْهَر، ولٰكن لَبّس إبليس على كثير من البشر؛ فحسّن لهم الأخذ بالرأي لا الأثر، وأوهمهم أن هٰذا هو الأولى والأَخْيَر؛ فجعلهم بسبب ذٰلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ،

---

(١) النساء: ٦٥.

(٢) النور: ٦٣.

(٣) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٢ / ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٤) «تلبيس إبليس» (١٢٠).

وهٰذه بليَّة من البلايا الكبر، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ما يخالف الصحيح من الخبر، ولم يجدوا له محملاً، وجوّزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم يثقل ذٰلك عليهم، وهٰذا هو الصواب.

وإذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلّدون؛ اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد، وسعوا في محامله النائية والدانية، وربّما حرفوا الكلم عن مواضعها، وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة: لعلّ من تقلّدونه لم يبلغه الخبر؛ أقاموا على القائل القيامة، وشنّعوا عليه أشدّ الشناعة، وربّما جعلوه من أهل البشاعة، وثقل ذٰلك عليهم.

فانظر أيها العاقل إلى هٰؤلاء المساكين، يجوّزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه، ولا يجوّزون ذٰلك في أرباب المذاهب، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض.

وتراهم يقرؤون كتب الحديث ويطالعونها ويدرسونها لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّدوه، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلمُ منّا بالحديث».

أولا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذٰلك، ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة.

وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلّدوه انبسطوا، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله، أو يوافق مذهب غيره ربما انقبضوا، أولم يسمعوا قول الله: ﴿فلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾(1)؟

---

(1) النساء: ٦٥.

وكثير من هٰؤلاء الطائفة المتعصّبة من يدّعي عدم فهم الحديث، إذا قيل له: لِمَ لا تعمل بالحديث؟ مع ادّعائه الفضيلة وتعليمه وتعلمه واستدلاله لمن قلده.

وهٰذا من أغرب الغرائب، ولو أذهب لأذْكُرَ لك ما فيهم من العجائب لطال الكلام، وفي هٰذا المقدار كفاية لمن نوَّر الله بصيرته وأرشده إلى الصواب»[1].

رابعاً: التّلاعب بالاستدلال بالنصوص، وتطويعها لما بُيِّت سابقاً، وقد اجتمع لي في هٰذا الباب أمثلة كثيرة جمعتها على الأبواب الفقهية، مصدراً إياها بنص الكتاب أو السنة، مبيناً الخطأ ومن وقع به، ويكون هٰذا في مجلدٍ لطيفٍ، وفيه عجائب وغرائب، يسر الله إتمامه ونشره.

خامساً: تحريف النصوص النبوية لموافقة المذهب، وإليك بعض الأمثلة على ذٰلك:

١ ـ أخرج الحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٠٤) بسنده من حديث عائشة؛ قالت: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاثٍ لا يسلّم إلا في آخرهن...»، هٰكذا جاءت في المطبوع، والصواب: «لا يقعد» بدل «لا يسلم»، كما بيّنه أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي في «التعليق المغني» (١ / ٢)، وعلى هٰذا يدل كلام ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢ / ١٥)، و«فتح الباري» (٢ / ٤٨١)، وهٰذا التصحيف وقع من بعض علماء الحنفية على ما ذكر شمس الحق.

٢ ـ أخرج أبو داود في «السنن» (رقم ١٤٢٩) بسنده أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبيّ بن كعب؛ فكان يصلي لهم عشرين

---

(١) «تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام» (ص ٦٣ ـ ٦٧).

ليلة[1]. . . فحرِّفت كلمة (ليلة) في بعض الطبعات الهندية إلى (ركعة)! وقد فصل ذٰلك الشيخ سلطان محمود في رسالته «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود».

٣ ـ أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٩٠) بسنده إلى وائل ابن حجر؛ قال: «رأيتُ النبي ﷺ وضع يمينه على شماله في الصلاة»، زيد عليه في بعض الطبعات: «تحت السرة»، وهو تحريف مكشوف على ما فصله الشيخ إرشاد الحق الأثري في مقال له بعنوان: «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث»، وهو منشور في جريدة «الاعتصام» الأسبوعية، المنشورة في لاهور، (عدد ٢٠، جمادى الآخرة، سنة ١٤٠٧هـ، ص ٩ ـ ١٤)، وقارن بـ «فيض الباري» (٢ / ٢٦٧).

٤ ـ أخرج الحميدي في «مسنده» (رقم ٦١٤) بسنده إلى ابن عمر؛ قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة؛ رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع؛ فلا يرفع، ولا بين السجدتين».

فصحف فيه الحديث نصرة لمذهب الحنفية، والحديث كما في النسخة الخطية من الكتاب المحفوظة في دار الكتب المصرية هٰكذا:

«. . . وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يرفع بين السجدتين»، وقد نشرت دار الدعوة السلفية ردّاً على هٰذه المشاغبة: «دراسة تحقيقية للمحاولة الجديدة في مسألة رفع اليدين».

٥ ـ وقع في «المجموع شرح المهذب» أثر سعد بن طارق هٰكذا قال: «قلت لأبي: يا أبي! إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر

---

(١) وهٰكذا وقعت في «المغني» في إحالته على «سنن أبي داود»، ونقله عنه الصابوني في «الهدي النبوي الصحيح» محرفة إلى (ركعة)!!

وعثمان وعلي، فكانوا يقنتون في الفجر؟ قال: أي بني! فحدَّث»، هٰكذا وقع في مطبوع «المجموع» (٣ / ٥٠٤)، والصواب: «محدث» بالميم وليس بالفاء في أوله!

هٰذه بعض الأمثلة وغيرها كثير جدّاً[1].

سادساً: وضع الحديث في موافقة المذهب.

وهٰذه الطامَّة الكبرى، وعلة السقم؛ فيجد الباحث في كتب المذاهب أن هنالك أحاديث ليس عليها نور النبوّة ولا سند لها ولا أزمة، جاءت لتفصل الخلاف في مسألة فرعية!! وقد لاحظ هٰذا أبو العباس القرطبي؛ فقال:

«استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دلَّ عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية؛ فيقول في ذٰلك: قال رسول الله ﷺ كذا، ولهٰذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً»[2].

سابعاً: القول بوجوب الأخذ من إمام واحدٍ وتقليده، وهٰذا قول باطل، ولأهل العلم مصنفات في بطلانه قديماً وحديثاً، من أشهرها: «إعلام الموقعين» للإمام ابن القيم، و«بدعة التعصب المذهبي» للشيخ محمد عيد

---

(١) وقد تعدّى بعضهم هٰذا التحريف إلى مسائل العقيدة؛ فلعب في بعض النصوص بطريقةٍ فيها خبث ودهاء.

انظر لهٰذا ولما ذكرته آنفاً: «تحريف النصوص»، و«عقيدة ابن أبي زيد القيرواني» كلاهما للشيخ بكر أبو زيد، و«زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً» (٢٤٤ وما بعدها) للشيخ صلاح مقبول، و«الماتريدية» (٢ / ٢٥٨ وما بعدها) للشيخ الشمس السلفي الأفغاني.

(٢) «تنزيه الشريعة» (١ / ١١)، وانظر أمثلة على ذٰلك في «زوابع في وجه السنة» (ص ٢٧١ وما بعدها).

عباسي.

ولا بد هنا من التحذير من الكتب الآتية:

١ ـ «أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء»، لمحمد عوامة.

واسم هٰذا الكتيب ـ الذي طبع مراراً ـ ينبىء ويشير إلى أن الذنب كل الذنب للأحاديث الشريفة لا لمن لا يعمل بها من المقلدة، والسبب في الوقوع في هٰذه الهوة أنه يستنبط الحكم الكليّ من الأحداث الجزئية لإثبات ما يراه من الالتزام بالتقليد.

فالكتاب محاولة مستميتة لإقناع الناس بمحض التقليد، وصدهم عن قبول النصوص الشرعية، وزد على ذٰلك أنه يهمز ويلمز بمن يدعو إلى العمل بالحديث وترك التقليد الأعمى، ويرميهم بالجهل، ويدّعي أن الدعوة إلى العمل بالحديث الآن تعد هدماً لبناء السنة؛ فنسأل الله السلامة.

وقد حذر شيخنا الألباني ـ حفظه الله تعالى ـ من هٰذا الكتاب في مقدمة الطبعة الثالثة من تحقيقه لكتاب الآلوسي «الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات» (ص ج ـ ك)، وهٰذا نص كلامه:

«. . . وبينا أنا أعدُّ الكتاب وأهيّئه لهٰذه الطبعة الثالثة أهدى إليّ أحد الشباب المؤمنين الذين تعرفت عليهم هنا في بيروت كتيّباً صغيراً من تأليف متعصّب من متعصّبة الحنفية الحاسدين الحاقدين من أهل الشمال، خصّه بالرد على السلفيين الداعين إلى اتباع الكتاب والسنة، وترك التعصب للأئمة، مسمّياً كتيّبه هٰذا بـ «أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم».

وهٰذا العنوان وحده ينبيك أيها القارىء الكريم عن مبلغ تقدير واضعه

للحديث النبوي، أما مضمونه؛ فهو صدٌّ صريح عن اتباع الكتاب والسنة، ودعوة مكشوفة إلى الجمود على التقليد لإمام واحد من الأئمة، وليس إلى اتباعهم والأخذ بما وافق السنة من أقوالهم، كما هي دعوتهم التي كنت شرحتها في مقدمة كتابي «صفة صلاة النبي ﷺ» اعتماداً مني على أقوالهم وأقوال بعض من جاء بعدهم من أتباعهم؛ فأبى هٰذا الظالم لنفسه، والمخالف لأئمته، بله الكتاب والسنة؛ إلاَّ إثارة العصبية المذهبية من جديد، تحت ستار دفع «سوء الظن بالأئمة وتشويه سيرتهم العلمية والعملية، مع الترفع عليهم. . . .».

وكذب ـ والله ـ هو ومن وراءه؛ فليس هناك مسلم يسيء الظن بالأئمة، ومقدمتي المشار إليها أكبر دليل على ذٰلك[1]، ولٰكن أمثال هٰؤلاء المتعصبة لا يخشون الله ولا يستحيون من الناس، ولذٰلك؛ فهو في الحقيقة يرد على أناسٍ لا وجود لهم؛ إلا في مخّه، فإنه يصفهم تارة (بالمتطاولين المتعالين المنتهكين لحرمات السلف رغم الانتساب إليهم وإنما هو الشرود والمروق)، وتارة بـ (المتفرّدون المشوشون)، وأخرى بـ (أدعياء الدعوة)، ونحو ذٰلك من الافتراءات والأكاذيب المعروفة، عنهم يتهمون بها الأبرياء ليضل بها المقلدون الأغبياء، وهم ﴿وكانوا أَحَقَّ بِها وأَهْلَها﴾[2]، ولٰكن صدق المثل: «رمتني بدائها وانسلت».

وإذا أتتك مذمتي من ناقص   فهي الشهادة لي بأني كامل

ولو أن هٰذا الرجل كان مخلصاً في رده، غير متعصب لمذهبه ـ ولا أقول: لمذهب إمامه ـ؛ لنقل من «المقدمة» المشار إليها كلامي الذي يراه

(١) انظر: فصل «أقوال الأئمة في اتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها».

(٢) الفتح: ٢٦.

خطأ ورد عليه، وقارع الحجة بالحجة، وحين ذٰلك يتبين الحق لكل ذي عينين.

أما أن ينقل نقولاً عن بعض الأئمة نحن نعتقد بها من قبل أن يتمكن هو أن يسطِّر في العلم سطراً واحداً، ويوهم الناس أننا نخالفهم في ذٰلك؛ فهٰذا ليس شأن من يريد الحق بكتابته، وحسبك دليلاً هٰذا التعليق الذي سيأتي في الكتاب (ص ٣٨)؛ فإنك إذا قابلته بما أشرت إليه من النقول؛ يتبين لك جليّاً أنها غير واردة علينا، بل نحن سبقناهُ إلى الأخذ بها، وغنانا الله عن أن نحتاج فيها إلى أحد من المقلدين المتعصبين العمي! ونقولاً أخرى لا علاقة لها بموضوع دعوتنا إطلاقاً؛ لأننا بحمد الله إنما ندعو إلى اتباع الكتاب والسنة، مع احترام الأئمة والاستفادة من علومهم، كما هو مصرح به في «المقدمة»، وبعض ما ينقله إنما هي أقوال وشروط لم توضع من أئمة مجتهدين، وإنما من بعض أتباعهم المقلدين باعترافهم؛ فهي لا تلزم أحداً منهم ـ أعني المقلدين ـ لأن واجبهم إنما هو تقليد إمام مجتهد كما هو مصرح به في أصولهم؛ فكيف يُلزم بها أو يصح أن تقام الحجة بمثلها على من يصرحون بوجوب اتباع الكتاب والسنة وإن خالف المذهب، بل إمام المذهب المجتهد؟!

وهنا نقطة هامة أرجو الانتباه لها وهي: أن هٰذا المتعصب الهالك لو كان يدعو من يفتري عليهم الأكاذيب أن لا يخرجوا في اتباعهم عما اتفقت الأئمة ـ جميعاً ـ عليه من الأحكام؛ لكانت دعوته موضع تقدير واحترام، ذٰلك لأننا نحن الذين ندعوا إلى هٰذا، ولٰكن بتوسيع رحمة الله، واعتقاد أن العلم ليس محصوراً في أئمة أربعة، ولٰكنه هو إنما يدعو أن يظل كل مسلم في مذهبه الذي نشأ عليه، مهما كان دليل المذهب المخالف له قوياً لديه.

وقد يستغرب بعض القراء هٰذا، ولٰكن إذا اطلع على كلامه الصريح

في ذٰلك؛ فسيقول معي: «إنا لله وإنا إليه راجعون»!

قال (ص ٤٠):

«فإذا كان ـ السبكي قد حصل له هٰذا التردد ـ وهو بهٰذه المنزلة في العلم؛ فهل يجوز لمن هو دونه أن يتمسك بظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه ويسرع إلى العمل بما صح من الحديث، مشوشاً على نفسه وعلى غيره من الناس، متظاهراً أنه يعمل بمقتضى قول إمام معتبر من أئمة المسلمين معتمدٍ عندهم؛ فلم ننكر عليهم؟

أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا؛ فنثبت عند أقوال الإمام الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا؟»!

هٰذا نص كلامه، وهو يذكرني بأحد الدكاترة من المتعصبين للمذهب الشافعي حيث كان يصرح بأنه يفخر أو يحمد الله، على أنه مقلد! ﴿فاعْتَبِرُوا يا أُولي الأَبصارِ﴾.

وظني أن هٰذا المقلد وذاك على ما بينهما من الخلاف في الأصول والفروع؛ إلا في التقليد الأعمى، فهما يلتقيان في التمسك به والدعوة إليه، يجهلان أو يتجاهلان أن (المقلد) يساوي عند العلماء الجاهل، ولذٰلك نصوا على أنه لا يجوز أن يولى القضاء، بل قال بعض أئمة الحنفية المتقدمين وهو العلامة أبو جعفر الطحاوي: «لا يقلد إلا عصبي أو غبي»! فما حيلتنا مع أناس ندعوهم إلى اتباع الكتاب والسنة لينجوا بذٰلك من العصبية المذهبية، والغباوة الحيوانية؛ فيأبون علينا إلا أن يستمروا على عصبيتهم وغباوتهم؟ وليس هٰذا فقط، بل ويدعونا والناس جميعاً إلى أن نقلدهم لنصير ضالين أغبياء مثلهم!! وهنا أتذكر أن من السنة أن يقول المعافى إذا رأى مبتلى: «الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق

تفضيلاً»، ومما لا شك فيه أن المبتلى في دينه أخطر من المبتلى في بدنه.

واعلم أيها القارىء الكريم أن ما ألزمنا به المقلد من الجهل والغباوة لازم له؛ إلا إذا استجاب لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ﴾[1].

فإن فعل في كل خلاف بينه وبين مذهبي أو سلفي؛ فقد صنع مثل صنعنا وانضم إلينا، وخالف كل ما بني عليه «كتيِّبه»، وذٰلك ما نرجوه له ولكل متعصب هالك، وإن لم يقبل وقال: الآية المذكورة الخطاب فيها موجه إلى أهل العلم ولست منهم؛ فقد لزمه ما ألزمناه، بل ألزمه العلماء من الجهل والغباوة (وعلى نفسها جنت براقش)!

لقد غرر صاحب ذٰلك الكتيب بكثير من قرائه، حين نقل تلك النقول عن العلماء، مؤيداً بها دعوته للتعصب المذهبي، مع أنها ليست حجة فيما ذهب إليه كما ذكرنا؛ فإنه تعامى عن نقول أخرى عنهم كنا ذكرناها في مقدمة «صفة صلاة النبي ﷺ» منها ما نقله الإمام النووي عن أبي عمرو بن الصلاح؛ قال:

«فمن وجد من الشافعية حديثاً يخالف مذهبه؛ نظر إن كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقاً، أو في ذٰلك الباب أو المسألة؛ كان له الاستقلال بالعمل به، وإن لم تكمل وشق عليه مخالفه الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفه عنه جواباً شافياً؛ فله العمل به، إن كان عمل به إمام مستقل غير الشافعي، ويكون هٰذا عذراً له في ترك مذهب إمامه هنا، وهٰذا الذي قاله حسن متعين، والله أعلم».

فهٰذا الإمام ابن الصلاح يتكلم عمن لم تكتمل آلات الاجتهاد فيه،

(١) النساء: ٥٩.

أمثال جماهير العلماء اليوم؛ فقد أجاز له العمل بالحديث المخالف لمذهبه إن كان عمل به إمام مستقل غير الإمام الشافعي!

فنسأل الآن ذٰلك المتعصب الجائر: لماذا لم يتعرض لهٰذه المسألة التي أجازها الإمام ابن الصلاح وأقره الإمام النووي عليها، وهي التي نسميها نحن: «الاتباع»، والتي لا يشترط فيها ما يهول به المتعصب الجائر في كتيبه، تضييقاً منه لدائرة الاهتداء بهدي النبي ﷺ، ونحن قد استشهدنا بها في منهجنا الذي وضعنا عليه كتابنا «صفة الصلاة»؟! أليس هٰذا من الأدلة الكثيرة على أنه هو الذي يضلل الناس ويصدق فيه «من حفر بئراً لأخيه وقع فيه»، كما صدق ذٰلك من قبل على شيخ له جائر؟!

بل لماذا لم يتعرض للجواب عن ما هو أخطر عنده من كلام ابن الصلاح والنووي رحمهما الله تعالى، وأقوى لنا في اتجاهنا السلفي؟ ذٰلكم هو قولي هناك عقب كلام ابن الصلاح:

«قلت: وهناك صورة أخرى لم يتعرض لذكرها ابن الصلاح، وهي فيما إذا لم يجد من عمل بالحديث؛ فماذا يصنع؟

أجاب عن هٰذا تقي الدين السبكي في رسالة«معنى قول الشافعي: إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي» (ص ١٠٢ / ٣)؛ فقال:

«والأولى عندي اتباع الحديث، وليفرض الإنسان نفسه بين يديّ النبي ﷺ، وقد سمع ذٰلك منه؛ أيسعه التأخر عن العمل به؟ لا والله. . . وكل واحد مكلف بحسب فهمه»، وتمام هٰذا البحث وتحقيقه تجده عند الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين عن رب العالمين». . . وغيره.

هٰذه الكلمة هي القاصمة لظهر المتعصب الجائر؛ فلا جرم أنه لم ينقلها مع أنه نقل عن السبكي ما ليس له علاقة بهٰذه الصورة، ولا بالتي قبلها؛

ليوهم الناس أن الإمام السبكي لا يقول بهٰذا الذي نقلته عنه، مما يشهد لما عليه السلفيون من اتباع الحديث ولو خالف المذهب، بل المذاهب؛ فبماذا يتهم الناس من صنع صنيع هٰذا المتعصب الجائر؟

فقد وضح للقارىء الكريم أن هٰؤلاء المقلدة من أهل الأهواء؛ لأنهم يتظاهرون بالاحتجاج بأقوال العلماء وتقليدهم، وهم في الواقع يأخذون من أقوالهم ما يؤيدون به أهواءهم، ويعرضون عن أقوال من يخالفها منهم، ولو أنهم كانوا كالسلفيين، يأخذون بقول من كان الدليل معه؛ لما كان هناك مجال للطعن فيهم، ونسبتهم إلى كتمانهم للعلم الذي لا يجدونه إلا في أقوال من يقلدونهم بزعمهم.

وبعد؛ فإن مجال القول والرد على هٰذا المتعصب الجائر، وبيان ما في كتيِّبه من النقول الواهية، والآراء الكاسدة، والروايات الضعيفة، والمتناقضات العجيبة، والأكاذيب المفضوحة، والاتهامات الجريئة، واسع جدّاً مما لا يناسب الخوض فيه هنا، خاصة في موضوع الاجتهاد والاتباع والتقليد، وقد أُلِّفَتْ في ذٰلك كتب كثيرة قديماً وحديثاً، فمن شاء أن يعرف الحق مما اختلف فيه الناس؛ فعليه بمطالعتها، والاستفادة من العلم الوارد فيها، والاهتداء بنورها، مثل كتاب «الإعلام» المشار إليه آنفاً، وإلا؛ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَما لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1].

وقبل أن أختم هٰذه الكلمة؛ أريد أن أكشف القناع عن طبيعة بعض هٰؤلاء المتعصبة، ألا وهي أنك تراهم من أجرأ الناس في محاربة السنة إذا كانت عليهم، وفي هٰذه الحالة يتسترون وراء ادعاء التمسك بالمذهب؛ لأن في التمسك بالسنة طعناً في الأئمة وتجهيلاً! وهم كاذبون في ذٰلك، وهٰذا ما

---

(١) النور: ٤٠.

صنعه هٰذا المتعصب الجائر.

وأما إذا كان المذهب عليهم وخلاف أوهامهم وتقاليدهم، وكانت هناك أحاديث هي حجة لهم ولو على التوهم؛ ففي هٰذا الحال يتناسون حميتهم للتمسك بالمذهب ويتجاهلون كل ما قالوه من الطعن في أهل السنة والعاملين بها، وركنوا هم أنفسهم إلى العمل بالحديث ولو خالف المذهب، وهٰذا ما فعله ذٰلك الرجل الحنفي الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله في آخر الفصل الثاني من هٰذا الكتاب، وأنه كان يقول ويشيع: إن مذهب الحنفية سماع الموتى لقول إمامنا الأعظم: إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي! ورد عليه المؤلف وأيدناه بما تراه هناك (ص ٣٨).

وظني أن ذاك المتعصب الجائر وشيخه الأجأر، وسيده الآخر الصوفي، ومولاه النبيل الأعظمي زعم أنه قال له: أنا أوافق على ما قرأته عليَّ حرفياً![1] سيكون موقفهم بالنسبة لهٰذه الرسالة، وما فيها من أدلة الكتاب والسنة، وأقوال أئمتهم الحنفية في عدم سماع الموتى عين موقف ذٰلك الرجل الحنفي، الذي وضع قول الإمام؛ إذا صح الحديث فهو مذهبي في غير موضعه، وسيردون كل تلك الأقوال، بله الكتاب والسنة بدون أي خجل! اتباعاً لأهوائهم!

نعرف هٰذا عنهم وعن أمثالهم الشيء الكثير؛ فهم والحق يقال في أمر مريج؛ لا الكتاب والسنة يتبعون، ولا أئمتهم يقلدون، ومن كان في شك من هٰذا؛ فإني أقول لهم: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كانوا يَنْطِقُونَ﴾[2] عن عنوان هٰذا الكتاب فقط! وحينئذٍ لترون العجب العجاب، وينكشف الغطاء، ويتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود لكل ذي بصيرة ودين، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ

---

(١) انظر: كتيبه (ص ٥).

(٢) الأنبياء: ٦٣.

جُفاءً وأمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأرْضِ﴾[1]، ﴿وقُلْ جاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ الباطِلُ إنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾[2].

وختاماً أعتذر إلى القراء الكرام؛ فقد طال بنا الكلام على كتيِّب ذٰلك المتعصب المقلد الجائر أكثر مما كنت أتصور، فإن الكلام ذو شجون كما يقولون، والمناسبة قد وجدت للكشف عن جهل بعض الناس وظلمهم وبغيهم، واتباعهم لإخوانهم، ﴿إنْ يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ وما تَهْوَى الأنْفُسُ ولَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الهُدى﴾[3].

أسأل الله تعالى أن يبصرنا بعيوننا، ويهدي قلوبنا، ويرزقنا التقوى، ويجعلنا من ﴿الَّذينَ يَسْتَمِعونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولٰئكَ الَّذينَ هَداهُمُ اللهُ وأُولٰئكَ هُمْ أولو الألْبابِ﴾[4]، وأن لا يجعلنا كغيرنا من الضالين، الذين يصدق فيهم قول رب العالمين: ﴿إنَّكَ لَا تُسْمِعُ المَوْتى ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ إذا وَلَّوا مُدْبِرينَ وما أَنْتَ بِهادي العُمْيِ عَنْ ضلالَتِهِمْ إنْ تُسْمِعُ إلاَّ مَنْ يُؤمِنُ بآياتِنا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾[5].

وآخر دعوانا ﴿أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾» انتهى.

قلت: ولبعض الفضلاء مصنَّف خاص في بيان ما حواه هٰذا الكتاب من أخطاء قيد الإعداد، والله المستعان.

---

(١) الرعد: ١٧.

(٢) الإسراء: ٨١.

(٣) النجم: ٢٣.

(٤) الزمر: ١٨.

(٥) الروم: ٥٢ - ٥٣.

٢ ـ «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية»، لمحمد رمضان البوطي.

رسالة فيها خطأ وباطل، وحشيت بالتحريف والتزوير، وامتلأت بالجهل الفاحش والتضليل، وصوّرت الدعوة السلفية على غير حقيقتها، ومليئة بالافتراء عليها[١]، وهي تدعو إلى وجوب التقليد، وتقلل ـ بل تمسح ـ من ضرورة الاستدلال بالنصوص في المسائل الفقهية؛ إذ فيها وجوب اتباع إمامٍ من الأئمة على ما يفهم من المتبادر من لفظة (المذهبية)؛ إلا أن شيخنا الألباني قال: «فلما ناقشته في هٰذا العنوان وغيره تبيّن أنه يعني غير ما يفهمه كل مسلم اليوم من لفظة (المذهبية)؛ فإنه قال: «هي أن يلتزم الرجل الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد إماماً ما، سواء تعدد هٰذا الإمام أم لم يتعدد»، وبذٰلك هدم رسالته كلها»[٢].

ومثل هاتين الرسالتين في تزهيد الناس في الإقبال على الأدلة، والجمود على مذهب فقهي:

٣ ـ كتيب «لزوم اتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية»، للشيخ محمد الحامد.

٤ ـ كتاب «الاجتهاد والمجتهدون» بإشراف الشيخ أحمد البيانوني[٣].

وما قاله شيخنا على الكتاب الأول ينطبق على هٰذه الكتب جميعاً، وهٰؤلاء وأمثالهم هم الذين عناهم عبد الحي اللكنوي بقوله في «الفوائد

---

(١) من «بدعة التعصب المذهبي» (ص ١٠)، وهٰذا الكتاب للأخ محمد عيد عباسي، وهو رد على ما حواه كتاب البوطي المذكور من مخالفات.

(٢) «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٢١٢ ـ ٢١٣)، ط المعارف.

(٣) ويلحق بها رسالة «اللامذهبية قنطرة اللادينية» مع تعليقات حسن السقاف عليها.

البهية» (١١٦): «وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا، حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوّة دليلها، ويخرجونه عن جماعة مقلديه، ولا عجب منهم؛ فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء ويمشي مشيهم كالأنعام».

وبعد هٰذه الكليات والضوابط المهمّات التي ينبغي سلوكها؛ نأتي على جملة من التحذيرات في الأبواب عامة وبعض المفردات، وما نذكره هنا؛ فهو من باب التنبيه على ما يشاكله ويشابهه، وإلا؛ فلا يستطاع أن يحاط بكل ما صنّف ودوّن في هٰذا العلم الواسع.

ونبدأ بالتحذير من الكتب التي كتبت في باب الحيل، وليس مبحثنا هنا التأصيل والتقعيد[1] لهٰذا الموضوع، ومرادنا من الحيل هنا ما هدم أصلاً شرعيّاً، وناقض مصلحة شرعية، وضاد مقصداً شرعيّاً خاصّاً[2]، ونأخذ هٰذا كمثالٍ على الأبواب التي وقع للأئمة منها تحذير، ثم نتبع ذٰلك بفتوى باطلة صدرت من عالم فاضل، تتابع العلماء على إنكارها والتحذير منها، ثم نسرد أسماء بعض المصنّفات في مسائل خاصة، لم يوفَّق أصحابها لإصابة الحق فيها، وبعضها يمثّل العصبيّة المذهبيّة، فنقول والله المستعان:

●●●●●

---

(١) انظر في ذٰلك كتاب «الحيل الفقهية في المعاملات المالية» لمحمد بن إبراهيم، طبع الدار العربية للكتاب، سنة (١٤٠٣هـ).

(٢) انظر ـ لزاماً ـ: «الموافقات» (٢ / ٢٤٧، ٢٨٠ و٣ / ٢٨٥).

كتب الحيل

لا يحل لمسلم أن يفتي بالحيل في دين الله تعالى، ومن استحلّ الفتوى بهٰذه؛ فهو الذي كفّره الإمام أحمد وغيره من الأئمة، حتى قالوا: إنّ مَنْ أفتى بهٰذه الحيل؛ فقد قلب الإسلام ظهراً لبطن، ونقض عُرَى الإسلام عُروةً عُروةً.

قال أحمد بن زهير بن مروان: «كانت امرأة هنا بمرو أرادت أن تختلع من زوجها؛ فأبى زوجها عليها، فقيل لها: لو ارتددت عن الإسلام لبنتِ منه، ففعلت، فذكرتُ ذٰلك لعبد الله بن المبارك؛ فقال: مَنْ وضع هٰذا الكتاب؛ فهو كافر، ومن سمع به ورضي به؛ فهو كافر، ومن حمله من كورة إلى كورة؛ فهو كافر، ومن كان عنده فرضي به؛ فهو كافر».

وقال إسحاق بن راهويه عن شقيق بن عبد الملك: «إنّ ابن المبارك قال في قصة بنت أبي روح حيث أُمرت بالارتداد، وذٰلك في أيام أبي غسان؛ فذكر شيئاً، ثم قال ابن المبارك وهو مغضب: أحدثوا في الإسلام، ومن كان أمر بهٰذا؛ فهو كافر، ومن كان هٰذا الكتاب عنده أو في بيته ليأمر به أو هويه ولم يأمر به؛ فهو كافر. ثم قال ابن المبارك: ما أرى الشيطان كان يحسن مثل هٰذا حتى جاء هٰؤلاء فأفادها منهم؛ فأشاعها حينئذ، أو كان يحسنها ولم يجد مَنْ يُمضيها فيهم حتى جاء هٰؤلاء».

وقال إسحاق الطالقاني: «قيل: يا أبا عبد الرحمٰن! إن هٰذا الكتاب وضعه إبليس. قال: إبليسٌ من الأبالسة».

وقال النَّضر بن شميل: «في كتاب «الحيل» ثلاث مئة وعشرون أو ثلاثون مسألة كلها كفر».

وقال أبو حاتم الرازي: «قال شريك ـ يعني ابن عبد الله ـ قاضي الكوفة وذكر له كتاب «الحيل»، فقال: مَنْ يخادع الله يَخْدَعْهُ، وقال أيضاً فيه: هو كتاب المخادعة».

وقال حفص بن غياث: «ينبغي أن يكتب عليه كتاب الفجور».

وقال إسماعيل بن حماد: «قال القاسم بن معن ـ يعني: ابن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود قاضي الكوفة ـ: كتابكم هٰذا الذي كتبتموه في الحيل كتاب الفجور».

وقال حماد بن زيد: «سمعتُ أيوب يقول: وَيلهم! مَنْ يخدعون (يعني أصحاب الحيل)؟».

وقال عبد الرحمٰن الدارمي: «سمعت يزيد بن هارون يقول: لقد أفتى أصحاب الحيل بشيء لو أفتى به اليهودي والنصراني؛ كان قبيحاً»[1].

وقال أبو طالب: «سمعتُ أبا عبد الله قال له رجل: في كتاب «الحيل» إذا اشترى الأمة فأراد أن يقع بها، يعتقها ثم يتزوّجها؟ فقال أبو عبد الله: سبحان الله! ما أعجب هٰذا! أبطلوا كتاب الله والسنة، جعل الله على الحرائر العدَّة من أجل الحمل؛ فليس من امرأة تطلّق أو يموت زوجُها إلا تعتدّ من أجل الحمل؛ فَفَرْجٌ يوطأ يشتريه ثم يعتقه على المكان؛ فيتزوجها فيطؤها، فإن كانت حاملًا كيف يصنع؟ يطؤها رجلٌ اليوم ويطؤها الآخر غداً؟ هٰذا نقض

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣ / ١٥٤ ـ ١٥٥، ١٦١، ١٧٥ ـ ١٧٨)، و«إغاثة اللهفان» (١ / ٣٤١، ٣٥٧)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ترجمة عبد الخالق بن منصور (١ / ٢١٨).

للكتاب والسنة. قال النبي ﷺ: «لا توطأ الحامل حتى تضع، ولا غير الحامل حتى تحيض»[1]، ولا يدري هل هي حامل أم لا؟ سبحان الله ما أسمج هٰذا!».

وقال محمد بن الهيثم: «سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ يحكي عن مقاتل بن محمد؛ قال: شهدتُ هشاماً وهو يقرىء كتاباً؛ فانتهى بيده إلى مسألة فجازها؛ فقيل له في ذٰلك؛ فقال: دعوه، وكره مكاني، فتطلعت في الكتاب؛ فإذا فيه: لو أنّ رجلاً لَفّ على ذكره حريرة في شهر رمضان، ثم جامع امرأته نهاراً؛ فلا قضاء عليه ولا كفارة»[1].

والمقصود أن هٰذه الحيل لا تجوز أن تنسب إلى إمام؛ فإنّ ذٰلك قدح في إمامته، وذٰلك يتضمن القدح في الأمة، حيث ائتمت بمن لا يصلح للإمامة، وهٰذا غير جائز، ولو فرض أنه حكي عن واحد من الأئمة بعض هٰذه الحيل المجمع على تحريمها؛ فإما أن تكون الحكاية باطلة، أو يكون الحاكي لم يضبط لفظه؛ فاشتبه عليه، ولو فرض وقوعُها منه في وقتٍ ما؛ فلا بُدَّ أن يكون قد رجع عن ذٰلك[2].

وقد توالت أقوال العلماء في التحذير من كتب الحيل قديماً وحديثاً، وأفرد في ذٰلك الإمام عبيدالله بن بطَّة العقيلي (المتوفى سنة ٣٨٧هـ) كتاباً بعنوان «إبطال الحيل»، وهو كتاب مطبوع متداول.

وحذَّر منها محمد رشيد رضا؛ فقال: «. . . ولٰكن الذين لا يعرفون من الدين والإيمان إلا تقليد بعض الكتب التي ألَّفها الميّتون، ونشرها الرؤساء والحاكمون، يمنعون الزكاة عمداً باسم الدين، بما تعلمهم هٰذه الكتب من

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣ / ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٢) «إعلام الموقعين» (٣ / ١٧٨).

الحيل التي تمنع بها الحقوق الثابتة، وآكدها الزُّكاة التي ذكر الكتاب مصارفها الثمانية، وقضى بأن تبقى ببقائها كلّها أو بعضها، ويسمونها **حيلاً شرعية، وما نسبتُها إلى الشرع إلا كنسبة منجل الحاصد إلى الزّرع، أو العاصفة في القلع**»[1].

وقال الشيخ عبد الرحمٰن الدوسري: «وقد جرى في العصور المتأخّرة احتيال على منع الزكاة، من قومٍ لا خلاق لهم، قد ضعف إيمانهم؛ فلم يقدروا الله حقّ قدره، **معتمدين على كتب فيها من الحيل التي تسقط الحقوق الثابتة في ظاهر الأمر** ﴿والله أَعْلَمُ بِما يَكْتُمُونَ﴾[2]، ﴿والله مِنْ وَرائِهِمْ مُحِيطٌ﴾[3]»، ثم قال رحمه الله تعالى:

«ولا أدري هل المحتال على الله يعتقد نقصان علمه وأنه غافل عن حِيْلَتِهِ أم لا؟ فإن كان يعتقد ذٰلك؛ فهو ملحد في أسماء الله، وعلى خطر عظيم، وإنْ كان لا يعتقد ذٰلك؛ فكيف يتمادى بجراءته على الله»[4].

وقد ذكر صاحب «كشف الظنون»[5] جماعةً صنّفوا فيه كتباً، وقال: أشهرها:

٥ ـ «كتاب الحيل»، للشيخ أبي بكر أحمد بن عمر المعروف بـ (الخصاف)، المتوفى سنة (٢٦١هـ).

وهو في مجلدين، ذكره التميمي في «طبقات الحنفية»، وله شروح وذكرها.

---

(١) «تفسير المنار» (٢ / ١١٨).

(٢) آل عمران: ١٦٧. (٣) البروج: ٢٠.

(٤) «صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم» (٣ / ٢٠، ٢١).

(٥) (١ / ٦٩٥).

ومنها:

٦ ـ كتاب محمد بن علي النخعي.

٧ ـ وكتاب ابن سراقة محيي الدين أبو بكر محمد بن محمد، المتوفى سنة (٦٢٢هـ).

٨ ـ وكتاب أبي بكر الصيرفي محمد بن محمد البغدادي الشافعي، المتوفى بمصر سنة (٣٣٠هـ).

٩ ـ وكتاب أبي حاتم القزويني.

ثم قال: «وغير ذلك».

ثم ذكر:

١٠ ـ «الحيل»، لأبي عبد الرحمٰن محمد بن عبيدالله العتبي الشاعر، المتوفى سنة (٢٢٨هـ).

١١ ـ «الحيل»، لابن دريد محمد بن الحسن اللغوي، المتوفى سنة (٣٢١هـ).

١٢ ـ «الحيل»، لأبي عبد الله محمد بن عباس اليزيدي النحوي، المتوفى سنة (٣١٣هـ)[١].

قلت: وينسب أيضاً:

١٣ ـ كتاب في «المخارج والحيل»، لمحمد بن الحسن الشيباني وهو مطبوع!

ولٰكن قال الذهبي: قال الطحاوي: «سمعت أحمد بن أبي عمران

---

(١) «كشف الظنون» (١ / ٦٩٥).

يقول: قال محمد بن سماعة: سمعتُ محمد بن الحسن يقول: «هٰذا الكتاب ـ يعني: كتاب «الحيل» ـ ليس من كتبنا، إنما أُلقي فيها». قال ابن أبي عمران: «إنما وضعه إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة»[1].

وقال أبو الليث السمرقندي في «عيون المسائل»[2]: «روي عن أبي سليمان الجوزجاني أنه قيل له: ألا تخرج إلينا كتاب «الحيل»؟ فقال: كذبوا على محمد، ليس له كتاب «الحيل»، وكل كتاب لمحمد فقد أخرجته إليكم؛ إلا كتاباً صنّفه للسلطان، وليته لم يفعل».

فلعله يريد أن كتاباً في (الحيل) كان يتداوله مَنْ قلّ ورعُهم من الناس في ذٰلك العهد، ولم يكن اسم المؤلف مذكوراً في الكتاب؛ فظنّوا أنه من كتب أصحاب أبي حنيفة، وليس كذٰلك.

١٤ ـ ولٰكن الكتاب الذي حوى كل زيغ في الحيل، إنما هو رواية الكذاب ابن الكذاب ابن الكذاب محمد بن الحسين بن حميد بن محمد بن بشر الرقي عن خلف بن بيان، راويه مجهول عن مجهول.

١٥ ـ أما ما يعزى لأبي يوسف من أنه اتّصل بالرّشيد بحيل شرعية، أجابه فيها فولاه القضاء؛ فكذب مختلقٌ عليه ـ كتخصيص مالك الرشيد برخص ـ لأنه ولي القضاء قبل الرشيد في عهد الهادي، واستمرّ عليه في زمن الرشيد كما ذكره السمعاني وغيره، ولم يكن من خلاله المحاباة كما يظهر من كتاب (الخراج) له، ومن سيرته المعروفة.

ومن كتب الحيل أيضاً:

---

(١) «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه» (ص ٥٤).

(٢) (٢ / ٤٤٢).

١٦ ـ «حيل اللصوص»، للجاحظ.

عابه عليه البغدادي في «الفرق بين الفرق»؛ لأنه يعلِّم فيه الشطار واللصوص كيف يحتالون ويسرقون.

ومن تعاسة وفساد العوام اللجوء إلى أهل الحيل، قال الذهبي معلقاً على مقولة الإمام أبي عبد الله محمد بن الفضل البلخي الواعظ: «ذهاب الإسلام من أربعة: لا يعملون بما يعلمون، ويعملون بما لا يعلمون، ولا يتعلَّمون ما لا يعلمون، ويمنعون الناس من العلم»، قال:

«قلتُ: هٰذه نعوت رؤوس العرب والتُّرك، وخلق من جَهَلةِ العوام، فلو عملوا بيسير ما عرفوا؛ لأفلحوا، ولو وقفوا عن العمل بالبدع؛ لوفِّقوا، ولو فتَّشوا عن دينهم وسألوا أهل الذكر ـ لا أهل الحيل والمكر ـ؛ لَسَعِدوا، بل يُعرضون عن التعلم تيهاً وكسلاً، فواحدةٌ من هٰذه الخلال مُرْدِيةٌ؛ فكيف بها إذا اجتمعت؟ فما ظنُّك إذا انضمَّ إليها كِبرٌ، وفجورٌ، وإجرام، وتَجهْرُمٌ على الله؟ نسأل الله العافية»(١).

١٧ ـ فتوى ابن الصلاح في صلاة الرغائب.

كان الإمام أبو عمرو بن الصلاح في بداية أمره يفتي بمنع صلاة الرغائب وبدعيتها، وله فتيتان في ذٰلك، ومن ثم أفتى بالإباحة والمشروعية! وكتب وريقات في ذلك، وردَّ عليه العزّ بن عبد السلام، وكلامهما مطبوع بعنوان «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العزّ بن عبد السلام وابن الصّلاح»، وعلّل العزّ موقف ابن الصلاح الأخير بقوله: «فما حملهما ـ ابن الصلاح وآخر ـ على ذٰلك ـ أي تحسين صلاة الرغائب ـ إلا أنهما قد صلّياها

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٤ / ٥٢٥).

مع الناس، مع جهلهما بما فيها من المنهيات، فخافا وفرقا إنْ نهيا عنها أن يقال لهما: فلم صليتماها؟ فحملهما اتِّباع الهوى على أنْ حسّنا ما لم تحسّنه الشريعة المطهّرة»[1].

وكان الإمام أبو شامة المقدسي رحمه الله تعالى حكماً عدلاً بين شيخيه المذكورين في كتابه «الإنصاف لما وقع في صلاة الرغائب من الاختلاف»[2]؛ فقال: «وسنورد ما اعتمد عليه كل واحدٍ منهما، والحقّ أبلج واضح لمن أنصف»، ونصر العزّ ومدح كتابهُ وردَّهُ على ابن الصلاح بقوله: «. . . فصنّف لهم بعض مفتي البلد ـ أي: ابن الصلاح ـ جزءاً في تقريرها، وتحسين حالها، وإلحاقها بالبدع الحسنة من جهة كونها صلاة؛ فرد عليه الفقيه أبو محمد أحسن رد، وبيّن أنه هو الذي أفتى فيما تقدّم بالفتيتين المقدّم ذكرهما؛ فخالف ما كان أفتى به أوّلاً، وجاء بما وافق هوى السلطان، وعوام أهل الزمان، وهو ـ أي: ابن الصلاح ـ من العلماء الصالحين، والأئمة المفتين ﴿ولٰكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾[3]، ﴿وجَعَلْنا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وكانَ رَبُّكَ بَصِيراً﴾[4]»[5].

وقد ذكر العلماء كتاب أبي شامة وإنصافَهُ؛ فمدحوه، فقال فيه الإمام النووي: «وقد صنّف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمٰن بن إسماعيل المقدسي كتاباً نفيساً في إبطالهما ـ أي: صلاتي الرغائب والنصف من

---

(١) «مساجلة علمية» (ص ٩).

(٢) وهو مطبوع برمته في «الباعث على إنكار البدع والحوادث».

(٣) محمد: ٤.

(٤) الفرقان: ٢٠.

(٥) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٤٣ ـ بتحقيقي).

شعبان ـ؛ فأحسن فيه وأجاد، رحمه الله»[1].

وحذر من فتوى ابن الصلاح؛ فقال: «ولا يغترّ ببعض من اشتبه عليه حكمها من الأئمة، فصنّف ورقات في استحبابها؛ فإنه غالط في ذٰلك»[2].

تنبيهات:

الأول: صنّف جماعة من الأئمة مصنّفات نفيسة في تقبيح هٰذه الصلاة، وتضليل مصلّيها ومبتدعها، ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تحصر، انظرها في: «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٨٣)، و«مساجلة علمية»، و«الحوادث والبدع» للطرطوشي، و«الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٣٩ وما بعدها)، و«المدخل» لابن الحاج (١ / ٢٩٣)، و«السنن والمبتدعات» (ص ١٤٠)، و«تبيين العجب بما ورد في فضل رجب» (ص ٤٧)، و«فتاوى الإمام النووي» (ص ٢٦)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (٨ / ٢٠)، و«المجموع» (٤ / ٥٦)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢ / ٢)، و«الموضوعات» (٢ / ١٢٤)، و«اللآلىء المصنوعة» (٢ / ٥٧)، و«تنزيه الشريعة» (٢ / ٩٢)، و«المغني عن الحفظ والكتاب» (ص ٢٩٧ ـ مع نقده جنة المرتاب).

الثاني: قال الإمام النووي وغيره: «لا يغتر بذكر هٰذه الصلاة في «قوت القلوب»[3] و«إحياء علوم الدين»[4] ونحوهما؛ فإنها بدعة باطلة»[5].

---

(١) «المجموع» (٤ / ٥٦).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) سيأتي الكلام عليه في (كتب الصوفية).

(٤) سيأتي الكلام عليه في (كتب الصوفية).

(٥) «فتاوى الإمام النووي» (٢٦).

الثالث: تابع الشيخ عليّ بن سلطان محمد القاري ابن الصّلاح في القول بمشروعية صلاة الرغائب، كما تجده في كتابه «الأدب في رجب»[1]؛ فاحذر من ذٰلك فإنها زلّة عالم.

١٨ - «إيضاح الدَّلالات في سماع الآلات».

رسالة للشيخ عبد الغني النابلسي صنّفها في إباحة استخدام آلات الطّرب على اختلاف أسمائها وأشكالها وأنواعها، وهي مطبوعة عن دار العلم بدمشق، واستدل - عفا الله عنه - بقوله تعالى: ﴿قُلْ ما عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ ومِنَ التِّجارةِ﴾[2] لمكان أفعل التفضيل، لإثبات أصل الخيرية للهو كالتجارة! وأنت تعلم أن ذٰلك مبني على الزّعم والتّوهم، وأعجب منه استدلاله على ذٰلك بعطف التجارة المباحة على اللهو في صدر الآية، والأعجب الأعجب أنّه ألّف رسائل في إباحة ذٰلك[3]، مما جعل بعض طوائف الصوفية يستعمل هٰذه الآلات.

حذّر من الرسالة المذكورة العلامة الألوسي في تفسيره «روح المعاني» (٢٨ / ١٠٦)؛ فوصفها بقوله: «... دائرة على أدلّة أضعف من خصر شادن، تدور على محور الغنج في مقابلتهم، ومنها أكاذيب لا أصل لها لن يرتضيها عاقل، ولن يقبلها، ولا أظن ما يفعلونه - أي: الصوفية من السماع والرقص -؛ إلا شبكة لاصطياد طائر الرّزق، والجهلة يظنونه مخلصاً من ربقة الرق؛ فإياك أن تميل إلى ذٰلك، وتوكل على الله تعالى المالك» انتهى.

وقد رد عليه في رسالته المذكورة غير واحد من العلماء، وصنّف جماعة

---

(١) (ص ٤٥ - ٤٦ - بتحقيقي).

(٢) الجمعة: ١١.

(٣) من مثل: «تُحفة أولي الألباب في العلوم المستفادة من النّاي والشبّاب»!!

من العلماء المنصفين في حرمة الغناء والمزامير، وهو القول الحق، الموافق للكتاب والسنة.

١٩ ـ «جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية»، للقُهُسْتاني.

قال الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى:

«ولقد صدق عصام الدين في حقّ القُهُسْتاني أنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروي، لا من أعاليهم ولا أدانيهم، وإنما كان دلّالَ الكتب في زمانه، ولا يُعرف بالفقه وغيره بين أقرانه، ويؤيّده أنه جمع في شرحه هٰذا بين الغثّ والسّمين، والصحيح والضعيف، من غير تحقيقٍ وتصحيحٍ وتدقيق، هو كحاطب الليل، جامع بين الرطب واليابس في النَّيْل، سامحه الله بفضله وكرمه، ولا جعلنا ممن زلّ بقدمه أو قلمه»[1].

وقد يملي العالم الفذّ إملاءات ويقيدها الطلبة، ويتداولها الناس من غير أن ينعم النظر فيها؛ فلا تكون معتمدة عنده، وكم من كتاب مات صاحبه وهو في مسوداته ولم يراجعه؛ فوقع فيه أغلاط ينزّه مثله عن مثلها، وعلى الرغم من ذٰلك؛ ففيها فائدة، وأضرب على ذٰلك مثالاً من كتب الفقه بما أملاه أبو الحجاج الأنفاسي على «رسالة القيرواني»؛ فأقول:

٢٠ ـ «تقييد على رسالة أبي زيد القيرواني»، ليوسف بن عمر الأنفاسي أبي الحجاج (ت ٨٢٩هـ).

قال ابن فرحون: «وللشيخ يوسف تقييد مشهور على الرسالة متداول بين الناس، قال الشيخ زروق: وإن تقييده وتقاييد الجزولي ومن في معناها لا ينسب إليهم تأليفاً، وإنما هو تقييد للطلبة زمن الإقراء؛ فهي تهدي ولا

---

(١) «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ١٧٣ ـ ١٧٤ بتحقيقنا).

تعتمد»[1].

ومن الأمثلة التي تذكر في الغلط على الأئمة ما يضيعه بعضهم من وقت في ردٍّ على قولٍ موهومٍ، مثلما فعل عبد الحي اللكنوي ـ رحمه الله ـ؛ فقد ألف ثلاثة كتب في الرد على من حرم زيارة قبر رسول الله ﷺ! والذي أنكره شيخ الإسلام وتلميذه محمد بن عبد الهادي: «شد الرحال إلى القبور»، وأما زيارة قبره ﷺ بلا شد رحل؛ فهي من السنن، وكلامه واضح في هٰذا، قال الكتاني في ترجمة اللكنوي:

«وله في مسألة زيارة القبر النبوي وشد الرحال له عدة مصنفات منها:

٢١ ـ «الكلام المبرم في نقض القول المحكم».

٢٢ ـ و«الكلام المبرور في رد القول المنصور».

٢٣ ـ و«السعي المشكور في رد المذهب المأثور».

قال رحمه الله: «ألفها ردّاً لرسائل من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وحرم زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية من كتابه «أبرز الغي الواقع في شفاء العي»، وكتبه هٰذه الثلاثة هي كالرد على «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي الحنبلي الذي قال عنه المترجم أيضاً في محل آخر: «راجعته فوجدته منقلباً على نحـر شيخـه. ودعوى أنه لم يقو أحد من المخالفين على معارضته صادر عن الغفلة؛ فقد رده على أحسن وجه ابن علان، ورددت كثيراً من مواضعه في «السعي المشكور»»[2].

---

(١) «الديباج المذهب» (ص ٣٥٣).

وانظر ـ لزاماً ـ: «أزهار الرياض» (٣ / ٢٩ ـ ٣١).

(٢) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢ / ٧٣٠).

ومن أبشع وأشنع الأمثلة أيضاً ما يذكره أعداء ابن تيمية[1] المعاصرون من مسألة الحد، والقول بحوادث لا أول لها، وقدم العالم، فهم أعجز وأحقر من أن يفهموا كلامه؛ فراحوا يتخبطون ويهرفون بما لا يعرفون؛ فخرجت معهم مؤلفات في وريقات الواقف عليها يعلم بيقين أنهم جمعوا فيها ما يناقض العلم والأدب، والله حسيبهم، وهو المتكفل بمعاقبتهم وفضحهم؛ إذ «حبل الكذب قصير».

ومن أشهر الأمثلة على التعصب المذهبي المقيت ما يهدره كثير من المؤلفين في نصرة قول شاذ في المذهب، كادت أن تجمع كلمة العلماء المنصفين على بطلانه لمخالفته الواضحة للنصوص الشرعية المتضافرة، وهاك مثالاً على ذلك:

٢٤ ـ مؤلف في بطلان صلاة من رفع يديه فيها.

ألّف قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر الأتقاني (ت ٧٥٨هـ) مصنّفاً في بطلان صلاة من يرفع يديه فيها على إثر حادثة وقعت له.

ذكر صاحب «كشف الظنون» أن للأتقاني رسالة في رفع اليدين، أولها الحمد لله على نعمائه، قال فيها: «لما قدمت بلاد الشام سنة (٧٤٧)، ودخلت دمشق في الليلة السابعة والعشرين من رمضان والناس يجتمعون لصلاة المغرب؛ فصلينا ورفع الإمام يديه في الركوع والرفع، فأعدت صلاتي، وقلت له: أنت مالكي أم شافعي؟ فقال: أنا شافعي. فقلت له: ما كان يضرك لو لم ترفع يديك في الصلاة ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبك؟ فلما رفعت؛ فسدت صلاتنا، أما كان الأولى أن لا ترفع حتى تكون صلاتك جائزة بالاتفاق ولا تفسد صلاة من هو على غير مذهبك؟ ولامه بعض

---

(١) انظر أيضاً الأرقام (٤٠ ـ ٤٨) من هٰذا القسم.

من كان على مذهبنا فما أجاب بطائل، وخوفاً على سقوط خدمته؛ قال: لا تفسد الصلاة. ولم يرد عن أبي حنيفة فيه شيء. فقلنا: روى ذلك عنه مكحول النسفي؛ فطال الجدال إلى أن صنف رسالة» انتهى.

قال اللكنوي فيها: «ما أقبح كلامه وما أضعفه؛ أتفسد الصلاة بما تواتر فعله عن رسول الله ﷺ وأصحابه؟ أما علم أن الصحابة منهم من كان يرفع ومنهم من كان لا يرفع؟ وكان يقتدي أحدهما بالآخر، ولم يرو عن أحد ما تفوه به، أما فهم أن إمامنا وإن لم يأخذ بأحاديث الرفع ورجح عليها أخبار ترك الرفع؟ لكن لم يشدد في ذلك كما تشدد هو فيما هنالك، أما تدبر في أن مكحولاً الراوي لرواية الفساد من هو وكيف هو، وهل تقبل روايته مرسلة أم ترد عليه منتقضة؟ أما تفكر في أن مشايخنا الثقات وفقهاءنا الأثبات قد صرحوا بعدم الفساد ولم يعتبر أحد منهم رواية الفساد؛ أفلا يكون إعراضهم موجباً لهجران تلك الرواية، أفلا يكون ذلك دليلاً على أنها خلاف الدراية؟ وبالجملة؛ فمقاصد التعصب وعدم التدبر لا تعد، والبشر له ذنوب وخطأ لا تعتد»[1].

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها بهذا الصدد:

٢٥ ـ كتب دواوين خطب الجمعة والعيدين.

وقد أطلق الشيخ محمد عبد السلام خضر ـ رحمه الله تعالى ـ تحذيراً منها؛ فقال تحت عنوان «في بيان أن دواوين الخطب هي السبب الأكبر في انحطاطنا الديني والخلقي والمادي»؛ قال رحمه الله تعالى ما نصه:

---

(١) «التعليقات السنية» (٥٠).

وانظر لزاماً: «الدرر الكامنة» (١ / ٤١٤ ـ ٤١٥)، وتعليق شيخنا الألباني على حديث (رقم ٥٦٨) من «السلسلة الضعيفة».

«أتعلم أيها المسلم ماذا في دواوين الخطب المطبوعة التي تقرأ في جميع البلاد الإسلامية على المنابر في أيام الجمعات والأعياد، وهي مطبوعة ومؤلفة من عشرات السنين، وقد أضرت بالنشء الجديد وبعقول الخطباء العامة، بل وجميع الناس ضرراً بليغاً، لا يكاد يدرك تلافيه وتصحيحه في عدة قرون، وليس فيها سوى نصح جاهل بالدين لمن هو أشد منه جهلاً؛ فمقلد غبي جاهل بالقرآن وتفسيره، ومواطن أوامره ونواهيه وزواجره، وترغيبه وترهيبه، وحلاله وحرامه، لا شك أنه لا يستطيع أن يبلغ أمته وقومه الدين الصحيح الذي يتمكن معتنقه من أداء واجبه الديني والخلقي والمادي بين الجماعات والأفراد الذين يجاورهم ويشاركهم في كثير من الأعمال في حياته.

وكذٰلك الأمر في واعظ يجهل هدي الرسول ﷺ وسنته ولا يفرق بين الصحيح والمكذوب، كما يجهل تاريخ كبرائنا وسيرة عظمائنا، وحروبهم وجهادهم ونضالهم لدينهم ودنياهم»[1].

ثم أسهب في بيان بعض المغازي المنافية للعقيدة الإسلامية في هٰذه الدواوين، ثم قال:

«فانظروا رحمكم الله إلى قلب الحقائق الدينية، ونشر الكذب والباطل والزور على الله ورسوله، وجعل السنة بدعة والبدعة سنة، وكيف عكسوا وانتكسوا بغرورهم وجهلهم، وكيف ضلوا وأضلوا الألوف، بل الملايين من الناس وما زالوا لهم أتباعاً؟ لا يستحيون من قراءة هٰذا الإفك والإثم المبين، ولا أستطيع أن أنصح المسلمين بشيء أكثر من أن يحرقوا بالنار هٰذه الدواوين، وأن يعتقدوا بطلان كل ما فيها ـ على أن يستبدلوا هٰذا الأدنى بالذي هو خير ـ القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة؛ فلا يخطبون، ولا

---

(١) «السنن والمبتدعات» (ص ٩١).

يعظون، ولا يذكرون، ولا يعلمون الناس إلا بما فيهما، مع تطبيقهما على السنن الكونية والعلوم العصرية»[1].

والأمثلة والقصص ـ من واقع بعض الخطباء ـ كثيرة؛ فكثير منهم يعمل على نشر الخرافة في خطبه بسبب هٰذه الكتب تارة، ولجهله البالغ تارة أخرى، ونمي إليَّ أن بعض الخطباء يكثر من سرد الغرائب والعجائب على لسان رسول ﷺ، ويقول متبجحاً بعد ذٰلك معتقداً أنه أسند «أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات»[2]!!

ومن الدواوين التي ينبغي أن يحذر منها:

٢٦ ـ خطب ابن نباتة في وفاة الرسول ﷺ.

٢٧ ـ حسن السمعة في خطب الجمعة.

فقد كشف صاحب «السنن والمبتدعات» (ص ٩٣، ٩٤) بعض الأكاذيب التي فيها وحذر منها رحمه الله تعالى.

وقد نعت السيد محمد رشيد رضا من يعتمد على هٰذه الدواوين بأوصاف كثيرة؛ فقال بعد أن ذكر أحاديث غير صحيحة وخرافات ما نصه:

«وهي تذكر في بعض الكتب المتداولة وخطب الجمعة المطبوعة، التي يختارها على غيرها خطباء الفتنة الجاهلون، والوعاظ الخرافيون، يتقرَّبون بها إلى العوام؛ ليهوِّنوا عليهم ارتكاب الآثام، وناهيك بحديث عتق الملايين وهو افتراء على رسول الله ﷺ»[3].

---

(١) «السنن والمبتدعات» (٩٤).

(٢) انظر كتابنا: «قصص لا تثبت» (ص ١٥، الجزء الثاني).

(٣) «تفسير المنار» (١٠ / ١٧٥).

وقد حذر من هٰذه الدواوين الشيخ محمد أحمد عدوي؛ فقال في معرض وصفه لحال وعّاظ وخطباء زمانه:

«ومن الجهل الفاضح أن ينهى القوم عن منكرات لا يعرفونها وليست مألوفة لديهم، وقد يكون كلام الدّاعي في هٰذه المنكرات مدعاة لسؤالهم عنها وتعرّفهم لها؛ فيكون الواعظ أشبه بداعية إلى المنكرات بدل أن يكون داعية إلى الفضائل، وجملة القول أن مركز الواعظ من الأمّة مركز الطبيب الذي يعرف الداء فيصف الدواء، وقد يكون هناك أدواء كثيرة ولٰكن بعضها أخطر من بعض، فمثلاً مرض الحميات والأوبئة أخطر على الناس من الأمراض الجلدية؛ فهل من العقل أن يعنى الطبيب بمرض جلديّ يستطيع المريض أن يعيش معه أياماً وشهوراً، ثم يغفل عن مرض من أمراض الحمى الفتاكة، أو يتغاضى عن نوع من أنواع الوباء حتى ينتشر ويقضي على الأخضر واليابس؟!»، ثم قال:

«الحق أن الأمّة سئمت ذٰلك النوع من الوعظ الذي لا يتصل بحياة الأمّة في أخلاقها، وعلومها، وصناعاتها، لا في قليل ولا كثير، والحق أن للأمّة بعض العذر إذا هي نفرت من ذٰلك الوعظ نفور الشاة من الذئب»، ثم حذر من (دواوين) الخطب بقوله:

«وإذا كان السواد الأعظم من خطباء المساجد لا يزالون عاكفين على دواوين فات زمانها، وانتهى وقتها، وعملت لجيل غير الجيل، وزمان غير الزمان؛ فكيف ننهض بأولٰئك الخطباء، وكيف نسعد بقوم لا يحسون ما نحسّ ولا يشعرون ما نشعر من آلام؟! ويا ليتهم يأخذون من الديوان الفكرة، ثم

وانظر كتابنا: «القول المبين في أخطاء المصلين» (ص ٣٨٢) في بيان الآثار الضارة لهٰؤلاء الخطباء على الأمة.

يصوغونها في أسلوب جذّاب وقول طليّ، أو ليتهم حفظوا ما في الديوان من عبارات، ثم أخذوا يؤدّونها للناس، ولٰكنهم مع الأسف يصعد الرجل منهم إلى المنبر، ووريقات الديوان في جيبه، فإذا جاء أوان الخطبة وضع عينه في الوريقات، لا يرفعها إلا حيث انتهت الخطبة.

فقل لي بربك: أيّ صلاح للأمّة يرجى من ذٰلك الواعظ البالي في موضوعه وشكله، وأيّ حياة للناس يطلبونها من هٰذه الطائفة التي لم تستطع أن تفهم ما تريد أداءه، فتؤدّيه بعبارة طلية جذّابة؟!

وإنك لو حاولت أن تصلح من شأن أولٰئك الضعفاء؛ لرجعت بائساً خائب الأمل»[1].

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها بهٰذا الصّدد:

٢٨ ـ كتيّبات الدّعاء المخصصة للحجاج والعمّار.

وهٰذه الكتب فيها تخصيص كل شوط من الأشواط السبعة في الطواف بدعاء خاصٍ، وقد سئل عن أدعية هٰذه الكتيبات الشيخ صالح الفوزان؛ فأجاب بقوله:

«الالتزام بهٰذا لا يجوز لأن النبي ﷺ لم يحدد للطواف دعاءً مخصوصاً، وإنما كان يقول عليه الصلاة والسلام بين الركن اليماني والحجر الأسود: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار». هٰذا ما ثبت عنه ﷺ.

أما في بقية الشوط؛ فإن المسلم يدعو ما تيسر له من الأدعية أو يذكر الله بالتسبيح والتهليل، وكل يطيق ذٰلك، أو يقرأ ما تيسر من القرآن وهو أفضل

---

(١) «دعوة الرسل إلى الله تعالى» (ص ١٥٣، ١٥٤).

الذكر.

أما أن يلتزم الناس بأدعية مخصصة لكل شوط؛ فهٰذا ليس له أصل في الشرع، وينبغي منع مثل هٰذا، لا سيما وأن الناس اتخذوه وكأنه من فرائض الطواف، وأيضاً يجتمع جماعة خلف قارىء واحد يقرأ بصوت مرتفع، ثم يرفعون أصواتهم خلفه، وقد لا يعقلون هٰذا الدعاء ولا يعرفون معناه، ويشوشون على غيرهم.

والدعاء إذا كان عن غير حضور قلب ولا معرفة لمعناه لا ينفع صاحبه؛ فينبغي للمسلم أن يدعو لنفسه بما تيسر بدعاء يحضره قلبه ويفهم معناه لينفعه الله به»[1].

* تحذيرات كليَّة:

ذكر المقَّري في «قواعده» (١ / ٣٤٩) تحذيرات كليَّة، ينبغي لطالب العلم أن ينتبه إليها، قال رحمه الله تعالى ما نصُّه: «حذَّر الناصحون من أحاديث الفقهاء، وتحميلات الشيوخ، وتخريجات المتفقهين، وإجماعات المحدِّثين، وقال بعضهم: احذر أحاديث عبد الوهاب والغزَّالي، وإجماعات ابن عبد البر، واتِّفاقات ابن رشد، واحتمالات الباجي، واختلاف اللخمي»، ثم نقل عن هلال الدين القزويني قوله عن القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي (ت ٤٢٢هـ): «ما أحسن فقه قاضيكم، لولا ما يحتج به من الحديث الضعيف».

●●●●●

(١) «نور على الدرب»، فتاوى الشيخ صالح الفوزان (ص ٩٦)، إعداد فايز أبو شيخة.

كتب تطعن في العلماء والدعوة السلفية

ومن الكتب التي ينبغي أن يحذر منها تلك التي تقدح في الأئمة والعلماء، ومن الأمثلة على ذلك:

٢٩ ـ «كتاب التعليم»، لمسعود بن شَيْبَة بن الحُسَين السِّنْدي عماد الدين الحنفي.

قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى:

«مجهول لا يُعْرَف عن مَنْ أخذ العلم، ولا مَنْ أخذ عنه، له مُخْتَصر سمّاه «التعليم»، كذب فيه على مالك وعلى الشافعي كذباً قبيحاً، فيه ازدراء بالأنبياء، وقال فيه: لا يعرف للشافعي مسائل اجتهد فيها ولا حادثة استنبط حكمها غير مسائل معدودة تفرّد بها، كذا قال. قلت: وأظنّه كان في عصر المعظَّم بن العادل»[1].

٣٠ ـ «كتاب البيوع»، لداود بن خلف الأصبهاني.

قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي:

«داود بن خلف الأصبهاني كان ضالاً مبتدعاً مموهاً ممخرقاً، قد رأيته وسمعت كلامه وحكيته لأبي وأبي زرعة؛ فلم يرضيا مقالته، وأما أبي رحمه

(١) «ذيل ميزان الاعتدال» (ص ٤١٧ ـ ٤١٨، رقم ٦٨٨)، و«لسان الميزان» (٦ / ٢٦).

الله؛ فحمل إليه كتاب له يسميه «كتاب البيوع»، وقصد أهل الحديث وذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم في ذٰلك؛ فأخرج أبي كتاباً في الرد عليه في نحو خمسين ورقة»[1].

٣١ ـ «كتاب المدلِّسين»، لأبي علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي (ت ٢٤٥هـ).

وهو ممّن تفقه بالشافعي، و«له كتب مصنَّفة ذكر فيها اختلاف الناس من المسائل، وكان حافظاً لها، وذكر في كتبه أخباراً كثيرة»[2]، ومع هٰذا؛ فقد صنَّف كتاب «المدلسين» وطعن فيه على بعض التابعين؛ فحذر منه العلماء الربانيّون.

وقال المروذي في كتاب «القَصَص»: «عزم حسن بن البزاز وأبو نصر ابن عبد المجيد وغيرهما على أن يجيئوا بكتاب «المدلسين» الذي وضعه الكرابيسي يطعن فيه على الأعمش، وسليمان التيمي؛ فمضيتُ إليه في سنة أربع وثلاثين؛ فقلت: إن كتابك يريد قوم أن يعرضوه على أبي عبد الله؛ فأظهِرْ أنك قد ندمتَ عليه.

فقال: إن أبا عبد الله رجل صالح، مثله يوفَّق لإصابة الحق، قد رضيتُ أن يعرض عليه، لقد سألني أبو ثور أن أمحوه؛ فأبيت.

فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يعلم لمن هو؛ فعلّموا على مستبشعات من الكتاب، وموضعٍ فيه وضع على الأعمش، وفيه: إن زعمتم أن الحسن بن صالح كان يرى السيف؛ فهٰذا ابن الزبير قد خرج.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣ / ٤١١).

(٢) «الكامل في الضعفاء» (٢ / ٧٧٦).

فقال أبو عبد الله: هٰذا أراد نُصْرة الحسن بن صالح؛ فوضع على أصحاب رسول الله ﷺ، وقد جمع للرّوافض أحاديث في هٰذا الكتاب.

فقال أبو نصر: إنّ فتياننا يختلفون إلى صاحب هٰذا الكتاب.

فقال: حذِّروا عنه»[1].

وقد حذر من هٰذا الكتاب الحافظ ابن رجب رحمه الله بقوله في «شرح علل الترمذي» (٢ / ٨٩٢ ـ ٨٩٣): «وقد تسلَّط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هٰذه العلل، وكان مقصوده بذٰلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سمَّاه بـ «كتاب المدلسين».

وقد ذكر كتابه هٰذا للإمام أحمد فذمَّه ذمّاً شديداً[2]، وكذٰلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء». ثم أورد ما نقلناه عن الإمام أحمد آنفاً، وعلق عليه بقوله:

«وقد تسلَّط بهٰذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث؛ كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذٰلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس، إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه في الطعن في الأعمش ونحوه؛ كيعقوب الفسوي وغيره».

قلت: وقد تسلَّط بهٰذا الكتاب أيضاً أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي المعتزلي (ت ٣١٩هـ) عندما رأى رسالة لحرب بن إسماعيل السيرجاني (ت ٢٨٠هـ) بعنوان «السنة والجماعة»؛ فكتب في نقضها:

---

(١) «تاريخ الإسلام» (وفيات ٢٤١ ـ ٢٥٠هـ) (ص ٨٤ ـ ٨٥).

(٢) انظر: «مسائل إسحاق» (رقم ١٨٦٥).

٣٢ ـ «كتاب الطعن على المحدِّثين»، لأبي القاسم البلخي[١]، (ت ٣١٩هـ) المذكور.

قال القاضي المحدث الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) ما نصه:

«وليس للراوي المجرّد أن يتعرض لما لا يكمل له، فإن تركه ما لا يعنيه أولى به وأعـذر له، وكـذٰلك سبيل كل ذي عام، وكان حرب بن إسماعيل السيرجاني قد أكثر من السماع وأغفل الاستبصار، فعمل رسالة سماها «السنّة والجماعة» تعجرف فيها، واعترض عليها بعض الكتبة من أبناء خراسان ممن يتعاطى الكلام، ويذكر بالرياسة فيه والتقدم؛ فصنف في ثلب رواة الحديث كتاباً تلفظ فيه من كلام يحيى بن معين وابن المديني، ومن كتاب «التدليس» للكرابيسي، و«تاريخ ابن أبي خيثمة»، والبخاري ما شنع به على جماعة من شيوخ العلم؛ خلط الغث بالسمين، والموثوق بالظنين، وادعى دعاوى لم يضبط أكثرها، ولا عرف وجود التصرف فيها، وتساخف في حكايات أوردها، وروايات أسندها إلى رجال له ممن لا يعدُّ كلامه من عمله، ولا له واعظ يزجره من نفسه، ولو أنصف لأيقن أن الغامز على حزبه أكثر، والخلاف الواقع بين كبراء أهل مقالته أوسع، وما يلحق به وبهم من أنواع الشناعة أعظم، ولقاده الإنصاف إلى أن يحكم على نفسه بمثل ما حكم به على خصمه؛ فإنه ذكر ابن شهاب الزهري فيمن ذكره، وعيَّره بتقليد الأعمال، وأنه عزّر رجلاً فمات، وهو مع هٰذا القول في ابن شهاب ـ حامل سيف تارة، وصاحب قلم أخرى، يمضيان على غير مراده، ويعصيان الله في عباده، على أن ما حكي عن ابن

---

(١) وللبلخي هٰذا كتـاب «قبول الأخبار ومعرفة الرواة» أيضاً، منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية تحت رقم (ب ٢٤٠٥١)، ولا يبعد أن يكون هٰذا الكتاب هو المراد من كلام الرامهرمزي الآتي؛ إذ صرح في مقدمته أنه وضع لمعارضة شيخه! أفاده الأستاذ محمد عجاج الخطيب.

شهـاب نادر شاذ، وأمره حاضر مشـاهد ولـو اقتصر على ما بيَّن من دلائل التوحيد، وعظم من شأن الوعيد؛ لكان كأحد المتكلفين الذين يأمرون ولا يأتمرون، ويقولون ما لا يفعلون، وجدير أن يعقل اللسان عن الخطل، ويقرن العلم بصـالـح العمل ـ من كان ذا فهم ثاقب، ولسان بين؛ ليكون العمل داعياً، والعلم هادياً، واللسان معبراً، ولو كان حرب مؤيداً مع الرواية بالفهم لأمسك من عنانه، ودرى ما يخرج من لسانه، ولٰكنه ترك أولاها، فـ «أمكن القارة من راماها»[1]، ونسأل الله أن ينفعنا بالعلم، ولا يجعلنا من حملة أسفاره والأشقياء به، إنه واسع لطيف قريب مجيب»[2].

●●●●●

(1) هو مثل عربي مشهور، انظر عنه: «مجمع الأمثال» (٢ / ١٠٠، رقم ٢٨٦٧).

(2) «المحدث الفاصل» (ص ٣٠٩ ـ ٣١١).

وانظر بشأنه أيضاً: «لسان الميزان» (٣ / ٢٥٥)، و«بحوث في تاريخ السنة المشرفة» (١٢٠ ـ ١٢١).

كتب تقدح في الدعوة السلفية

من علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الحديث والأثر، والتاريخ يعيد نفسه؛ فها هم أهل البدع يرمون أهل السنة (السلفية) بوابلٍ من التُّهم، ويرشقونهم بسيل من الظُّلَم؛ فها هو أحدهم[1] يذكر (السلفية) ضمن (الآفات العشرون) في كتابه الذي صدر عن المركز الإسلامي للدراسات والبحوث التابع لمجلة «الدَّعوة» المصرية، ويحمل اسم:

٣٣ ـ «نحو جيل مسلم».

وينعى فيه على (السلفيين) بقوله: (ص ١٠٥ وما بعدها):

«لماذا يتذكر بعض الأفراد سلفنا الصالح بشعورهم الطويلة المفروقة، والثياب القصيرة، ولفلفة العمائم، وإسدال الغترة والعزبة، واللحى الطويلة الشعثاء، ووضع الكحل في عيون الرجال؟!

لماذا نرى في سلفنا الصالح صفات البداوة؛ فالجلوس على الأرض، وتناول الطعام كذلك، والنوم أيضاً. . . لقد ضحكت كثيراً لخبر الذين دُعوا لتناول الطعام على ترابيزة سفرة فقاموا بتكسيرها!! وأنزلوا الطعام وأكلوا على الأرض!! وحزنت كثيراً لخبر الذين طلقوا زوجاتهم لمّا رفضن بيع الأثاث «الموبليات»؛ لأنهن بذلك عصريات متفرنجات!!

---

(١) واسمه عبد القادر أحمد عبد القادر، ولعله مستعار.

لماذا نتصور سلفنا الصالح سكاناً للجبال والصحاري، ورعاة للإبل والغنم؟

ولماذا نتصورهم ركاب الخيل والبغال والحمير، وصناع السرج والبرادع؟

والبعض يحاول الارتقاء في فهم السلف الصالح؛ فيحاول أن ينقل إلينا في عصرنا مشاكلهم ومسائلهم العقيدية والفقهية!!

قلت: يا هٰذا! هٰذه التصوّرات ـ والله ـ لا وجود لها في الخارج، وإنما هي في ذهنك، وقد تكوّنت بدافع حقدٍ على هٰذه الدعوة ورجالاتها، وبسبب قصص يتندّر بها أمثالك، وتكون قد صدرت من (معجبين) بـ (السلفية)، ولا يمثلون شيئاً، وإلا؛ فقل لي ـ بالله عليك ـ: مَنْ مِنْ أئمة الدعوة السلفية ـ قديماً وحديثاً ـ قال ما ذكرتَ وسطرتَ، وعلى من تنعى وترد بكلماتك التي لا تسمن ولا تغني من جوع؟! نعم، السلفية فهم الدين ـ كل الدين ـ على وفق فهم (السلف) الصالح للكتاب والسنة، ولقواعده العامّة المضبوطة بهما، مظهراً ومخبراً عقيدة وسلوكاً وخُلُقاً؛ فماذا ترى... أترى أن نلتزم (زي الكفار)؟ أو لماذا الدندنة بحرص وتأكيد على التقليل من شأن المظهر؟ أفلا تعلم ـ هداك الله ـ أن لذٰلك صلة قوية بـ «المخبر»؟ فإن كنت مبتلىً بشيء من هٰذا؛ فلتتستّر، ولا تجهر بقولك (ص ١٠٧):

«والبعض رأى في «البدلة» والقميص الإفرنجي والبنطلونات الحديثة خروجاً على صلاح السلف؛ فلبسوا الجلاليب، وحاولوا أن يجعلوا من هٰذه الجلاليب مشاكل في الجامعات والدواوين».

أسألك: أيها الأفضل ما ذكرت عن هٰؤلاء، أم ما وصفته بأنه (الإفرنجي)؟! فعلى فرض أن (البعض) على رأيك ـ التزم الأفضل ـ؛ ماذا

يقال له وكيف يعامل؟

ومن ثم تقول عن هٰذا البعض ما نصه (ص ١٠٨ ـ ١١٠):

«والبعض يرى أن الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ إمام وأستاذ السلف، ولا يرى الشافعي إلا نكرة، رغم أن الشافعي شيخ ابن حنبل!!

والبعض يحدد زمان السلف الصالح بالقرون الثلاثة الأولى، ثم ينسبون ابن تيمية وابن القيم إلى السلف الصالح، ولا يدرون أن هٰذين الإمامين من أبناء القرن السابع!!

والبعض يرى أن التصوف كله يعني الخزعبلات والبدع والسحر والشعوذة وأنواع الشرك بالقبور والنذور والتوسل والطواف بالمقابر، وما إلى ذٰلك، ولا يدري هٰذا البعض أن التصوف كان يعني الإسلام على حقيقته لمدة تزيد على خمسة قرون!!

والبعض يرى أن من مظاهر السلفية الصالحة أن نتداوى بالأعشاب وما في كتاب «الطب النبوي»، وأن نغض الطرف عن الأدوية الحديثة!!

بل لقد حرم بعضهم الاستعانة بطبيب التوليد!! وقالوا: إن القطة تلد، والعنزة تلد، والحيوانات كلها تلد دون الاستعانة بطبيب!

والبعض يرى أن مقاومة البق والبراغيث والقمل والآفات الزراعية عملاً محرماً، حيث تقتل هٰذه المقاومة مخلوقات تسبح الله!!

والبعض يرى أن المرأة لا تتعلم في المدارس، وإذا خرجت؛ فداخل النقاب الأسود فقط، وغير ذٰلك يعتبر من باب التبرج!!

والبعض يرى أن السلفية الصالحة هي التزام الرأي الواحد في مسائل الفقه، وإلقاء الاجتهادات الأخرى في الترع والمصارف!! وهم لذٰلك

يخرجون الأئمة من الإسلام؛ لأنهم اختلفوا في مسائل الفقه!!

والبعض يرى أن رفع الصوت، وحدَّة الكلام، وسلاطة اللسان في مخاطبة الناس قوة في الدين ورسوخاً في العقيدة!!

والبعض يرى أن تجهم الوجه، وتقطيب الجبين، و«الشخط» في الناس، وتعنيفهم على أعمالهم سلفية صالحة، حيث يعتبرون ذلك أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر!!».

لا أريد أن أطيل في الرد، وإنما أدعوك أيها الكاتب أن تراجع تصوّراتك عن السلفية، وإذا كنت ترد على جماعةٍ معينة؛ فلم لا تخصصهم، ولماذا هذا التعميم الذي فيه ظلمٌ للدعوة السلفية، وتنفير عنها، وصد عن سبيلها؟!

فأحذّرك ـ أخي القارىء ـ من هذا الكتاب، وانظر ـ رعاك الله ـ ماذا يقولون عنك، ويتقوّلون عليك، وما ذلك إلا لأنك أبيت أن تمسخ نفسك بهذا الواقع المرير، وتقوم بمجاراته على علّاته وأمراضه، عافاني الله ـ وإياك ـ من سيىء الأسقام، وأعاذنا من شر الأفهام، والله الهادي.

ومن الكتب التي ظلمت هذه الدّعوة المباركة:

٣٤ ـ «السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، لمحمد سعيد رمضان البوطي.

عنوان هذا الكتاب غريب؛ إذ يوحي إنكار أن يكون للسلف مذهب ومنهج، ومضمونه أغرب من عنوانه حيث يقول فيه: «إنَّ التمذهب بالسلفية بدعة»!! وفيه شنّ حملة على السلفيين، وما حمله على ذلك ـ حتى تناولت القدامى من أئمة الدعوة كشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب ـ كراهيته للبدعة؛ لأنه يؤيِّد في هذا الكتاب كثيراً من البدع؛

كالأذكار الصوفية المبتدعة، والدعاء الجماعي بعد الصلاة، وغيرها[1]، وقد انبرى الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ورعاه ـ إلى كشف هفوات هٰذا الكتاب وأخطائه في كتيب جيد بعنوان: «نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان من الهفوات»، وهو مطبوع، ذكر فيه واحداً وأربعين تعقيباً، وللشيخ المنفيخي أيضاً ردود على هٰذا الكتاب، نشرت في مجلة «الجامعة السلفية» وفي مجلتنا «الأصالة» العدد الثالث عشر.

٣٥ ـ «السلف والسلفيون (رؤية من الداخل)»، لإبراهيم العسعس.

ذهب فيه مؤلفه (ص ١٧) إلى بدعية التسمية بـ «السلفية»! !وذكر (ص ٣٥ وما بعدها) أن من يتسمّون بـ «السلفيين» هٰذه الأيام إنما هم «ناصريون»!! فعقد باباً في كتابه بعنوان: «سلفية أم ناصرية»[2]! ثم يعمم بعض التصوّرات التي دوّنها بعض السلفيين على جميعهم، فها هو يقول تحت عنوان «الترويج للعقيدة الجبرية» (ص ٥٩): «الجبرية التي يروِّج لها السلفيون...»، ولا ينقل في كثير من المآخذ التي رآها إلا من كتب الأستاذ محمد إبراهيم شقرة؛ فلماذا هٰذا الهجوم والتعميم؟!

وذكر في المقدمة (ص ١) ما نصه: «تأتي هٰذه الدراسة في وقت الحاجة إلى البيان، بعد أن أصبحت «السلفية» وصفاً محتكراً في أيدي مجموعة من الناس، يظن الواحد منهم أنه قيِّمٌ على منهج السلف، فينادي بأعلى صوته «أنا السلفية»، فمن كان «أنا»؛ فهو «سلفي»، وإلا؛ فليخرج من «السلفية» مذموماً مدحوراً»، ثم يقع هو ـ نفسه ـ في هٰذا الخطأ؛ فاسمع إليه

---

(١) من كلام الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ «نظرات وتعقيبات» (ص ٩ ـ ١٠) بتصرف.

(٢) لم يوفَّق المؤلف في هٰذا العنوان؛ فـ «الناصرية» نسبة معروفة وأصبحت علماً على أناس منسلخين من الدين، وهم علمانيون!!

وهو يقول (ص ١٢): «... ولذلك؛ فإننا نريد الخلاص من هٰذه الازدواجية، فنعلن بهٰذا البيان: أن هٰذا هو منهج السلف، نسبة وعقيدة ومنهجاً[1]، ومن كان على غيره؛ فليس له الانتساب إليه، فضلاً عن أن يحتكره»!!

فما الفرق بين قوله هٰذا الأخير، وقول من نعى عليهم سابقاً «فينادي بأعلى صوته: «أنا السلفية»... إلخ»؟!

والخلاصة في هٰذا الكتاب تضخيم لبعض الجزئيات، وتعميم للأخطاء والهفوات، وفيه تصوّرات شنيعات قامت في ذهن المؤلف مسبقاً حول الدعوة والدّعاة.

وقد ردّ شيخنا حفظه الله تعالى على من ينكر التسمية بالسلفية؛ فقال كلاماً ماتعاً نافعاً، نثبته هنا وهو بمثابة الرد على ما في هٰذا الكتاب والذي قبله بهٰذا الخصوص، قال حفظه الله تعالى:

«إنَّ كلمة السلف معروفة في لغة العرب وفي لغة الشرع، وما يهمّنا هنا هو بحثها من الناحية الشرعية:

فقد صح عن النبي ﷺ؛ أنه قال في مرض موته للسيدة فاطمة رضي الله عنها: «فاتقي الله واصبري، ونعم السلف أنا لك»[2].

ويكثر استعمال العلماء لكلمة السلف، وهٰذا أكثر من أن يعد ويحصى، وحسبنا مثالاً واحداً وهو ما يحتجون به في محاربة البدع:

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

---

(١) هٰكذا في (٦٦ صفحة) من القطع الصغير.

(٢) رواه مسلم (٢٤٥٠، ٩٨).

ولٰكن هناك من مُدَّعي العلم من يُنكر هٰذه النسبة زاعماً أن لا أصل لها؛ فيقول: «لا يجوز للمسلم أن يقول أنا سلفي»، وكأنه يقول: «لا يجوز أن يقول مسلم: أنا متبع للسلف الصالح فيما كانوا عليه من عقيدة وعبادة وسلوك»!

لا شك أن مثل هٰذا الإنكار ـ لو كان يعنيه ـ يلزم منه التبرُّؤ من الإسلام الصحيح الذي كان عليه سلفنا الصالح، وعلى رأسهم النبي ﷺ كما يشير الحديث المتواتر الذي في «الصحيحين» وغيرهما عنه ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

فلا يجوز لمسلم أن يتبرأ من الانتساب إلى السلف الصالح، بينما لو تبرأ من أية نسبة أخرى؛ لم يمكن لأحد من أهل العلم أن ينسبه إلى كفر أو فسوق.

والـذي ينكـر هٰذه التسمية نفســه تُرى ألا ينتسب إلى مذهب من المذاهب سواءٌ أكان هٰذا المذهب متعلّقاً بالعقيدة أو بالفقه؟!

فهو إما أن يكون أشعريّاً أو ماتريديّاً، وإما أن يكون من أهل الحديث، أو حنفياً، أو شافعياً، أو مالكياً، أو حنبلياً؛ مما يدخل في مسمّى أهل السنة والجماعة، مع أن الذي ينتسب إلى المذهب الأشعري أو المذاهب الأربعة؛ فهـو ينتسب إلى أشخاص غير معصومين بلا شك، وإن كان منهم العلماء الذين يصيبون؛ فليت شعري هلا أنكر مثل هٰذه الانتسابات إلى الأفراد غير المعصومين؟

وأمـا الـذي ينتسب إلى السلف الصـالح؛ فإنه ينتسب إلى العصمة ـ على وجه العموم ـ، وقد ذكر النبي من علامات الفرقة الناجية أنها تتمسّك بما كان عليه رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه.

فمن تمسّك بهم كان يقيناً على هُدى من ربه.

وهي نسبة تُشرِّف المنتسب إليها وتُيسِّر له سبيل الفرقة الناجية، وليس ذلك لمن ينتسب أية نسبة أخرى؛ لأنها لا تعدو واحداً من أمرين: إما انتساباً إلى شخص غير معصوم، أو إلى الذين يتَّبعون منهج هذا الشخص غير المعصوم؛ فلا عصمة كذلك، وعلى العكس منه عصمة أصحاب النبي ﷺ، وهو الذي أمرنا أن نتمسّك بسنته وسنّة أصحابه من بعده.

ونحن نُصِرُّ ونُلِحُّ أن يكون فهمنا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وَفْق منهج صحبه، لكي نكون في عصمة من أن نميل يميناً أو يساراً، ومن أن ننحرف بفهم خاص لنا ليس هناك ما يدل عليه من كتاب الله سبحانه وسنة رسوله ﷺ.

ثم لماذا لا نكتفي بالانتساب إلى الكتاب والسنة؟

السبب يعود إلى أمرين اثنين:

أحدهما: متعلق بالنصوص الشرعية.

والآخر: بواقع الطوائف الإسلامية.

بالنسبة للسبب الأول؛ فنحن نجد في النصوص الشرعية أمراً بطاعة شيء آخر إضافة إلى الكتاب والسنة، كما في قوله تعالى: ﴿وأَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، فلو كان هناك ولي أمر مبايع من المسلمين؛ لوجبت طاعته كما تجب طاعة الكتاب والسنة، مع أنه قد يخطىء هو ومن حوله؛ فوجبت طاعته دفعاً لمفسدة اختلاف الآراء، وذلك بالشرط المعروف: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[1].

وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الهُدى وَيَتَّبِعْ

(١) «الصحيحة» (١٧٩).

﴿غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾.

إن الله عز وجل يتعالى ويترفّع عن العبث، ولا شك ولا ريب أن ذكره سبيل المؤمنين إنما هو لحكمة وفائدة بالغة؛ فهو يدل على أن هناك واجباً مهماً، وهو أن اتباعنا لكتاب الله سبحانه ولسنة رسوله ﷺ يجب أن يكون وفق ما كان عليه المسلمون الأولون، وهم أصحاب الرسول ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وهٰذا ما تنادي به الدعوة السلفية، وما ركّزت عليه في أُسِّ دعوتها، ومنهج تربيتها.

إن الدعوة السلفيّة ـ بحق ـ تجمع الأمة، وأي دعوة أخرى تفرّق الأمة، يقول الله عز وجل: ﴿وكُونوا مَعَ الصَّادقينَ﴾، ومن يفرّق بين الكتاب والسنة من جهة وبين السلف الصالح من جهة أخرى؛ لا يكون صادقاً أبداً.

أما بالنسبة للسبب الثاني؛ فالطوائف والأحزاب الآن لا تلتفت مطلقاً إلى اتباع سبيل المؤمنين الذي جاء ذكره في الآية، وأيّدته بعض الأحاديث منها حديث الفِرَق الثلاث والسبعين، وكلُّها في النار إلا واحدة، وصفها رسول الله ﷺ بأنها: «هي التي على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[1].

وهٰذا الحديث يشبه تلك الآية التي تذكر سبيل المؤمنين، ومنها حديث العِرْباض بن سارية، وفيه: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»[2].

إذن هناك سُنّتان: سنة الرسول ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين.

ولا بدَّ لنا ـ نحن المتأخرين ـ أن نرجع إلى الكتاب والسنة وسبيل

(١) «الصحيحة» (٢٠٣، ١٤٩٢).

(٢) «إرواء الغليل» (٢٤٥٥).

المؤمنين، ولا يجوز أن نقول: إننا نفهم الكتاب والسنة استقلالاً دون الالتفات إلى ما كان عليه سلفنا الصالح!

ولا بُدَّ من نسبة مميزة دقيقة في هٰذا الزمان؛ فلا يكفي أن نقول: أنا مسلم فقط، أو مذهبي الإسلام؛ فكل الفرق تقول ذٰلك؛ الرافضيّ والإباضيّ، والقاديانيّ، وغيرهم من الفرق؛ فما الذي يُمَيِّزك عنهم؟!

ولو قلت: أنا مسلم على الكتاب والسنة لما كفى أيضاً؛ لأن أصحاب الفرق ـ من أشاعرة وماتريدية وحزبيِّين ـ يدّعون اتباع هٰذين الأصلين كذٰلك.

ولا شك أن التسمية الواضحة الجليّة المميّزة البيّنة هي أن نقول: أنا مسلم على الكتاب والسنة وعلى منهج سلفنا الصالح، وهي أن تقول باختصار: «أنا سلفي».

وعليه؛ فإنَّ الصواب الذي لا محيد عنه أنه لا يكفي الاعتماد على القرآن والسنة دون منهج السلف المبين لهما في الفهم والتصور، والعلم والعمل، والدعوة والجهاد.

ونحن نعلم أنهم ـ رضي الله عنهم ـ لم يتعصّبوا لمذهب معين أو شخص بعينه؛ فليس فيهم من كان بكرياً أو عمرياً أو عثمانياً أو علوياً، بل كان أحدهم إذا تيسَّر له أن يسأل أبا بكر أو عمر أو أبا هريرة سأله، ذلك بأنهم آمنوا أنه لا يجوز الإخلاص في الاتباع إلا لشخص واحد؛ ألا وهو رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

ولو سلمنا للناقدين جدلاً أننا سنتسمى بالمسلمين فقط دون الانتساب للسلفية ـ مع أنها نسبة شريفة صحيحة ـ؛ فهل هم يتخلّون عن التسمي بأسماء أحزابهم، أو مذاهبهم، أو طرائقهم على كونها غير شرعية ولا صحيحة؟!

فحسبُكمُ هٰذا التفاوت بيننا   وكلُّ إناءٍ بما فيه ينضح

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو ـ سبحانه ـ المستعان»[1] انتهى.

قلت: وهٰذه كلمات لإمام رباني فيها تأكيد لما بيّنه شيخنا حفظه الله ورعاه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤ / ١٤٩):

«لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذٰلك منه بالاتفاق، فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقّاً».

وغيرها كثير، ولتفصيل ذٰلك موضع آخر.

ومن الكتب التي تعرضت للسلفية وهي تحمل صورةً مسبقة خاطئة عنها:

٣٦ ـ كتاب «بين السلفية والصوفية، الاعتقاد الصحيح والسلوك السليم»[2]، لزاهد يحيى الزَّرقي.

تعرض فيه للسلفية في النصف الأخير من الكتاب من (ص ٧٥ ـ ١٤٢)، ومباحثه محصورة في أشياء محدودة وحول أخطاء بعض الأشخاص؛ فتعرض للخلط بين فكر السلف والفقه الحنبلي أو آراء أهل الظاهر في أربع ورقات، ثم أسهب في أخطاء محمد حامد الفقي ـ رحمه الله تعالى ـ بأخذه بأفكار المعتزلة في نحو عشر ورقات، ثم ذكر من أخطاء السلفية غلبة طابع (الوهابية) عليها! ثم راح يخلط بين آراء ابن تيمية حول (زيارة القبور)، و(قراءة القرآن عند القبور) و(بناء المساجد على القبور)، و(الدعاء عند

---

(١) مجلتنا «الأصالة» (ص ٨٦ ـ ٩٠).

(٢) وهو مطبوع في العراق، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٠م).

القبور)، و (التوسل بحق أو بجاه)، وآراء (الوهابيين)، وأن شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب كانا منصفين معتدلين في هٰذه المسائل بخلاف (الوهابيين) المتأخرين!! سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

ومن الكتب التي تعرضت للسلفية مركزةً على أنها دعوة زمنية وليست منهجاً متّبعاً.

٣٧ ـ «الاتجاه السلفي بين التأصيل والمواجهة»، لراجح الكردي، طبع دار عمار.

٣٨ ـ «ردود على شبهات السلفية»، لمحمد نوري الشيخ رشيد النقشبندي، مطبوع في سوريا عن مطابع الصباح في (٣٧٢ صفحة).

وهو كتاب يتعرض فيه لمسائل شتى، ويأتي فيه بنقولٍ عن علماء مشهورين، ويركز على من قال قولاً مرجوحاً، أو خالف فيه ما يقول به الشيخ الألباني، ثم يخرج بنتيجة عجيبة؛ فهو مركب على غير أساس ولا منهج، وصاحبه تكلم فيه عن السلفية ظانّاً بهم أنهم عصابة تخريبية همهم الشذوذ، غير ملتفت إلى الأدلة الشرعية، ولا إلى الإنصاف في الحكم على الآخرين، والله المستعان.

٣٩ ـ «هموم داعية»، لمحمد الغزالي.

إن الأستاذ محمد الغزالي قد جانب الصواب في كتابه عندما تعرض للدعوة السلفية، فليسمح لي الأستاذ بعرض بعض الملاحظات على كتابه؛ فالدين النصيحة، وقبل ذٰلك أحب أن أبيّن ما يلي:

أولاً: إنه إذا كان هناك جماعة لها منهج قائم على الكتاب والسنة تدعو إليه وحصل من أفراد بعض تلك الجماعة خطأ في سلوكهم تجاه الآخرين أو

خطأ في مفهوم من مفاهيم ذلك المنهج؛ فلا يعني ذلك أن نستبيح أعراض تلك الجماعة ونصفها بالجهل والقصور وعدم الفهم والعلم، ونهدر ما لها من حسنات وإيجابيات؛ فهذا حيف لا يقبله ميزان العدل والإنصاف.

ثانياً: إن المؤلف يقول: «ليست مهمة الدعاة تلمس الأخطاء وكشف أصحابها»[1]، هنا أذكِّر المؤلف بقوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمنوا لِمَ تَقُولونَ ما لا تَفْعَلُونَ كَبُـرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ﴾[2]؛ إذ إن القارىء لكتاب «هموم داعية» يكاد يجزم بأن المؤلف خالف قوله السابق فعلهُ في هذا الكتاب.

وذلك أنه أكثر من ذكر ـ ما يعتبره خطأ ـ ما وقع من أتباع المنهج السلفي المبتني على الكتاب والسنة، ويا ليته اقتصر على مجرد الذكر فقط، بل نجده يتبع ذلك بألفاظ ينبغي أن تستبعد من قاموس (الدعوة والدعاة)؛ مثل ألفاظ التجهيل والتنقص، كما سيتبين ذلك فيما سيأتي ذكره إن شاء الله.

ثالثاً: أن هناك مسائل عامة تتعلق ببعض الأحاديث التي أوردها وبعض القضايا التي أثارها لم أتطرق إليها هنا لأنها تحتاج إلى بسط من القول وشيء من الشرح والإيضاح ليس المقام هنا مقامها، إضافة إلى أنه سبق أن تكلم فيها علماء أفاضل أجادوا فيها وأفادوا مثل ما يتعلق بدلالة أحاديث الآحاد في باب العقيدة وغير ذلك.

ولنبدأ الآن بـ (نظرات حول كتاب «هموم داعية»):

النظرة الأولى: أن المؤلف وصف نفسه على غلاف كتابه بوصف

---

(١) كتاب الطريق من هنا، ط دار القلم (ص ١٣٥).

(٢) الصف: ٢ ـ ٣.

«داعية»، وهٰذا الوصف لا يتحقق لصاحبه؛ إلا بعد أن يستكمل عدة صفات من أبرزها ما ورد في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وجادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛ فهل هٰذه الصفات تنطبق على من أطلق للسانه العنان ليصف طائفة من المسلمين وهم ما يطلق عليهم (السلفيون) بصفات لا تليق بهم لمن عرفهم وأدرك حالهم.

فهل الذي حصل للمؤلف من مواقف مع أفراد قلة من هٰذه الطائفة يُجوّز له ذٰلك أن يصفهم بهٰذه الصفات التي لا يرضى منها واحدة لنفسه؛ فكيف يرضاها لغيره؟ وهاك بعضها:

١ - (. . . جهلة المحدّثين. . .) (ص ٤٤).

٢ - (. . . فكانوا للأسف بلاءً على السُّنّة وفتانين على الإسلام كله. . .» (ص ١٠٢).

٣ - (. . . الواقع أن الأمراض النفسية عند هٰؤلاء المتعصبين. . .) (ص ١٢).

٤ - (. . . أصحاب الفكر المختل. . .) (ص ٢١).

٥ - (. . . عقول بها مسّ. . .) (ص ١٤٤).

٦ - (. . . فكم ظُلمت السنة ممن يتشدقون بها. . .) (ص ٢٧).

٧ - (. . . خفاف الفقه. . .) (ص ١٠٦).

٨ - (. . . الجهال القاصرين. . .) (ص ١٤١).

٩ - (. . . إن الإسلام لا يؤخذ من أصحاب العقد النفسية، سواء كانت غيرتهم من ضعف جنسي أو شبق جنسي. . .) (ص ١٤٣).

١٠ ـ (. . . متكلمين باسم الإسلام. . .) (ص ١٤٤).

١١ ـ (. . . أعداد غفيرة من المتحدثين في الدعوة يشبهون هٰذا المدرس الجهول. . .) (ص ١٥٠).

١٢ ـ (. . . إن فهم هٰؤلاء الناس للدين غريب، وإثارة هٰذه القضايا دون غيرها من أساسيات الإسلام مرض عقلي، إنه ضرب من الخبال. . .) (ص ١٥٢).

١٣ ـ (. . . وإننا نحمي السنة من أفهام الأراذل. . .) (ص ١٥٢).

١٤ ـ (. . . ودين الله أشرف من أن يتحدث فيه هٰؤلاء الحمقى. . .) (ص ١٦١).

قلت: هٰذه بعض الصفات التي وصف بها المؤلف الجماعة السلفية، وأترك الحكم للقارىء المنصف الذي يريد وجه الله والدار الآخرة، ولٰكني أسأل المؤلف: ألم تضع في كتابك عنواناً يحمل (ضرورة العناية بالقرآن الكريم)[1]، ويبدو أن قصدك من ذٰلك تدبر القرآن وفهمه وتطبيقه على الوجه الأكمل. . . فأين أنت من قوله تعالى واصفاً عباده المؤمنين ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[2]؟ أمن الرحمة والشفقة وصف إخوانك المسلمين بالخبال والجهل والحمق والمرض العقلي والفكر المختل. . . ؟

كما وضع المؤلف في كتابه فصلاً بعنوان (لا سنَّة من غير فقه)[3] كأنه يريد من دارس السنة أن يكون عنده فقه وفهم لنصوصها، وهٰذا حق؛ فأين

(١) (ص ٢٤).

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) «هموم داعية» (ص ١٩).

فقه الأستاذ لقول المصطفى ﷺ: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً»، وقوله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، أين أنت من قولك: «.. وإذا كان من يخالفنا في الرأي مأجور؛ فلم نسبه، ونجرحه، ونضيّق عليه الحناق»[1]، وقولك: «... يجب أن نتعاون في المتفق عليه، ونتسامح في المختلف فيه، ونتساند صفّاً واحداً»[2]، أليست هٰذه الألفاظ تخالف تمام المخالفة معنى التعاون والتسامح والتساند؟ أم أنها ليست سبّاً ولا جرحاً؟ أليس هٰذا العمل يخالف معنى الإخاء الديني الذي تدعو إليه في كتابه هٰذا (ص ١٦).

النظرة الثانية: قول الأستاذ «خصومات علمية فات وقتها» (ص ٩)، وقوله: «اسمع يا بني: لماذا تحيون الخصومات العلمية القديمة» (ص ١١)؛ فهل أتباع المنهج السلفي هم سبب هٰذه الخصومات التي فات وقتها؟ «ويقصد الأستاذ بهٰذه الخصومات ما حصل بين أهل السنة والجماعة وغيرهم من طوائف المبتدعة والأشاعرة والمعتزلة، وغيرها في باب توحيد الأسماء والصفات»، وهل هم الذين يحيون هٰذه الخصومات وينشرونها بين الناس؟ أخي القارىء! من أجل أن تعرف الجواب من غير كدّ لذهنك وبصرك؛ أذكر لك دليلاً واحداً من واقعنا المعاصر لتحكم أنت بنفسك وتعرف من هو الذي سبب هٰذا الخلاف وحرص كل الحرص على نشره بين أجيال المسلمين، وهاك المثال:

نشرت مجلة المجتمع الكويتية في عددها (٦٢٧) إلى عددها (٦٣٢) مقالات للأستاذ الصابوني، يريد بهٰذه المقالات أن يبين للقراء أن

---

(١) (ص ١٢).

(٢) (ص ٤٧).

مذهب الأشاعرة في العقيدة هو مذهب أهل السنة والجماعة، ولا شك أن الأصل أن المسلمين يأخذون أحكام دينهم من نصوص الكتاب والسنة؛ سواءً في باب العقيدة، أم في سائر أبواب أحكام الشريعة الإسلامية، وهٰذا ما يدعو إليه أتباع المنهج السلفي ـ فماذا يريد الأستاذ الصابوني من هٰذه المقالات التي تخالف هٰذا الأصل في باب العقيدة؛ أترى أن هٰذه المقالات خصومات علمية فات وقتها؛ فلماذا يكتبها هٰذا الأستاذ؟ أم ترى أنها خصومات علمية ماتت؛ فلماذا يحييها وينشرها الأستاذ الصابوني؟

فنحن الآن أمام أمرين:

الأمر الأول: أن نقول إن عمل الصابوني هٰذا القصد منه العبث وضياع الجهد وهدر الوقت، وهٰذا لا يصدر من أحمق عابث؛ فكيف يصدر من أستاذ جامعي؟

الأمر الثاني: أن الصابوني أراد من نشر هٰذه المقالات تقرير منهج معين يدعو إليه، وذٰلك المنهج هو منهج الأشاعرة في باب العقيدة وهٰذا هو الواقع الذي لا محيص عنه.

إذن من هو سبب هٰذه الخصومات ٱلتي فات وقتها، ومن هو الذي يحييها وينشرها بين الناس؛ هل هم أتباع مدرسة السلف، أم أتباع مدرسة الخلف؟

النظرة الثالثة: أن الأستاذ يذكر أنه وجه إليه سؤال وهو ما يلي: «ما رأيك في الفوقية بالنسبة إلى الله تعالى؟» (ص ٩).

قال الشيخ الغزالي: «تسألني عن هٰذه الفوقية؟ لا أدري[١]، أنا مع

---

(١) والأستاذ هنا لا يقصد عدم علمه بالكيفية؛ فهٰذا أمر متفق عليه بيننا وبينه، ولٰكنه

العقلاء الذين يقولون السماء فوقنا والأرض تحتنا» (ص ٩)، ثم قال الأستاذ: «بين الحين والحين يطوف بي من إجلال الله وإعظامه ما أظنني به واحداً من الذين قيل فيهم: ﴿يَخافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، ثم قال الأستاذ: «تسألني عن هٰذه الفوقية؟ لا أدري!».

نعم، لقد ذكر الأستاذ في ضمن جوابه قوله: «.. وعلى أية حال؛ فالخالق الأعلى له فوقية تقهر الخلائق جميعاً، وتستعلي وتستعلن على الجن والإنس والملائكة وسائر الموجودات...» (ص ١١).

قلت: هٰذا الكلام فيه نوع من الإيهام والتدليس والتضليل؛ إذ أن الأستاذ أشار هنا إلى صفة علو القهر فقط، وهٰذا ما تقول به طائفة الأشاعرة وغيرهم، أما أهل السنة والجماعة؛ فيثبتون لله عز وجل جميع أنواع العلو التي هي:

١ ـ علو القدر (بمعنى أن صفاته تعالى عليا ليس فيها نقص بوجه من الوجوه)[1].

٢ ـ علو القهر (وهو ما أشار إليه الأستاذ آنفاً).

٣ ـ علو الذات (بمعنى أن ذاته تعالى فوق جميع مخلوقاته)[2].

ويترجح لديّ أن السائل أراد استفسار الأستاذ عن معنى علو الذات لأنه هو الذي طال فيه الجدل والكلام بين أهل السنة والجماعة وغيرهم من الفرق

يقصد نفي المعنى الذي تدل عليه نصوص الكتاب والسنة، وهو إثبات العلو المطلق لله عز وجل؛ فهو سبحانه بائن من خلقه مستو على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

(١) «شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» للشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٢) نفس المصدر السابق.

المبتدعة، فلو أن الأستاذ أجاب السائل على حسب المنهج الذي أشار إليه بقوله: «أما كان حسبنا منهج القرآن العزيز في تعليم العقائد؟»[1] (ص ١١)؛ لأصاب الإجابة، ولٰكنها شنشنة نعرفها من أخزم.

وهاك أخي القارىء إشارة إلى منهج القرآن العزيز في إثبات هٰذه الصفة العظيمة، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾... إلى غير ذٰلك من الآيات الكثيرة الدالة على إثبات هٰذه الصفة العظيمة لله عز وجل؛ فهو سبحانه بائن من خلقه له صفة العلو المطلق مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف، وهٰذا هو مذهب السلف في إثبات هٰذه الصفة وغيرها من صفات الرب جل وعلا.

النظرة الرابعة: لمز الأستاذ بعض علماء الإسلام الأفاضل الذين بذلوا حياتهم خدمة للإسلام والمسلمين؛ أمثال الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى، وهاك ما قاله الأستاذ بعد أن أورد قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾؛ قال: «فهل وعى ذلك من قبل حديث الغرانيق[2] وقال: إن تظاهر الروايات يجعل له أصلاً ما، والقائل محدّث كبير؟!»، وهٰذا المحدث الكبير الذي لمزه الأستاذ بعدم الوعي لم يسمه لنا هنا، ولٰكن سماه لنا في كتاب آخر بأنه «ابن حجر»[3]، سبحان الله! حافظ علامة عالم رباني ـ رحمه

---

(١) وينبغي أن يقال: أما كان حسبنا منهج القرآن العزيز والسنة المطهرة في تعليم العقائد؟!

(٢) قصة الغرانيق غير صحيحة.

(٣) كتاب «الطريق من هنا»، ط دار القلم (ص ٦١).

الله تعالى ـ تعتبر كتبه من أعظم الكنوز في المعارف الإسلامية يلمزه الأستاذ ـ هداه الله ـ بقوله: «فهل وعى»؟ هٰذه الكلمة قد تقال في بعض المتعلمين، أما جبال العلم أمثال ابن حجر رحمه الله؛ فلا أتصور أن الأستاذ يوافقني على لمزهم بهٰذا.

ويستطرد الأستاذ قائلاً: «وقد قبل فرية الغرانيق مدّعٍ للسلفية كبير ووضعها في سيرة ألفها»، نعم لقد أشار الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إلى قصة الغرانيق في مختصر السيرة الذي ألفه[1]، ولٰكن؛ هل يعني هٰذا الخطأ الذي لا يتجاوز ثلاثة أسطر أن يوصف صاحبه بأنه (مدّع للسلفية)، ما رأيك يا أستاذ لو وضعنا كل من أخطأ خطأً في كتاب ألفه في طريق الدعوة إلى الله بأنه (مدّع)؛ هل ينجو أحد من علمائنا الأفاضل؟ طبعاً لا أحد ينجو؛ فكل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فهل علماء الذرة والفلك والأحياء (البيولوجيا) والرياضة (طبعاً من المسلمين والملاحدة) يستحقون عندك أيها الأستاذ بأن يوصفوا بأنهم (أولو العلم وأرباب البحث)[2]، وأما علماء السلف أمثال ابن حجر وابن عبد الوهاب؛ فتشير إلى الأول بقولك: «فهل وعى»، وإلى الثاني بقولك: «مدّع للسلفية».

أليس من حق هٰذين العالمين إذا جاء ذكر أحدهما أن نصفهما بما يستحقانه من صفات التكريم والرفعة، وأن نغتفر ما صدر منهما من أخطاء بجانب ما قدماه من خدمة للإسلام وللمسلمين، أتصور أيها الأستاذ أن توافقني على هٰذا وعلى أنهما أحق بوصف (أولو العلم وأرباب البحث) من علماء الذرة والفلك، ولا يعني هٰذا أن علماء الذرة والفلك والرياضة ليس عندهم علم، بل عندهم علم ولٰكن علماء الشريعة الإسلامية أحق بهٰذا

---

(1) ط دار العربية (ص ٥٧).

(2) «عقيدة المسلم» (ص ٢٥ ـ ٢٦).

الـوصف منهم، وليسمح لي الأستاذ بالسؤال عن معنى قوله: «فهل وعى» بالنسبة لابن حجر، وبقولة «مدّع للسلفية» بالنسبة إلى ابن عبد الوهاب، فإن كان القصـد من هاتين الإشارتين إلى خطأ هٰذين العالمين؛ فهناك أساليب كثيرة تدل على هٰذا القصد بدون تجريح وتنقص أتصور أن الأستاذ يعلمها ويدركها، كأن يقول: «وهم أو خطأ»، وإن كان المقصود منهما الإشارة إلى قصور علمهما وتجريحهما ولا أظن الأستاذ يقصده؛ فقد شهد لهما بالعلم والفضل خلق عظيم يبلغ حد التواتر إضافة إلى ما تركاه من آثار علمية تشهد لهما بغزارة العلم والمعرفة، غفر الله لنا ولهم.

النظرة الخامسة: ذكر الأستاذ أنه قرأ في صحيفة «الجزيرة» موضوعاً يحمل عنواناً عن الخلق والإبداع والأدب المعاصر، ويندهش الأستاذ عندما يجد أن المتنبي ذُكر اسمه في سياق واحد مع نزار قباني، ثم يذكر بيتين في تصـوير المجـد للمتنبي ويتبعه بذكر رثاء لنزار قباني في امرأته، ثم يقول: «الحق أني لا أستنكر الجمع بين الحكمة والقمامة، بين الأدب في الأوج والأدب في القاع، بيد أني عدت إلى نفسي أقول: إن ما وقع في ميدان الشعر والنثر صورة مساوية لما وقع في ميدان الدعوة. . .» اهـ (ص ٢٦)، ويبدو أن دلالـة الأستاذ تعني أن هناك في ميدان الدعوة يوجد حكمة ويوجد قمامة، ولعله يقصد «بالقمامة» ما أطلق عليه الأوصاف التالية: «القضايا التافهة» (ص ٢٦)، «. . . بقـضـايا نظريـة عفا عليها الزمن» (ص ٥٦)، «. . . هٰذه المخلفات البالية» (ص ١٢٩) اهـ.

ثم وصف الأستاذ الذين يهتمون بهٰذه القضايا التافهة والمخلفات البالية (على حسب زعمه) بأنهم «المشتغلون اليوم بإعلان الحرب على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة؛ فإنهم قد يحرزون نصراً في ميدان لا عدو فيه، إنه نصر على الأشبـاح ولا يغنم إلا الوهم» (ص ١٢٩)، قلت: ليسمح لي الأستاذ

بالقول بأنه لا ينبغي أن نطلق لفظ «القمامة»[1] على أي عمل من أعمال الدعوة إلى الله عز وجل لأن مثقال الذرة في ميزان الإسلام له اعتبار وعليه حساب.

ثم لا ينبغي أيضاً أن نطلق هٰذه الألفاظ على أمور تتعلق بباب (العقيدة)؛ فالعقيدة أساس لجميع الأعمال، فإن صلحت صلح سائر العمل، وإن فسدت فسد سائر العمل، وهٰذا أمر يدركه الأستاذ، ويقول الأستاذ: «... قضايا نظرية عفا عليها الزمن...»[2]، نعم إن هٰذه القضايا بدأت في العصر الإسلامي منذ أمد بعيد، ولٰكن إذا وجد من يثير هٰذه القضايا ويبعثها من جديد بين أجيال المسلمين؛ فما هو موقف أتباع المنهج السلفي تجاه هٰؤلاء؟

أتصور أن الأستاذ يوافقني على القول بأنه ينبغي لمن يعرف منهم القرآن الكريم والسنة المطهرة في العقائد أن يتصدّى لهٰؤلاء الذين يريدون أن يكدروا صفو العقيدة الإسلامية، ويشغلوا الناس عن المنبع الصافي منبع الكتاب والسنة، وهل عمل الأستاذ الصابوني الذي قام بنشره على صفحات مجلة «المجتمع» يعتبر أمراً عفا عليه الزمن وانتهى، أم أن الواقع خلاف ذٰلك، «لقد كان يقال لنا: إن هٰذه الأمور ـ البدع والشركيات ـ انتهت ودفنت؛ فكشفت الأيام أنها حية باقية على أشدها، ولها مدارس وحكومات تؤيدها وتحميها، ولها أحبارها ورهبانها وسدنتها...»[3].

---

(١) انظر (ص ٢٩) من الكتاب المذكور.

(٢) ويقصد بهٰذه القضايا مسائل الخلاف بين أهل السنة والجماعة وسائر فرق المبتدعة في باب توحيد الأسماء والصفات.

(٣) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل» (ص ١٣١)، ط الدار السلفية، د. ربيع مدخلي.

النظرة السادسة: قول الأستاذ: «. . . نعم، من هٰؤلاء ـ أي: أتباع المنهج السلفي ـ من ظن الأفغانيين من أتباع أبي حنيفة لا يقلون شرّاً عن الشيوعيين أتباع كارل ماركس، لماذا؟ لأنهم وراء إمامهم لا يقرؤون الفاتحة» (ص ٢٤).

قلت: إن مسألة قراءة المأموم للفاتحة خلف إمامه تعتبر إحدى المسائل التي حصل فيها خلاف بين الأئمة رحمهم الله منذ أمد بعيد، ولٰكن القول بأن بعضاً من أتباع المنهج السلفي[1] يساوي إخوانه المسلمين الأحناف بالشيوعيين الملاحدة بسبب عدم قراءتهم للفاتحة خلف إمامهم قول بعيد جدّاً مجانب للصواب، بل لقد رأينا كثيراً والحمد لله من أتباع المنهج السلفي من يشارك إخوانه المسلمين في جهادهم ضد الروس الملاحدة على أرض أفغانستان؛ فهل يقصد الأستاذ بمثل هٰذا الكلام تشويه سيرة أتباع المنهج السلفي أم ماذا؟ فإن كان الأمر كذٰلك؛ فهو على حد قول القائل:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

النظرة السابعة: قول الأستاذ: «. . . إن وجه المرأة وصوتها ليسا عورة. . .»، وقوله: «. . . ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أن وجه المرأة عورة يجب ستره، إن أناساً غلبهم الهوى الجنسي هم الذين شرعوا هٰذه التقاليد بعدما تعسفوا في شرح الآي بتفاسير مرفوضة. . .» (ص ١٤١)، ثم وصف الأستاذ من قال بأن وجه المرأة عورة يجب ستره بـ «الجهال القاصرين» (ص ١٤١).

قلت: لا أريد هنا الوقوف عند مسألة كون وجه المرأة عورة يجب ستره؛ فالحق في هٰذه المسألة واضح لا غبار عليه لمن أراده، وقد كُتب في

(١) ونقصد بهٰؤلاء الأتباع أصحاب العلم والفهم والفقه في دين الله عز وجل.

ذلك عدة كتب ورسائل[1]، ولكني أريد الوقوف عند قول الأستاذ: «. . . إن أناساً غلبهم الهوى الجنسي هم الذين شرعوا هذه التقاليد. . .»[2]، هذه الفرية العظيمة لو صدرت من مستشرق حقود أو من ملحد كافر كسلمان رشدي؛ لم يكن في الأمر غرابة، ولكن أن تصدر من مؤلف مسلم يصف نفسه على غلاف كتابه بوصف «داعية»؛ فهذا هو الأمر العجب والمصاب الأكبر، ثم لعل الصواب أن يقال: إن الهوى الجنسي عند أكثر الناس لا يدعو إلى التحجب وعدم السفور، وإنما يدعو إلى التبرج ونبذ الحجاب الشرعي كما هو الحال بالنسبة لدعاة الإباحية والتفسخ الأخلاقي.

والأستاذ هنا بين أمرين:

الأمر الأول: أن يكون قد اطلع على الكتب والرسائل التي ألفت في هذه المسألة؛ فيكون قوله محض الفرية والبهتان، كما يعتبر خيانة علمية في حق أولئك العلماء الأفاضل الذين بينوا الحق في هذه المسألة على ضوء ما ورد من أدلة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

الأمر الثاني: أنه لم يطلع على تلك الكتب والرسائل، وهذا أمر أستبعده؛ فيكون حكم بغير علم، وقول بدون برهان، وهذه صفة ذميمة يتنزه عنها عامة أتقياء المؤمنين؛ فكيف بمن وصف نفسه بوصف «داعية»؟

وأخيراً أقول بأن الذين قالوا بأن وجه المرأة عورة لم يكن قولهم هذا

---

(١) من ذلك: «حجاب المرأة ولباسها في الصلاة» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، و«جلباب المرأة المسلمة» لشيخنا الألباني، ورسالة «الحجاب» للشيخ محمد صالح العثيمين، و«حكم السفور والحجاب» للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز وغيرهم.

(٢) ويقصد بالتقاليد وجوب ستر المرأة عن الأجانب وغير ذلك مما يجب على المرأة ستره؛ صيانة لها، وحفظاً لكرامتها.

صادر عن (هوى جنسي)[1] ـ والعياذ بالله ـ كما تفوه به الأستاذ هداه الله، وإنما هو ما ظهر لهم من أدلة الكتاب والسنة وأقوال السلف والقياس الصحيح.

فهم إذاً لم يشرعوا من عند أنفسهم كما قال الأستاذ، وإنما بينوا للناس القول الحق في هٰذه المسألة الشرعية، كما أن هٰذه المسألة تعتبر شعيرةً من شعائر هٰذا الدين في حق المرأة المسلمة وليس تقليداً من تقاليد الآباء والأجداد كما وصف المؤلف.

وفي النهاية أقول هٰذه بعض النظرات على كتاب «هموم داعية»، أقصد بذلك الإشارة لا الإحاطة، والتنبيه لا التجريح، والله الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين»[2].

وقد شُنَّتْ الحربُ على رموز الدعوة السلفية ـ قديماً وحديثاً ـ، ولم يرد الشانئون المهاجمون شخوص هٰؤلاء الأعلام، وإنما أرادوا محاربة (الدعوة السلفية) من خلال تحطيم وتهشيم رموزها، وأتعرض هنا للكتب التي نال أصحابُها من أشهر ثلاثة من رموز الدعوة السلفية، هم: شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام محمد بن عبد الوهاب، والشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

---

(١) أو ضعف جنسي أو شبق جنسي، وهٰذا يفهم من كلامه في (ص ١٤٣)؛ حيث قال: «إن الإسلام لا يؤخذ من أصحاب العقد النفسية سواء كانت غيرتهم عن ضعف جنسي أو شبق جنسي».

(٢) من مقال للأستاذ عبد العزيز سليمان السلومي بعنوان: «نظرات في كتاب هموم داعية» نشر في مجلة «المجاهد» الأفغانية (عدد رمضان ـ شوال، سنة ١٤٠٩هـ، عدد ٦٥٥، ص ٥٠ ـ ٥٥) بتصرف يسير، وقد تعرض الأخ الشيخ صلاح مقبول في كتابه «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً».(ص ١٨٥ ـ ١٩٠) لكتاب الغزالي بكلمةٍ جيِّدة.

كتب فيها طعن على ابن تيمية

الطاعنون في شيخ الإسلام ابن تيمية كُثُرٌ، والقدماء منهم معروفون عند المطلعين والباحثين[1]، ونبتت نابتة بين ظهرانينا ليس لهم ديدن إلا الكلام على ابن تيمية، ويعتمدون في هٰذا على مجموعة من الكتب، ويرددون كلمة «العلاء البخاري»[2]، و«فرية ابن بطوطة»[3]، و«تحامل الهيتمي»[4]، و«أباطيل الكوثري»[5]، وكلمات تلاميذه[5]، ويشنّعون على ابن تيمية ومن

---

(١) وقد كذب على شيخ الإسلام في حياته، كما نقل ذٰلك تلميذه ابن القيم في «روضة الطالبين» (ص ١٢٢ وما بعدها) في معرض حديثه عن فتوى فيها جواز العشق، قال عنها (ص ١٢٥): «... نقول كاذبة عمن نسبت إليه من وضع الفُسّاق والفجار».

(٢) انظر نقضها كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ): «الرد الوافر على من زعم بأنّ من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر».

(٣) انظر في تفنيدها في: «حياة شيخ الإسلام ابن تيمية» لمحمد بهجة البيطار (٤٣ - ٤٩)، و«شرح النونية» لابن عيسى (١ / ٤٩٧ - ٤٩٩)، و«أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام» (٥٨ - ٥٩)، و«دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (٢١٤)، و«قصص لا تثبت» (الجزء الأول، ص ٦٥ - ٦٩).

(٤) انظر في الرد عليه: «فتاوى رشيد رضا»، و«جلاء العينين» للسيد نعمان الألوسي.

(٥) انظر تفنيدها في: «براءة أهل السنة»، و«مقدمة شرح العقيدة الطحاوية» لشيخنا الألباني، و«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» للمعلِّمي اليماني، و«المقارنة بين الهدى والضلال» لعبد الرزاق حمزة، و«تنبيه الباحث السري إلى ما في رسائل وتعاليق الكوثري» لمحمد العربي التباني، و«الماتريدية» للأفغاني (في مواطن تطلب من الفهرس).

وقد نوقشت رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية سنة (١٤٠٣هـ) بعنوان: «جهود الكوثري

كان هو على منهجهم من الصحابة الكرام، والتابعين الأعلام، ومن تقدّم من رجالات هٰذه الأمة بالدعوة والجهاد، ومن جاء بعدهم وسار على هداهم.

وما عداوة ناقلي الزّور ومردّدي الافتراء في الحقيقة؛ إلا للعقيدة الصحيحة، ولٰكن من عجز عن مجابهة الحق باسمه الصّريح؛ عمد إلى مهاجمة أتباعه لأنَّ الهجوم على الأفراد أسهل من الهجوم على الحق نفسه، وفي تحطيم رجالات الحقّ يضيع الحق.

وقد سلكوا لذٰلك مختلف السُّبُل، وأعطوا كلَّ مجلسٍ ما يناسبه، وكل

في علوم الحديث»، خلص معدها ـ وهو الأستاذ ضيف الله المناصير ـ في نتائج البحث (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥) إلى قوله:

«درست ما يزيد على (٢٥٠) راوي، وكانت النتيجة أن الكوثري وهم أو أخطأ فيما يزيد على نصف الرواة الذين درستهم، وكانت صور الوَهَم أو الخطأ ما يلي:

أ ـ يجتزىء النقل في الرواة، فإذا أراد تعديل راو؛ جاء بالأقوال الموثقة، وإذا أراد توهينه؛ جاء بالأقوال المجرحة، والأمانة تقتضي جمع كل ما يتعلق بالراوي من جرح وتعديل.

ويظهر أن كثيراً من الأخطاء في الأحكام على الرواة كان منشؤها أنه كان يحكم عليهم من الذاكرة، (والله أعلم).

ب ـ كان الكوثري ـ رحمه الله ـ يبتسر النقل مما يؤدي إلى الإخلال بالمعنى ويكون في تمام النقل توضيحاً وافياً للمعنى.

ج ـ التناقض في الحكم على بعض الرواة؛ فيوثق الراوي تارة ويضعفه أخرى.

د ـ لا يثق الكوثري ببعض المعدلين والمجرحين، وعندما يعوزه النقل عنهم لا يتوانى عن ذٰلك أبداً.

هـ ـ يذكر أحياناً كلاماً لبعض العلماء لا أجده لهم ولا لغيرهم.

و ـ التصرف في العبارة مما يؤدي إلى قلب المعنى المراد الذي أراده قائله.

ز ـ التلاعب بالألفاظ؛ فيحكم على الرجال بعبارات تشي بالجرح وهي ليست كذٰلك، أو تشي بالتعديل وهي ليست كذٰلك».

إنسـان ما يوافق هواه، شأن المنـافقين؛ فألَّفـوا الكتب والنّشرات، ونشروا الكلمات والمقالات، تحمل النّقد اللاذع، والافتراء الكاذب»[1].

ومن أشهر هٰذه الكتب:

٤٠ ـ «دفع شُبه من شبه وتمرّد ونسب ذٰلك إلى الإمام أحمد»، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني (ت ٨٢٩هـ).

لما التقى برهان الدين سبط ابن العجمي بمؤلِّف هٰذا الكتاب، الذي كان يحطّ على شيخ الإسـلام ويتكلّم فيه، سألـه البـرهـان عن شيوخـه؛ فسمَّـاهم؛ فقال له البرهان: «إنّ شيوخك الذين سَمَّيْتهم عبيدُ(!) ابن تيمية، أو عبيد من أخذ عنه؛ فما بالك تحطّ أنت عليه؟!»؛ فما وسع الحصيني إلا أن أخذ فعله وانصرف، ولم يجسر يردُّ عليه[2].

٤١ ـ «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان»، لسلامة القضاعي العزامي (ت ١٣٧٩هـ) (في ١٤٤ صفحة).

طبع في مقدمة «الأسماء والصفات» للبيهقي، في طبعته الأولى التي علق عليهـا الكـوثري، وهو يردد دعاوى خصوم شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، من غير أن يكلِّف نفسه بالمراجعة والتثبّت، ومثله كتابه الآخر:

٤٢ ـ «البراهين الساطعة في ردّ بعض البدع الشائعة».

فهٰذا الكتـاب مسمـوم مثل الذي قبله؛ فقد ملأه صاحبه بمفتريات وأباطيل على شيخ الإسلام ابن تيمية.

---

(١) «الرد الوافر» (ص ٦).

(٢) «البدر الطالع» (١ / ٣٠)، و«الضوء اللامع» (١ / ١٤٥).

٤٣ ـ «شمس الحقيقة والبداية على أهل الضَّلالة والغواية»، لأحمد علي بدر.

ملأه بالاتهامات الجائرة، ولصق به دعاوى كاذبة.

٤٤ ـ «تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد»، لمحمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ).

وهٰذا الكتاب والذي قبله أهون شرّاً مما سبق ومما سيأتي، على الرغم ما فيه من أقوال وآراء لم يقل بها ابن تيمية، وفهمت على غير ما أراد، والله المستعان لا ربّ سواه.

ومن شر الكتب التي هاجمت شيخ الإسلام ابن تيمية:

٤٥ ـ مقدمة «الرسائل السبكية»، لكمال أبو المنى.

٤٦ ـ «التوفيق الرباني على ابن تيمية الحراني».

وقد تعرض لهٰذين الكتابين كاشفاً ضلالهما وما فيهما من سمومٍ الأخ الفاضل صلاح مقبول في كتابه «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية»؛ فقال ما نصه (ص ٣٢٨ وما بعدها):

«كلّما يتضايق أهل الأهواء من متأخري الجهمية، وغلاة المقلّدة والصوفية، وأصحاب الحلول والاتحاد ـ من كتابات شيخ الإسلام الهادفة ودورها الفعّال في إنعاش الحركات الإسلامية على منهج السلف الصالح ـ، ينشرون بعض ردود التقي السبكي وغيره عليه؛ شفاءً لغيظهم منه، وتنفيراً للناس من دعوته التي عمّت القارّات الخمس كالنار في الهشيم؛ لملاءمتها مع الكتاب والسنة الصحيحة.

وقد ردّ شيخ الإسلام نفسه ـ وكذٰلك تلاميذه وأنصاره ـ على الشبهات

التي أثارها التقي السبكي وغيره من معاصريه في كتبهم ورسائلهم، ردّاً وافياً مفحماً؛ حتى لا يرجى أن يجترىء على نشرها الآن إلَّا المغرضون الهالكون في البدعة والضلال، والتعصب والهوى ممن أعماهم التقليد والعناد، وأصمَّهم الشرّ والفساد.

من هٰؤلاء الحانقين على شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ رجل مجهول مشبوه يدعى (كمال أبو المنى) الذي قدّم على «الرسائل السبكية في الردّ على ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية» بمقدّمة نال فيها من كرامة شيخ الإسلام وتلاميذه وأنصاره، وفضح بها نفسه في الأوساط العلمية والدينية، ولم يستطع فيما بعد أن يواجه الناس بهٰذا الاسم المشبوه[1].

كناطح صخرة يوماً ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعلُ

وقد نصب نفسه في هٰذه المقدّمة المشبوهة «بشيراً ونذيراً» للأغرار والبسطاء من الناس، وقال:

«لقد ابتلي المسلمون بكثير من الفرق الضالة الضارّة سلفاً وخلفاً؛ فكانوا وصمة في المسلمين وعضواً فاسداً، فلذٰلك وجب التحذير منهم لما انتشر من فسادهم، نسأل الله تعالى أن يحمينا من الفساد والضلال.

ومن هٰؤلاء ابن تيمية الذي ألّف كتباً، وابتدع ما خرق به إجماع المسلمين، وخالف فيه الكتاب والسنة الصريحة والسلف الصالح[2]، واسترسل مع عقله الفاسد ظنّاً منه أن ما قاله حق، ومن أين يكون حقّاً وقد اتبع

---

(١) بدليل أنه حذف اسمه المزعوم حينما طبع «الرسائل السبكية» باسم «التوفيق الرباني» بشيء من الحذف والزيادة.

(٢) لعله يريد بهم: ابن عربي، وابن الفارض، وابن السبعين، والرفاعي، والشاذلي وغيرهم من أصحاب الحلول والاتحاد والزندقة.

من لا يوثق بقوله من أهل الأهواء والأغراض؟

ولما أن نظاهر قوم في هٰذا العصر بتقليد ابن تيمية في عقائده الكاسدة، وأقواله الفاسدة، وبثّها بين العامّة والخاصة، واستعانوا على ذٰلك بطبع مؤلفاته، ومؤلفات تلميذه ابن قيم الجوزية... [1]؛ فأيقظوا فتنة كانت نائمة، وانكشفت حقيقة شيخيهما (؟) انكشافاً تامّاً لكل من سلم من داء التعصب، وتستّروا بألقاب ضخمة ليصطادوا العامّة والبسطاء من طلبة العلم...

فقياماً بما يجب[2] عليَّ أردت التحذير من هٰؤلاء، لكي لا يقع المسلمون بواسطة ابن تيمية، ومن هم على شاكلته في مهواة الضلال والهلاك...

---

(١) وكتب على ظهر غلاف «التوفيق الرباني» ـ وهو يتأجج حقداً على شيخ الإسلام ـ قائلاً:

«تدفقت كتب ابن تيمية على البلاد، وكان لها من يوزعها بالمجان في أفخر الطبعات، وأنصع الحروف، وقد افتتن بها كثير من الناس من العامة، ومن المثقّفين ثقافة دينية غير متينة، وأصغى لها البعض، فلما طلعتُ في فتاويه وفي غيرها من مؤلفاته مما وقع تحت يدي، فوجدتها موسوعة بدع لم تكن تدع بدعة إلا أتت بها ونصرتها؛ فوجدت نفسي مضطراً أن أبيّن للقراء طرفاً من حقيقة أمره...».

أقول لهٰذا الظالم المغرور: مت بغيظك أنت ومن معك من الرعاع؛ فقد تدفقت كتب شيخ الإسلام على القارات الخمس كلها، واهتدى بها إلى الحق جم غفير وخلق كثير في كل البلاد من مشارق الأرض ومغاربها، ولو عرف الأغرار الذين خدعتهم بكتابك هٰذا حقيقة الأمر؛ لضربوك بالحديد والنعال.

(٢) قال في «التوفيق» (ص ٦): «فقياماً بالواجب الذي عليَّ؛ رأيتُ أن أجمع في هٰذا الكتاب رسائل الإمام المجتهد السبكي وغيره من المعاصرين لابن تيمية، ووضعتُ له مقدمة في كشف حاله؛ فإن هٰذا ليس أكلاً للحوم العلماء ـ كما يدعي الجهلة ـ إنما هو نصرة لهٰذا الدين.

ولو لبس الحمار لباس خز لقال الناس يا لك من حمار

وأخيراً هٰذه نصيحتنا نقدّمها إليكم يا معشر المسلمين لتحذروا من الوقوع في شرك الضالين؛ فاسمعوا وأنيبوا إلى ربكم، وإياكم أن تغتروا بزخرف القول الذي لا يقصد به وجه الله، والذي هو مخالف للكتاب والسنة. . .»[1].

هٰكذا زُيِّنَ لهٰذا الظالم سوءُ عمله؛ فيرى الدفاع عن بدعة «جهم»، وحلول «ابن عربي»، وزندقة «الشاذلي» من الواجب عليه، ويقع في أعلام هٰذه الأمة ـ الذين قضوا حياتهم في الدعوة إلى الكتاب والسنة المحضة، وإنقاذ الناس من غياهب الشرك والوثنية، والردّ على تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين ـ أمثال شيخ الإسلام وتلاميذه البررة، وأنصاره الكرام، رحمهم الله تعالى أجمعين.

ويقدّم إلى معشر المسلمين «نصيحته الغالية» تمهيداً لإضلالهم بقوله المخبول، وكلامه المعسول متستّراً بالنصح والشفقة، ولله در القائل:

فما كل ذي لبٍّ بمؤتيك نصحه ولا كل مؤتٍ نصحه بلبيبِ

حاول هٰذا الكاتب الظالم بكلّ ما عنده من أساليب الدجل والخداع، والمكر والتمويه أن يصدّ الناس عن الاستفادة من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لما رأى أنها تنسف ما بناه هو وغيره من الضالين، من قصور البدع والأوهام، وتُجَلِّي الحقائق المطمورة تحت صخور المغالطات والتمويلات.

ومن هنا رأى هٰذا الكاتب المموه من الواجب عليه أن يقطع كل طريق يؤدي إلى فهم المسائل في ضوء الكتاب والسنة الصحيحة على منهج السلف الصالح.

---

(١) مقدمة «الرسائل السبكية» لكمال أبو المنى (ص ٧ ـ ٨).

﴿قالَ فَبِما أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ المُسْتَقِيمَ . ثُمَّ لآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيمانِهِمْ وَعَنْ شَمائِلِهِمْ ولاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شاكِرِينَ﴾[1].

لم يرقب هٰذا الغشوم في شيخ الإسلام إلاَّ ولا ذمة لإغواء البسطاء من الناس، وعَدَّ حسناته ذنوباً، ورماه بالفسق والبدعة، والضلال والكفر، والزيغ والخبث[2]؛ فلعنة الله على الظالمين.

أقول له: قف، هٰذا مبلغك من العلم، اخسأ لن تعدو قدرك؛ لأن معرفة الخبيث والطيب ليست من اختصاص أمثالك من الرعاع المتصفين بالعلم الذين مسخت الشياطين فطرتهم؛ فرأوا الطيّب خبيثاً، والمستقيم زائغاً، والسنيّ مبتدعاً، والمهتدي ضالاًّ، والمؤمن كافراً.

وهبني قلت إن الصبح ليل أيعمى المبصرون عن الضياء

ثم قال تحت عنوان «التوفيق الرباني أم التوفيق الشيطاني» ما نصه:

«لما رأى (كمال أبو المنى) الكاتب المشبوه أن شخصية شيخ الإسلام العملاقة حالت دون بلوغ مناه في تضليل الطبقة الذكية من المسلمين، وأن تجارته خسرت وبضاعته كسدت، ﴿وقَدْ خابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً﴾[3]؛ فاحتال حيلة أخرى ليغوي «الجهلاء الهمج الرعاع» من شيعته، الذين «يتبعون كل ناعقٍ» من أهل البدع والأهواء.

وهي أنه غيّر اسم الكتاب من «الرسائل السبكية» إلى «التوفيق الرباني

---

(١) الأعراف: ١٦ ـ ١٧.

(٢) راجع مقدمة «التوفيق» وهي مليئة بمثل هٰذه المهاترات.

(٣) طه: ١١١.

في الردّ على ابن تيمية الحرّاني»، وحذف منه رسالة السبكي في الردّ على نونية الإمام ابن قيم الجوزية، وزاد فيه رسالة أحمد الكلابي في «نفي الجهة» في الردّ على ابن تيمية.

وكذٰلك قام بتغييرات طفيفة في المقدمة أيضاً؛ فحذف منها بعض الفضائل وأودعها بعض الرذائل؛ حتى جعل محتوى «التوفيق الرباني» أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب[1]، وما أحسن تسميته بـ «التوفيق الشيطاني في الردّ على ابن تيمية الحرّاني»! الله أعلم به وبما اشتمل عليه من غيظ وحنق على شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ وتلاميذه وأنصاره.

ذكر في هٰذا الكتاب من الآراء أوهنها، ومن الأقوال أبشعها، ومن السباب أشنعها، وبرهن بذٰلك على نفسه أن الذباب لا يهوى العيش إلا على أكوام القاذورات.

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت إيلام

محتويات «التوفيق الرباني» والرد عليها:

يحتوي هٰذا الكتاب على ست رسائل في الردّ على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

الرسالة الأولى: «الدرّة المضيئة في الرد على ابن تيمية» للتقي السبكي.

الرسالة الثانية: «نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الإيمان والطلاق» له أيضاً.

الرسالة الثالثة: «النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلّق» له أيضاً.

(١) هٰذا التعبير مأخوذ من «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤ / ٣٧ ـ ٧٤).

الرسالة الرابعة: «الاعتبار ببقاء الجنّة والنار» له أيضاً.

الرسالة الخامسة: «رسالة في نفي الجهة»، لشهاب الدين أحمد بن جبريل الكلابي.

الرسالة السادسة: «النصيحة الذهبية» (رسالة منحولة إلى الإمام الذهبي).

تقدّم الرّد على محتويات هٰذه الرسائل باختصار، ويكفي من القلادة ما أحاط بالجيد، وللعاقل تكفيه الإشارة، و «إن اللبيب بالإشارة يفهم».

وأما العنيد البليد الذي يبطر الحق ويغمط الناس؛ فلو سودت له صحائف الدنيا؛ لقال في الأخير بكل حمق ـ وهو داء لا علاج له ـ كما حكى الله تعالى عن الكفار قولهم: ﴿بَلْ قالُوا إنَّا وَجَدْنا آباءَنا على أُمَّةٍ وإنَّا على آثارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾[1].

مقدمة «التوفيق»:

طبع «التوفيق الرباني»، ولا يوجد فيه أي إشارة إلى اسم المطبعة ومكان الطبع وتاريخه.

وكذٰلك (كمال أبو المنى) حذف اسمه المشبوه أيضاً من المقدّمة راجياً أن يروج الكتاب، واكتفى بوصف نفسه «كتبه ناصح شفوق»[2]، وبالأحرى أنه «منافق خلوق» تستّر بالنصح والشفقة؛ لأنه لم يستطع أن يواجه الناس بمخازيه، ومثله كمثل الخفّاش الذي رأى النور يؤذيه فاختفى، وخرج في الظلام الدامس يضلّل سفهاء الأحلام.

---

(١) الزخرف: ٢٢.

(٢) «التوفيق» (٦).

خطوط عريضة لفواقر هٰذه المقدمة:

كان الكوثري يرتجل الكذب ويغالط أحياناً، ولم يكن يحيل الكلام إلى مصدر، ولٰكن صاحب مقدمتي «التوفيق» و«الرسائل السبكية» فاقه في بعض المغالطات والتمويهات؛ فإنه يحيل الكلام إلى بعض الكتب مع ذكر الجزء والصفحة، وإذا راجعتها وجدت خيانته في النقل واضحة؛ إما بتشويه العبارة بنقل جزء منها وترك الآخر، وإمّا بصرف معانيها إلى ما لا يفهم منها ولا يتبادر إليه الذهن، وإمّا بالتشبّث ببعض الكلام المجمل وترك المفصل، وإما بالنقل عن مؤلفٍ ما أشنع الرأيين والتغاضي عن رأيه الآخر الموافق للآخرين»، ثم أسهب في بيان أمثلة على ذٰلك[1].

وقد حذر الأخ الفاضل الشيخ الشمس السلفي الأفغاني في كتابه «الماتريدية» (٣ / ٥٧٤) من مقدمة «الرسائل السبكية»؛ فقال:

«لهٰذه الرسائل مقدمة خطيرة، فيها سباب وشتائم للعقيدة السلفية وحامليها، ولا سيما شيخ الإسلام وابن القيم الإمام، مكتوب في آخرها اسم رجل «كمال أبو المنى» وهو مع جهالته في كمال الأماني والأكاذيب.

ثم بعد ذٰلك مقدمة طويلة في (٦٦ صفحة)، كأنها رسالة مستقلة غير منسوبة إلى أحد، وهي عبارة عن سباب وشتائم شنيعة وتكفير وتضليل لأئمة السنة ولا سيما شيخ الإسلام وابن القيم الإمام، وهي أبعد غوراً في الضلال والإضلال، ومكتظة بالأكاذيب الواضحة والأساطير الفاضحة.

وقد سعيت في الوقوف على صاحبها حتى تعبت كثيراً بدون جدوى، ولٰكن كنت أظن أنها للكوثري لأن هٰذا هو أسلوب ذٰلك «المجرم الآثم الأفاك

---

(١) وقد حذر منها في تقديمه لـ «الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية» (ص ١٠٠).

الأثيم المفتون، عليه من الله ما يستحق»[1].

ثم وجدت كلام الشيخ حسام الدين القدسي تلميذ الكوثري وصديقه؛ فصرح بأنها للكوثري بعد ما كشف السّتار عن مخازيه وخياناته. هٰكذا وفقه الله تعالى للصراحة بالحق وفي ذٰلك عبرة للكوثرية؛ لأن هٰذا من قبيل «وشهد شاهد من أهلها»[2].

هٰذه هي بعض نقائص المدعو «كمال أبو المنى» التي حاول بها تحقيق مناه بكل لؤم وخبث، وأنى له ذٰلك.

منى إنْ تكن صدقاً فأحسن المنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

٤٧ ـ كتاب «ابن تيمية ليس سلفيّاً»، لمنصور محمد محمد عويس.

كتاب مليء بالأباطيل ومحشو بالبدع؛ ففيه (ص ٢٦٣):

«سادتي رسل الله! سيدي يا رسول الله! عفواً من مكارمكم»، وفيه: «اللهم إني أستشفع رسولك سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ أن تعفو عني وتغفر لي».

---

(١) هٰذه الكلمات بحرفها ونصها وفصها أطلقها سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز حفظه الله على الكوثري.

انظر تقريضه على براءة أهل السنة للشيخ أبي زيد بكر بن عبد الله: (٣-٤) مع كونه ليناً سمحاً، ولٰكن لما كانت جرائم الكوثري وولوغه في أعراض أئمة الإسلام مما لا يخطر بالبال؛ أطلق سماحته ذلك عليه.

(٢) مقدمة الشيخ حسام الدين القدسي لكتاب «الانتقاء...» لابن عبد البر (٣ ـ ٤).

وانظر ما سبق في (ص ١١٩)، وقد نقل الأخ علي الحلبي ـ حفظه الله ـ في مقدمة «التذكرة والاعتبار» لابن الشيخ الحزّامين (ت ٧١١هـ) ثناء السبكيين على ابن تيمية، وألمع إلى التحذير من مقدمة «رسائل السبكي» وأنها مليئة بالطامات.

ويعرف السلف في (ص ٧) بقوله: «قيل ما قبل الخمس مئة»!! ولذا يعتمد في تقرير العقيدة السلفية على «أساس التقديس» للفخر الرازي، و«فوائد الفرائد في ضابط العقائد» لأحمد الدردري الخلوتي، و«المسامرة» للكمال بن أبي شريف، و «حاشية البناني على جوامع الجوامع»، و «العقائد النسفية»[١] للتفتازاني، و«جوهرة التوحيد»[٢].

وبعض هٰؤلاء بعد القرن الخامس الهجري!! فإن كان المذكورون هم «السلفيون» على رأي هٰذا الكاتب الجريء؛ فوالله إنّ ابن تيمية ليس سلفيّاً، ولٰكن... والله إن السلف بريئون مما سطره هٰؤلاء من علم الكلام والفلسفة وهم الخلفيون، وابن تيمية ممن خدم منهج السلف، ولذا قال ابن الوردي في ترجمته: «لقد نصر السنة المحضة والطريقة السلفية».

وخبَّط هٰذا المؤلِّفُ في مسألة الحقيقة والمجاز، وكذا في مسألة (عصمة الأنبياء)، وجعل ما في كتاب الفخر الرازي «عصمة الأنبياء» هو مذهب السلف، وبالتالي؛ فإن أقوال ابن تيمية في هٰذا الباب ليست سلفية؛ فاسمع إليه وهو يتهجم على هٰذا الإمام بكلامٍ سمجٍ لا يصدر إلا عمن أكل الحقد قلبه، قال:

«ما سر غضبتك يا ابن تيمية؟ أهٰؤلاء الأنبياء أعداؤك حتى تمنع الدفاع عنهم، إنه لا يمكن أن تقول بأنهم أعداؤك، ولا يمكن أن تقر هٰذه التهمة لأنك عالم مسلم تعلن محبتك لله ولرسله ولأنبيائه، فلو وجد مؤمنون يرون في الأنبياء المثل الأعلى في الإنسانية، ودافعوا عنهم بتأويل ما يوهم إلحاق

---

(١) انظر في الرد عليه وعلى سائر مصادر العقائد الماتريدية في: كتاب الشيخ الشمس السلفي الأفغاني «الماتريدية، موقفهم من توحيد الأسماء والصفات».

(٢) انظر في الرد عليه: «الرد المفيد» للشيخ عمر أبو عمر.

النقص البشري بهم واللغة العربية تقرّهم وتساعدهم في تأويل يحفظ للأنبياء قداستهم البشرية، ويجمع القلوب حولهم؛ فما الذي يضيرك، وما الذي يضير دينك يا هٰذا؟ قل لي بربك أهي صنعة الجدل المستحكمة في نفسك المنطلق بها لسانك يا ابن تيمية؟».

هٰذا غيض من فيض مما حواه هٰذا الكتاب من فساد وخطأ، وهو قائم على أساس منهار، لا يقوى على مواجهة الأدلة والبراهين، ولله في خلقه شؤون[1].

٤٨ ـ «شرح كلمات الصوفية والردّ على ابن تيمية»، لمحمود محمود غراب.

حذر منه الشيخ علي الطنطاوي بقوله بعد كلام طويل عن ابن عربي الطائي: «أما ملاحظاتي على الكتاب؛ فكثيرة جدّاً، الكتاب وصل إليَّ وأستطيع أن أقول إنني قرأت كتباً كثيرة مما كتب غلاة الصوفية؛ فما وجدت كتاباً أصرح، بل أقول: ما وجدت كتاباً أوقح من هٰذا الكتاب، وإذا كان الزبال يدور على البيوت والحارات فيجمع القمامة التي تطرح من كل بيت؛ فصاحب هٰذا الكتاب دار على المكتبات فجمع الأقوال المخالفة للدين، التي يسمونها «الشطحات» وغيرها، وأودعها كتابه هٰذا.

أعطيكم مثالاً لهٰذه الكلمة الصوفية التي يشرحها:

يقول في أول الكلام: «إنه ما ألف هٰذا الكتاب لرفع الخلاف بين الصوفية وغيرهم؛ فإن الله «ما رفع الخلاف في الحكم الظاهر، بل بقيت مذاهب مختلفة؛ فكيف يتصور أن يرتفع الخلاف في الترجمة عن علوم الأذواق التي لا تحد معانيها حدود الألفاظ والأرقام، ولا تسمو إليها الضمائر

---

(١) انظر في التحذير من هٰذا الكتاب: مقدمة حامد إبراهيم أحمد ومحمد حسين العقبي على «المهذب في اختصار السنن الكبير» آخر المجلد الأول (ص ٤٨٥ ـ ٤٨٨).

والأوهام، ولا يترجم عنها لسان لأنها ذوق ووجدان».

هٰذا كلامه.

أولاً: من أخطر ما جاء به الصوفية أنهم جعلوا الدين دينين: جعلوه شريعـة وحقيقة؛ فالشريعة عندهم كما فسرها صاحب هٰذا الكتاب أحكام محدودة وضيقة، والحقيقة هي المجال الواسع، وهي الطبقة الأعلى، مع أن الله إنمـا أنـزل جبريل على محمد عليه الصلاة والسلام بالقرآن الذي هو الشريعة، والرسول عليه الصلاة والسلام بلغ أصحابه القرآن، وما جاء به من بيان لا يقوله إلا عن وحي من الله هي السنة الصحيحة؛ فالكتاب والسنّة هما الدين كله وما خالفهما ليس من الدين.

ثانياً: إذا كانت هٰذه الأذواق التي سماها علماً لا تحد معانيها الألفاظ والأرقام، والإنسان إنما هو حيوان ناطق، يعبر عما في نفسه بالألفاظ؛ فكيف ينقل هٰذا العلم من واحد إلى آخر، إذا كانت الألفاظ لا تستطيع أن تحده، وإذا كان هٰذا العلم لا تسمو إليه الضمائر ولا الأوهام؛ فما الذي يبقى؟ ما الذي يبقى إذا لم يكن في هٰذا العلم حقائق تعبر عنها الألفاظ، حتى ولا أوهام وخيالات ربما يصورها الفن والشعر والبيان؟ ما الذي يبقى؟ هل يبقى إلا ما يحس به السكران أو الحشاش، أو ساكن مستشفى الأمراض العقلية؟

ثالثاً: يقول في هٰذا الكتاب نقلاً عن أبي يزيد البسطامي أن من كلامه: «حدثني قلبي عن ربي»، هٰذه الكلمة الشائعة بين غلاة المتصوفة، فإذا كان يأخذ العلم عن ربه رأساً؛ أليس في ذٰلك إلغاء للرسالة، ولما نزل به جبريل؟ والله يقول: ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ﴾ الآية.

في هٰذا الكتاب من الكلمات الصوفية التي يشرحها، ويزعم أنه يرد بها على شيخ الإسلام ابن تيمية أن أبا يزيد البسطامي يقول في (ص ١٥٣):

«أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»؛ أي: إننا نحن أخذنا علومنا عن الأئمة وقد ماتوا، وهم أخذوا عن التابعين وقد ماتوا، والتابعون قد أخذوا عن الصحابة وقد ماتوا، والصحابة أخذوا عن رسول الله وقد مات بنص القرآن عليه الصلاة والسلام؛ أي انتقل إلى الرفيق الأعلى، وهم أخذوه رأساً كما يدعي عن الله؛ أليس في هٰذا ما يخالف الإسلام وما يلغي الشريعة؟

في الصفحة (١٧٨) من الكتاب يقول: إنه قرأ على أبي يزيد: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾؛ فقال: «بطشي أشد»، وفي (ص ١٨٤) أن أبا يزيد البسطامي قال: «أنا الله»، وقال: ﴿إِنِّي أَنا اللهُ لا إِلٰهَ إِلَّا أَنا فَاعْبُدْنِي﴾.

هٰذه الكلمات كلها وفي الكتاب ما هو أفظع منها، يشرحها هٰذا الغراب مؤلف الكتاب، يشرح هٰذه الكلمة؛ فيقول: «أي أن العبد إذا أعتق نفسه من الرق مطلقاً يقيم من نفسه في حال كون الحق عينه في قواه وجوارحه، إذا كان في هٰذه الحال وكان هٰذا نعته؛ كان سيداً وزالت عبوديته مطلقاً، لأن العبودية هنا راحت؛ إذ لا يكون الشيء عبد نفسه، فهو هو كما قال أبو يزيد في تحقيق هٰذا المقام مشيراً تالياً؛ ﴿إِنِّي أَنا اللهُ لا إِلٰهَ إِلَّا أَنا فَاعْبُدْنِي﴾.

يا أيها القراء! ناشدتكم الله؛ هل قال أبو جهل، وهل قال أبي بن خلف، وهل قال مشركو مكة مثل هٰذا القول، أو قالوا بعضه، أو اقتربوا منه؟ لقد كان كفرهم بالنسبة لهٰذا كفراً بدائياً بسيطاً، وهٰذا كفر معقد مركب.

أنا لا أريد أن أرد على كل ما جاء في هٰذا الكتاب؛ ففي الصفحة (١٨٥) منه هٰذا البيت المشهور، جاء محرفاً يقول:

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه عينه

إذا كان النصارى جعلوا الله ثالث ثلاثة؛ فكم زاد هٰذا الغراب عن

الثلاثة؟ إذ جعل كل شيء هو عين الله.

إذا كان من يدعي بأنه هارون الرشيد، أو أنه هتلر، أو أنه أمير المؤمنين، يحوله طبيب الأمراض العقلية إلى شهار في الطائف، أو إلى القصير في الشام، أو إلى العباسية في مصر، أو إلى العصفورية في لبنان، أو إلى ديورن بألمانيا؛ فأين يوضع أبو يزيد البسطامي وهٰذا الغراب الذي ينعب بشرح كلماته؟ ثم تبلغ به الوقاحة وقلة الحياء وصفاقة الوجه أن يرسل منه ـ إن صدق ـ نسخاً لسماحة الشيخ ابن باز ولكل جامعة في المملكة.

القط إن قضى حاجته حفر في التراب؛ فستر ما يخرج منه، ومؤلف هٰذا الكتاب ـ كائناً من كان ـ يكشف للناس هٰذا الكفر كله!

لو أنه جعل موضوع هٰذا الكتاب في الدعارة والفسق بأبشع أشكالها؛ لكان أقل ضرراً مما جاء فيه لأن الدعارة والفسق معصية وكبيرة من أكبر الكبائر، أما هٰذا؛ فكفر، كفر شر من كفر أبي لهب وأبي جهل، ما قال مثله فيما نعلم إلا فرعون، ولٰكن فرعون ما وجد في أيامه غراباً آخر يشرح قوله ويفلسفه ويحاول أن يبرره.

أنا لا أريد من هٰذا أن أرد على ما في هٰذا الكتاب؛ فأمره أظهر من أن يحتاج إلى رد، ولٰكن أنبه المخدوعين بالتصوف من أن يصلوا إلى مثل هٰذا، ثم يقول:

«فأنا أنصح من وقع في يديه هٰذا الكتاب، وأمثال هٰذا الكتاب، أن يحرقه لئلا يتعدّى ضرره إلى غيره.

والعجيب أن الكتاب مطبوع طبعة أنيقة، على ورقٍ صقيل، وأن ثمن النسخة الواحدة ـ كما كتب على غلافه ـ ثمن النسخة (٦٦) ليرة سورية،

وهٰذه أول مرة نسمع فيها بأن من حكم عليه بالسجن يدفع أجرة الدخول إلى السجن؛ فهٰذا إنما يشتري بهٰذا المبلغ بطاقة دخول إلى جهنم؛ فليستغفر الله مؤلف هٰذا الكتاب، وليستغفر الله من يذهب هٰذا المذهب، ولنرجع جميعاً إلى القرآن الذي أنزله الله بشرط أن نفسره التفسير الذي لا يخالف المأثور عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولا يخالف قواعد العرب ومصطلحاتهم في لسانهم لأن القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين، وإذا ورد تفسير الآية في آية أخرى تكون نصّاً لا يعدل عنه، وإذا ورد تفسير الآية في حديث صحيح نقف عنده ولا نجاوزه ولا نعمد إلى هٰذه التفسيرات، تفسيرات بعض الصوفية الذين أخرجوا الألفاظ عن معناها وبدلوا المصطلحات العربية وجاؤوا بشيء لا يطابق النقل ولا العقل، هٰذه هي النصيحة.

يا أيها الناس! نحن في زمان فاسد[1]؛ فينبغي أن نحافظ على عقيدتنا وعلى إيماننا، لقد كتب أخ من إخواننا كتاباً معروفاً: «حصوننا مهددة من الداخل»، نعم، حصوننا مهددة من الداخل ومن الخارج، الله حافظ دينه بلا شك، ولٰكن ينبغي أن نحفظ نحن أنفسنا؛ لئلا نخرج عن جادة الدين من حيث لا نشعر؛ فقد ورد أن من علامات آخر الزمان أن الرجل يصبح مؤمناً ويمسي كافراً؛ لأن حدود الإيمان والكفر قد تداخلت وخفيت على كثير من الناس، وصارت للشيطان مداخل خفية لا نكاد ننتبه إليها، فمن أراد سلامة دينه؛ فليبتعد عن هٰذا الكتاب وعن أمثاله، وليتمسك بكتاب الله، وبما صح من سنة رسول الله، وبما استنبطه العلماء المحققون منهما، والعض عليهما بالنواجذ، هٰذه نصيحتي وهٰذا ردي على ما جاء في الكتاب»[2].

---

(١) قلت: أهل الزمان هم الفاسدون!

(٢) «فتاوى علي الطنطاوي» (ص ٨١ ـ ٨٥).

تحاملات وأحقاد أخرى على ابن تيمية.

إن الأحقاد توارثت؛ فالذي افتراه عليه معاصروه ومترجموه هو الذي يجترّه ناقدوه، مع زيادة الكذب والافتراء والبذاءة والفجور، ونرى ظاهرة الكلام على ابن تيمية قديمة؛ فقد قدح فيه جلال الدين محمد بن أسعد الدواني (ت ٩١٨هـ) في «شرح العضدية»، ومحمد بن علي بن طولون الحنفي (ت ٩٥٣هـ) في «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر»، وأحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) في «فتاواه الحديثية» و«الجوهر المنظم في زيارة القبر المعظم»، ومحمد أمين الكردي ويوسف بن إسماعيل النبهاني، أما المعاصرون؛ فجلُّهم كوثريّون، ونبزهم صريح تارة، وخفيٌّ أخرى، ونمسك عن ذكرهم مكتفين بما قدّمنا عنهم.

أما تحاملات تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) على شيخ الإسلام وتلاميذه البررة أمثال المزي، والذهبي، والبرزالي، وعلى كل من ليس أشعرياً؛ فحدث عنها ولا حرج، وما مثل من تكلم في هٰؤلاء الجبال في العلم والفضل إلا كما قال الشاعر:

يا ناطح الجبل العالي ليكلمه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

لغلوه في نقد السنة المحضة، والطريقة السلفية وعلمائها، ولإطرائه في الأشعرية والأشاعرة، وصف العزّ الكناني بقوله: «هو رجل قليل الأدب، قليل الإنصاف، جاهل بأهل السنة ورتبهم، يدلّك على ذٰلك كلامه»[1].

ومن كان هٰذا شأنه لا يعتمد عليه في شكر أشعري، وذم سلفي، كما رمى شيخه الإمام الذهبي بما ليس فيه؛ فقال:

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٠١).

«وهٰـذا شيخنا الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ من هٰذا القبيل؛ له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط؛ فلا يجوز أن يعتمد عليه»[1].

ومن قلَّة إنصافه مع شيخ الإسلام أنه كلما يذكره ـ بمناسبة أو من دون مناسبة ـ ينسب إليه نقيصة من النقائص، حتى أتى بفاقرة عظيمة؛ فقال:

«اعلم أن هٰذه الرفقة ـ المزي والذهبي والبرزالي، وكثير من أتباعهم ـ أضرّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيّناً، وحملهم من عظائم الأمور أمراً ليس هيناً، وجرّهم إلى ما كان التباعد عنه أولى بهم، وأوقفهم في دكادك من نار. . .»[2].

كل هٰذا لمـا كان بين شيخ الإسـلام وأبيه التقي السبكي من ردود ومنـاقشـات، ولا ريب أن التـاج السبكي وقع في هوّة ساحقة لأجل إفراطه وتفريطه في حق علماء الإسلام، في حين أنه يبخس حقّ هٰؤلاء، يأتي ويقول

---

(١) «قاعدة في الجرح والتعديل» (٣٢ ـ ٣٦).

(فائدة): قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاستقامة» (١ / ١٣ ـ ١٤، طبعة ثانية) ما ملخصه: «ليس المقصود هنا ذكر البدع الظاهرة. . . كبدعة الخوارج والروافض، ولٰكن المقصود التنبيه على ما وقع من ذٰلك في أخص الطوائف بالسنّة. . . كالمتنسبين إلى الحديث مثل مالك والشافعي وأحمد؛ فإنه لا ريب أن هٰؤلاء أعظم اتباعاً للسنّة وذمّاً للبدعة من غيرهم والأئمة. . . يذكرون من ذم المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى، هٰذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتبعهم وقلّدهم، ثم إنهم يخلطون في مواضـع كثيرة السنـة والبـدعـة، حتى قد يبدّلون الأمر فيجعلون البدعة التي ذمها أولٰئك هي السنة، والسنة التي حمدها أولٰئك هي البدعة، ويحكمون بموجب ذٰلك حتى يقعوا في البدع والمعـاداة لـطريق أئمتهم السنية، وهٰؤلاء بالعكس يسبّون المبتدعة ويعنون غيرهم، ويكونون هم المبتدعة كالذي يلعن الظالمين ويكون هو الظالم أو أحد الظالمين».

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٦ / ٢٥٤).

في حق أبيه التقي السبكي:

«اعلم أن باب مباحثه بحر لا ساحل له، بحيث سمعت بعض الفضلاء يقول: أنا أعتقد أن كل بحث يقع اليوم على وجه الأرض؛ فهو له، أو مستمدّ من كلامه وتقريراته التي طبقت الأرض. . . ».

إن تعجب؛ فعجب أمر التاج السبكي أنه قد نسب إلى أبيه محالاً ـ وليست هٰذه أوّل قارورة كسرت ـ، ولعله عرف بأن العقلاء لا يصدّقون في أبيه مثل هٰذه المبالغات؛ فقال:

«وأنا أعرف أن الناظرين في هٰذه الترجمة على قسمين:

قسم عرف الشيخ كمعرفتي، وخالطه كمخالطتي؛ فهو يحسبني قصّرت في حقه.

وقسم مقابله؛ فهو يحسبني بالغت فيه، والله المستعان».

لا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

إن التحاملات على شيخ الإسلام قديمة قدم تراثه، وكانت الفرصة مؤاتية لخصومه من أهل الأهواء أن ينسبوا إليه ما يحلو لهم، حسداً من نشاطه في إيضاح الحق، وتقليلاً من أهميته في أعين الناس؛ فعدوا حسناته ذنوباً، وخيراته حوباً.

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

ومن جاء بعدهم ولم يعرف دخائلهم فحذا حذوهم، واعتمد على قولهم، وكلّ يؤاخذ على نيّاته: «إنما الأعمال بالنيات».

ولٰكن الآن طبع من تراث شيخ الإسلام الشيء النافع الكثير في أفخر

الطبعات وأنصع الحروف، وتناقلت بتعريفه الجرائد والمجلّات، وعرفت كنوزه العلمية المكنونة ما يثلج صدور أهل السنّة، ويغيظ أهل البدعة والفتنة، ووزّعت كتبه بالألاف المؤلفة، وتداولها المسلمون في القارات الخمس، وقرؤوها بكل لهفة وشوق؛ فوجدوا فيها بغيتهم المنشودة، وضالتهم المفقودة، الأمر الذي جعل جهمية عصرنا تعضّ على يدها حسرة وندامة، وتتغيظ به أكثر، وتتأجج عليه حقداً وحنقاً.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه والقوم أعداء له وخصوم

هٰؤلاء القوم ـ أيضاً ـ قاموا بطبع ما كتبه خصوم شيخ الإسلام في فترات مختلفة، مع الدعاية الخبيثة المغرضة التي تنفّر العامة، وكثيراً من المثقفين أيضاً الذين لا يفرقون بين الغث والسمين لضعف ثقافتهم الدينية، تبعاً لأهواء كبرائهم.

سمّوه حامضاً وهو خلّ مثل من لم يصل إلى العنقود

ومن الجهل المضاف إلى الجهل أنهم يسمّون تراث ابن تيمية «موسوعة بدع» لينفر عنه أتباعهم كحمر مستنفرة، خوفاً أن يقع في يد أحدهم؛ فيستنير به في الظلام، ويهتدي به إلى سواء السبيل[1].

●●●●●

---

(١) «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ٣٠٦ وما بعدها) بتصرف.

كتب فيها طعن على الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية

لم يَسلم الشيخُ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، الذي أحيى الله به ما اندثر من معالم العقيدة السلفية الحقة من أولئك النفر الذين أشربوا حب الفتنة، ممن عادوا الدعوة السلفية، وأثاروا الشبه ضدها، وحاولوا جاهدين صدَّ الناس عنها، وسأذكر هنا أشهر من حارب دعوة الشيخ ـ رحمه الله ـ بترّهاتهم المشؤومة، وأقلامهم المسمومة، وأشير إلى من رد عليهم من العلماء، والله المستعان.

٤٩ ـ «الدُّرر السّنية في الردّ على الوهابيّة»[١]، لأحمد زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ).

وقد طبع عدة مرات، وهو موجود ضمن كتابه «خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام»، وضمن كتابه «الفتوحات الإسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية»، وهما مطبوعان بمصر قديماً، كتاب تدور مسائله على قطبين اثنين: قطب الكذب والافتراء على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقطب الجهل بتخطئته فيما هو مصيب فيه[٢].

ومن الأول قوله (ص ٤٦): «والظاهر من حال محمد بن عبد الوهاب

---

(١) نشره حسين حلمي إيشق عن مؤسسته القائمة خصيصاً لمحاربة الدعوة السلفية بتركيا، وسيأتي عنها كلمة.

(٢) مقدمة الشيخ محمد رشيد رضا لـ «صيانة الإنسان» (ص ١٢).

أنه يدّعي النبوة؛ إلا أنه ما قدر على إظهار التصريح بذلك»، سبحانك هٰذا بهتان عظيم.

وقد رد عليه الشيخ المحدث محمد بشير السهسواني الهندي (ت ١٣٢٦هـ) في كتاب «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»، ونعت كتاب دحلان بقوله:

«ورأيت مؤلِّفها يدعى في ديباجة رسالته الباطلة الساقطة الدنية...».

والخلاصة... هٰذا كتاب قلب فيه الشيخ دحلان الحقيقة، وعكس القضية، وبناه على قواعد الجهل بالدعوة الوهابية، لا والله بل السّنية السلفية؛ فأباح فيه دعاء غير الله تعالى من الأنبياء والصالحين والميتيين، والاستغاثة بهم وشد الرحال إلى قبورهم لدعائهم عندها، وطلب قضاء الحوائج منهم، وحشاه بالروايات الباطلة وما في معناها من الحكايات والأشعار والمنامات، واستدل بنصوصٍ صحيحة على غير وجهها.

ومثله في الشر كتابه الذي يوزع بالمجان ويقوم بتوزيعه على سائر أنحاء العالم حسين حلمي إيشق في مؤسسته الموجودة بتركيا.

٥٠ ـ «فتنة الوهابية».

وهو يتكلم فيه على ما لا يعرف، ويقول فيه في الأخبار اللسانية، قال لنا فلان، أو قيل عنه كذا، فإنْ صحَّ؛ فحكمه كذا، فإذا فرضنا أن مؤلفه لم ير شيئاً من رسائل وكتب الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولم يسمع عنها؛ أفليس من الواجب عليه أن يتثبت ويبحث، ولٰكنه الحقد والعمى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد رد على دحلان أيضاً الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين بكتاب

مطبوع عن المطبعة الأنصارية بدلهي سماه «الحق المبين في الرد على الوهابية المبتدعين»، ورد عليه أيضاً الشيخ صالح بن محمد الشتري في كتابه «تأييد الملك المنّان في نقض ضلالات دحلان»، ورد عليه أيضاً الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى في كتابه «الرد على ما جاء في خلاصة الكلام من الطعن على الوهابية والافتراء لدحلان»، وما زال هٰذان الردان مخطوطين، وقد تولى دحلان بث الأكاذيب والمفتريات ضد الدعوة السلفية ومجدّدها، ولقد كان لتلك الأكاذيب التي تقوّلها على الدعوة وأنصارها انتشار بين الناس خاصة عند الحجاج القادمين من سائر أقطار المسلمين[1].

وقد أحسن الشيخ فوزان السابق في كتابه «البيان والإشهار» (ص ٤٥) عند قوله: «قد قال بعض الفضلاء من علماء مكة: تصانيف دحلان كالميتة لا يأكلها إلا المضطر، وقد ردّ عليه كثير من علماء الهند والعراق ونجد وغيرهم؛ ففضحوه وبيّنوا ضلاله، وقد سمعتُ غير واحدٍ ممن يوثق بهم من أهل العلم يقولون: إن دحلان هٰذا رافضي[2] لٰكنه أخفى مذهبه، وتسمّى بتقليد أحد الأئمة الأربعة ستراً لمقاصده الخبيثة، ولنيل المناصب التي يأكل منها، ومن أدل الدليل على رفضه الخبيث تأليفه لكتاب «أسنى المطالب في نجاة أبي طالب» الذي ردّ فيه بهواه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة».

كتابات داود بن سليمان بن جرجيس العاني العراقي (ت ١٢٩٩هـ)

٥١ ـ «صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم»[3].

---

(١) «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (ص ٥١).

(٢) وفيه نظر إذ له كتاباً بعنوان «كيف تناقش الرافضة»!

(٣) وطبعت معه رسالة في الرد على العلامة محمود الآلوسي في مسألة التوسل.

٥٢ ـ «المنحة الوهبية في الرد على الوهابية».

استوطن ابن جرجيس هٰذا نجداً، وأقام في ناحية القصيم، وكانت مهمته إثارة الشبه ضد الدعوة السلفية حتى ظهر له تلاميذ، وكان هو وتلاميذه أشدهم في العداوة، ونالوا من الدَّعوة وأعلامها، وانبرى جمع من الرد عليه؛ فكتب الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب: «القول الفصل النفيس في الردّ على المفتري داود بن جرجيس» قال في مطلعه (ص ١٣): «. . . بلغني أنه قد ورد على بعض الإخوان مكاتبة من داود بن جرجيس مملوءة بالكذب والتلبيس، ولا ريب أنه مما أوحاه إليه الشيطان وزخرفه إبليس. . . » ثم قال: «فمن الواجب على من عرف الحقّ بدليله أن يسعى فيما يبطل دعواه، ويهدم ما أسسه من الزّيغ وبناه، ويبيّن ما فيه من المكابرة وما أتى به من المماحلة تعمداً ومجاهرة»، ثم فنَّد دعاويه وأباطيله في (٢٣٥) صفحة بأدلَّةٍ قوية، ونقول موفّقة عن أئمة الهدى.

وقد رد على ابن جرجيس أيضاً ولد صاحب «القول النفيس» وهو الشيخ عبد اللطيف في كتاب «دلائل الرسوخ في الردّ على المنفوخ»، وله ردّ آخر أوسع منه، وهو مطبوع أيضاً وعنوانه: «منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس»، وهو رد على كتاب ابن جرجيس «صلح الإخوان من أهل الإيمان»، نقل فيه خمسين موضعاً من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، يزعم أنهما تشهد له على استحباب دعاء الصالحين والاستنجاد بهم!! وقد مات الشيخ عبد اللطيف قبل أن يتمه فأكمله الآلوسي بعنوان «فتح المنان تتمة منهاج التأسيس رد صلح الإخوان»، وهو مطبوع مع «المنهاج»، ولابن جرجيس أيضاً: «المنحة الوهبيّة في الرد على الوهابية»، وهٰذا الكتاب والذي قبله مليئان ببتر النصوص؛ فهو ينقل فيهما إيرادات أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ليردّ عليها ليحذرها الناس،

فيذكر ابن جرجيس الإيراد محتجاً به على باطله، ويسقط الرد الذي رده به شيخ الإسلام، وهٰذا العمل من أكبر الخيانة عند أهل العلم[1].

وقد طبع «صلح الإخوان» سنة (١٣٠٦هـ) في مطبعة نخبة الأخبار، ببمبي في الهند، وطبع «المنحة الوهبية» أكثر من مرة، منها في بمبي سنة (١٣٠٥هـ)، وفي استانبول سنة (١٤٠٣هـ)، وأكد فيه أن للموتى حياة في قبورهم مثلما كان لها حياة الدنيا، وأن لهم شعور وإحساس كالأحياء، ويقرر ذٰلك بمختلف الدعاوى والأقاويل، ليتوصل من هٰذا التقرير إلى جواز الاستغاثة بالموتى ودعائهم[2].

وقد رد أباطيل هٰذا الضال العراقي جماعة آخرون من أهل العلم؛ منهم الشيخ محمد بن ناصر الشريف التهامي تلميذ للشوكاني، وسمى رده «إيقاظ الوسنان على بيان الخلل الذي في صلح الإخوان»[3]، ومنهم الشيخ عبد الله ابن عبد الرحمٰن أبو بطين، رد عليه بردين، أحدهما اسمه «الانتصار»، والثاني اسمه «تأسيس التقديس»، ورد عليه الشيخ السيد نعمان الآلوسي برد سماه: «شقائق النعمان في رد شقاشق داود بن سليمان»، وقال بعض علماء العراق مادحاً له:

مزامير داود النبي لنا غنى ... بها عن سماع في شقاشق داود
فدع عنك يا نعمان ردَّ اعتراضهم ... ولا ترمه إذ جاء يعوي بجلمود

ورد عليه غير هٰؤلاء من أهل العلم نصرة لدين الله على حد قول

---

(١) مقدمة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع لـ «دلائل الرسوخ» (ص ٨).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٤).

(٣) وبعضهم يسميه: «فتح المنان في ترجيح الراجح وتزييف الزائف من صلح الإخوان»، منه نسخة خطية بجامعة الملك سعود.

القائل:

وإذا هم سمعوا بمبتدع هذى ... صاحوا به طرّاً بكل مكان

نسأل الله أن ينصر الإسلام والمسلمين، ويذل الشرك والمشركين بمنًّه وكرمه.

ومما جاء في «منهاج التأسيس» (ص ١١):

«ومن سنة أربع وخمسين ومئتين يبلغنا ويرفع إلينا عن رجل من أهل العراق أنه تصدى لجمع تلك الشبه من أماكنها، وتتبعها من مظانها؛ فصار يبدي من الشبهات ما يمج سماعه، ويكفي الناقد في رده نظره واطلاعه، ويظهر بطلانه ببداءة العقول ولا يتوقف الحكم بفساده على نظر في المعقول والمنقول، وقد رفع إليَّ رسالة سماها «صلح الإخوان»، فيها من تحريف الكلم عن مواضعه والكذب على أهل العلم وعدم الفقه فيما ينقله ويحكيه من كلامهم ما لا يحصيه إلا الله، ورأيته قد زاد على من قبله من المعارضين بزيادات وضلالات تليق بتلك الفهوم والقلوب المقفلات، ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حسراتٍ﴾[1]، والمؤمن إذا وقف على كلام هٰذا الرجل؛ عرف قدر ما هو فيه من نعمة الإسلام، وما اختص به من حلل الإيمان والإكرام؛ فازداد تعظيماً لربه وتمجيداً، وإخلاصاً في معاملته وتوحيداً.

لو شاء ربك كنت أيضاً مثلهم ... فالقلب بين أصابع الرحمٰن

وقد عنَّ لي أولاً أن أطرح هذر كلامه، وأن لا أعرج على رد إفكه وآثامه؛ لظهور هجنته في نفسه، وأنه مما يتنزه العاقل عن إفكه وحدسه، ثم بدا لي

---

(١) فاطر: ٨.

أن لكل ساقطة لاقطة. . . ».

ومن كتب سليمان بن داود بن جرجيس المسمومة:

٥٣ ـ «أنموذج الحقائق».

وقد انبرى الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت **١٣٢٩هـ**) في الرد عليه؛ فألَّف كتابه «الرد على شبهات المستغيثين بغير الله»، وأوضح في أوله (ص ١٦ ـ ١٨) عن حال هٰذا «الأنموذج»! البدعي، وعن حال صاحبه؛ فقال بعد الحمدلة والديباجة:

«فقد وقفت على كُرّاسة لبعض العصريين من أهل العراق سماها «أنموذج الحقائق» وضمنها كثيراً من الهذيان والشقاشق، مضمونها الانتصار للشرك بالله المسمى «بالتوسل»، وتجويز دعوة الأموات والغائبين من دون الله تعالى، واستحبابه، والتشنيع على من يمنع من ذٰلك وسبابه».

فأحببت أن أبين بطلان ما تضمنته كراسته من الشبهات الواهية، والترّهات المتناهية، وأن أزيح شبهاته ببراهين التوحيد الساطعة، وأوضح ضلالاته بحجج الكتاب والسنة القاطعة، وكلام علماء الإسلام، ومصابيح الاهتداء في الظلام، لقد خاب ظن المشركين إذ راموا نقض أدلة التوحيد التي هي أرسى من الجبال، وأظهر من الشمس في نحر الظهيرة والبدر في ظلم الليال.

والرسالة المذكورة شبه لا شيء، لٰكن ربما يخيل بها لبعض قاصري الأفهام، أو لعله يحصل عليهم بها إيهام، ونحن نكتب على بعضها ما تنتقض به شبهاته، وتبطل به خيالاته وترّهاته، وبالله توفيقي وعليه اعتمادي، وإليه تفويضي واستنادي، عليه توكلت وإليه أنيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

واعلم أن هٰذا الرجل يكثر من نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، ويظهر تعظيمهما وبينه وبينهما بون كبير وفرق كثير؛ فهما رحمة الله عليهما قد شحنا تصانيفهما وملآ تآليفهما بذكر التوحيد وأدلته وإيضاح براهينه، والجواب عن شبه المشركين من أمثاله، وبيان ضلالهم، وتبديد شملهم، وقطع أوصالهم، وكم لهما في الرد على مثله من كتاب وجواب.

وهٰذا المخذول إن نقل من كلامهما شيئاً؛ حذف بعضه أو أفسده بالتصرف، واستكرهه بالتأويل الباطل والتعسف؛ ليوافق مذهبه وانتحاله، وليطابق إفكه وضلاله، ويحسن أن ينشد فيه:

أيها المدعي وصلاً لليلى لست منها ولا قلامة ظفر
إنما أنت من ليلى كواوٍ أُلحقتْ في الهجاء ظلماً بعَمْرِ

ثم قال معدّداً من رد على هٰذا الضال ورسائله:

«واعلم أنه قد تصدى للرد على رسائله التي مضمونها الدعوة إلى الشرك بالله ووسائله، وانتصب لقمع أباطيله وإيضاح تلبيسه وأضاليله جمع من العلماء، وجل من الأئمة الفهماء؛ منهم شيخنا العلامة فقيه زمانه، وقدوة عصره وأوانه عبد الله بن عبد الرحمٰن أبا بطين.

وشيخنا العلامة الأوحد، واللوذعي الهمام المفرد، ناصر الموحدين، وقامع الملحدين عبد الرحمٰن بن حسن.

ومنهم شيخنا العلامة، والأوحد الفهامة عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن.

ومنهم العلامة المحدث، فخر الديار اليمنية الشريف محمد بن ناصر الحازمي.

ومنهم العلامة، المحقق نعمان بن السيد محمود أفندي البغدادي».

كتابات عثمان بن عبد العزيز بن منصور الناصري التميمي النجدي (ت ١٢٨٢هـ)

ألف غير كتاب في محاربة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ منها:

٥٤ ـ «جلاء الغمة عن تكفير هٰذه الأمة».

٥٥ ـ «غسل الدرن عما ركبه هٰذا الرجل من المحن».

٥٦ ـ «تبصرة أولي الألباب».

٥٧ ـ «منهج المعارج لأخبار الخوارج»، مخطوط في دار الكتب المصرية.

وقد حذر العلماء من مؤلَّفات ابن منصور هٰذه؛ فقال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن عنها: «فقد وجدنا في كتب عثمان بن منصور بخطوطه أموراً تتضمَّن الطعن على المسلمين، وتضليل إمامهم شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله فيما دعا إليه من التوحيد، وإظهار ما يعتقده في أهل هٰذه الدعوة من أنهم خوارج تنزّل الأحاديث التي وردت في الخوارج عليهم»[1].

وحذر الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن من الكتاب الأول، وأفرد كتاباً طويلاً ماتعاً في الرد عليه سماه: «مصباح الظلام في الردّ على من كذب على الشيخ الإمام»، ومما قال فيه (ص ١٦): «ومراده بالأمة هنا من عبد آل البيت وغلا فيهم، وعبد الصالحين ودعاهم واستغاث بهم، وجعلهم وسائط بينه وبين الله يدعوهم ويتوكل عليهم، هٰذا مراده، ولٰكنه أوقع عليهم لفظ الأمة؛ ترويجاً على الأغمار والجهال، ولبساً للحق بالباطل، وهو يعلم ذٰلك وسيجزيه الله ما وعد به أمثاله من المفترين».

---

(١) «الدرر السنية» (٩ / ١٩٤).

ثم قال في موضع آخر:

«وقد رأيت كتابه الذي سماه «جلاء الغمّة»، ورأيتُ حشوه من مسبّة دين الله، والصّدّ عن سبيله، والكذب على الله وعلى رسوله، وعلى أُولي العلم من خلقه، وأئمة الهدى ما لم نر مثله للمويس وابن فيروز والقباني وأمثالهم ممن تجرد لعداوة الدّين ومسبّة مشايخ المسلمين».

ومما قاله الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق في تقديمه لـ «مصباح الظلام» (ص ٦) عن كتاب «جلاء الغمّة» ومؤلّفه:

«لقد خلّف تركة تدعو للارتياب بما احتواه هٰذا الكتاب من تعسف وتكلف، حمل على الدعوة السلفية وأئمتها محمل التجهيل والتضليل، ورغم ما أوتي من ذكاء وأحرزه من ملكة في التعبير والتأليف، وما قام به من أعمال في القضاء، وما هو عليه من مكانة اجتماعية؛ فقد أفلس إفلاس الخاسرين بجانب أئمة الدعوة والمصلحين، فقد عانق مذهب شيخه داود بن سليمان ابن جرجيس، واعتنق مذهبه في التلبيس وبئس ما صنع، لقد دنس تحصيله في العلوم، ودخل عليه عوامل الشك والارتياب؛ فبعد أن قرأ على علماء الدعوة السلفية وأخذ العلم عن أهل بلده؛ استشرفت نفسه إلى ما عند أهل العراق؛ فشخص إلى البصرة وبغداد، وأخذ عن داود بن سليمان جرجيس البغدادي، فعاد إلى نجد يحمل جرثومة البدع والخرافة، ويدعو إلى دعاء الأموات والاستنجاد بهم؛ فقد شرب مشرباً عكراً فتصدى له العلماء الأعلام، وفي مقدمتهم صاحب كتاب «مصباح الظلام» الذي لم يصرح باسمه لأنه ليس ذا بال، لٰكن الرد على الباطل بغية الانتصار للحق مع صرف النظر عمن قاله أو تفوه به هو ما ينشده الكاتب ويتطلع إليه القارىء، وغير الشيخ عبد اللطيف رشقه العلماء بنبلهم نظماً ونثراً، وحملوا عليه حملة شعواء. . .».

وقد ذكر بعض الأجلَّة[1] أن الشيخ عثمان بن منصور قد رجع عن ضلالاته هٰذه، وهٰذا ما نرجوه، والتحذير ـ حينئذ ـ يكون مما ترك من مؤلَّفات، والله الهادي.

ـ وهنالك كتب كثيرة نالت من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ منها:

٥٨ ـ «كشف الارتياب في اتباع محمد بن عبد الوهاب»، لمحسن الأمين العاملي (ت ١٣٧٢هـ)، طبع بدمشق سنة (١٣٤٦هـ) عن مطبعة ابن زيدون، وأعاد ابنه طبعه مع زيادات سنة (١٩٦٢م)!!

وقد ذكر هٰذا الكتاب شيخنا الألباني ضمن مراجع ومصادر كتابه «تحذير الساجد»، ووضعه فيه (ص ٢٢٣) تحت عنوان «كتب مضللة».

وقد حذر منه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في كتابه «المصارعة» (ص ٤١٥ ـ ٤١٦)؛ فقال عن مؤلفه: «رافضي خبيث، يدعو إلى الشرك؛ فهو يجيز أن يدعى غير الله، ويبيح بناء القباب والمساجد على القبور، وهو عدو لدود لأهل السنة؛ للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولدعاة السنة».

ثم قال عن الكتاب: «ومن المؤسف أنه يباع بأرضنا، أما بنجد؛ فأعتقد أنهم لا يتركونه لأنه بقي هناك من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وإلى الله المشتكى؛ فمؤلف الكتاب رافضي خبيث، يدعو إلى الكفر والإلحاد، وإلى التمسح بأتربة الموتى، ومن عجيب أمره أنه يريد أن يصحح حديث عطية العوفي ومن جرى مجرى عطية العوفي، ويريد أن يضعف حديث سفيان الثوري ووكيع بن الجراح، وهٰذا من ضلال الرافضة ومن تلبيسهم، والله

---

(١) انظر: «دعاوى المناوئين» (ص ٥٠).

المستعان»[1].

وقد رد عليه عبد الله بن علي القصيمي في كتابه القويّ المشهور «الصراع بين الإسلام والوثنية»، طبع في ثلاثة مجلدات في القاهرة سنة (١٤٠٢هـ).

٥٩ ـ «الوهابية المهزومة»، لمحمد البكري أبي حراز السوداني.

رد عليه الشيخ محمود شويل ردّاً بعنوان: «القول السديد في قمع الحرازي العنيد»، وقد كشف فيه عن ضلالات الحرازي، وأبان الحق بأدلته، وقرر بمختلف البراهين صحة هٰذه الدّعوة كما ردّ على شبهات الخصم وفنّدها[2].

٦٠ ـ «النفحة الزكية في الردّ على شبه الفرقة الوهابية»، لعبد القادر الإسكندراني.

رسالة طبعت ونشرت في دمشق تنال من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، ورد ما فيها من أباطيل كل من الشيخ محمد بن علي ابن تركي (ت ١٣٨٠هـ) في كتابه «النفخة على النفحة والمنحة»، وطبعت في دمشق سنة (١٣٤٠هـ)، وسمى نفسه في أثناء الرد بـ«ناصر الدين الحجازي» والشيخ محمد بهجت البيطار، وسمى نفسه بـ«أبي اليسار الدّمشقي» برسالة طبعت مع الرسالة السابقة بعنوان «نظرة في النفحة الزكية».

٦١ ـ «فصل الخطاب في ردّ ضلالات ابن عبد الوهاب»، لأحمد بن علي البصري الشهير بـ«القباني»، كان حياً سنة (١١٥٧هـ).

وهو كتاب مخطوط يزيد عن مئتي ورقة، وهٰذا الكتاب جواب على

---

(١) وانظر عنه: «دعاوى المناوئين» (ص ٢٥٦، ٣٥٦).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٢٧).

رسالة ابن سحيم التي بعثها إلى علماء الأمصار؛ تحريضاً لهم على الشيخ، وتشويهاً للدعوة السلفية، ويظهر من هٰذا الكتاب شدة إلحاح ابن سحيم على أولئك العلماء من أجل مناهضة الشيخ الإمام ودعوته، حيث إنه تكرر منه الطلب مرة ثانية ـ كما يذكر القباني ـ؛ فكتب القباني هٰذا المجلد.

وقد اتخذ أعداء الدعوة هٰذا الكتاب مرجعاً، واتّكأوا عليه لنشر باطلهم؛ فهو من أقدم الكتب التي نالت من دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وقد أشار لذٰلك الشيخ نفسه؛ فهو يذكر في رسالته لابن عباد (مطوّع ثرمداء) شيئاً من مناهضة خصومه له؛ فيقول:

«. . . وكذٰلك ابن إسماعيل (أحد الخصوم والأعداء) أنه نقض ما أبرمت في التوحيد، وتعرف أن عنده الكتاب الذي صنفه رجل من أهل البصرة (يريد القباني هٰذا) كله من أوّله إلى آخره في إنكار توحيد الألوهية، وأتاكم به ولد محمد بن سليمان راعي وثيثية، وقرأه عندكم وجادل به جماعتنا، وهٰذا الكتاب مشهور عند المويس وأتباعه مثل ابن سحيم وابن عبيد، يحتجّون به علينا ويدعون الناس إليه»[1].

ويقول أيضاً في رسالته لأحمد بن إبراهيم (مطوع مرات):

«. . وجاءنا بعض المجلد الذي صنّفه القباني، واستكتبوه أهل الإحساء وأهل نجد، وفيه نقل الإجماع على تحسين قبة الكواز وأمثالها، وعبادتها، وعبادة سية طالب، ويقول في تصنيفه: إلا ابن تيمية وابن القيم وعشرة أنا عاشرهم؛ فالجميع اثنا عشر، فإذا كان يوم القيامة؛ اعتزلوا وحدهم عن جميع الأمة»[2]!!

---

(١) «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٥ / ٢٦).

(٢) «مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (٥ / ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

وانظر: «دعاوى المناوئين» (١٥، ٣٣، ٣٤، ٤٤).

٦٢ ـ «الصواعق والرّعود في الرَّدّ على ابن سعود»، لعبد الله بن داود الزّبيري (ت ١٢٢٥هـ).

وهٰذا الكتاب من أسوأ الكتب التي صنِّفت عن الدعوة السلفية، وقد رمى مؤلِّفهُ الشيخ محمد بن عبد الوهاب بتُهمٍ وعبارات بذيئة يخجل منها المنصف، والأسوأ من ذٰلك ما حواه التقريظ الذي في أوله، وهو لشيخه ابن فيروز؛ ففيه إسفاف وإجحاف وشناعة سباب وقلة حياء وكثرة فسوق وعصيان وبذاءة لسان.

يقول الشيخ مسعود الندوي عن هٰذا التقريظ: «وفي بداية هٰذا التقريظ يبصر القارىء العبارة التالية، ولعله يذوب حياءً لمجرد رؤيتها، ولٰكن (نقل الكفر ليس بكفر)؛ فاضغط على قلبك واقرأ: «بل لعل الشيخ ـ يعني عبد الوهاب ـ غفل عن مواقعة أمه ـ يعني محمد بن عبد الوهاب ـ؛ فسبقه الشيطان إليها، فكان أباً لهٰذا المارد... الخ»!! إنا لله وإنا إليه راجعون، وهل يستطيع كبار المقذعين أن ينحطّوا إلى هٰذا المستوى من الإقذاع»[1].

وهٰذا الكتاب ما زال مخطوطاً في المكتبة الشرقية ببتنة في الهند، تحت رقم (١٢٣٨).

ومن مصادر هٰذا الكتاب كتاب القباني المسموم السابق، كما ذكر الحداد في «مصباحه»[2]! ـ بل في «ظلماته» ـ (ص ٧٩).

وترجم البسام في كتابه «علماء نجد» (٢ / ٥٣٩) لعبد الله بن داود هٰذا، وبيَّن مدى تأثره بابن فيروز[3] العدو اللدود للدعوة السلفية؛ فقال عنه:

---

(١) «محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه» (ص ١٧٠ ـ ١٧١)، ترجمة عبد العليم البستوي.

(٢) انظر عنه: (رقم ٦٣).

(٣) انظر تفصيل ذٰلك في: «السحب الوابلة» (ص ٢٥٣)، و «دعاوى المناوئين» (ص

«قد شرب من مشايخه عداوة للدعوة السلفية في نجدٍ وزعيمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ، لذا؛ فإنه من أشد الجادين في مجابهتها ومعارضتها، وقد صنف في الرد عليه كتاباً سماه «الصواعق والرعود في الرد على ابن سعود»؛ إلا أن الله قد أبقى هٰذه الدعوة الطيبة في نمو وتقدم وتوسع في المشارق والمغارب، وذهبت رعوده وبروقه خلباً؛ فالحمد لله على المعتقد الحسن».

ومن خلال الاطلاع على بعض كتب الخصوم؛ يظهر أن كتاب «الصواعق والرعود» له أهمية وعناية عند الخصوم، ويحظى مؤلفه بالمدح والتقدير لديهم.

فقد مدح محمد بن محمد القادري هٰذا الكتاب وبالغ في الإطراء والتبجيل لمؤلفه؛ فقال:

«وهو كتاب مخزون بالعجائب، ومشحون بالغرائب، عظيم النفع، جليل الشأن، واضح البرهان، لا نعرف كتاباً في هٰذا النمط أشرف منه وأعظم، ولا أنفس منه وأتم، من شأنه أن يكتب سطوره بالنور على خدود الحور. . . ومن أراد أن يعرف دسائس الشيطان التي ألقاها على ابن سعود؛ فعليه بمطالعة «الصواعق والرعود»؛ فإنه كتاب غريب في صنعه عجيب، وكان التصدي لإبطالها فرض كفاية على علماء المسلمين، لئلا يغتر بها عوام المؤمنين، ويصير الوزر عليهم أجمعين؛ فجزى الله حضرة الشيخ عبد الله بن داود حيث أبطلها في «الصواعق والرعود» أحسن الجزاء حيث رفع الوزر عنه

---

٣٦ ـ ٣٧، ٤١ ـ ٤٢)، و«الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ حياته وفكره» للشيخ العثيمين (ص ١٤٦).

وعنهم في دار الجزاء»[1].

ومدح حسن بن عمر الشطي الصواعق ومؤلفها؛ فقال:

«وقد ألف العلامة المحقق، والفهامة المدقق، الشيخ عبد الله بن داود كتاباً مشهوراً مسمى بـ «الصواعق والرعود في الرد على ابن سعود»؛ فقد أطال في ابتداء أمره وسيرته وسيرة من بعده من خلفه، وقد انتشر هٰذا الكتاب واطلع عليه الفحول وأحسنوا الثناءات على مؤلفه...»[2].

وذكر علوي الحداد «الصّواعق» ومؤلفه؛ فمدحه بقوله:

«وقد سمعت بكتاب مبسوط في عشرين كراساً سماه «الصواعق والرعود ردّاً على الشقي عبد العزيز بن سعود»، وقد قرظ عليه أئمة من علماء البصرة وبغداد وحلب والإحساء وغيرهم؛ تأييداً لكلام مؤلفه وثناء منهم عليه، وقد أجادوا وبينوا»[3].

ويقول الحداد: «ومن أراد أن تقر عينه؛ فعليه به؛ أي: بكتاب «الصواعق والرعود» للشيخ العلامة والبحر الفهامة عفيف الدين عبد الله بن داود الزبيري؛ فما أظنك تجد مثله...»[4].

ووصف ابن حميد هٰذا الكتاب بأنه «مجلد حافل أجاد فيه»[5].

---

(١) رسالة صغيرة بدون عنوان في الرد على الوهابية، توجد في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود (٧ ورقات، ق ٢).

(٢) انظر: تذييله على رسالة «إثبات الصفات» (ق ٧١)، وتذييله على رسالة «مشاجرة بين أهل مكة وأهل نجد» (ق ٣٩).

(٣) «مصباح الأنام» (٣).

(٤) «مصباح الأنام» (٤).

(٥) «السحب الوابلة» (ص ٢٥٣).

وهٰكذا يتواصى أهل الشر، ويتداعون فيما بينهم على نبز أئمة الهدى؛ لتروج أباطيلُهم، وتنتشر تُهَمُهُم وترهاتُهم، ولٰكن الله عز وجل لهم بالمرصاد، فذهبت هٰذه التقريظات أدراج الرياح، وانتشرت الدعوة السلفية انتشار الليل والنهار، وظهر الحق وانبلج الصباح، ودفع الباطل وانزاح الستار، ولله الحمد والمنة، وهو القوي القهار.

أما علوي بن أحمد الحداد الذي قرظ الكتاب السابق؛ فقد كتب كتابين في محاربة الدعوة السلفية، وطعن فيهما بالشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، هما:

٦٣ ـ «السيف الباتر لعنق المنكر على الأكابر».

٦٤ ـ «مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شُبه البدعي النّجدي التي أضلَّ بها العوام»، وقد طبع في المطبعة العامرة الشرقية بمصر سنة (١٣٢٥هـ).

والكتاب الأخير يتكون من سبعة عشر فصلاً، وفي كل هٰذه الفصول رد على الدعوة السلفية، وتقرير ما يخالفها؛ فسوّد الحداد «مصباحه» بتقرير جواز الاستغاثة بالأموات والغلو في الأولياء، وتأكيد جواز البناء على القبور وتشييد المشاهد والمزارات لقبور الصالحين . . .

يقول الحداد في «مصباحه» ـ مهوّلاً شأن إخوانه من أدعياء العلم ممن أنكر الدعوة السلفية ـ:

«ثم رأيت جواباً للعلماء الأكابر من المذاهب الأربعة لا يحصون بعدّ من أهل الحرمين الشريفين والإحساء وبغداد وحلب واليمن وبلدان الإسلام نثراً ونظماً، أتى إليّ بمجموع رجل من آل ابن عبد الرزاق الحنابلة الذين في الزبارة والبحرين فيه رد علماء كثيرين . . .»[1].

---

(١) «مصباح الأنام» (ص ٢، ٧٩).

وقد رد على أباطيل العلوي الحداد الشيخُ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) رحمه الله تعالى في كتاب مطبوعٍ اسمه «الأسنّة الحداد في ردّ شبهات علوي الحداد».

* **رسائل ابن عفالق.**

ومن أشهر أعداء الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ محمد بن عبد الرحمٰن بن عفالق (ت ١١٦٤هـ)، فقد كتب مجموعة من الرسائل فيها صَدٌّ عن هٰذه الدعوة السلفية المباركة، وتناولها الشيخ عبد العزيز محمد بن علي العبد اللطيف في كتابه «دعاوى المناوئين» (ص ٤٢ ـ ٤٣)؛ فقال:

«ألّف محمد بن عبد الرحمٰن بن عفالق (ت ١١٦٤هـ) رسالة وجهها إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكان عنوانها:

٦٥ ـ **«تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين»**[1].

وقد تضمنت هٰذه الرسالة أسئلة تعجيزية تهكمية، وبأسلوب يحمل طابع التحدي والغرور، وقد قصد بها ابن عفالق الطعن والتوهين في محمد ابن عبد الوهاب، والنيل منه والاستخفاف به ـ كما هو ظاهر في هٰذه الرسالة ـ، كما أن هٰذه الأسئلة ـ من خلال الاطلاع عليها ـ ليست وكذا الجواب عليها من أصول العلم وواجباته، بل أقرب ما تكون إلى فضول العلم وترفه.

ومن هٰذه الأسئلة ـ المترفة ـ التي وجهها ابن عفالق إلى الشيخ لكي يجيب عليها، قول ابن عفالق:

«وبعد؛ فأسألك عن قوله تعالى: ﴿والعادِياتِ...﴾ إلى آخر السورة

(١) منها نسخة خطية في مكتبة الجامعة الملكية في تبونجن بألمانيا.

التي هي من قصار المفصل: كم فيها من حقيقة شرعية وحقيقة لغوية وحقيقة عرفية، وكم فيها من مجاز مرسل ومجاز مركب، واستعارة تحقيقية واستعارة وثاقية واستعارة عنادية واستعارة عامية واستعارة خاصية واستعارة أصلية واستعارة تبعية واستعارة مطلقة واستعارة مجردة وإستعارة مرشحة وموضع الترشيح والتجريد فيها وموضع الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وما فيها من التشبيه الملفوف والمفروق والمفرد والمركب والتشبيه المجمل والمفصل إلى آخر هٰذه الأسئلة»[1].

كما ألّف ابن عفالق:

٦٦ ـ رسالة وجهها إلى عثمان بن معمر أمير العيينة[2].

يشكك ابن عفالق فيها في دعوة الشيخ، ويطعن فيها حتى يتخلى عثمان عن نصرتها[3] ـ في بادىء الأمر ـ، وادعى ابن عفالق أن ابن عبد الوهاب خالف ابن تيمية وابن القيم في مسائل التوحيد[4]، وقد كتب ابن معمر رداً على رسالة ابن عفالق يذكر موافقته لدعوة الشيخ مما جعل ابن عفالق يكتب:

٦٧ ـ جواباً عن رسالة ابن معمر[5].

وقد شنّع ابن عفالق في هٰذا الجواب على الشيخ الإمام وابن معمر،

---

(١) «تهكّم المقلّدين» (ق ٥).

(٢) منها نسخة خطية في مكتبة الدولة في برلين بألمانيا.

(٣) انظر من تلك الرسالة: (ق ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٥٢).

(٤) انظر من تلك الرسالة: (ق ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥٢).

(٥) من الجواب نسخة خطية في مكتبة الدولة في برلين بألمانيا.

ورماهما بتكفير المسلمين وتضليلهم[1]، ويظهر من هٰذه الرسالة إلحاح ابن عفالق في إقناع ابن معمر بترك نصرة الشيخ» انتهى.

*** كتب يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)**

كتب يوسف النبهاني فيها كثير من الطامّات، وهو من أوائل من رفع راية العداء للدعوة السلفية وأعلامها الأجلاء، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وكتبه طافحة في الطعن على الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب.

وقد حذر من كتبه غير واحدٍ من الأعلام، وأشهرهم الشيخ محمد رشيد رضا؛ فها هو يقول عنه: «كتبه مملوءة بالروايات الموضوعة والمنكرة، وكان يروِّج كتبه لكي يمهِّد بذٰلك السبيل ادّعاء المهديّة لنفسه»[2].

ومن أشهر كتبه التي نالت من الدعوة السلفية:

٦٨ - «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق»، طبع بمصر في مطبعة البابي الحلبي، ثم صور في بيروت مرات.

٦٩ - «الأنوار المحمدية في المواهب اللدنية»، وهو مطبوع.

٧٠ - «الرائية الصغرى» (وهي قصيدة من نظمه)، وطبعت عدّة مرات.

فهٰذه الكتب فيها افتراء كثير وكبير على الدعوة السلفية، وله فيها «شطحات لا تغتفر»[3].

---

(١) انظر: (ق ٥٧، ٥٩، ٦٣).

(٢) مجلة «المنار» (مجلد ١٣، الجزء العاشر، ص ٧٩٧).

(٣) من مقدمة الشيخ إسماعيل بن سعد آل عتيق على «القول الفصل النفيس» (ص ٤).

وقد رد عليه جماعة من العلماء من أشهرهم العلامة محمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) في كتابه القيم «غاية الأماني في الردّ على النبهاني»[1]، وله أيضاً نظم في الرد على رائية النبهاني، وأسماه بـ «الآية الكبرى على ضلال النبهاني في رائيته الصغرى».

وقد نظم الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى (ت ١٣٤٣هـ) قصيدةً في نحو مئتيّ بيت في الرد على رائية النبهاني، وله أيضاً كتاب «تهديم المباني في الرد على النبهاني»، وكذلك نظم الشيخ حسين بن حسن بن حسن بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب (ت ١٣٢٩هـ) قصيدة في نحو مئتي بيت أيضاً في الرد على النبهاني، ونظم أيضاً الشيخ علي بن سليمان اليوسف (ت ١٣٣٧هـ) قصيدة رد بها على النبهاني في رائيته التي افترى فيها على السلفيين، وللشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) رائية فيها رد شافٍ على رائية النبهاني، وقد بلغت أربع مئة بيت، ونظم الشيخ عبد العزيز ابن إبراهيم السويح قصيدة في الرد على النبهاني ما تزال مخطوطة في قسم الوثائق بدارة الملك عبد العزيز.

٧١ ـ «الصّواعق الإلهية في الرد على الوهابية»، لسليمان بن عبد الوهاب (شقيق الشيخ الإمام محمد)، وهو مطبوع في الهند سنة (١٣٠٦هـ)، ثم في مصر، ثم في تركيا، وبعضهم يسميه «حجة فصل الخطاب من كتاب ربّ الأرباب»، وحديث رسول الملك الوهاب وكلام أولي الألباب في إبطال مذهب محمد بن عبد الوهاب»[2]، ويسمّيه بعضهم: «الرد على من كفر

---

(١) نشر أول مرة منسوباً إلى «أبي المعالي الشافعي السلامي» ثم طبع مرات بعد ذلك منسوباً للآلوسي.

(٢) كذا على طرة النسخة الخطية الموجودة في مكتبة الأحقاف بحضرموت.

المسلمين بسبب النذر لغير الله»[1].

وقد كان لهٰذا الكتاب أثر سلبي كبير؛ إذ نكص بسببه أهل حريملاء عن اتباع الدعوة السلفية، ولم يقف الأمر عند هٰذا الحدّ، بل تجاوزت آثار الكتاب إلى العيينة؛ فارتاب وشك بعضُ من يدَّعي العلم في العيينة من صدق هٰذه الدعوة وصحتها.

والتحذير من هٰذا الكتاب، أما مؤلِّفُهُ؛ فقد ذكر غير واحدٍ رجوعه عن ضلاله وغيِّه، وقد فصل في ذٰلك الأستاذ محمد السكاكر في كتابه «الإمام محمد بن عبد الوهاب ومنهجه في الدعوة» (ص ١٢٦ وما بعدها)، وفي هٰذا مناقشة ويحتاج إلى تحرير، وليس هٰذا موطنه[2].

٧٢ ـ «مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود»، لعثمان بن سند البصري (ت ١٢٥٠هـ).

فيه عداوة ظاهرة للدعوة السلفية، والكتاب ما زال مخطوطاً في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (رقم ٥٨٤٠)، وقد طبع[3] مختصر له لأمين بن حسن الحلواني المدني (ت ١٣١٦هـ)، ومن مفتريات صاحب الكتاب الأصل زعمه أن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب يكفّرون عموم المسلمين الذين

---

(١) كذا على طرة النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ومن الجدير بالذكر أن لكتاب ابن السويدي «المشكاة المضيئة في الرد على الوهابية» نسخة ثانية عدا زيادات يسيرة فيها سب وألفاظ بذيئة!!

(٢) انظر في ذٰلك عدا رسالة السكاكر السابقة: «علماء نجد» (١ / ٣٠٥)، و«دعاوى المناوئين» (٤١ ـ ٤٢)، و«مصباح الظلام» (ص ١٠٥)، و«السحب الوابلة» (ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

(٣) طبعة محب الدين الخطيب في المطبعة السلفية بمصر.

على الكرة الأرضية[1]!!

٧٣ ـ «الرد على بعض المبتدعين من الطائفة الوهابية»، لمحمد بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

ألَّف كتابه هٰذا بعد وصول رسالتين من الأمير سعود بن عبد العزيز إلى فاس بالمغرب؛ فكتب المذكور هٰذا الكتاب بمثابة الرد على تلك الرسالتين، مقلِّداً أسلافه الأوائل ممن طعن وأنكر هٰذه الدعوة الصادقة الحقة[2].

٧٤ ـ «تبيين الحق والصواب بالردّ على أتباع ابن عبد الوهاب»، لمحمد توفيق بن نجيب سوقية، طبع في دمشق عن مطبعة الفيحاء.

ونقده بكلامٍ علمي متين الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة «المنار» (المجلد الرابع، الجزء الثاني، ص ٣٢٠).

٧٥ ـ «هٰذه هي الوهابية»، لمحمد جواد مغنية.

طبع سنة (١٩٦٤م).

تعدى فيه صاحبه على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، واستنكر تحريمه للتوسل والاستغاثة، وشد الرحال إلى القبور، وهو شيعي جلد ممن يعظم الأئمة، ويعمل على تعليق الناس بالأموات من أئمة آل البيت، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٧٦ ـ «رسالة في الطعن على عقائد الوهابيين»، لمحمد بن أحمد نور.

كتاب حشاه مؤلفه بالأباطيل، وقد تصدى له بقوة الشيخ صالح بن أحمد في كتابه «تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور بالقرآن والحديث» وقد

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٨).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٨).

طبع عن المطبعة السلفية بالقاهرة.

٧٧ ـ «رساله قوة الدفاع والهجوم»، لمحمد الطاهر يوسف السوداني.

طبعت عن مطبعة التمدن المحدودة بالسودان.

جمع فيها صاحبها الأقوال الكاذبة والنقول المتردية عن الدعوة السلفية[1].

٧٨ ـ «الحقائق الإسلامية في الردّ على المزاعم الوهابية»، لمالك بن داود المالي.

طبع في تركيا سنة (١٤٠٣هـ) عن مطبعة الحقيقة باستنبول.

وهو كتاب سقيم وعنوانه فضفاض[2].

٧٩ ـ «الأقوال المرضية في الرد على الوهابية»، لمحمد عطاء الكسم (ت ١٣٥٧هـ).

طبع في المطبعة العمومية بمصر سنة (١٩٠١م).

وقد بيَّن ما فيه من ادّعاءات وظلم وسخف الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه «الصواعق المرسلة الشهابية في الرد على الشُّبه الشامية»، طبع ضمن مجموعة كتب عن مطابع الرياض سنة (١٣٧٦هـ).

٨٠ ـ «البراهين الجليّة في تشكيكات الوهابية»، لحسن الطباطبائي العراقي (ت ١٣٨٠هـ).

دافع فيه عن الإمامية، وطعن في العقائد السلفية، وقد رد عليه ردّاً

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٧).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٨).

مفحماً ما زال مخطوطاً الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتابه «الحجج الواضحة الإسلامية».

٨١ ـ «الفجر الصادق في الرد على منكري التوسل والكرامات والخوارق»، للشاعر جميل صدقي الزّهاوي.

طبع في مكتبة المليجي بمصر سنة (١٣٢٣هـ).

ينكر مؤلِّفه فيه على الوهابيين تحريمهم الاستغاثة بالأموات، وتحريم الغلوّ فيهم[1]، مع أنه ـ على قول محمد رشيد رضا[2] ـ «ملحد لا يدين بدين، وقد تهجم على الشريعة الإسلامية وطعن فيها».

وقد رد على الزهاوي الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق»، طبع عن مطبعة المنار بمصر سنة (١٣٤٤هـ).

ومن بين الكتب التي طعنت في الدعوة السلفية أيضاً:

٨٢ ـ «الوسيط بين الإفراط والتفريط»، لمحمد جميل الشّطي (ت ١٣٧٩هـ).

٨٣ ـ «المقالات الوفية في الرد على الوهابية»، لحسن بن حسن خزبك، طبع ضمن مجموعة كتب عن مكتبة التهذيب بالقاهرة، وقد قرظه الشيخ يوسف الدجوي (ت ١٣٦٥هـ).

٨٤ ـ «السنين في الرد على المبتدعين الوهابيين»، لمصطفى الكريمي وإبراهيم السيامي، طبع عن مطبعة المعاهد بمصر.

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٦).

(٢) في مجلة «المنار» (المجلد ١٣، الجزء ١١، ص ٨٤١)، وقال قبل العبارة المذكورة: «سمعت من كثير من الذين عرفوا الزهاوي في الأستانة أنه ملحد...» إلخ.

٨٥ ـ «المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية»، لأبي الفداء إسماعيل التميمي (ت ١٢٤٨هـ)، وهو مخطوط في نحو تسعين ورقة.

٨٦ ـ «الحق المبين في الردّ على الوهابيين»، لأحمد سعيد السرهندي النقشبندي (ت ١٢٧٧هـ).

٨٧ ـ «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلّدة الظاهرية»، لإبراهيم السمنودي (ت بعد ١٣٢٦هـ)، طبع في مجلدين بمصر سنة (١٣١٩هـ) عن المطبعة العامرية الشرقية.

٨٨ ـ «جلاء الأوهام عن مذاهب الأئمة العظام»، لمختار أحمد باشا المؤيد (ت ١٣٤٠هـ)، طبع في دمشق سنة (١٣٣٠هـ) عن مطبعة الفيحاء.

ورد عليه الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتاب مفرد بعنوان «كشف غياهب الظلام عن جلاء الأفهام»، طبع في مطابع الرياض سنة (١٣٧٦هـ).

ورد عليه أيضاً الشيخ فوزان السابق في كتابه المفيد المطبوع سنة (١٣٧٢هـ) عن مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، وهو بعنوان «البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار».

٨٩ ـ «النقول الشرعية في الردّ على الوهابية»، لمصطفى بن أحمد بن حسن الشّطي (ت ١٣٤٨هـ).

طبع في مصر ضمن مجموع.

٩٠ ـ «إزهاق الباطل في ردّ شُبه الفرق الوهابية»، لمحمد بن عبد الوهاب بن داود الهمذاني (ت ١٣٠٣هـ).

وهو لا يزال مخطوطاً في نحو مئة ورقة، ويحمل في طياته تجويز

الاستغاثة بالموتى، وطلب الحاجات منهم، وإباحة طلب الشفاعة منهم، والحث على الغلوّ في المشاهد والقبور[1].

٩١ ـ «منهج الرشاد لمن أراد السداد في الرد على الوهابيين»، لجعفر آل كاشف الغطاء النجفي (ت ١٣٠٣هـ).

طبع بالنجف في العراق سنة (١٣٤٢هـ) عن مطبعة العلمية.

٩٢ ـ «كشف النقاب عن عقائد ابن عبد الوهاب»، لعلي نقي اللكنهوري (ت ١٢٨٩هـ)، طبع في النجف بالعراق سنة (١٣٤٥هـ) عن المطبعة الحيدريّة.

حوى الكتاب الكثير من المطاعن والشبهات على عقيدة الشيخ محمد ابن عبدالوهاب، كما ضم الكثير من المعلومات الخاطئة فيما يتعلق بتاريخ الدعوة السلفية وأعمالها[2].

٩٣ ـ «القول المجدي»، لمحمد سعيد بابصيل المكي.

ورد عليه الشيخ سليمان بن سحمان (ت ١٣٤٩هـ) في كتاب مفرد بعنوان: «البيان المجدي لشناعة القول المجدي»، وطبع في الهند عن مطبعة القرآن والسنة، وقد انتصر بابصيل في كتابه لدحلان!!

٩٤ ـ «لفحات الوجد من فعلات أهل نجد»، لمحسن بن عبد الكريم بن إسحاق الحسني اليمني.

وهو ما زال مخطوطاً، ومنه نسختان في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ونسخة ثالثة في مكتبة أرامكو بالظهران بعنوان «شرح أبيات في الرد على الوهابية» لمؤلِّف مجهول!! وهو عبارة عن أبيات شعرية كتبها ضد الوهابية،

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٤).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٣).

ثم شرحها في هٰذا الكتاب، وهو ينقل كثيراً عن أسلافه ممن عادى الدعوة السلفية، وجاء في آخره بعض المسائل الفقهية التي يعارض فيها أئمة الدّعوة[1].

٩٥ ـ «الرد على بعض المبتدعين من الطائفة الوهابية»، لمحمد بن عبد المجيد بن عبد السلام بن كيران الفاسي (ت ١٢٢٧هـ).

طبع في مصر سنة (١٣٢٧هـ) عن مطبعة التقدّم العلمية.

٩٦ ـ «رسالة في الردّ على الوهابية»، لعمر قاسم المحجوب (ت ١٢٢٢هـ).

طبعت في تونس سنة (١٣٢٧هـ) عن المطبعة التونسية.

وهي تحوي طعن وتجريح على الدعوة السلفية بأسلوب مسجوع متكلف.

٩٧ ـ «رسالة في الرد على الوهابية»، لمحمد بن محمد القادري.

وهي رسالة صغيرة كتبها في مدينة حلب، فيها طعن بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، والإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، وهي أقرب ما تكون إلى السباب والشتم[2].

٩٨ ـ «سيف الجهاد لمدّعي الاجتهاد»، عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف.

كان الشيخ حريصاً جدّاً على صاحب هٰذا الكتاب، وقد راسله وخاطبه بقوله: «فإني أحبك وقد دعوتُ لك في صلاتي، وأتمنى من قبل هٰذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القويم، وما أحسنك لو تكون في آخر هٰذه

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٢).

(٢) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٧).

الزمان فاروقاً لدين الله»[1]، ولٰكنه أعرض وتنكب ورد علي بهٰذا الكتاب.

٩٩ - «الرسالة المرضية في الرد على الوهابية»[2] لمحمد بن فيروز (ت ١٢١٦هـ).

طبعت ببمباي الهند سنة (١٣٠٧هـ).

١٠٠ - «السيف الهندي في إبانة طريق الشيخ النجدي»، لعبد الله بن عيسى الكوكباني اليمني (ت ١٢٢٤هـ).

وقد حوت هٰذه الرسالة الكثير من المغالطات التاريخية حول هٰذه الدعوة، منها ما في (ق ٤، ٥) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مقدسي، وكان مبتدأ أمره خروج الشيخ ونزوله على الشيخ عبد العزيز النجدي الذي لا يعرف حلالاً ولا حراماً[3]!

١٠١ - «مسائل وأجوبة وردود على الخوارج»، لمحمد بن سليمان الكردي (ت ١١٩٤هـ).

وهي مطبوعة ضمن (فتاواه) في مصر سنة (١٣٥٧هـ)، المسماة «قرة العين فتاوى علماء الحرمين».

وتضمّنت هٰذه المسائل مخالفة ومعارضة لما قرره وأكّده أئمة الدّعوة السلفية قديماً وحديثاً[4].

---

(١) «الدرر السنية» (١ / ٣٢).

(٢) انظر ما قدمناه عنه تحت رقم (٦١).

(٣) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٦).

(٤) «دعاوى المناوئين» (ص ٤٣).

١٠٢ ـ «رسالة في الرد على الوهابية»، لعبد الله بن حسين بلفقيه العلوي (ت ١٢٦٦هـ).

تتميز هٰذه الرسالة التي لا تزال مخطوطة ـ ومنها نسخة في معهد المخطوطات بالكويت مصورة عن مكتبة الأحقاف في تريم بحضرموت ـ بخلوّها من الألفاظ النابية، والكلمات التجريحية ـ والتي جرت عادة الخصوم أن يسطِّروها في كتبهم ـ، وهٰذه الرسالة تدور حول تقرير أن الشرك في الدعاء لغير الله ليس بأكبر. وقد تكلَّف المؤلفُ الكثير من الأدلة والمناقشات من أجل تقرير دعواه[١].

١٠٣ ـ «رسالة في الرد على الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، لعبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن عدوان (ت ١١٧٩هـ)، وهي ما زالت مخطوطة، وتقع في نحو ثمانية كراسات من القطع الصغير[٢].

١٠٤ ـ «البراهين الجلية في تشكيكات الوهابية»، لمحمد حسن القزويني الحائري، طبع في المطبعة العلوية في (٧٦ صفحة)، سنة (١٣٤٦هـ)، ثم في النجف عن مطبعة الآداب سنة (١٣٨٢هـ) في (٨٤ صفحة).

١٠٥ ـ «الرد على فتاوى الوهابيين»، لحسن الصدر (ت ١٩٣٥م)، طبع في بغداد عن المطبعة العصرية سنة (١٣٤٤هـ ثم في ١٣٤٥هـ).

١٠٦ ـ «الرد على الوهابية»، لمحمد علي القروي الأورمهادي، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٣٤٥هـ).

١٠٧ ـ «دعوى الهدى إلى الورى من الأفعال والفتوى»، لمجهول، طبع في

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) «علماء نجد» (٢ / ٤٧٤).

النجف عن المطبعة الحيدرية سنة (١٩٢٥م)، وفيه جواز شد الرحال إلى القبور والتوسل بالصالحين.

١٠٨ ـ «شبهات الوهابية»، لحسن بن أبي المعالي محمد، طبع في النجف.

١٠٩ ـ «كفر الوهابية»، لمحمد علي القمِّي الحائري، طبع في النجف عن المطبعة الحيدرية سنة (١٩٢٧م) في (١٦ صفحة).

١١٠ ـ «المشاهد المشرّفة والوهابيون»، لمحمد علي القمِّي الحائري، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٩٤٥م) في (٨٠ صفحة).

١١١ ـ «الهادي في جواب مغالطات الفرقة الوهابية»، لمحمد الفارس الحائري، طبع في النجف عن المطبعة العلوية سنة (١٣٤٦هـ) في (١٧ صفحة).

هٰذا غيض من فيض، وقليل من كثير؛ فقد تداعى أهل البدع والضلالة من الخرافيين والطُرُقيين والشيعة والمتشيعين على محاربة السلفية والسلفيين، قديماً وحديثاً، ولا يتّسع المقام لسرد أباطيلهم وشبهاتهم والرد عليها، وقد كفانا مؤنة ذٰلك الأخ الفاضل الشيخ عبد العزيز محمد بن علي، العبد اللطيف في كتابه القيم «دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقد»، وقد استفدت من كتابه في عرضي السابق لكتب المناوئين لهٰذه الدعوة.

ومما ينبغي أن ينبَّه عليه هنا أمور، هي:

أولاً: وقع في بطون كثير من الكتب طعن ولمز بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ مثل: «حاشية ابن عابدين»، و«حاشية الصاوي على الجلالين»[1]، و«فيض الباري على صحيح البخاري» للكشميري، وغيرها،

(١) انظر ما كتبناه من تحذير عنه في (كتب التفسير) في (المجموعة الثانية).

فكن على حذر من ذٰلك.

ثانياً: وقعت بعض الأغاليط لكثيرٍ من العلماء والمطّلعين المعاصرين والباحثين حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ مثل الأستاذ عبد الكريم الخطيب في كتابه «الدعوة الوهابية؛ محمد بن عبد الوهاب: العقل الحرُّ والقلب السَّليم»[1]، ومن مثل: الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد»، و«تاريخ المذاهب الفقهية»[2]، ومن مثل الدكتور محمد البهي في كتابه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي»، وقد رد على ما في كتابه هٰذا من اتهام وسوء للدعوة الدكتور محمد خليل هراس «الحركة الوهابية»، ومن مثل عبد القديم زلوم في كتابه «كيف هدمت الخلافة».

ثالثاً: احتوت بعض (الموسوعات) على أباطيل حول هٰذه الدعوة المباركة؛ مثل «الموسوعة العربية الميسَّرة» لمحمد شفيق غربال.

رابعاً: كُتبت كثيرٌ من المقالات تطعن في هٰذه الدعوة وتحتوي على مغالطات بشأنها، ومن أشهرها ما كتبه يوسف الدجوي (ت ١٣٦٥هـ) في مجلة «نور الإسلام» من مثل: «التوسل وجهلة الوهابيين»[3]، و«توحيد الألوهية والربوبية»[4]، و«كلمات للوهابية وردها»[5]، و«تنزيه الله عن المكان

---

(١) وقد كشف أغاليطه الشيخ صالح الفوزان في كتابه القيم «البيان لأخطاء بعض الكتَّاب» (ص ٤٧ ـ ٦٧).

(٢) حيث ذكر الدعوة السلفية باسم (الوهابية) تحت عنوان (مذاهب حديثة)، وذكر (الوهابية والبهائية والقاديانية) وعدَّها من جملة المذاهب الضالة.

انظر في الرد عليه: كتاب الشيخ الفوزان السابق (ص ١٢١ ـ ١٥٥).

(٣) (مجلد ٢، ص ٢٩ ـ ٣٧، ١١٤ ـ ١٣١).

(٤) (مجلد ٤، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠، ٣١٩ ـ ٣٣٠).

(٥) (مجلد ٥، ص ٦٩٨ ـ ٧٠٥).

والجهة»[1]، و«حكم التوسل بالنبي»[2].

وقد ألف في الرد عليه عبد الله القصيمي كتاباً مطبوعاً بعنوان: «البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية».

خامساً: كتب التراجم المتأخِّرة التي تأثَّرت بالشبهات التي أثارها أعداء هٰذه الدعوة، مثل: «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» لمحمد بن عبد الله بن حميد (ت ١٢٩٥هـ)؛ فقد أعرض فيه وضرب صفحاً عن تراجم أئمة الدعوة إلا النزر اليسير منهم، وأسهب في بيان مناقب من ناهض هٰذه الدعوة، وقال في ترجمة والد الإمام محمد بن عبد الوهاب (رقم ٤١٥): «... وهو والد محمد صاحب الدعوة التي انتشر شررها في الآفاق»!! ومن مثل «تاريخ الدولة العلية العثمانية» لمحمد فريد بك؛ فقد تضمن معلومات خاطئة وهزيلة عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ ففيه أن الشيخ درس مذهب أبي حنيفة!! ثم أنشأ مذهباً جديداً وسافر إلى أصبهان!!

سادساً: ما كتبه المستشرقون الحاقدون على الإسلام، فقد كان لهٰؤلاء نصيباً في النيل من هٰذه الدعوة المباركة، ومن أشهر هٰؤلاء: القس زويمر، وقد فنَّد أباطيله الأستاذ صالح بن دخيل الجار الله[3]، ومن مثل سيديو في «خلاصة تاريخ العرب»، ومن مثل جاكلين بيرين في كتابه «اكتشاف جزيرة العرب»، ومن مثل فورستر سادلير في كتابه «رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام (١٨١٩م)».

ومن أسوأ وأقبح وأشنع وأبشع ما كتب عن هٰذه الدعوة السلفية المباركة

---

(١) (مجلد ٥، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٩، ٦٣١ ـ ٦٣٨).

(٢) (مجلد ١، ص ٥٨٨ ـ ٥٩١).

(٣) في مقال نشر له في مجلة «المقتطف» (مجلد ٢٧، ص ٢٩٥).

ما اقترفته يدا همفر في «مذكراته»، وهي طافحة بالوقاحة وقلّة الأدب، وفيها كذب وزور ومنكر، وتُهم وأباطيل ننزّه القلم عن تسطيرها، ولا نزعج القارىء الكريم برؤيتها!

سابعاً: الردود على هٰذه الدعوة المباركة «تتخذ أشكالاً تناسب البلد المنشور فيه الرد، فبينما يصرح بذٰلك في بلدٍ؛ يُسَرُّ به في بلد، ويأتي تلويحاً لا تصريحاً.

والحملةُ واحـدة، والطريقُ قديمة سابلة، ولها ورّاد، ودعاة على جنباتها، إذا صرخ داع تجاوب الجميع بالصّراخ.

والطريق ليست علمية كما قد يظن، ولٰكنها سبيل غايتها التمكين لدعاة الباطل في أرضهم وأرض غيرهم.

ومن تلك الردود على الدعوة الإصلاحية كتاب سماه كاتبه:

١١٢ ـ «مفاهيم يجب أن تصحح»، طبع بمصر سنة (١٤٠٥هـ)، ثم طبع بالتصوير (الأفست) في المملكة العربية السعودية بأعداد كبيرة، ووزع سراً وعلناً في كثير من أرجاء البلاد وفي الحرمين وما جوارها أكثر.

وفي هٰذا الكتاب «مفاهيم يجب أن تصحح» تجويز كاتبه ـ وتحبيذه حيناً ـ سؤال النبي ﷺ الشفاعة في قبره وسؤاله التوسط، وتجويزه ودعوته لطلب الغوث منه ﷺ؛ فالاستغاثة به منجاة عنده، وطلب شفاعته مشروع عنده بعد موته، وسؤاله الإعانة ونحو ذٰلك، وطرد هٰذا في الصالحين ونحوهم.

بل زاد بأنّ قول القائل: يا رسول الله! أريد أن ترد عيني، أو يزول عنا البلاء، أو أن يذهب مرضي من الجائزات، التي لا عتب على قائلها، كما ذكره في (ص ٩٨) من كتابه.

وفي كتابه من التدليل لشُبَهه المتهافتة بالأحاديث الموضوعة والواهية والمنكرة والباطلة والضعيفة جدّاً والضعيفة شيءٌ كثير، وكثير منها يستدل به بتعسفٍ مع وهاء الدليل وضعفه.

والقوم لهم ولع بالمكذوبات الواهيات، وإعراض عن الصحاح العاليات الغاليات.

وليس هٰذا جديداً، بل شأن كل من نهج غير سبيل السلف وأتباعهم حبّ البدع وإغلاؤها؛ حتى صار وضع الحديث عند طائفة من أولٰئك والكذب على رسول الله ﷺ سهلاً خفيفاً.

ومنهم من يضع الحديث ويفتري على رسول الله ﷺ عالماً، ومنهم من يكون جاهلاً، وهاك مثالاً لهٰؤلاء وأولٰئك تُبْصِر به ما وراء ذٰلك.

جاء في كتاب «الدرر السنية في الرد على الوهابية»[1] لأحمد بن زيني دحلان (ص ٥٥):

«ذكر العلامة السيد علوي بن أحمد بن حسن ابن القطب السيد عبد الله الحداد باعلوي في كتابه الذي ألفه في الرد على ابن عبد الوهاب المسمى: «جلاء الظلام في الرد على النجدي الذي أضل العوام»، وهو كتاب جليل ذكر فيه جملة من الأحاديث؛ منها حديث مروي عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ﷺ أسنده إلى النبي ﷺ، قال فيه: «سيخرج في ثاني عشر قرناً في وادي بني حنيفة رجل كهيئة الثور، لا يزال يلعق براطمه، يكثر في زمانه الهرج والمرج، يستحلون أموال المسلمين ويتخذونها بينهم متجراً، ويستحلون دماء المسلمين ويتخذونها بينهم مفخراً، وهي فتنة يعتز فيها الأرذلون والسفل، تتجارى بينهم الأهواء كما يتجارى

---

(١) انظر عنه: (رقم ٤٩).

الكلب بصاحبه».

قال: ولهٰذا الحديث شواهد تقوي معناه، وإن لم يعرف من خرجه» انتهى.

فهٰذا من وضع الرجل المذكور أو شبهه يكذب على الرسول ﷺ عياناً أمام الخلق، فيا لها من قلوبٍ تلك التي تجرؤ على ذٰلك، ويا لها من قلوبٍ تلك التي تحبُّ أولٰئك!

يكذبون على النبي ﷺ، ويدعون محبة النبي ﷺ؛ فهل يجتمعان في قلب؟ كلا والله إلا في قلب مبتدع مأفون كاذب.

ومن العجب أنه قال: «لم يعرف من خرجه»، ولو أسنده إلى كتاب معدوم مفقود؛ لراج كذبه أكثر على الجهال، لا على العلماء الذين يعرفون نور كلام النبوة»[1].

وقد رد على كتاب «مفاهيم يجب أن تصحح» الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في كتابه الرائع «هٰذه مفاهيمنا»، وكشف عما في هٰذا الكتاب من مخالفةٍ للعقيدة السلفية الحقّة.

ومن الذين يحاربون هٰذه الدعوة، ولا يفتؤون في إثارة الشبه ضدها، ونشر الكتب الكثيرة المناوئة لها، وتوزيعها في سائر أرجاء العالم بالمجان في كثير من اللغات مؤسسة الحقيقة في استانبول بإدارة حسين حلمي أيشق.

«ومما يجدر التنبيه عليه أن كتبه ومطبوعات مكتبته لها رواج وانتشار في بلاد المسلمين، وهٰذا ظاهر من خلال الخطابات من بعض الأفراد والمؤسسات التعليمية التي تبدي مشاعرها وشكرها العميق لهٰذه الكتب

---

(١) «هٰذه مفاهيمنا» (ص ٥ ـ ٦).

المهداة إليهم، والاعتراف بخطر الوهابية ووجوب محاربتها، وهٰذه الرسائل تكون مدوّنةً في آخر الكتب التي يقوم بطبعها»[1].

وقد نشر كثيراً من الكتب التي تقدم التحذير منها؛ مثل «الدرر السنية»، و«فتنة الوهابية» لدحلان، و«المنحة الوهبية» لابن جرجيس، و«الحقائق الإسلامية» لابن داود المالي وغيرها، ونشر زيادة على ما ذكرنا.

١١٣ ـ «التوسل وجهلة الوهابية»، لحامد المرزوق.

١١٤ ـ «البصائر لمنكري التوسل بأهل المقابر»، لأحمد الله الداجوي.

١١٥ ـ «المنتخبات في المكتوبات»، لأحمد القادري السرهندي.

١١٦ ـ «علماء الإسلام والوهابية»، (مجموعة أربعة كتب لأربعة من المؤلفين).

١١٧ ـ «عذاب الله المجدي لمنكر التوسل النجدي»، لمحمد عاشق القادري.

١١٨ ـ «المعتقد المنتقد»، لفضل الرسول القادري البركاتي.

١١٩ ـ «سيف الجبار المسلول على الأعداء»، لسيف الله المسلول شاه فضل بديواني.

١٢٠ ـ «الإيمان والإسلام»، لخالد البغدادي، تعليق حسين حلمي أيشق.

هٰذه نماذج وأمثلة لمن حملوا حربة العداء قديماً وحديثاً للدّعوة

---

(١) «دعاوى المناوئين» (ص ٥٨)، وقد كتب الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق دراسة حول حسين إيشق وشيء من فكره وشطحاته وانحرافاته المتعددة في دراسة مفردة لم تنشر ـ حسب علمي ـ بعد، والله أعلم.

السلفية، لذا؛ فإن التحذير منها أمر واجب وفرض لازم، ولا سيما أن دعاية بعض المعارضين قد نالت فيما مضى رواجاً وانتشاراً في الأقطار الإسلامية، وتأثر بها غير واحد كما أثرت الكتب التي كتبها بعض أدعياء العلم في نقد الدعوة والرد على الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

«أما في هٰذا العصر؛ فقد خفّت وطأة تلك الدعاية السيئة، وعرف كثير من العقلاء في سائر الأقطار والبلدان حقيقة دعوة الشيخ وصحتها، وذٰلك بفضل انتشار العلم والوعي في العالم، وبفضل ما اتصفت واشتهرت به هٰذه الدعوة من التوحيد، وتحكيم الشرع المبين، وإقامة شعائر الإسلام، وإقامة الحدود الشرعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر العدل والأمان، وتمسكها بالسنة الصحيحة والقرآن، ومحاربة أهل البدع، والاهتمام بالعلم والتعليم، ونشر المدارس والمعاهد والكليات في سائر الأرجاء، وفتح الأبواب للطلاب الوافدين من مختلف البلدان، وإعانتهم بالوسائل النافعة الكافية»[1].

●●●●●

(١) «الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية» (ص ١٢) بتصرفٍ يسير.

كتب فيها طعن على المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

ومن الكتب التي فيها طعن بالدعوة السلفية من خلال الطعن في رموزها، وتشويه صورتهم عند الناس عامة، وطلبة العلم خاصة؛ ما اقترفته أيدي كثير من الناقمين عليها في تسطير مؤلفات فيها طعن ولمز على المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ـ فسح الله مدته ونفع به وأمتع بحياته ـ، ومن ذٰلك:

١٢١ ـ «الألباني شذوذه وأخطاؤه»، المطبوع منسوباً لأرشد السلفي، وهو في الحقيقة لحبيب الرحمٰن الأعظمي، كما جاء في طبعة مكتبة دار العروبة[١] بالكويت.

وقد طبع هٰذا الكتاب في الهند، ثم في مصر، ثم في بيروت، ثم في عمان، وتواصى به أهل البدع ووزعوه بالمجان، أو بأرخص الأثمان! وهو «محشو بالتجهيل، والتنقص، والسباب، والقاذع من القول»[٢]، وقد تصدى للرد عليه الأخوان علي الحلبي وسليم الهلالي في كتابٍ من ثلاثة أجزاء، طبع الأول منه بعنوان «الرد العلمي على حبيب الرحمٰن الأعظمي المدَّعي بأنه أرشد السلفي في رده على الألباني وافترائه عليه». (استدراك ٢).

---

(١) وفي مقدمتها: «وإنما نُشر هٰذا الرد قبل هٰذه الطبعة باسم «أرشد السلفي»، وهو اسم الكاتب الذي كان الشيخ حبيب الرحمٰن أملاه عليه...»!!

(٢) «الرد العلمي» (ص ٦).

١٢٢ ـ «القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع»، لعبد الله بن الصِّدِّيق الغماري.

إن كل من يقرأ هٰذا العنوان من القُرَّاء مهما كان اتجاهه ـ يتساءل في نفسه متعجباً: ماذا ارتكب الألباني من البدع ـ وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة «قاموس البدع»[1] وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه؛ مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة؛ فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغماري بـ «المبتدع»؟ مع أنه كان ﴿أَحَقَّ بها وأَهْلها﴾؛ لأنه هو المعروف بالابتداع في الدين، والانتصار للمبتدعة والطّرقيّين، كما يشهد بذٰلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارىء دليلاً على ما أقول؛ أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذٰلك في بعض كتاباته[2]؛ كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادماً لها؛ بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارىء بقراءة كتيب الغماري؛ فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثي محض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة «بداية السُّؤل في تفضيل الرسول ﷺ» للإمام العزّ بن عبدالسلام من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذٰلك، وأنه لا علاقة له بالبدعة، ثم يتابع القارىء القراءة؛ فيجد أن الغماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذٰلك؛ قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية؛ ففيها يجد المسألة التي من أجلها وصم الغماري الألباني بـ (المبتدع)، ألا وهي

---

(١) وهو من الكتب الضائعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد «الحسبة».

قوله بعدم شرعية زيادة كلمة «سيدنا» في الصلوات الإبراهيمية! اتباعاً لتعليمه ﷺ أمته إياها بقوله:

«قولوا: اللهم صلِّ على محمد...».

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغراباً، ويتساءل مجدداً: كيف يكون مبتدعاً من التزم تعليم النبي ﷺ ولم يزد عليه شيئاً، ولا يكون الغماري المبتدع حقّاً وهو لا يرى هٰذا الالتزام، بل هو ينكره على الألباني[1]؟!

وقد حشا الغماريُّ كتابه هٰذا بالألفاظ النابية، والعبارات البذيئة؛ فقد رمى شيخنا المحدث الألبانيَّ بـ (اللمز، والتجهيل، والسفه، والوقاحة، والزعارة، والعرامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب)، وغير ذٰلك مما لا يُتَصَوَّر بذاءةً وفحشاً، مما لا فائدة للقارىء من نقل كلامه في ذٰلك إلا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هٰذا الزمان[2].

وبعد هٰذا؛ فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعاً من هو

---

(١) ما تقدم من كلام شيخنا الألباني في مقدمة «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣ / ٨ - ٩).

(٢) من مثل قوله - عاجله الله بما يستحق - (ص ١٩): «وقد أخطأ من زعمه وهابيّاً، بل هو أعمق من الوهابيين تعصباً وأشد منهم تعنتاً، واعتمد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم؛ مع سلاطة في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهٰذا شعار أدعياء السنة والسلفية في هٰذا الزمان»!! وقوله: «فما بال هٰذا الألباني المبتدع يفرق بين المسلمين ويضلل جمهورهم.. ولم يبق من المسلمين سُنيٌّ إلا هو ومن على شاكلته من الحشوية والمجسّمة الذين ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلاله»!! وتعدى ذٰلك إلى الكذب على شيخنا؛ فها هو يقول: «وبلغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين...»! وهٰذا كذب وافتراء، والواجب التثبت.

(المبتدع)[1].

ومن أشدّ الكتب سوءاً في الرد على شيخنا الألباني:

١٢٣ ـ كتاب «ويلك آمن، تفنيد بعض أباطيل ناصر[2] الألباني»، لأحمد عبد الغفور عطار، نشر عن دار ثقيف بالطائف في (١١٧ صفحة).

وهٰذا الكتاب مليء بالشتائم، وفارغ من العلم، وفيه زعم بتجني الشيخ الألباني على الصحابة رضوان الله عليهم وبخاصة الخلفاء الراشدين، وفيه تصريح بأن الألباني ليس لديه من العلم غير الشذوذ وتجريح خيرة الناس وأنه مجرد من الخلق إلا السيىء، وأنه (فرد حقير!!) إلى غير ذٰلك من السوء والشر الذي يحسنه جميع البشر، اللهم إلا من كان على هدى وتقى، ويعلم حقوق العلماء وفضلهم، وما الذي يجب تجاههم ونحوهم، اللهم إنا نعوذ بك من الهوى، ومن ركوب ما لا يرتضى.

ومنها أيضاً كتاب:

١٢٤ ـ «تنبيه المسلم إلى تعدّي الألباني على صحيح مسلم»، لمحمود سعيد ممدوح.

قال شيخنا الألباني عنه في مقدمة كتابه «آداب الزفاف» (ص ٤٩ ـ ٥٠):

«هٰذا وأنا أكتب هٰذه المقدمة فوجئت بحاقد جديد، وباغ بغيض، ألا وهو المدعو محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي المصري في كتاب له سماه «تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم»! انتقد فيه

---

(١) مقدمة «السلسلة الضعيفة» (٣ / ١٥) بتصرفٍ يسير.

(٢) انتبه حذف «الدين» مقصود، وهو مما تواصى عليه أعداء هٰذه الدعوة المباركة.

تضعيفي لأحاديث من رواية أبي الزبير عن جابر وغيرها، ولو أنه سلك فيه طريق أهل العلم المخلصين في بيان ما يمكن أن أكون قد أخطأت فيه ـ فإنه لا عصمة لأحد بعد النبي ﷺ ـ؛ لشكرته على ذلك تجاوباً مع قوله ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

وقول من قال: «رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي».

ولكنه مع الأسف الشديد سلك فيه سبيل من قبله من الحاقدين والحاسدين، الذين يخالفون سبيل المؤمنين في الرد على المخالفين بزعمهم، ولا غرابة في ذلك؛ فإنه من تلامذة محمد عوامة الحلبي، وبلديّه الشيخ أبو غدة، وهذا من أصدقاء الأنصاري! وكذلك من شيوخه بعض الغماريين المشهورين بحقدهم وعدائهم الشديد لأهل السنة والتوحيد؛ فلا أستبعد أن يكون هؤلاء أو بعضهم على الأقل هم الذين حرضوه على تأليف هذا الكتاب لأن أسلوبه فيه كأسلوبهم في التهجم والتقول والاتهام بشتى التهم: كمخالفة الإجماع مثلاً، ويكفيك من المكتوب عنوانه كما يقال!

وقد فَنَّد أخطاء هذا الكتاب مجموعة من الباحثين المنصفين، منهم:

أولاً: الشيخ عبد الرزاق بن خليفة الشايجي في كتابه «كلمة حق في الدفاع عن علم الأمة محمد ناصر الدين الألباني»، وهو من مطبوعات جمعية إحياء التراث بالكويت سنة (١٤٠٩هـ)، وقد وصف كتاب (ممدوح) بقوله (ص ١٤ ـ ١٥): «إذا أمعنت النظر فيه؛ فإنك لا ترى إلا كيلاً من الشتائم، وسيلاً من السخائم على محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، حتى إنه عدّه من الخارقين للإجماع، وإن أتى؛ فبمنكر من القول، إلى غير ذلك من الألفاظ التي كان من المفروض أن يترفع عنها شخص مبتدىء في هذا الفن (علم الحديث) مع من أفنى عمره في خدمة السنة والدفاع عنها والذّود عن

حياضها، حتى طبقت كتبه ومؤلفاته الأرض شرقاً وغرباً، والذي لا يوجد اليوم طالب علم متبصّر إلا وقد استفاد من تحقيقاته وتخريجاته؛ فهو بحمد الله قد أصبح كالشمس للدنيا، والعافية للناس، وهو المحقق المجتهد في علم السنة رواية ودراية، والذي لا يوجد ـ بحمد الله ومنّه ـ في الأرض اليوم حسب شهادة جمع غفير من المشايخ وأهل العلم من يقاربه أو يدانيه في علمه وتحقيقاته واجتهاده. . . ».

ثانياً: الشيخ طارق بن عوض الله بن محمد في كتابه «ردع الجاني المتعدِّي على الألباني»، وهو من نشر مكتبة التربية الإسلامية بمصر سنة (١٤١١هـ).

وهو ردٌّ علمي رزين على ما حواه كتاب «تنبيه المسلم» من أخطاء، جاء في أوله (ص ٤ وما بعدها) بيان عام لأخطاء كتاب ممدوح فقال: «فقد وقفتُ على كتاب لأحد الباحثين أسماه «تنبيه المسلم إلى تعدِّي الألباني على صحيح مسلم»! انتقد فيه الشيخ الألباني في أحاديث من «صحيح مسلم»، زعم هو أن الشيخ ضعفها، وأنه «تكلم عليها بما هو يؤكد خطأه ويثبت خروجه على ما قرره العلماء من صحتها وتلقيها بالقبول المفيد للعلم»، كما يقول هو في كتابه (ص ٣).

وكنت في أول عهدي بالكتاب أحسبه قصد من كتابه هٰذا القيام بواجب النصح للمسلمين، وبيان ما يمكن أن يكون قد أخطأ فيه الشيخ؛ فإنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، والشيخ ككل البشر؛ يصيب كما يصيب الرجل، ويخطىء كما يخطىء الرجل، ولم يدَّعِ لنفسه عصمة من الزلل، ولا أمناً من مقارفة الخطل، وحسبه أن حسناته أكثر من سيئاته، وصوابه قد طغى على أخطائه وزلاته.

ومن ذا الـذي ترضى سجاياه كلها كفى المـرء نبـلاً أن تعـد معـايبـه

لكن للأسف وجدته قد تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم والإنصاف من حسن النصح والتوجيه إلى ما لا يرضاه عوام طلاب العلم فضلاً عن خواصهم من المغالطات المنافية للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد الأصولية، ومن اتهـام الشيخ بمـا هو أبعـد الناس عنه من مخالفة الإجماع؛ والتفرد، والتناقض والتخبط، والتجري على الطعن في «الصحيحين»، وغير ذٰلك من المجازفات والمهاترات!!

وأما كلامه في الأسانيد والمتون؛ فوجدناه يرد على الشيخ، بل وعلى السابقين عليه بشواذ الروايات ومناكيرها غير مبالٍ بما قرره العلماء في هٰذا الباب.

وأما كلامه في الرجال؛ فأعجب وأعجب، فتراه إذا أراد أن يوثق رجلاً ردَّ كل التضعيفات الصريحة التي قيلت فيه بتأويلات واهية، بطريقة مضحكة مبكية، أو يشكك في صحتها وثبوتها، ثم يعارضها بما لا يقوم بنفسه فضلاً عن أن يهدم غيره!!

وإذا أراد أن يضعِّف رجلاً؛ جمع له ما يصلح وما لا يصلح ولو كان من رجال «الصحيحين» أو أحدهما، مع أنه ما قام إلا للدفاع عنهما، كما يزعم!!

وإذا أعجزه ذٰلك؛ أخذ يقطِّع كلمات الأئمة فيذكر منها القطعة التي توافق غرضه، وقد يكون فيما يدعيه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده، فإن لم يستطع ذٰلك؛ أهمل الكلمة كلية، ولم يعوّل عليها وكأنها ما قيلت!!

فدعاني ذٰلك إلى تعقبه فيما تعدى فيه فقط ـ وهو كثير ـ، وإلا؛ فإنه قد أصـاب في بعض المـواضـع، ولٰكنها ضاعت ـ على ندرتها ـ بين غمرات

تشنيعاته وتهويلاته.

ولم أقصد استيعاب ذٰلك، بل اكتفيت بالإشارة إلى بعض أخطائه المنافية للأمانة العلمية؛ فإنها كثيرة، ولو أخذت أناقشه في كل موضع أخطأ فيه؛ لطال الكتاب جداً، ولضاع الوقت في شيء تكفي فيه الإشارة عن العبارة، وكما قيل: «أبلغ الرد السكوت»!!

ولم أعامله بمثل ما عامل به الشيخ من التشنيع والتبديع، بل حرصت على توخي الحق، واجتناب ما كرهته له، وجمعت في ذٰلك هٰذا الكتاب الذي بين يديك، وأسميته: «ردع الجاني المتعدي على الألباني».

وقد قسمته إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: في دفع تعدي المعترض على الشيخ باتهامه بمخالفة الإجماع وبيان تناقضه في ذٰلك.

القسم الثاني: في ذكر نماذج من تعديه على الأسانيد والمتون.

القسم الثالث: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه في كلامه في الرجال.

القسم الرابع: في ذكر نماذج وأمثلة من تعديه على الشيخ الألباني نفسه وتشنيعه عليه باتهامه بما هو بريء منه.

وكان غالب ردِّي مستقى من كلامه في كتابه هٰذا؛ فجاء وكأنه ردٌّ من نفسه على نفسه!! غفر الله لنا وله وللمسلمين».

ثالثاً: الأخ الفاضل الشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي في كتابه الجيد «دراسات علمية في صحيح مسلم»، وهو المسمى أيضاً: «كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم»، من منشورات دار الهجرة، الدمام، سنة (١٤١٢هـ).

وضح فيه مفارقة مؤلف كتاب «تنبيه المسلم» منهج أهل العلم وموافقته موافقة تامة سلوك أهل الأهواء، وبيَّن فيه الادعاءات والافتراءات التي اشتمل عليها هٰذا الكتاب؛ فجزاه الله خيراً.

١٢٥ ـ «تناقضات الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات»، لحسن السقاف، كتاب مطبوع عن دار الإمام النووي في جزئين، سنة (١٤١٣هـ).

هٰذا الكتاب طبع على ورق صقيل، وبثوب زاهٍ قشيبٍ!! ولٰكنه طافح بالبلايا والرزايا والطامات والافتراءات.

وقد أحسن الأخ الفاضل خالد العنبري في وصف كتاب السقاف هٰذا في كتيب له مطبوع أسماه بـ «افتراءات السقاف الأثيم على الألباني شيخ المحدثين»، جاء فيه (ص ٣ ـ ٦) ما نصه:

«لقد أطفح السقاف كتابه «تناقضات الألباني الواضحات» بالحيف والجنف، وأشحنه بالعداء والعسف؛ فأحيا معالم الجور، وأمات سنن العدل، وكاشف الشيخ النبيل بالعداوة، واستولى عليه البغي، واعتلاه التطاول؛ فكبحه عن العدل والإنصاف، ناهيك أنه استطال في عرضه، وقدح فيه وأزرى.

أيُعابُ الذين هم حفظوا الدِّ ... ين من الترهات والتمويه
وإلى قولهم وما قد رووه ... راجع كل عالم وفقيه

ففضائل الشيخ الألباني غير منكورة، وجهوده في خدمة السنة والإسلام معروفة مشكورة، وإلى الله المشتكى ممن لا يرى له حقّاً ولا حرمة، ولا يرقب فيه إلًّا ولا ذمة، ولٰكن:

ما يضير البحر أمسى زاخراً أن رمى فيه غلام بحجر
لو رجم النجم جميع الورى لم يصل الرجم إلى النجم

فلتمض أيها الشيخ المبارك في مسيرتك المباركة، ولا عليك فإن حسبك الله؛ ألم يمددك بثلة انبرت للذب عنك، أرأيت غيرك من مشاهير علماء هٰذا العصر ونبلائهم من يُسِّر له قريب من هٰذا الذي أكرمك الله تعالى به، ولن يصرفك ـ إن شاء الله ـ ما تلقاه من هٰذه الردود التعسفية، والتسويدات التمويهية، عن مواصلة مسيرتك لخدمة السنة المطهرة «فبعد قليل ينكشف الهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله»، ولن تؤثر هٰذه التسويدات على ما تبثه من أنوار النبوة إلا انتشاراً وانتصاراً، ولن تزيد القلوب المطمئنة لأبحاثك السنية إلا سكينة واستبشاراً، كيف لا وهي صادرة من قلب امتلأ نوراً وحكمة ومعرفة وفهماً عن الله ورسوله، ونصيحة للأمة؟! نحسبك كذٰلك ولا نزكي على الله أحداً.

أما السَّقاف؛ فقد تمادى في غيه، وتتابع في عمايته، وأصرَّ على باطله، وأمعن في إساءته لأهل السنة؛ فهو يسميهم مشبهة وحشوية مجسمة، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ومن قبلهم من أئمة السلف، ومن بعدهم من أئمة المسلمين في حاضر الزمان، من أمثال الشيخ الألباني، والشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين، هٰؤلاء جميعاً وغيرهم صفحتهم مطوية عنده، ضالون منحرفون في تصوره المأفون.

بل صحابة النبي ﷺ ورضي عنهم لم يسلموا من حيفه وغِلّه؛ فأملى له الشيطان فورَّطه في الوقوع في معاوية خال المؤمنين وكاتب وحي رب العالمين، ثم تألّه على الله؛ فجعله ممن قال في شأنهم: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خالِداً فيها وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عذاباً عظيماً﴾، ثم جمح في

غوايته؛ فوصف هٰذا الصحابي الجليل بالنفاق والبغض لعلي!

ولم يكتف هٰذا التائه المتهوِّر بذٰلك؛ فانطلق يضرب في عشوائه متهجماً على «الصحيحين» أصح الكتب بعد كتاب الله ـ جلّ ذكره ـ يضعف منهما ما خالف عقيدته المشوية، وعقله المضطرب؛ فإنا لله وإنا إليه راجعون؛ فما أحلم الله عنك حيث أمهلك وقد تماديت في طغيانك وغيِّك، تريد أن تفرق أمر هٰذه الأمة، وتزاحم اعتقاد السلف، والقضاء عليه.

«فيا من آذى نفسه بخط مائل عن الصراط المستقيم؛ فاجترح السيئات، وطاف بقلبه طائف الهوى، وارتمى في مجاهل الضلال البعيد؛ فقارف الشبهات والشهوات، ارجع إلى رياض أهل السنة والحديث...».

وشنع السقاف في كتاباته على الدعوة السلفية وأئمتها قديماً وحديثاً، بعباراتٍ تنبيء عن حقد، ونقولات تدلك على جهلٍ فاضح، وقلّة تحقيق، وقصور باعٍ في العلم، بل تعصُّب ذميم يعمي عن الحق والصواب، إن لم نقل: يكشف عن ضلال غارق صاحبه فيه، يجعله لا يرى النور ولا الطريق الموصلة إليه، من مثل كتبه:

١٢٦ ـ إعلام الخائض بتحريم القرآن على الجنب والحائض»[1].

١٢٧ ـ «تحذير العبد الأوَّاه من تحريك الأصبع في الصلاة»[2].

١٢٨ ـ «القول المبتوت في صحة حديث صلاة الصبح بالقنوت».

---

(١) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «الخلافيات» للإمام البيهقي (١ / ٥٠٦ و٢ / ١٨ و٢٨).

(٢) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «تزيين العبارة بتحسين الإشارة» لعلي القاري.

١٢٩ ـ «إمعان النظر في مسألتي المسح على الجوربين وجمع الصلاتين في المطر».

١٣٠ ـ «الأدلّة الجليّة لسنة الجمعة القبلية».

وغيرها كثير مما ينادي على أن صاحبها لا علم له بالقواعد الحديثية، وأنه يتأرجح في تمسكه بكلام العلماء والحفاظ، ويأخذ ما شاء منه ويدع ما شاء، وأنه يبتر كلامهم في كتبه، ويزيد عليه ما شاء ليوافق الذي عنده، وليت الأمر سلم إلى هٰذا الحدّ، وإنما تعداه إلى التطاول على الفضلاء قديماً وحديثاً، ويظهر ذٰلك جليّاً في كثير من عناوين كتبه، مثل:

١٣١ ـ «تطهير الصديد النازف من فم الدكتور مروان المجازف».

١٣٢ ـ «الرد المنيف على إمام التزييف».

١٣٣ ـ «تهنئة الصديق المحبوب بمغازلة سفر المغلوب».

١٣٤ ـ «تنبيه أهل الشريعة لما في كتب الأشقر من الأخطاء الشنيعة».

أما عن تخليطه وتخبطه في العقيدة؛ فهو كثير، وحدّث عنه ولا حرج، يظهر ذٰلك في كتبه وتعليقاته على الكتب، ومن الأخير تعليقاته على الكتب التالية:

١٣٥ ـ «دفع شبه التشبيه»(١)، لابن الجوزي.

١٣٦ ـ «إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي»، للغماري.

١٣٧ ـ «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين»، للغماري أيضاً.

ومن الأول كتبه الكثيرة؛ منها:

---

(١) انظر نقض ما كتبه السقاف في مقدمته لهٰذا الكتاب في مجلتنا «الأصالة».

١٣٨ ـ «عقيدة أهل السنة والجماعة».

١٣٩ ـ «بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر».

١٤٠ ـ «الإغاثة بأدلَّة الاستغاثة».

١٤١ ـ «التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحدّ».

١٤٢ ـ «إلجام المفتري العنود المتمسلف عمر محمود».

١٤٣ ـ «التنديد بمن عدَّد التوحيد»[1].

١٤٤ ـ «إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر».

١٤٥ ـ «الأدلة المقوّمة لاعوجاجات المجسِّمة».

١٤٦ ـ «البشارة والإتحاف فيما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف».

١٤٧ ـ «الشماطيط فيما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط».

١٤٨ ـ «التحذيرات الهامة من تدليس وأخطاء الحلبي وخطرها على العامة».

١٤٩ ـ «تلقيح الفهوم العارية في نفي لفظ «أين الله» وعدم ثبوته في حديث الجارية».

وقد كشف أخطاء السقاف وتحريفاته وتمويهاته جمع من الأفاضل، وذٰلك في خط الدفاع عن العقيدة السلفية؛ فسالت على أسلاَت ألسنتهم، وأسنّة أقلامهم تحذيراتٌ بليغات، وصرخات مشفقات على طلبة العلم ممن لم يستقر لهم قرار، ولا زالوا في حيرةٍ واضطراب؛ فعسى أن يعرفوا حقيقة كتب السقاف وخطورتها على منهج أهل الحق والصواب، ومن هٰؤلاء:

---

(١) ورد عليه الشيخ عبد الرزاق ابن الشيخ عبد المحسن العباد في كتاب مطبوع.

* الأخ الشيخ سليمان ناصر العلوان في كتبه:

١ ـ «الكشاف عن ضلالات حسن السقاف»، طبع دار المنار ـ الرياض.

٢ ـ «القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين»، وهو نقض لرسالة السقاف «أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث: «رأيتُ ربي في أحسن صورة»»، نشر دار الأنصار ببريدة.

وله رد مطول على «دفع شبه التشبيه»، وتعليقات السقاف عليه أسماه بـ:

٣ ـ «إتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب دفع شبه التشبيه وتعليقات السقاف».

* الأخ الشيخ علي حسن الحلبي في كتابَيْه:

٤ ـ «الأنوار الكاشفة لتناقضات الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة»، نشر دار الأصالة.

٥ ـ «الإيقاف على أباطيل قاموس شتائم السقاف»، نشر دار الأصالة، وهو رد على كتاب السقاف «قاموس ألفاظ الألباني».

* الشيخ عبد الكريم بن صالح الحميد في كتابه:

٦ ـ «الإتحاف بعقيدة الإسلام والتحذير من جهمية السقاف».

* الأخ الشيخ خالد العنبري في كتابه:

٧ ـ «افتراءات السقاف الأثيم على الألباني شيخ المحدثين».

وغيرهم كثير.

وأخيراً نقول للطاعنين ولا سيما لصاحب «التناقضات»[1]:

«فماذا تريدون من الشيخ ناصر الدين، وقد علمتم صيته في الآفاق، بأنه وقف حياته واشتهر أكثر عمره ـ زهاء ستين سنة ـ في خدمة السنة المطهرة، التي لا غنى لكم عنها، ولو تركتموها لضللتم، تريدون أن لا يتغير له اجتهاد، هٰذا محال؛ لأنه من لوازم الإنسان، ثم إذا تغيرت اجتهاداته في الحكم على يسير من الأحاديث، كما تغيرت اجتهادات من قبله في الحكم عليها؛ فما برحتم تصدقون فيه غمراً غير معروف تلوث لسانه بالطعن في أصحاب نبيكم ﷺ، وغمز أحاديثه في «الصحيحين» بالشذوذ والوضع، فضلاً عن جهميته وتشيعه ومصائب أخرى، مثل وقوعه في علمائنا علماء السنة، كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ونبذه لهم بأنهم مجسمة ومشبهة ومنحرفة؛ أهٰكذا علمكم نبيكم ﷺ تبجيل العلماء، أهٰكذا تردون جميل الشيخ الذي أنفق أكثر الأوقات ومعظم الراحات في خدمة حديث نبيكم، تسمعون فيه تشنيع متهوك يعكس الحقائق ويغير الوقائع ويلبس الحق بالباطل؟ يا لله للشيخ!!

واعلموا ـ بصركم الله بحقائق الأمور وألزمكم الإنصاف ـ أن وقوع هٰؤلاء المبتدعة في الشيخ ناصر وإظهاره بمظهر التناقض ليس المراد منه مجرد نقد الشيخ، بل غايتهم مزاحمة المنهج السلفي والقضاء عليه، وذٰلك بالطعن في أعلامه، ومن ثم قال من قال من السلف: علامة أهل البدعة الوقيعة في أهل السنة»[2].

وأخيراً... ننبّه على جملة أمور:

---

(١) انظر ما كتبناه عنه في تعليقنا على «الخلافيات» للبيهقي (١ / ٢٣٩).

(٢) من كلام الأخ خالد العنبري حفظه الله ورعاه.

الأول: ليس مرادنا من ذكر ما سطرناه آنفاً مهاجمة من رد على الشيخ الألباني، وإنما مرادنا التنبيه والتحذير على من أراد الطعن في الدعوة السلفية من خلال الكلام على رموزها والطعن فيهم، وإلا؛ فهناك كثيرون ممن ردوا على الشيخ بأدبٍ، وخلافهم معه خلاف علمي، ولا ضير في ذلك؛ فإن في الردود فوائد، ولكن ضمن حدود وقواعد.

الثاني: أشرنا إلى أشهر الردود وأشدها أثراً، وأسوئها أسلوباً، وأبعدها عن الحق، وتكاد تكون خالية من العلم، اللهم إلا التعالم والتطاول.

الثالث: لا ينبغي أن ينسى بهذا الصدد ونحن نتكلم عن أعداء الدعوة السلفية وأعلامها ورجالاتها محمد زاهد الكوثري[1] ومريديه، الذين أخذوا على أنفسهم عهداً أن لا يتركوا علماً من أعلام السنة والحديث والتوحيد؛ إلا ويتّهموه ويطعنوه.

«ففي «تأنيب الخطيب» للكوثري الطعن بعشرات، بل مئات من ثقات الرواة وجبال الحفظ، نقضه فيها وذبّ عنهم الإمام المعلمي رحمه الله في كتابه العجاب «التنكيل...».

وفي «مقالاته» أيضاً (ص ٤٠٢ و٤٠٩) رمي عبدالله ابن الإمام أحمد، وابن خزيمة، وعثمان بن سعيد الدارمي بأن في كتبهم شركاً وآراءً وثنية!!

وسيل سبابه وطعونه في شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم معلوم معروف عند أقل نظرة يُسرِّحها الباحث في تعليقاته وكتبه!!

وهكذا ـ أيضاً ـ من سلك سبيلهما وسار على دربهما كالإمام

---

(١) وقد كتبت عشرات الرسائل في التحذير منه.
وانظر ما قدمناه: (ص ٢٢٨ وما بعدها).

الشوكاني؛ فقد نقل فيه كلمة بعض خصومه التّلفى أنه يهودي مندس بين المسلمين (!!) ثم أيدها ووافقها!!

إلى سلسلة من الكلمات التي لا تحوي إلا أبلغ صور الذم في مقدمي الأمة وصفوة الأئمّة!

ثم جاء بعد نفاق هٰذا الكوثري تلميذه وربيبه الذي رباه على نسقه وصنعه على عينه؛ من إليه ينتسب، وعنه يذب ويدافع، وهو عند كل صَفَيّ المنهج مشهور، لا ليُتَّبع وإنما لأنه محذور ذو شررا!

وترى في كتاب «براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة» لأخينا الكبير المفضال فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ما يعرفك بحقيقة هٰذا التلميذ وشيخه، ويكشف لك ما حاولا تزيينه وزخرفته وإظهاره على غير حقيقته بالأدلة الصريحة، والبراهين الساطعة، والحجج الجليلة «من غير سرف ولا مخيلة».

واليوم نرى أن موجة هجوم المبتدعة وأذيالهم قد بدأت تأخذ مساراً آخر؛ إذ لما كشف الله سبحانه حقيقتهم، وأظهر مكنون قلوبهم؛ علم عقلاء الفضلاء ونبلاء العلماء أن بضاعة هٰؤلاء في سوق الحق كاسدة، وأن تلبيساتهم وتدليساتهم لا تنطلي إلا على ذوي العقول والآراء الفاسدة!

فيمَّم هٰؤلاء الخائبون وجوههم، وريشوا سهامهم نحو المعاصرين من أئمة السنة، لا يألون جهداً في تسويد الردود عليهم، وتوجيه الطعون إليهم بعبارات باردة، وكلمات ممجوجة، ورسالات بالحق محجوجة.

ولست هنا مفرغاً سائر ما عندي مما طعنوا به على عدةٍ من علمائنا وشيوخنا، ولٰكني أفردت الساعة أشهر ثلاثة ممن دعا بقوة للعقيدة السلفية والمنهج السلفي، وكان آخرهم علم السنة، وبقية السلف، ومحدث العصر؛

أستاذنا الجليل محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله، ومتع بحياته، وفسح في عمره قائلًا فيه ـ بادىء بدءٍ ـ ما قاله الإمام الحاكم في شيخه الحافظ أبي علي النيسابوري: «لست أقول متعصباً لأنه أستاذي، ولْكنْ لم أر مثله قط»[1].

وإذا نظرت ـ أخي القارىء ـ نظرة تأمل وتفحص ترى أن غالب من رفع عقيرته بالرد على هٰذا الشيخ الجليل هم من أهل البدع والضلال، والانحراف عن السنة ونهج التوحيد الصافي، ابتداءً من الشيخ عبد الله الحبشي الهرري في كتابه «التعقب الحثيث على من طعن فيما صح من الحديث» ـ ورد عليه شيخنا ـ، ومروراً بذاك التلميذ الهالك في محبّة شيخه والتعصب له، ثم مروراً بتلميذ لهٰذا التلميذ، وهو صاحب «تنبيه المسلم» ردّاً عليه، وهتكاً لباطله، وإظهاراً لفساد تسويداته وانتهاءاً ببعض المتعصبة الهلكى، الذين طلعوا علينا بعبارات سودوها في بعض ما كتبوه طعناً بهٰذا الشيخ، لا أقول: بشخصه ـ فالإسلام ـ ولله الحمد ـ مبناه على النصوص، لا على الشخوص ـ، ولٰكن طعناً بمنهجه العلمي، ودعوته المباركة، التي جاءت لتفسد على ذوي البدعة بدعهم وأباطيلهم، وتؤرق عليهم مضاجعهم.

كمثل ما قاله عنه صابوني العصر (!) في رسالته التي لها مما «كشفته» نصيب أوفر، المسماة بنقيض اسمها: «كشف الافتراءات..» (ص ٧٠): «فهو ليس بمصاولٍ ولا بمقارع أمام فرسان الميدان، وله غرائب وعجائب في التصحيح والتضعيف يندى لها جبين الإنسان...»[1].

وهٰذا كلام من أعجب العجب... فهٰذا الرجل الصابوني ليس له أدنى معرفة بالحديث وعلومه... فكيف يجرؤ على الكلام في هٰذا الإمام الجهبذ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦ / ٥٤).

الذي أمضى من حياته أكثر من نصف قرن في خدمة السنة، وتمييز صحيحها من سقيمها، وفي تقرير أحكامها وتوطيد أركانها؛ علماً وعملاً، دعوة وجهاداً؟!

ولقد رَدَّ كلمة الصابوني هٰذه فضيلةُ الشيخ بكر أبو زيد في رسالته الماتعة: «التحذير من مختصرات محمد الصابوني في التفسير» (ص ٤١) حيث قال بكلمات وجيزة عالية عزيزة:

«وهٰذا عين التجاهل وغمط الناس أشياءهم بغير حق، وارتسام علمية الألباني في نفوس أهل العلم ونصرته للسنة وعقيدة السلف أمر لا ينازع فيه إلا عدو جاهل، والحكم ندعه للقراء؛ فلا نطيل».

هٰذا هو كلام أهل السنة ودعاة الحق؛ كثر الله أمثالهم، وبارك فيهم، ونفع بعلومهم.

وما نبزات الغماريين الثلاثة وردودهم عنك ببعيدة، وكلها ـ ولله الحمد ـ منقلبة عليهم، مردودة إليهم!

وهٰكذا أشباه هٰؤلاء المبتدعة وأشياعهم وظلالهم في مختلف البلاد، هم على وتيرة واحدة، وطريق واحد، وهدف واحد:

فوتيرتهم العصبية والتقليد والابتداع.

وطريقهم السب والتجديع والطعن والتشهير.

وهدفهم تعميق البدع والتنفير من دعاة السنة والتوحيد.

ولن أطيل ـ أكثر ـ بذكر شواهد وأدلة تؤكد ما قلت، وتثبت ما بينت، وليس هٰذا كله سوى غيض من فيض، لٰكن فيه كفاية لطالب الحق؛ حتى

يعرف حقيقة الطاعنين، وجهالة الأدعياء المتعالمين!»[1].

«لقد كشفت الدعوة السلفية فضائح الفرق الضالة ومخازيها في عصرها، ولا تزال تقضّ عليها مضاجعها في عصرنا هٰذا.

وكما أن أئمتها أوذوا من قبل أهل البدع والأهواء كثيراً في حياتهم، كذٰلك بعد مماتهم حتى الآن لا يرقب فيهم أعداؤهم إلاًّ ولا ذمة، ولا يألون جهداً في الغض منهم، والحط من قدرهم، والنيل من كرامتهم، وتشويه أفكارهم، وتقليل أهميتهم في أعين السذّج الرعاع من الناس.

ولقد رأينا بعض النماذج من مخازي الأعداء قديماً وحديثاً، ما يوجب على كلّ رجل يدعي نصرة الالتزام بالكتاب والسنة أن يكشفها بدون أن يخاف في الله لومة لائم، راجياً المولى العلي القدير الأجر والثواب، ثم دفاعاً عن دعوة السلف الصالح وأنصارهم ـ وعلى رأسهم شيخ الإسلام ـ؛ كتبت هٰذه السطور.

أحبّ الصالحين ولست منهم ... لعلّ الله يرزقني صلاحا

والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل»[2].

●●●●●

(1) «كشف المعلم بأباطيل كتاب تنبيه المسلم» (ص ١٠ ـ ١٣).

(2) «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» (ص ٣٦٦).

كتب فيها محاذير ومخالفات شرعية

وينبغي أن يحذر من الكتب التي فيها مدح للمحرمات، أو ترويج لما يخالف الأخلاق والآداب الشرعية، وكذا كتب اللهو والمجون[1]، مثل:

١٥٠ ـ «كتاب في العشق»، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين (ت ٧٦٢هـ).

وقف عليه العلائيُّ الحافظُ في سنة (٧٤٥هـ) وهو في سوق الكتب بالقاهرة، فوجده قد تعرض فيه لذكر الصِّدِّيقة عائشة؛ فأنكر عليه ذلك، ورفع أمره إلى الموفق الحنبلي فاعتقله بعد أن عزَّره؛ فانتصر له جنكلي بن البابا وخلَّصه[2]. وقد رد عليه أحمد بن عبد القادر القيسي (ت ٧٤٩هـ) بكتابٍ يهجوه فيه، قد رآه ابن حجر[3]. ومغلطاي عالم كبير، وله بعض المصّنفات النافعة المفيدة؛ فلعله رجع عما وقع منه في كتابه هذا، والله أعلم. ومن مثل:

---

(١) مع القول بأنّ كتب المجون أخفُّ ضرراً من كتب البدع والضَّلالة، قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/٢ـ٣) في درجات إنكار المنكر: «فإنكار المنكر أربع درجات: . . . الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه، . . . والرابعة محرمة، فإذا رأيت. . . الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحرة؛ فدعه وكتبه الأولى».

(٢) «الدرر الكامنة» (٤ / ٣٥٢).

(٣) انظر: «الدرر الكامنة» (١ / ١٧٥).

١٥١ ـ «مقامات عبد الله بن أبي المظفر محمد بن علي بن محمد بن علي الهروي» (ت ٦٣٨هـ).

قال ابن حجر:

«كـان سيىء الطريقة، غلب عليه المجون والسخف، وجمع مقامات في الهزل، وأسن وعجز وهو على طريقته في التهتك»[1].

١٥٢ ـ تصانيف لمحمد بن إبراهيم الفخر الفارسي الصوفي (الراوي عن السِّلفي)، (ت ٦٢٢هـ).

قال الذهبي: «رأيت له تصانيف على طريقة الصوفية الفلاسفة؛ فساءني ذٰلك منه، وكان كثير الوقيعة في العلماء مُغرىً بوصف القدود والخدود والنهود»[2].

١٥٣ ـ «برق النقاء»، لفخر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد ابن طاهر الشيرازي الفيروز آبادي الشافعي (ت ٦٢٢هـ).

قال الذهبي: «قلت: خطبة كتابه «برق النقاء»: الحمد لله الذي أودع الخدود والقدود الحُسن واللمحات الحُورية السالبة إليها أرواح الأحرار»[3].

فهٰذه التفصيلات فيما يهيِّج الغريزة، وينشر الرذيلة، مما ينبغي اجتنابُه والبُعدُ عنه، والله الموفّق.

---

(١) «لسان الميزان» (٣ / ٣٤٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣ / ٤٥٢).

وانظر: «العلم الشامخ» (٢٤٥).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢ / ١٨١).

وانظر: «العلم الشامخ» (ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

ومن شؤم عدم مراعاة الشريعة في ضبط الألفاظ، وتجاوز ذلك إلى حد فيه تجاوزات، وما وقع لبعض الفقهاء ممن ذكره بعضهم بالثناء الحسن، ولكن عوقب على صنيعه بالقتل، وهذا التفصيل:

كتب عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن أبو المعالي المعروف بـ «الميانجي» (ت ٥٢٥هـ)

قال ابن قاضي شهبة: «وصنف كتباً على طريقة الفلاسفة والباطنية؛ فحمل إلى بغداد مقيداً، وسجن ثم رد إلى همذان وصلب فيها، وقال الذهبي: صلب على ألفاظ كفرية، وقال السبكي: التُقط من أثناء تصانيفه تشنيعة ينبو عنها السمع؛ فحبس، ثم صلب ظلماً، وقال ياقوت: تمالأ عليه أعداؤه؛ فقتل صبراً». من كتبه التي عوقب عليها:

١٥٤ ـ «زبدة الحقائق».

١٥٥ ـ وله: «مدار العيوب» في التصوف.

١٥٦ ـ و «الرسالة اليمنية».

١٥٧ ـ ورسالة «شكوى الغريب»[1].

قلت: و «زبدة الحقائق» ورسالة «شكوى الغريب» كلاهما من مطبوعات طهران، نشرهما عفيف عسيران، الأولى سنة (١٩٦١م في ٢٠٣ صفحة)، والأخيرة سنة (١٩٦٢م في ٨٦ صفحة).

١٥٨ ـ «المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيّات والتنبيه على بعض البدع

---

(١) «الأعلام» (٤ / ١٢٣).

وانظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٧ / ١٢٩).

والعوائد التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها»، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، الشهير بـ «ابن الحاج» المالكي (ت ٧٣٧هـ).

وهو مطبوع في أربعة مجلدات في مصر قديماً، وبالأفست في بيروت.

والكتاب فيه بيان لمفردات البدع، وهو مفيد من هٰذا الجانب؛ إلا أنه استحسن فيه ـ من غير قصد ـ بعض البدع، وبعض البدع التي فيه ليست مما ينكر، ولذا؛ قال عنه ابن حجر في «فتح الباري»: «وهو كتاب كثير الفوائد، كشف فيه عن معايب وبدع يفعلها الناس، ويتساهلون فيها، وأكثرها مما ينكر، وبعضها مما يحتمل»[1].

ومن البدع التي فيه قوله: «إنه ينبغي أن لا يذكر حوائجه ومغفرة ذنوبه بلسانه عند زيارة قبره ﷺ لأنه أعلم بحوائجه ومصالحه!»، وقوله: «لا فرق بين موته ﷺ وحياته في مشاهدته لأمته ومعرفته بأحوالهم ونيَّاتهم وتحسُّراتهم وخواطرهم»!!

قال شيخنا الألباني في آخر «أحكام الجنائز» (ص ٣٣٦) بعد أن أورد هٰذين البدعتين، وختم بهما كتابه؛ قال:

«ومما يؤسف له أن هٰذه البدعة والتي بعدها قد نقلتها من كتاب «المدخل» لابن الحاج (١ / ٢٥٩، ٢٦٤) حيث أوردها مسلَّماً بها كأنها من الأمور المنصوص عليها في الشريعة! وله من هٰذا النحو أمثلة كثيرة سبق بعضها دون التنبيه على أنها منه، وسنذكر قسماً كبيراً منها في الكتاب الخاص بالبدع إن شاء الله تعالى، وقد تعجب من ذٰلك لما عُرِفَ أن كتابه هٰذا مصدر

---

(١) انظر كتابنا: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (رقم ١١٤٩).

عظيم في التنصيص على مفردات البدع، وهٰذا الفصل الذي ختمت به الكتاب شاهدُ عدلٍ على ذٰلك، ولٰكنك إذا علمت أنه كان في علمه مقلِّداً لغيره، ومتأثّراً إلى حدٍّ كبير بمذاهب الصوفية وخزعبلاتها؛ يزول عنك العجب، وتزداد يقيناً على صحة قول مالك: «ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه؛ إلا صاحب هٰذا القبر ﷺ» انتهى.

قلت: وقد كشف المخالفات التي فيه الشيخ عبد الكريم بن صالح الحميد في كتيب مطبوع سنة (١٤١١هـ) بعنوان: «السراج لكشف ظلمات الشرك في مدخل ابن الحاج»، ومما جاء فيه (ص ٥ ـ ٦): «وقد احتوى الكتاب ـ وهو أربعة مجلدات ـ على أحاديث موضوعة، وحكايات مكذوبة، وشطحات منكرة، غير الدَّعوة إلى الشرك الأكبر، والبدع، مع أن فيه أشياء حسنة، لٰكن الملاحة بالقباحة لا تفي، فمن بنى غرفاً عليَّة، وبذل جهده وطاقته في زخرفتها وتزويقها مع إهماله توثيق أساس بنائه؛ فحاله لا تخفى»، ثم أخذ في سرد المنكرات والشركيات التي فيه، مثل: دفاعه عن الحلاج في (١ / ٢١)، وحمله عبارته «ما في الجبة إلا الله» على محملٍ غير سائغ، وجوّز فيه (١ / ٢٥٤) التوسل بأصحاب القبور، وفيه (١ / ٣٥٥) التبرك بالقبور وجواز شد الرحل إليها، وفيه (٢ / ١٤٨) يرى أن التأويل هو الصحيح في صفات الله! ! ويؤول في (٢ / ١٤٩) صفة الضحك لله عز وجل وكذٰلك صفة الاستواء، ويؤول في (٢ / ١٥٢) صفة الساق لله عز وجل، وذهب فيه (٣ / ١٤٦) إلى حياة الخضر عليه السلام، وذهب أيضاً في (٣ / ١٩٤) إلى جواز رؤية النبي ﷺ في اليقظة! (استدراك ٣).

● ● ● ● ●

ثغرات وسلبيات الكتب والدراسات الفقهية المعاصرة

ولا يفوتنا في الختام أن نلقي نظرة سريعة على الثغرات والسلبيات الموجودة في الكتب الفقهية المعاصرة.

«فهي تتأثر أحياناً ـ من حيث لا تشعر ـ بالأقاويل والشبهات التي يطلقها أعداء الإسلام عن الإسلام، بحيث يجعل الكاتب همّه دفع الشبهات وإبطالها والدفاع عن الإسلام، وموقف «الدفاع» ـ دائماً ـ موقف ضعف؛ فيجرّه الحرص على تبرئة ساحة الإسلام إلى نفي بعض الحقائق الثابتة، أو نسبة بعض الآراء الغريبة إلى الإسلام.

فمن يدافع عن الإسلام ضد هجوم المستشرقين عن الجهاد؟! يشتطّ فيزعم أن الحرب في الإسلام دفاع لا هجوم، ويلوي أعناق النصوص والأحداث التاريخية لكي يفسرها على تأييد ما ذهب إليه.

ومن يراجع كتاب «آثار الحرب في الفقه الإسلامي» للدكتور وهبة الزحيلي، أو كتاب «العلاقات الدولية في الإسلام» للشيخ محمد أبي زهرة ـ وغيرهما كثير وكثير ـ؛ يجد مصداق ذُلك.

وعموماً؛ فقد أصبحت قضايا السِّلم، والحرب، والجزية، والعلاقات الدولية، ومعاملة الذميين والمشركين، وقضايا الحكم والتقنين، والرق، وتعدد الزوجات... وغيرها لا تطرق إلا من خلال منطق ضعيف واهن مهزوم.

كما تتأثر ـ أحياناً ـ بالواقع المرير الذي تعيشه الأمة الإسلامية المضطهدة، المغلوبة على أمرها، الشاردة في الجملة عن هدي ربها وسنة نبيها محمد ﷺ؛ فتلتمس للناس المعاذير والمسّوغات التي تهوّن من شأن المنكرات والمحرمات، وتستجيب لضغط الواقع وثقله على النفس البشرية؛ فتؤول النصوص الصريحة، وتضعف الآثار الصحيحة.

وبعض الباحثين ـ اليوم ـ يتناولون تلك الموضوعات على استحياء، وفي أعماقهم خضوع واستخذاء للواقع يمنعهم من الانسياق وراء دلالات النصوص المجردة، ويعكّر سلامة تلقيهم، ويجعلهم رهينة التأثر بالأوضاع القائمة المتعارف عليها.

وقلّما تجد من يتحدث عن موضوعات الربا والحكم بغير ما أنزل الله، والتأمين، وعمل المرأة ومشاركتها السياسية... إلخ؛ إلا وتجده مستجيباً لتزيين الواقع الذي لا يرى له مدفعاً.

والحق أننا مهما عجزنا عن تغيير هٰذا الواقع أو ذاك، أو الاستبدال به خيراً منه؛ فإن هٰذا لا يبيح لنا تبريره وتحسينه، واعتباره أمراً مشروعاً أو مباحاً؛ إذ إننا ـ بذٰلك ـ نضخم الانحراف ونزيده رسوخاً، وننقله من كونه انحرافاً طارئاً ينبغي أن تعمل الأجيال على تعديله إلى وضع سليم لا شيء فيه، وهٰذا ـ بحد ذاته ـ انحراف قد يكون أخطر من الانحراف الأول.

ومن جرّاء التأثر بما يطلقه أعداء الإسلام من شبهات، والتأثر بالواقع المرير للأمة؛ نشأ في أوساط المسلمين مدرسة فكرية بدأت تتبلور ملامحها، وتحاول رسم أصولها وقواعدها، ودراسة بعض القضايا الجديدة على ضوء تلك الأصول، وهي ما يمكن أن نسميها بـ «المدرسة العقلانية»، والتي هي امتداد لخط المعتزلة في إطلاق الفكر وتسليطه على النص، واعتبار العقل

«حكماً» تردّ إليه النصوص المحكمة!

ومن تناقضات هٰذه المدرسة العجيبة أنها تسلك مسلكاً ليناً مع النصارى واليهود والملاحدة، وقد تعتبرهم مؤمنين مؤهلين لدخول الجنة، ومع الحكام الجائرين المبدلين لشرع الله، في ذات الوقت الذي تشنّ فيه حملاتها الضارية على سلف هٰذه الأمة ـ بحجة دراسة التاريخ وتقويمه ـ، وعلى من اختط سبيلهم من العلماء العاملين؛ لأنها تعتبرهم حجر عثرة في طريقها المعوج[1].

ومن المآخذ على الدراسات الفقهية المعاصرة جانب الضعف العلمي وعدم هضم التراث الفقهي والحديثي الذي يعتبر قاعدة للانطلاق في الدراسة والفتوى والتأليف.

ومن العجيب أن الدراسات الشرعية أصبحت حمىً مستباحاً لكل من شاء، سواءً في كبير الأمور أو صغيرها ـ وليس فيها صغير ـ؛ حتى أصبحت القضايا الخطيرة في الإسلام في متناول أيّ باحث ـ مهما كان ـ.

ولذٰلك؛ فلا غرو أن يخالف ما أجمع عليه المسلمون خلفاً عن سلف، أو يؤيد رأياً شاذاً منبوذاً تجاوزه الزمن، أو ينقب في فقه الرافضة أو من شاكلهم على بعض الآراء التي تروق له ويقدمها للمسلمين على أنها فقه الإسلام ورأي علماء الإسلام.

وكم رأينا من «الصحفيين» أو «صغار الطلبة» من يجازف في القول، ولا يتورّع عن الخوض فيما لا يحسن. . . ويكتب وينشر ويناقش، ومن ذا يحاسبه أو يعاتبه؟

---

(١) وجزء كبير من تراث هٰؤلاء هو عبارة عن مقالات في مجلات معروفة الاتجاه تتبنى ما يُسمى ـ تضليلاً ـ بـ «اليسار الإسلامي»!

وحين تدرس الكتب المعاصرة القضايا الجديدة النازلة يبلغ بها الشطط مبلغه باعتبار أن هٰذه القضايا لم يسبق أن تحدث عنها العلماء، واعتبارها أيضاً مما يمسّ الواقع، وقد تكون حاجة الناس إليه قائمة ـ في غيبة المنهج الإسلامي الصحيح ـ، وقد يلتبس في هٰذه القضايا الحق بالباطل، ويختلط الصحيح بالسقيم، والخطأ بالصواب.

ولو نظرنا إلى ما كتب في موضوع التأمين أو المعاملات المصرفية الجديدة، أو طفل الأنبوب، أو سواه؛ لوجدنا العجب العجاب.

ويبقى أن معظم ما كتب في العصر الحديث هو من نوع الدراسات المتخصصة؛ سواء كانت بحوثاً، أو رسائل جامعية، أو غيرها؛ أي: أنها تناقش موضوعاً واحداً وتحاول طرق جميع جوانبه، وهٰذا له إيجابياته من نواح، ولٰكن يبقى أن الساحة لا زالت خالية من عمل فقهي متكامل، وإن كانت ثمة محاولات متفرقة لا نستطيع عرضها وتقويمها لأنها لم تظهر حتى الآن كجهدٍ مكتمل.

اللهم إلا الموسوعات التي عنيت بتدوين نوع من القضايا الفقهية كقضايا (الإجماع) مثلاً.

ومن خلال هٰذه النظرة التقويمية العجلى للتراث الموروث وللدراسات المعاصرة؛ تبدو الحاجة ماسّة إلى جهود كبيرة في هٰذا المضمار بحيث تكون جهوداً جماعية ـ لا فردية ـ؛ تردّ الحق إلى نصابه، وتقرّب الشرع إلى عامة الناس وخاصتهم، وترسم الصورة الصحيحة للإسلام متلافيةً العيوب والأخطاء التي وقع فيها هٰؤلاء وأولٰئك»[1].

---

(١) «ضوابط للدراسات الفقهية» (ص ٢٨ ـ ٣٣).

ولا بأس أخيراً من التمثيل ببعض الكتب والفتاوى التي بُليَ فيها المسلمون هٰذه الأيام، وهي تخالف ما شرعه الإسلام، وستبقى وصمة عارٍ في جبين أصحابها على مر الدهور والأيام، ونبدأ بكليات وعمومات ثم نمثل بجزيئات ومفردات.

كتب عبد الله الحبشي وفتاويه

انتشرت في بعض الأقطار الإسلامية فتاوى وكتب لشخص يدعى «عبد الله الحبشي الهرري»، ويطلق على أتباعه «الأحباش» أو «الهرريون» نسبةً لشيخهم، وهٰذا الشخص له من الآراء الشاذّة والأقوال الساقطة التي ضمنها في غير كتاب من كتبه مما يجدر التنبيه عليها حتى يحذر منها طلبة العلم؛ فله:

١٥٩ ـ «الدليل القويم على الصراط المستقيم».

١٦٠ ـ و«صريح البيان».

١٦١ ـ و«بغية الطالب».

١٦٢ ـ «المقالات السنية في كشف ضلالات أحمد ابن تيمية».

١٦٣ ـ «إظهار العقيدة السنية بشرح الطحاوية».

وغيرها، وهو أشعري ماتريدي جلد، يتوسع في التكفير على وجه غريب، أخبرني بعض العلماء الأفاضل أن أتباعه يحكمون بكفر من ينادي على بيع (الكعك) بقوله: «يا كريم»!! وإليك ـ أخي القارىء ـ نموذجاً من فتاوى عبد الله الحبشي:

* إباحة خروج المرأة متعطرة متزيّنة.

* إشاعة فتوى عدم وجوب الزكاة في العملة الورقية.

قال في كتابه «صريح البيان» (ص ١٢٨): «وأما غير الذهب والفضة من الأثمان؛ فلا زكاة فيه عند الإمام الشافعي ومالك وأحمد رضي الله عنهم، وتجب عند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه؛ فهٰذه العملة المستعملة في هٰذا العصر لا تجب فيها الزكاة عند الشافعي ومالك وأحمد، وتجب عند أبي حنيفة لأنها تروج رواج الذهب والفضة»، ثم يقول: «فمن أخذ بمذهب الأئمة الثلاثة؛ فلم يزكِ هٰذه العملة التي لا يستعملها في التجارة؛ فلا يعترض عليه».

* إباحة اختلاط الرجال بالنساء، وجواز النظر إلى المرأة الأجنبية عند عدم الفتنة، وجواز أن تلبس المرأة بنطالاً وتخرج به من بيتها.

* إشاعة فتوى بأن الأم إذا لمست بول أو غائط طفلها في أثناء تنظيفه تعتبر أنها قد ارتكبت كبيرة من الكبائر، وبينما إذا باشر الشاب الشابة وتمتع بها دون الفرج فيكون قد ارتكب شيئاً من صغائر الذنوب، ويغفر له ما قد فعل بالتوبة والوضوء والصدقة.

* رمي علماء الإسلام الأجلاء بالكفر أو بالخبث والجهل؛ فيقول الحبشي عن الإمام الذهبي: «وإذا قيل عنه خبيث؛ فهو في محله»، ويحكمون على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب بالكفر، وكذا يطعنون في كبار أهل العلم في هٰذا العصر؛ فيقول الحبشي عن شيخنا الألباني: «هٰذا إن مات مسلماً»، وذٰلك لمجرد الاختلاف معه في السُّبحة!! ويقول عن السيد سابق: «مجوسي وإن ادّعى أنه من أمة محمد ﷺ»، ويكفر سيد قطب ومحمد الغزالي ومحمد متولي شعراوي وحسن خالد ومحمد علي الجوزو وفتحي يكن وغيرهم.

والأخطر مما سبق أن له آراءً تخالف المقرر في العقيدة السلفية الصافية؛ فهو ينكر الاستواء، ويأوّل كثيراً من الصفات، ويصرح بلعن معاوية لأنه فاسق عنده، وينكر أقسام التوحيد الثلاثة[1]، وينادي بالإرجاء إذ الإيمان عنده هو معرفة الله بالقلب فحسب، ويعتقد أن القرآن الذي بين الدفتين ليس كلام الله وإنما هو كلام جبريل، ويجوز للناس التوجه إلى أصحاب القبور والاستغاثة بهم، وجواز الاستعاذة بغير الله.

ولا يكمن الخطر في هٰذه الفتاوى فحسب، بل يكمن فيمن يحملها إذ قامت مؤسسات وجمعيات في غير بلد من البلدان بتبنّي هٰذه الآراء، ويصدر عنها مجلات ونشرات، بل لبعضها ـ كما في بيروت مثلاً ـ إذاعة خاصة تنشر هٰذه السموم في المسلمين، ولا قوة إلا بالله، والأعجب من ذٰلك كله استخدامهم العنف في نشر مذهبهم وفتاويهم، فهم المتّهمون بقتل جماعة ممن يخالفهم بالرأي؛ مثل أسامة القصاص، والشيخ حسن خالد (مفتي لبنان)، والشيخ صبحي الصالح، والشيخ زهير جنين، كما ذكرت مجلة «المجتمع» (العدد ١٠٢٩).

وتدرك ـ أخي القارىء ـ قيمة هٰذا التحذير عندما تعلم أن هٰذه الفئة قد نصبت نفسها مدافعة عن عقيدة التوحيد، وهو في الحقيقة دفاع عما يخرج منها أكثر من الحرص على إدخال الناس فيها، وهٰؤلاء يحفّظون أتباعهم مسائل معدودات من الغرائب والشواذ، مع أدلتها ومظانها بالصفحة والسطر، ويطلقونهم في المساجد والمنتديات العامة؛ فيعملون على سردها كأنها فاتحة الكتاب، يبهرون عقول العوام، ثم أنّهم يظهرون على أنهم مفتون أو مجتهدون؛ فانظر ـ رحمك الله ـ إلى هٰذا الشر الجسيم، والخطر العظيم.

---

(١) قلده في هٰذه والتي قبلها حسن السقاف!!

ونختم كلامنا عن هٰذا الحبشي ومدرسته بأمرين:

الأول: فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله في الأحباش.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله عن هٰذه الفئة: «إن هٰذه الفئة معروفة لدينا، وهي فئة ضالة، ورئيسها عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله، والواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة، وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو قبول ما يقولون».

الثاني: لقد ردّ على هٰذه الفئة جماعة من أهل العلم والاطلاع، وكان أسبقهم في ذٰلك شيخنا العلامة الألباني[1] ـ فسح الله مدته ـ، وكتبت عن هٰذه الفئة كتابات كثيرة؛ منها «إطلاق الأعنة»، و«الرد على عبد الله الحبشي» لعبد الله محمد الشامي، و«شبهات أهل الفتنة وأجوبة أهل السنة» لعبد الرحمٰن دمشقية، ونشرت عنهم مقالات كثيرة ومحاورات ولقاءات مع أعلامهم ومشايخهم من أبرزها المقالات التالية:

* مقال نشر في مجلة «المسلمون» (السنة الثامنة العدد ٤٠٧، الجمعة، ٢٦ جمادى الأولى، سنة ١٤١٣هـ) بعنوان: «الحبشي الغامض ومخطط تقسيم السنة في لبنان، الأحباش يملؤون بيوت وشوارع بيروت».

* مقال «الأحباش دعوة أم فتنة» المنشور في مجلة «البيان» (العدد ٦٢، شوال، سنة ١٤١٣هـ، ص ١١٠ ـ ١١٤).

* مقال «أحباش لبنان خطر قادم» المنشور في مجلة «الفرقان» في حلقات متعددة.

---

(١) وقد تناوله في «السلسلة الضعيفة» في التعليق على حديث (رقم ٥٧٩) بكلمة جامعة.

* مجلة «المجتمع» (العدد ١٠٢٩، بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٩٢م).

* مقال «الوطن العربي» «تدخل دولة الأحباش في لبنان»، نشر في مجلة «الوطن العربي» (العدد ٨٢٧، الجمعة، ٨ / ١ / ١٩٩٣م).

* جريدة «الشرق الأوسط» (عدد ٥١١٧، بتاريخ ١ / ١٢ / ١٩٩٢م).

* مجلة «المرابطون» (العدد ٢٥، ٢٦، بريد القراء).

* تقرير لجنة مسجد ضاحية الحسين بالأردن الموجّه إلى وزارة الأوقاف الأردنية سنة (١٤٠٢هـ).

ومن الفتاوى ذات البلاوى التي نادى بها بعضُهم:

* فوائد البنوك ليست ربا!!

فقد كتب بعضهم بحثاً بعث به إلى بعض المهتمين بالشؤون الإسلامية والمصرفية، قفز فيه فوق الحقائق والمسلّمات، وزعم أن فوائد البنوك ليستِ من الربا في شيء، وردّدتْ فتواه بعضُ الأصوات الآثمة هنا وهناك، وتلقّفته بعض الصحف[1]، وطاروا به ليخدعوا البسطاء وجماهير الناس.

ومن الجدير بالذّكر أن الحبشي ومريديه يفتون بحلّ التعامل مع البنوك الربويّة بالربا في ديار الكفر أو الحرب.

وقد قابل العلماء الربّانيون الثقات هٰذه الفتاوى بالسّخط والنُّكران، وردُّوا على قائليها بأحسن بيان، وأقوى برهان، وعلى رأس هٰؤلاء الشيخ

---

(١) فنشرتها جريدة «اللواء» الأردنية بتاريخ (٢٣ / ٣ / ١٩٨٨م)، وأظهرت اسم مؤلّفها منعوتاً بـ «الأستاذ بالجامعات السعوديّة»!!

العلامة حمود التويجري ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الصارم البتّار للإجهاز على من خالف الكتاب والسنة والإجماع والآثار»، وللدكتور يوسف القرضاوي «فوائد البنوك هي الربا الحرام».

ولا يفوتنا في الختام التحذير من أولئك العقلانيين الذين «يلعبون بنصوص الكتاب والسنة»، و«المولعين بتصحيح التصرفات الحديثة وتخريجها على أساس فقهي إسلامي»، وذٰلك ليعرفوا بالتجديد وعمق التفكير!!

فقد خرجت علينا في ديار الإسلام «تقليعات» و«موضات» تُجاري «أفكار وتصوّرات أهل الكتاب» أحياناً من مثل: «المقاربة بين الأديان»، والمناداة بـ «إسلام بلا مذهب»، كما كتب بعضهم تحت هٰذا العنوان كتاباً، وحشد فيه من الملل والنحل والفرق الضالّة المنحرفة التي ليست لها من الإسلام نصيب، ومع ذٰلك؛ فينبغي قبول هٰؤلاء والتعامل مع أفرادهم وتراثهم من غير بأس ولا حرج، ومن غير تحفّظ ولا أدنى حساسية؛ فبعضهم «فرسان العقل الإسلامي» كما يزعمون، وبعضهم مات مدافعاً عن حرية الرأي؛ كغيلان وجهم، وبعضهم ذهب في دراسة عن ابن الريوندي الملحد إلى اعتباره أستاذ العقلانية بإعلانه الحرب على الكهنوت الديني!! وغير ذٰلك من الأقوال المبتدعة.

وهٰذه «التقليعات» و«الموضات» تجاري في أحايين أخرى أهل التغريب؛ فيتوسّعون ـ مثلاً ـ في معنى التجديد، فهم يدعون إلى تجديد الفكر الإسلامي وتجديد أصول الفقه وأصول الحديث، لا بطريقة عرض تلك العلوم عرضاً سهلاً، أو إيجاد الأحكام الشرعية عن طريق الاجتهاد المضبوط في النوازل، وإنما انصبت الدعوة على تغيير الأفكار الإسلامية، وتغيير أصول

العلوم الإسـلامية بغية مسايرة العصر الذي يعيش فيه، وعابوا في مقالاتهم اعتماد المسلمين على أحكام قال بها الأئمة الفقهاء الأقدمون، وزعموا أنها أحكام بليت وذهبت مع عصرهم، كما بَلِيَ أصحابُها، وقالوا: إنه يجب على المسلمين المعاصرين أن يأتوا بأفكار جديدة وأصول جديدة للعلوم الإسلامية تناسب المسلم المعاصر.

وبثّوا أفكارهم هٰذه في مجلة أطلقوا عليها «مجلة المسلم المعاصر»؛ حتى وصـل الأمـر ببعضهم أن سمى فكرتهم أو دعوتهم هٰذه باسم «اليسار الإسـلامي»، ولٰكن دعوتهم هٰذه لم تلق رواجاً، ولـم يكترث بها أحد من علماء المسلمين ومفكريهم، بل ولا شبابهم الذين ليس لهم رصيد من الثقافة الإسلامية، وكانت ـ ولا تزال ـ هٰذه المجلة معزولة عن حياة المسلمين؛ حتى لا يكاد يسمع بها أحد، ولولا التمويل لها من جهات مجهولة؛ ما استمرت في الصدور ولو إلى عددين متواليين.

ولو بقيت تلك الدعوة في تلك المجلة؛ لهان الأمر، ولكان من الخطأ الرد عليها، وتنبيه المسلمين إليها؛ لأنه إشهار لأفكار ماتت في مهدها، ولفت لأنظار المسلمين لينظروا في زيفها[1].

ولٰكن الأمر لم يقف عند هٰذا الحدّ، بل انتشرت هٰذه «التقليعات» من خلال كتب ونشـرات ومحـاضرات وندوات، ومن خلال مراكز ومؤسسات، لبعضها صلة قوية ببعض النظم في بعض البلدان العربيّة.

وأخذت تنتشر سموم هٰذه الفئة من خلال التركيز على تحطيم كثير من المسلّمات والبديهيات، ومن أشهر المؤلفات التي اعتنت بذٰلك:

---

(١) «مفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصرين» (ص ٤ ـ ٥).

١٦٤ ـ «الحركة الإسلامية والتحديث».

١٦٥ ـ «تجديد الفكر الإسلامي».

١٦٦ ـ «تجديد أصول الفقه».

١٦٧ ـ «الحرية والوحدة».

١٦٨ ـ «الدين والفن».

١٦٩ ـ «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»[١].

١٧٠ ـ «التجديد الرأي والرأي الآخر».

وهٰذه الكتب كلها للدكتور الحقوقي حسن الترابي عدا الأول منها؛ فهو له بالاشتراك مع راشد الغنوشي، والأخير منها؛ فهو لواحدٍ ممن تأثر بمدرسته وهو محمد وقيع الله أحمد.

والمتأمل في هٰذه الكتب يعثر للوهلة الأولى على التحقير من تراث علمائنا، والتقليل من أهمية الحديث النبوي، وتضخيم دور العقل، والجد الحثيث لمسايرة الواقع، واللمز والطعن بمنهج السلف الصالح.

ولا أُريد الخوض والإفاضة في آراء هٰذه الفئة، وتفصيل أقوالهم الشاذّة، ولا بأس أن أُمثل على بعض ما نادى به الترابي، ويردده كثير من المفتونين به.

* عدم معاقبة المرتد عن دين الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية، وأنه ليس في الردة شيء.

* عدم رجم الزاني المحصن.

---

(١) استعاره شيخنا الألباني مني، وعلق عليه تعليقات نفيسة.

* ليس على شارب الخمر حدٌّ معيَّن، وإنما عليه تعزير يعود لرأي الإمام.

* يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج باليهودي والنصراني.

* إنكار نزول عيسى عليه السلام آخر الزمن.

* تقديم العقل على النقل، واعتبار العقل أصلاً مستقلاً ودليلاً كلياً من أدلة الأحكام.

* ميله للشيعة، وتعظيمه لثورتهم في إيران، ومناقشته في عدالة الصحابة.

* استبداله الإجماع الأصولي باستفتاء الشعب، وطرح الأقوال عليه في المسائل المختلف فيه، وجعله مرجعاً في الاختيار.

* الدعوى إلى إحياء الفنّ، وإدخال الإسلام في الغناء والسينما والمسرحيات.

* توسعه في قضية المرأة وقوله بحل الاختلاط، ومشاركتها في اللجان والاتحادات، والواجب عليها لبس المحتشم من الثياب، وأن الحجاب خاص بنساء النبي ﷺ، وقوله بجواز مصافحة الرجل المرأة الأجنبية.

ويا ليت الأمر اقتصر عند هٰذا الحد، بل يرى أن الفتوى بحرمة الاختلاط ووجوب لبس النساء الحجاب الشرعي، وما عليه الفقهاء التقليديون في هٰذا الباب هو من أهم أسباب انحراف، المجتمع في الجنس والرذيلة، أو هو واحد من أسباب عدم طهر المجتمع!

وترى هٰذا كله والأعجب منه في رسالته «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»، التي روَّج لها أتباعه بالثناء العاطر، وهاك نموذجين من ذٰلك:

يقـول محمـد وقيع الله أحمد وهو يعتبر من أكبر القادة في (جماعة الترابي)، ومن أبرز علمائهم وكُتَّابِهم. . . يقول في كتابه «التجديد؛ الرأي والرأي الآخر» (ص ٥٠):

«أمـا الـدكتـور الترابي؛ فلقد نظر بعقله النفاذ الثاقب للمَسألة نظرة أصولية، شاملة، متكاملة، وكتب ـ رغم عيشه إذ ذاك عيش ترقب وتنقل ما بين المعتقـلات والحبس الجبـري ـ رسالته الخالدة: «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع»، والتي أصَّل فيها لدور المرأة في الحياة وضوابط ممارستها لهٰذا الدور في المجتمع الإسلامي. . .».

ويقول (حسن مكي محمد أحمد) والذي لا تقل مرتبته كثيراً من مرتبة سابق الذكر؛ فيقول في كتابه «حركة الإخوان المسلمين في السودان ٤٤ ـ ١٩٦٩م»؛ يقول: «وقد اجتهد الإخوان من إبراز المرأة المسلمة، التي تميَّزت بزيهـا، كمـا شاركت في اللجـان والاتحـادات على مستـوى الجامعات، وشاركت في انتخابات الجمعيّة التأسيسية الأولى سنة (١٩٦٥م)، وخطبت في الليالي السياسية، وظهرت صورتها (الصورة الشمسية) في أوراق الدعاية بجـامعـة القـاهرة الفـرع، وغابت صورتـها في جامعة الخرطوم، وتميزت باتحاد مستقل في جامعة أم درمان الإسلامية، ولعل أهم عمل متكامل عن المرأة رسالة صغيرة تقع في (٤٦) صفحة صغيرة، صدرت مؤخراً بعنوان: «المرأة بين تعاليـم الدين وتقاليد المـجتمع»، وقد حفلت الرسالة بالنصوص الشـرعية والاستشهـادات كأنما هي قطعة وصفية لمكانة المرأة في مجتمع النبوة»!! وأكتفي بذكر هٰذين المثالين، وبهما يحصل المراد.

وقد ردّ على هٰذه الفئة وحـذّر منهـا ومن كتبها جماعةٌ؛ فجزاهم الله خيراً، وشكر سعيهم، وتقبّل جهدهم، ومنهم:

* أحمد بن مالك في كتابه: «الصارم المسلول في الردّ على الترابي شاتم الرسول».

* محمود الطحان في كتابه «مفهوم التجديد بين السنة النبوية وأدعياء التجديد المعاصرين».

ولا يفوتنا في الختام من التنبيه على الكتاب الصاعقة الذي أثار ضجّةً قويةً في الآونة الأخيرة، وخرج على الناس بآراء شاذّة لا تقل عن آراء الفئة السابقة، ألا وهو كتاب محمد الغزالي:

١٧١ ـ «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث».

حيث أفرغ فيه صاحبه حثالة أفكاره وتجاربه في مجال الدعوة، وأنكر كثيراً من الأحاديث الصحيحة، ودعا فيه إلى الأخذ بأقوال شاذّة، وعبَّر عن منهجٍ عجيب له في الترجيح في (ص ٥٢) عندما قال: «علينا أن نختار للناس أقرب الأحكام إلى تقاليدهم»!!

لستُ هنا بصدد الردّ على الكتاب، أو بيان ما فيه؛ فقد كفانا مؤنة ذٰلك جماعةٌ من الأفاضل والأخيار، والعلماء والمطّلعون، من مثل:

* الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في كتابه «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها ونقد بعض آرائه».

* الشيخ سلمان العودة في كتابه «حوار هادي مع الشيخ الغزالي».

* مصطفى سلامة في كتابه «براءة أهل الفقه وأهل الحديث من أوهام محمد الغزالي».

* عايض القرني في كتابه «الغزالي في مجلس الإنصاف».

* عبد الرحمٰن زعيتر في كتابه «تفنيد أخطاء الشيخ الغزالي في كتابه حول السنة النبوية».

* جمال سلطان في كتابه «أزمة الحوار الديني».

وغيرهم كثير.

وإننا عندما نخص هٰؤلاء ـ أعني: الترابي والغزالي ـ وكتبهما التي ذكرنا بالتحذير، مع وجود من أخذه الشطط إلى درجة أكبر وأخطر منهما، ولا سيما أولٰئك الذين يطلقون على أنفسهم «اليسار الإسلامي»[1]؛ فلأن لهما كتابات جيِّدة دافعوا فيها عن الفضيلة والحق، ولماضيهما وحرقتهما على الإسلام ـ اللتين يظهرانها ـ، ولتأثّر كثير من المثقفين والصحفيين المحبين للإسلام بهما، بينما أصحاب «اليسار الإسلامي» فتأثيرهما محصور في أهل الضلالة، ممن يناقشون في قضية الشريعة وصلاحيتها، بل هم يعملون على هدمها والمناداة بالعلمانية؛ فهٰؤلاء لهم مجال آخر؛ فلا داعي لذكرهم هنا.

ومن الجدير بالذّكر أنّ الفتاوى المذكورة في الكتب الآنفة ما وصل بها الانحراف إلى هٰذا الحدّ؛ إلا عند تنكّب أصحابها عن السبيل، وبُعدها عن

---

(١) وقد كتب الأستاذ محمد إبراهيم مبروك «تزييف الإسلام وأُكذوبة الفكر الإسلامي المستنير»، ناقش فيه أفكار المستنيرين زكي نجيب محمود، ومحمد عمارة، ومحمد عابد الجبري، ومحمد أحمد خلف الله، والطيب تيزيني، وحسن حنفي ـ وهو من أسوأ كتبه «من العقيدة إلى الثورة» ـ، وحسين أحمد أمين، ولجمال سلطان «ثقافة الضرار»، و«غزو من الداخل» وفيهما مناقشات مع هٰذه المجموعة، وللشيخ سليمان بن صالح الخراشي دراسة مسهبة بعنوان: «محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة»، وهو مطبوع عن دار الجواب في (٧٠٩) صفحات، وله أيضاً: «فهمي الهويدي في ميزان أهل السنة والجماعة»، وكتب عبد المجيد المحتسب مؤلفاً بعنوان «ثلاثة كتب في ميزان الإسلام»، رد فيه على كتاب «التفكير العلمي» لفؤاد زكريا، و«أزمة الوحدة العربية» لعبد العزيز الأهواني، و«تجديد الفكر العربي» لزكي نجيب محمود.

الاحتجاج بالدليل من الكتاب وصحيح السنة على وفق منهج السلف الصالح.

ومن ضبط منهج السلف الصالح، وعلم ما كانوا عليه من تعظيم للقرآن وصحيح السنة، وفهم نصوصهما بفهمهم، ولم يحد عن طريقهم؛ استطاع ـ إن شاء الله تعالى ـ أن يميّز الغثّ من السمين، والصحيح من الضعيف، والسليم من السقيم، وأغناهُ ذٰلك عما وقع به المتأخرون من تعصّب أو تقليد، وانبلج له الحق، وانكشفت له البدع والترهات الموجودة في كتب المتأخرين، ممن حاكم منهم النصوص برأيه العليل، ونظره الكليل؛ فخرج يصيح بالناس بالأباطيل، وهاكم التمثيل في هٰذا العقد الذي نسمه بـ:

جولة في كتب المعاصرين

١٧٢ ـ «دية المرأة وأهل الكتاب في الشريعة الإسلامية»[1]، لعز الدين بليق..

كتاب نصر فيه مصنِّفه أن دية الكتابي والمرأة والرجل المسلم سيّان، وردّ فيه الأحاديث الصحيحة، التي تدل على أن «دية المرأة على النّصف مَن دية الرجل»، واحتج في رد هٰذه الأحاديث على العقل والمنطق! وهما غير منضبطين كما لا يخفى على أحد!

فقال مثلاً في (صفحة ٣٢) في رد الحديث المذكور آنفاً:

«الملاحظ أن نص الحديث يقول: «المرأة» و«الرجل» وكان الأولى! أن يكون النص «دية الأنثى عى النصف من دية الذكر» لأن كلمة (الأنثى)

---

(١) طبع عن دار الفتح للطباعة والنشر ـ بيروت (ط الأولى، سنة ١٤٠٣هـ، في ٥٦ صفحة من القطع الصغير).

تشمل البنت الصغيرة والشابة والمرأة المتزوجة، كما أن كلمة (الذكر) تشمل الطفل والشاب والرجل، ولذلك كان التعبير القرآني أدق ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾، ولذلك أستبعد أن يكون الرسول ﷺ قد قال مثل هذا الكلام»!!

قلت: يا غوثاه من غربة الإسلام هذه الأيام! أهكذا يرد حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وهل كان لهذا الحديث وجوداً أم لا في العصور النيِّرة؛ فلماذا هذا الكلام الذي ليس عليه إلا الظلام؟!

١٧٣ ـ «إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور»، لأبي الفيض أحمد الصّدّيق الغماري.

قال شيخنا محمد ناصر الدين الألباني: «هذا الكتاب مِنْ أغرب ما ابتلي به المسلمون في هذا العصر، وأبعد ما يكون عن البحث العلمي النّزيه، فإن المؤلف يدعي ترك التقليد والعمل بالحديث الشريف! فقد التقيت به منذ بضعة أشهر في المكتبة الظاهرية، وظهر لي من الحديث الذي جرى بيني وبينه أنه على معرفة بعلوم الحديث، وأنه يدعو للاجتهاد ويحارب التقليد محاربة لا هوادة فيها، وله في ذلك بعض المؤلَّفات كما قال لي، ولكن الجلسة كانت قصيرةً لم تمكني من أن أعرف اتجاهه في العقيدة، وإنْ كنتُ شعرتُ من بعض فقراتٍ من حديثه أنه خلفي صوفي، ثم تأكدت من ذلك بعد أن قرأتُ له هذا الكتاب وغيره، حيث تبيّن لي أنه يحارب أهل التوحيد ويخالفهم في عقيدتهم مخالفة شديدة، ويقول بالبدعة الحسنة، وينتصر للمبتدعة! ولم يستفد من دعواه الاجتهاد إلا الانتصار للأهواء وأهلها، كما يفعل مجتهدو الشيعة تماماً! وإنْ شئتَ دليلاً على ما أقول؛ فحسبك برهاناً على ذلك هذا الكتاب: «... المقبور»؛ فإنه قبر كل الأحاديث المتواترة في تحريم بناء المساجد على القبور الذي قال به الأئمة الفحول بلا

خلاف يعرف بينهم»[1].

١٧٤ ـ **«الإسلام المصفى»، لمحمد عبد الله السمان.**

قال شيخنا الألباني عن هٰذا الكتاب: «وهو ـ والحق يقال ـ كتاب قيم، قد عالج فيه كثيراً من المسائل والقواعد التي تهم المسلم في العصر الحاضر، ولٰكنه عفا الله عنه قد اشتط كثيراً في بعض ما تحدث عنه، ولم يكن الصواب فيه حليفه؛ مثل مسألة إعفاء اللحية، ومثل إنكاره شفاعته ﷺ لأهل الذنوب، وإنكاره نزول عيسى وخروج الدجال والمهدي قد أنكر كل ذٰلك، وزعم أنها «ضلالات مصنوعة»، وأن الأحاديث التي وردت فيها أحاديث آحاد، لم تبلغ حد التواتر»[2].

١٧٥ ـ **«تعاليم الإسلام».**

قال شيخنا الألباني حفظه الله تعالى:

«هٰذا كتاب محشو بالمسائل الغريبة والآراء الباطلة التي لا تصدر من عالم، وليس هٰذا فقط، بل فيه كثير جدّاً من الأحاديث الواهية والموضوعة، وحسبك دليلاً على ذٰلك أنه جزم بنسبة حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصّين» الباطل[3] إلى النبي ﷺ، وهو ثاني حديث من الأحاديث التي أوردها في «فضل العلم» من أوّل كتابه (ص ٣) وغالبها ضعيفة، وفيها غير هٰذا من الموضوعات كحديث «خيار أمتي علماؤها، وخيار علمائها فقهاؤها»، وهٰذا مع كونه حديثاً باطلاً[4]؛ فقد أخطأ المؤلف ـ أو مَنْ نقله عنه ـ في روايته فإن

---

(١) «تحذير الساجد» (ص ٨٠ ـ ٨١).

(٢) «تمام المنة» (٧٨).

(٣) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٤١٦).

(٤) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ٣٦٧).

لفظه «رحماؤها» بدل «فقهاؤها»!

ومن الأحاديث الموضوعة فيه ما أورده في (ص ٢٣٦): «صلاة بعمامة أفضل من خمس وعشرين. . .»[1]، و «إنّ الله وملائكته يصلّون على أصحاب العمائم يوم الجمعة»[2]، ومنها حديث: «المتعبد بغير فقه كالحمار في الطّاحون»[3] (ص ٤ منه).

ومن غرائب هٰذا المؤلِّف أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى مصادرها من كتب الحديث المعروفة، وهٰذا مما لا يجوز في العلم؛ لأنّ أقل الرواية عزو الحديث إلى مصدره، ولقد استنكرتُ ذٰلك منه في أوّل الأمر، فلما رأيتُه يعزي أحياناً ويفتري في ذٰلك؛ هان عليَّ ما كنتُ استنكرتُهُ من قبل، فانظر إليه مثلاً في الصفحة (٢٤٧) حيث يقول: «روى الترمذي عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «مَنْ كتب هٰذا الدّعاء وجعله بين صدر الميت وكفنه؛ لم ينله عذاب القبر، ولم يرَ منكراً ولا نكيراً، وهو هٰذا. . .»!! ثم ذكر الدعاء.

فهٰذا الحديث لم يروه الترمذي ولا غيره من أصحاب الكتب الستة ولا الستين؛ إذ لا يعقل أن يروي مثل هٰذا الحديث الموضوع الظّاهر البطلان إلا مَنْ لم يشم رائحة الحديث، ولو مرّة واحدة في عمره!!

وفي الصّفحة التي قبل التي أشرنا إليها قوله:

«في «صحيح مسلم» قال ﷺ: «مَنْ غَسّل ميتاً وكتم عليه؛ غفر الله له أربعين سنة»».

---

(١) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (رقم ١٢٧).

(٢) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٥٩).

(٣) انظره في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٧٨٢).

فهٰذا ليس في «صحيح مسلم» ولا في شيء من الكتب، وإنما رواه الحاكم فقط والبيهقي بلفظ: «أربعين مرة».

فهٰذا قل من جل مما في هٰذا الكتاب من الأحاديث الموضوعة والتخريجات التي لا أصل لها، ويعلم الله أنني عثرت عليها دون تقصد، ولو أنني قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قاصداً بيان ما فيه من المنكرات؛ لجاء كتاباً أكبر من كتابه، وإلى الله المشتكى.

وأما ما فيه من المسائل الفقهية المستنكرة؛ فكثيرة أيضاً، وليس هٰذا بحال القول في ذٰلك، وإنما أكتفي بمثالين فقط، قال (ص ٣٦) في صدد بيان آداب الاغتسال:

«وأن يصلي ركعتين بعد خروجه سنة الخروج من الحمام».

وهٰذه السنة لا أصل لها البتة في شيء من كتب السنة حتى التي تروي الموضوعات، ولا أعلم أحداً من الأئمة المجتهدين قال بها!

وقال (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣):

«لا بأس بالتهليل والتكبير والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ (يعني جهراً) قدام الجنازة؛ لأنه صار شعاراً للميت، وفي تركه ازدراء به، وتعرض للتكلم فيه وفي ورثته، ولو قيل بوجوبه؛ لم يبعد»!

وهٰذا مع كونه من البدع المحدثة التي لا أصل لها في السنة؛ فلم يقل بها أحد من الأئمة أيضاً، وإني لأعجب أشد العجب من هٰؤلاء المتأخرين الذين يحرمون على طالب العلم أن يتبع الحديث الصحيح بحجة أن المذهب على خلافه، ثم يجتهدون هم فيما لا مجال للاجتهاد فيه لأنه خلاف السنة وخلاف ما قال الأئمة أيضاً الذين يزعمون تقليدهم، وايم الله! إني

لأكاد أميل إلى الأخذ بقول من يقول من المتأخرين بسدّ باب الاجتهاد حين أرى مثل هٰذه الاجتهادات التي لا يدل عليها دليل شرعي ولا تقليد لإمام؛ فإن هٰؤلاء المقلدين إن اجتهدوا؛ كان خطؤهم أكثر من إصابتهم، وإفسادهم أكثر من إصلاحهم، والله المستعان.

وإليك مثالاً ثالثاً هو أخطر من المثالين السابقين لتضمنه الاحتيال على استحلال ما حرمه الله ورسوله، بل هو من الكبائر بإجماع الأمة؛ ألا وهو الربا، قال ذٰلك المسكين (ص ٣٢١):

«إذا نذر المقترض مالاً معيناً لمقرضه ما دام دينه أو شيء منه؛ صح نذره بأن يقول: لله علي ما دام المبلغ المذكور أو شيء منه في ذمتي أن أعطيك كل شهر أو كل سنة كذا».

ومعنى ذٰلك أنه يحلل للمقرض أن يأخذ فائدة مسماة كل شهر أو كل سنة من المستقرض إلى أن يوفي إليه دينه، ولٰكنه ليس باسم ربا، بل باسم نذر يجب الوفاء به وهو قربة عنده؛ فهل رأيت أيها القارىء تلاعباً بأحكام الشريعة واحتيالاً على حرمات الله مثلما فعل هٰذا الرجل المتعالم؟ أما أنا؛ فما أعلم يفعل مثله أحد إلا أن يكون اليهود الذين عرفوا بذٰلك منذ القديم، وما قصة احتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارىء، وكذٰلك قوله ﷺ: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم الشحم جملوه (أي ذوّبوه)، ثم باعوه وأكلوا ثمنه»، رواه الشيخان في «صحيحيهما»، بل إن ما فعله اليهود دون ما أتى به هٰذا المتمشيخ؛ فإنّ أولٰئك وإن استحلوا ما حرم الله؛ فإن هٰذا شاركهم في ذٰلك وزاد عليهم أنه يتقرب إلى الله باستحلال ما حرم الله بطريق النذر.

ولا أدري هل بلغ مسامع هٰذا الرجل أم لا قوله ﷺ: «لا ترتكبوا ما

ارتكبت اليهود؛ فترتكبوا محارم الله بأدنى الحيل»، رواه ابن بطة في «جزء الخلع وإبطال الحيل»، وإسناده جيد كما قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٢٥٧) وغيره في غيره، والذي أعتقده في أمثاله أنه سواء عليه أبلغه هٰذا الحديث أو لا؛ لأنه ما دام قد سد على نفسه باب الاهتداء بالقرآن والسنة والتفقه بهما استغناء منه عنهما بحثالات آراء المتأخرين كمثل هٰذا الرأي الذي استحل به ما حرم الله، والذي أظن أنه ليس من مبتكراته؛ فلا فائدة ترجى له من هٰذا الحديث وأمثاله مما صح عنه ﷺ، وهٰذا يقال فيما لو فرض فيه الإخلاص وعدم اتباع الهوى، نسأل الله السلامة.

ومع أن هٰذا هو مبلغ علم المؤلف المذكور؛ فإنه مع ذٰلك مغرور بنفسه معجب بعلمه، فاسمع إليه يصف رسالة له في هٰذا الكتاب (ص ٥٨):

«فإنها جمعت فأوعت كل شيء لا مثيل لها في هٰذا الزمان، ولم يسمع الزمان بها حتى الآن، فجاءت آية في تنظيمها وتنسيقها وكثرة مسائلها واستنباطها؛ ففيها من المسائل ما لا يوجد في المجلدات، فظهرت لعالم الوجود عروساً حسناء، بعد جهود جبارة وأتعاب سنين كثيرة، ومراجعات مجلدات كثيرة وكتب عديدة؛ فهي الوحيدة في بابها والزبدة في لبابها، تسر الناظرين وتشرح صدر العالمين».

ولا يستحق هٰذا الكلام الركيك في بنائه، العريض في مرامه أن يعلق عليه بشيء، ولٰكني تساءلت في نفسي؛ فقلت: إذا كان رسول الله ﷺ يقول في الذين يمدحون غيرهم: «احثوا في وجوه المداحين التراب»؛ فماذا يقول فيمن يمدح نفسه وبما ليس فيه؟ اللهم عرفنا بنفوسنا، وخلقنا بأخلاق نبيك المصطفى ﷺ.

هٰذه كلمة وجيزة أحببت أن أقولها حول هٰذا الكتاب «تعاليم الإسلام»

بمناسبة هٰذا الحديث الباطل نصحاً مني لإخواني المسلمين حتى يكونوا على بصيرة منه إذا ما وقع تحت أيديهم، والله يقول الحق ويهدي السبيل[1].

١٧٦ ـ «إتحاف السائل بتصحيح حديث الوضوء من كل دمٍ سائل».

قال فيه صديقنا أبو إسحاق الحويني:

«وهو جزء يصلح مثالاً جيداً للتهافت في البحث، مع ضعف شديد في الفهم لمسائل الجرح والتعديل.

ومع ذٰلك؛ فقد قدَّم له أحد الغماريين المغاربة مقدمة تسقط الثقة بتزكية هٰؤلاء الناس؛ فصاحبُ الجزء ـ باعتراف الذي قدم له ـ ألف كتابه هٰذا: «بعد مدة قصيرة من قراءته عليّ كتب المصطلح... سلك فيه مسلك أهل القدم الراسخ في علم الحديث ذوي الاجتهاد والنظر في الترجيح بين أقوال الأئمة في التعديل والتجريح، وذٰلك غريب جدّاً... إلخ».

وأثنى عليه عبد الله الغماري أبو الفضل في آخر كتابه؛ فقال:

«قد أحسن الاحتجاج... وقد ألبس الموضوع من علم الحديث دراية ورواية ما يعجب الناظر فيها، ويعجب المتعطش لمعرفة ما لها وعليها؛ فأفاد في ما جمع وأظهر براعةً فيما كتب... إلخ».

قلت: هٰذا الذي نقلته لك لو قيل في مثل الحافظ؛ لكان حقّاً، ولٰكن يقال في رجل لا يحسن الفهم، مع دعوى فارغة وتبجح زائد، ومن قرأ كتابه هٰذا علم حق العلم أن تزكية هٰؤلاء الغماريين ضربٌ من المدح الرخيص الذي لا مضمون له»، ثم أسهب في بيان تخليطه وتخبطه في فهم عبارات علماء

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١ / ٤١٦ ـ ٤٢٠).

الجرح والتعديل»[1].

١٧٧ ـ «فصل الخطاب أو تفليس إبليس من تحرير المرأة ورفع الحجاب».

هٰذا الكتاب من تآليف مختار ابن الحاج أحمد مؤيد العظمي، طبع في بيروت عن المطبعة الأدبية سنة (١٣١٨هـ).

ذكر فيه أن حديث النهي عن تعليم النساء الكتابة وإسكانهن الغرف متواتر!! والصواب أنه ضعيف جدّاً، بل موضوع يرده أمر النبي ﷺ للشفاء بنت عبد الله تعليم حفصة الكتابة، وقد كان كثير من نساء السلف قارئات وكاتبات، وعرف عن كثير منهن العلم والرواية، وقد بيّنتُ ذٰلك في كتابي «عناية النساء بالحديث النبوي»، وهو مطبوع ولله الحمد.

وقد حذر الشيخ محمد رشيد رضا في «فتاويه» (١ / ٦٧) من كتاب «فصل الخطاب»؛ فقال عنه وعن مؤلفه ما نصه:

«إن مؤلف ذٰلك الكتاب جاهل بالحديث والشرع؛ فلا يعتد بقوله، وقد أخذ قوله عن أمثاله من العامة، وإننا لم نقرأ من كتابه المذكور شيئاً حرصاً على الوقت أن يضيع منه شيء في قراءة لغو المعتدين على العلم والدين بغرورهم، وقد رأيت النص عن المحدثين بأن الحديث موضوع، وننصح لكم بأن لا تعتمدوا على أي حديث في أي كتاب لأي مؤلف إذا لم يذكر تخريجه عن الحفاظ المعروفين، وكيف ينهى النبي ﷺ عن إسكان الغرف والله تعالى يقول: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[2]، ولٰكن أين هٰؤلاء الجاهلون من فهم القرآن وتطبيق السنة عليه؟» انتهى.

---

(١) «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (١٤٠ وما بعدها، الجزء الثاني).

(٢) الطلاق: ٦.

قلت: وقد رد عليه الآلوسي رحمه الله تعالى بكتابٍ مستقلٍ، وللشيخ أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي كتاب مطبوع بالفارسية بعنوان: «عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان»، وقد ترجم للعربية والأرديّة.

١٧٨ ـ «تذكير الأصحاب بتحريم النِّقاب».

هٰذا الكتاب ـ أخي القارىء ـ تعرف ضرره من عنوانه؛ فذهب فيه مؤلفه الدكتور إسماعيل منصور ـ وهو كما يعرف على نفسه في آخره[1]: «يعمل في حقل الدعوة الإسلامية منذ حوالي الثلاثين عاماً»!! و«تخرج في كلية الطب البيطري»! ـ إلى تحريم المرأة غطاء وجهها واستنبط ذٰلك من علم الأصول وعلم الحديث؛ فكتب على الغلاف تحت العنوان: «وفق القواعد المستمدة من علمي الأصول والحديث»، وأخذ يرغي ويزبد، ويتطاول على علماء الأمة، ويزعم في مقدمته (ص ٤) أنه «يحاول لوصول الناس بعلم السلف الأوائل رضوان الله عليهم والتابعين الأفاضل رضي الله عنهم، الذين لم يكن منهجهم إلا العمل بالكتاب والسنة دون زيادة أو نقصان»!!

ولم يذكر لنا من وافقه على رأيه هٰذا من العلماء المعتبرين، ولم يثبت فيه هامشاً ولا مرجعاً، وإنما يثبت النص ثم يشرحه من عنده وفق ما انقدح في عقله دون أي ضابط، مع إظهار ما يريد من الأدلة، وإخفاء ما يريد، وهو فيه يسلك مسلك التصحيح والتضعيف، والتكلم على الطرق والأسانيد! ولا يأخذ بالحديث الحسن لتأسيس الحكم الشرعي كما صرح في (ص ٢١٦ وما بعدها).

والخلاصة ينبغي أن لا يخدع هٰذا الكتاب قارئه؛ فهو قائم على طريقة عقلانية في فهم النصوص ليجاري أهل العصر، وهٰكذا الأمة المغلوبة؛ فإنها

---

(١) وأثبت صورته حاسر الرأس لابساً (ربطة العنق)!

تجاري الأمة الغالبة ما لم تعتصم بالمنهج الصحيح: الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

وقد رد على هٰذا الكتاب يوسف عزازي في كتابٍ سماه: «الشهب والحراب على من حرم النقاب» طبع في مكتبة التوعية الإسلامية بمصر.

١٧٩ ـ «خلف الحجاب»، لسناء المصري، نشر في القاهرة سنة (١٩٨٨م).

كتاب سقيم، ألصقت فيه مؤلفته تُهماً باطلة بالإسلام، وأفهمت القارىء أن الإسلام هو العدو الأوحد للمرأة وحقوقها، وأن الوسيلة الوحيدة للتحرر والتقدم هو إلقاء هٰذا الدين عن كواهل المرأة لتأخذ كمّاً أكثر من الحياة، ويقذف بهٰذا الكتاب إلى الساحة الفكرية في وقت تقف فيه المرأة المسلمة وقفة واعية إزاء حملات التشكيك والإثارة التي تعربد وتتواجد في دائرة الإعلام والفكر الشيطاني.

وهٰذا الكتاب من الكتابات الحاقدة الصارخة، التي تدل على أن مؤلفته قد أنستها حميتها الجاهلية الحديثة مقدّسات دينها؛ فراحت تبرز الباطل في صورة الحق، وتهاجم بعنف وشراسة علماء الإسلام، وتسخر من الأحاديث النبوية ومن الصحابة رضوان الله عليهم.

هٰذا النوع من الكتابات يعمل في إطار سياسي مرسوم، يقصد به التشكيك والبلبلة الفكرية، وصولاً إلى تمزيق الوحدات الاجتماعية، إلى الشعور بالاغتراب، إلى الجفاف الروحي، إلى الفكر المادي[1].

---

(١) من كلام الدكتور كامل سعفان في كتابه «الذين يلحدون في آيات الله» (ص ٧)، وما سبق من دراسة نقدية لهٰذا الكتاب بعنوان: «رسالة المرأة بين منهج الإسلام وإسقاطات العلمانية، دراسة نقدية لكتاب خلف الحجاب» لحسني محمود جاد الكريم (ص ٦، ٧، ٩) بتصرف يسير.

١٨٠ ـ «أم على قلوب أقفالها»، لأحمد محمد وريث الليبي.

كتاب مؤلف من مئة وثمانين صفحة، حوى على كثير من المخالفات الشرعية نجملها فيما يلي:

أولاً: ذكر فيه النبي ﷺ عشرات المرات باسم «الرسول الكريم» ولم يذكره باسمه العلم (محمد) ﷺ؛ إلا عدة مرات لا تتجاوز عدة أصابع اليد الواحدة، ولم يصلِّ عليه عند ذكره قط!

ثانياً: نسب النبي ﷺ إلى أنه عقلاني؛ فقال (ص ٩): «. . . لأن الرسول الكريم يقدم العقل على كل شيء بأي حال أن تصدر عنه أقوال تتحدث عن صغائر الأمور وتوافهها».

ثالثاً: بناءً على ذلك ردّ كثيراً من الأحاديث الصحيحة مثل قوله ﷺ: «إن فضل عائشة على سائر النساء كفضل الثريد على سائر الطعام»، يقول وريث: «لا نستطيع أن نصدق أنه ـ أي الرسول ﷺ ـ قال: «إن فضل. . .»!!

ويقول في موطن آخر واضعاً ميزان قبول الأحاديث وردها: «. . . نعرض الحديث على العقل، فما قبله العقل؛ قبلناه، وما رفضه العقل ولم يقبله؛ رفضناه، وإن صحت نسبته إلى الرسول في زعم أهل الحديث»، ثم أخذ في الطعن بـ «الصحيحين» والاستهزاء بهما؛ فاستمع إلى قوله في معرض حديثه عن عدد أحاديث «صحيح مسلم»: «. . . من خلال ما سبق ومن خلال كتب الحديث الأخرى يظهر الرسول بمظهر الذي ليس له عمل إلا الإفضاء بالحديث صباح مساء؛ فأين الأعمال الأخرى التي كان يتحمل المسؤولية في القيام بها»؟ واسمع إلى قوله: «إن القرآن الذي أُنزل في ثلاث وعشرين سنة لم تزد آياته عن (٦٢١٤) آية، بينما نجد الأحاديث عند مسلم

فقط تبلغ ضعف عدد هٰذه الآيات جميعاً... ناهيك عن البخاري...».

وهٰذا الإشكال تحله عجوز من عجائز قريته، بقولها: «يا أديب... إن السنة شارحة مبيِّنة، ولذا ينبغي أن تكون أضعاف القرآن؛ فكلمة ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ تحتاج في شرحها إلى مئات الكلمات وهٰكذا».

رابعاً: فيه نبز وطعن بالمسلمين، وإعجاب بالكافرين والأوروبيين.

خامساً: في الكتاب ميل إلى الشيعة، ونزعة إلى حب الرافضة وموافقتهم، وفيه حط على عائشة رضي الله عنها مثلاً؛ فقد ذكرها مع أبيها ولم يترض عنها، ووصفها بقوله: «لعبت بها الأهواء الشخصية والسياسية، وانحازت إلى معسكر دون معسكر... وقد رأينا عداءها المتأصل لعلي بن أبي طالب وهو زوج ربيبتها فاطمة بنت الرسول الكريم».

هٰذا غيض من فيض[1] مما في هٰذا الكتاب؛ فكن منه ـ أخي القارىء ـ على حذر، والله الموفق.

١٨١ ـ «العهد الوثيق»، لمحمود خطاب السبكي.

قال محمد عبد السلام الشقيري:

«وحذار حذار أيها المسلمون من قراءة كتاب «العهد الوثيق» للشيخ السبكي؛ فإنه من أشر وأفظع وأشنع مؤلفاته، لما فيه من بدعٍ وخرافات وأضاليل وأباطيل، ونسأل الله أن يعيننا على الرد على ما فيه من عيوب ومثالب»[2].

---

(١) وقد كشف أخطاءه وضلالاته الشيخ آدم الهلالي في كتيب بعنوان: «وحتى وريث صاحب المحاورات»، طبع سنة (١٤٠٩) عن دار الدعوة بجدة.

(٢) «المنحة المحمدية في بيان العقائد السلفية» (ص ١٦ ـ الهامش).

١٨٢ ـ «البدعة في مفهومها الإسلامي الدقيق».

كتاب من تأليف الدكتور عبد الملك السعدي، مطبوع في بغداد سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م في ١٧٦ صفحة).

جانب فيه المؤلِّف المفهوم السلفي للبدعة، وتهجّم فيه على رموز الدعوة السلفية؛ فها هو يقول فيه (ص ٢٩) عن شيخنا الألباني: «أربك العالم الإسلامي، وشقّ صفوف أبنائه ما بين مؤيِّد له ومنكر عليه؛ فتراه يقول بحكم مسألة بموجب حديث ثبت له، ثم يتراجع عنه بعد حين لثبوت حديث آخر أرجح منه، متناقضاً فيها»!

ثم يختم كلامه: «فنصيحتي لهٰذا الشيخ الجليل أن يترك الفقه لأهل الاختصاص»!

ثم تكلم في (ص ٣٠) عن «برنامج نور على الدرب في إذاعة السعودية»؛ فقال عنه: «قد أحدث هٰذا البرنامج شرخاً في العالم الإسلامي»، ثم علل ذٰلك بقوله: «حيث إن بعض المستمعين له يسمعون رأياً يخالف رأي العالم في المنطقة؛ فيعتبرون رأي العالم خطأ، ورأي البرنامج هو الصواب، وبخاصة من أودعوا ثقتهم بالسعودية»!! وقد ملأه بالمسائل التي تخالف منهج السلف الصالح؛ فجوز فيه (ص ٥٢) طلب المدد والغوث، و(ص ٤٧) جواز التوسل بالذات الميتة، ورأى (ص ٦٠) مشروعية شد الرحال لزيارة المقابر، وتوسع في معنى البدعة ورأى مشروعية القياس في العبادات، وبنى عليه (ص ١١٥) مشروعية سنة الجمعة القبليّة، وأطرى في (ص ١٤٤ ـ ١٤٥) على الأشاعرة ومدحهم، ومدح في (ص ١٤٦) على الصوفية من خلال مدحه للتكايا، وتجويزه للتداعي والاجتماع على الذكر الجهري، وتجويزه الضرب بالآلات الجارحة، وقال عن التمايل والرقص الصوفي (ص ١٥٣): «الأولى

تجنبه»!

والخلاصة هٰذا الكتاب محشوٌّ بما يخالف الأدلة الصحيحة، وما كتب إلا للرد على السلفية، وتمييع القضايا التي يركزون عليها، وإظهارهم بمظهر المخالف المعاند؛ فكن ـ أخي القارىء ـ على حذر منه؛ تولانا الله بهدايته، وعصمنا جميعاً من الضلالة والغواية.

١٨٣ ـ «كلمة علمية هادية في البدعة وأحكامها»، لوهبي غاوجي.

سهل فيه أمر عباد القبور، وأرشدهم بعدما عدَّ فعلهم بدعة ـ ليس غير ـ إلى أن يسألوا الله تعالى بصلاح الولي كما في (ص ٦٠)، وفي الصفحة نفسها جعل الأخذ بنصوص الصفات وإمرارها كما جاءت مع اعتقاد ما دلَّت عليه من المعاني بدعة مذمومة! وجعل جمع آيات الصفات وأحاديث الصفات في كتاب واحد ـ كما فعل ابن خزيمة وغيره من السلف ـ بدعة! وقال في (ص ٦١): «إنما جمعها المشبّهة والمبتدعة».

وبالجملة؛ فهٰذا الكتاب مكتث بالبدع والضلالات، وهو كغيره من الكتب التي ابتلينا بها في هٰذا الزمان التي تدعو إلى مذهب الخلف ونسف مذهب السلف[1].

---

(١) من كلمة للشيخ سليمان العلوان في كتابه «الكشاف عن ضلالات حسن السقاف» (ص ٤٦) بتصرف يسير، وتتمتها: «هٰذا، وليعلم أصحاب المكتبات الذين يبيعون مثل هٰذا الكتاب، وهم يعلمون ما فيه، أنهم مأزورون غير مأجورين، ولهم حظ وافر من الإثم؛ لإعانتهم على نشر العقائد الفاسدة في هٰذه البلاد، وقد قال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾؛ فليستيقظ السني من غفلته ولا يفتح المجال لأهل البدع يبثون بدعهم وعقائدهم الفاسدة في عقر داره».

١٨٤ ـ «الحركات الفكرية في الإسلام»، لبندلي جوزي السوري.

كتاب طبع في القدس من أكثر من نصف قرن.

زعم فيه مؤلفه ـ تابعاً لبعض مؤرّخي الإفرنج ـ أنَّ الإسلام لم يكن فكرة دينية محضة، بل كان مسألة اقتصادية واجتماعية أيضاً، أو كان هٰذا هو الغرض الأول المقصود بالذّات منه، ولم يكن الدين إلا وسيلة له.

وبسط ذٰلك من طريق ظواهر التاريخ بما هو باطل في نفسه، خادع ببعض ظواهره، وهمُّ مؤلِّفه ـ وهو روسي التابعية وأحد أساتذة جامعة باكو الروسية ـ فيما أظهر وكتب نشر الشيوعية وزلزلة العقائد الإسلامية في المسلمين[١].

١٨٥ ـ «رسالة في الرفع والضم في الصلاة»، لأحمد بن مسعود السيابي.

المؤلف من الإباضية المعروفين بانحرافهم عن السنة، ولا أدلَّ على ذٰلك من هٰذه الرسالة التي قدّمت لها «المديرية العامة للشؤون الإسلامية بوزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية»[٢]ـ يعني الإباضية ـ ولولا ذٰلك لم آبه لهٰذه الرسالة؛ لأن مؤلفها مجهول، غير معروف بالعلم والنصح للمسلمين، وبرهاني على ذٰلك زعمه أن أحاديث الرفع والقبض «كلها ضعيفة أو موضوعة» (ص ١٤)، وهو يعلم من «نيل الأوطار» للشوكاني أنها متواترة، وأن بعضها أخرجها «الصحيحان» كما سترى في موضعه من الكتاب، ولٰكنه خبيث النقد والنقل، يطعن في الأحاديث الصحيحة ورواتها من الأئمة بأوهى الأسباب، والأمثلة فيها كثيرة، والمجال ضيق؛ فلأقتصر على مثال واحد كدليل على غيره، لقد أعلّ الصحيحين عن ابن عمر في رفع اليدين بقوله

(١) من كلام محمد رشيد رضا في تفسيره «المنار» (١١ / ٢٨، ٢٩) بتصرف يسيرٍ.

(٢) في دولة (عُمان).

(ص ١٨):

«فيه الزهري قال الذهبي في «الميزان» إنه كان يدلس»!

وفي نقله خيانة علمية؛ لأن تمام كلام الذهبي: «في النادر» فحذفها الإباضي تضليلاً لقرائه لأن النادر لا حكم له هنا كما لا يخفى على العلماء، ثم إنه تجاهل منزلة الإمام الزهري عند المسلمين، هٰذه المنزلة التي لخصها الحافظ من «التهذيب» في «التقريب»؛ فقال:

«الفقيه، الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه».

كما تجاهل تصريح الزهري بالتحديث في «صحيح البخاري» (رقم ٧٣٦) وغيره ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[١].

١٨٦ ـ «رسالة في بيان ما جاء من أقوال الأئمة الأربعة والفقهاء حول صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة»، لمحمد عادل الشريف.

رسالة صغيرة في (١٥ صفحة)، نصر فيها المؤلف بدعة صلاة الظهر بعد الجمعة من غير دليل، وحشاها بالأقاويل، وذهب فيها إلى نصرة كثير من البدع؛ فيقول ـ مثلاً ـ (ص ١٠): «وأما ما يفعل ليلاً قبل الفجر من التسابيح والاستغاثات والتوسلات المعروفة؛ فبدعة حسنة مقبولة»، وكذٰلك نصر الجهر بالصلاة على رسول الله ﷺ عقب الأذان والجهر بقراءة سورة الكهف في المسجد، وسنة الجمعة القبلية، وحشاه بمثل هٰذه البدع، فضلاً عن استدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مثل:

---

(١) هٰذا التحذير من كلام شيخنا الألباني ـ حفظه الله ـ في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص ٢٦ ـ ط مكتبة المعارف).

ـ «إن الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب».

وفيه أيضاً تحديدات من غير دليل؛ ففيه ـ مثلا ـ قوله (ص ١٩):

«ويروى أن من واظب على قراءة هٰذين البيتين في كل يوم جمعة توفَّاه الله على الإسلام، وهما:

إلٰهي لست للفردوس أهلاً ... ولا أقوى على نار الجحيم

فهب لي توبة واغفر ذنوبي ... فإنك غافر الذنب العظيم

وقيل: يقرأ هٰذين البيتين خمس مرات بعد الجمعة».

وفيه (ص ١٧) حث على الإكثار من الصلاة على رسول الله ﷺ يوم الجمعة وليلتها، وهٰذا صحيح، ولٰكن فيه: «وأقل الإكثار ثلاث مئة مرة»؛ فمن أين هٰذا التحديد؟!

والخلاصة؛ ينبغي لطالب العلم أن يحذر من هٰذا الكتاب وأمثاله، والله الموفّق.

١٨٧ ـ «لماذا اخترتُ مذهب الشيعة»، لمحمد مرعي الأمين الأنطاكي، طبع عن مكتبة الثقلين بقم طبعات متعددة.

حذّر منه الشيخ بكر أبو زيد؛ فقال:

«طبع سنة (١٣٨٠هـ) كتاب باسم: «لماذا اخترت مذهب الشيعة» منسوب التأليف إلى محمد مرعي الأمين الأنطاكي، ترجم لنفسه في مقدمة الكتاب، وأنه كان سنيّاً شافعيّاً ثم تحوّل شيعيّاً.

وهٰذا الكتاب منحول على شخص مختلق مكذوب لا حقيقة له، كل هٰذا لترويج مذهب الرافضة؛ فقاتلهم الله ما أكذبهم، وحقّاً إنهم بيت الكذب والخديعة.

وفي عام (١٤٠٥هـ) طلب مني تقرير عن هٰذا الكتاب بعد التحري الدقيق عن المؤلف الذي رُسمت له صورتان واحدة بلباسه السني، والثانية بلباس مشايخ الرافضة بعد التحول لمذهبهم؛ فوجدت فيه من الكذب ما ينادي على انتحاله، والله المستعان»[1].

ومؤلِّفه يزعم أنه نزيل حلب! قال الدكتور ناصر القفاري في كتابه القيم «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ١٣١ ـ ١٣٢): «أما الكتب التي وضعوها ـ أي: الشيعة ـ وأساسها الكذب؛ فمن أمثلتها: ... كتاب «لماذا اخترتُ مذهب الشيعة»، وهو يتضمن قصة مخترعة أو مؤامرة مصنوعة، تتضمن أن عالماً من كبار علماء السنة يدعى «محمد مرعي الأمين الأنطاكي» قد ترك مذهب السنة وأخذ بمذهب الشيعة بعد أن تبيَّن له بطلان الأول، وهٰذا الأنطاكي يزعم أنه نزيل حلب، رغم أنه لا يعرفه من كبار علمائها أحد، والكتاب مليء بالدّسّ والكذب والافتراء والتجنّي مما لا يصدر إلا عن جاهل متعصب، أو عن زنديق متستّر بالتشيع».

قلت: ونمي إليّ أن الأستاذ محمد مال الله له رد مفرد عليه.

ومن كذب الشيعة المعاصرين وافتراءهم وتدليسهم:

١٨٨ ـ كتاب «ثم اهتديت».

١٨٩ ـ وكتاب «لأكون من الصادقين»[2].

المنسوبان للدكتور محمد التيجاني السماوي.

وهما كتابان مليئان بالسموم والمزاعم الفاسدة، والآراء الكاسدة، والطعون الباطنة والظاهرة، على الرغم من محاولة المؤلف من التظاهر

---

(١) «النظائر» (ص ٢٩، ٨٩).

(٢) وكذٰلك كتاباه الآخران: «الشيعة هم أهل السنة»، و«اسألوا أهل الذِّكر»!!

بالاعتدال والإنصاف، وهما ما كتبا إلا لإضلال أهل السنة، ولذا يحاول المؤلِّف ـ جاهداً ـ مخادعة قارئه بأسلوب (حلزوني) متظاهراً بالمنطق والعلم، وهو بعيد عنهما بُعد الأرض عن السماء، وكشف ما في هٰذين الكتابين من أخطاء يحتاج إلى كتابٍ مفرد، عسى الله أن ييسر لهما جادّاً شادّاً من أهل العلم وطلبته.

ومن كتب الشيعة التي فيها تشويش على أهل السنة؛ كتاب:

١٩٠ ـ «فضائل الخمسة من الصحاح الستة وغيرها من الكتب المعتبرة عند أهل السنة والجماعة»، لمرتضى الحسيني الفيروز آبادي.

مؤلفه شيعي يدعو أهل السنة إلى نحلته! والغرض من ذكر هٰذا الكتاب هو التنبيه على خطر دعوتهم في تلبيس الحق بالباطل، وهٰذا تعريف موجز بالكتاب:

هو كتاب رتبه على خمسة مقاصد: هي ما كان من فضائل النبي ﷺ، وفضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفضائل فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وفضائل الحسن والحسين رضي الله عنهما، ثم بيان ما جاء في المهدي، والغرض من تأليفه هو هداية أهل السنة والجماعة إلى نحلته (الشيعة)، وزيادة إيمان المتشيعين، وهو كتاب مضطرب المنهج يميل إلى المصادر مرة ثم يحيل إلى المراجع التي تحيل إلى المصادر مرة أخرى، وذٰلك لإيهام الذي لا يعرف هٰذا الفن كثرة الأدلة على صدق ما ذهب إليه[1].

ومن كتب الشيعة التي يتداولها بعض أهل السنة ويغتروا بما فيها:

١٩١ ـ «ضياء الصالحين»، لمحمد صالح الجوهرجي.

هٰذا الكتاب نموذج لخداع العناوين، والأصح أن يكون ـ مضل

(١) «كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام ﷺ» (٢ / ١٤١).

الصالحين ـ، وما ذاك إلا لما احتواه من تصورات شيعية ضالة في العقيدة والعبادة، سيؤدي بمتبعه إلى الضلال المبين.

ومحتوى الكتاب عبارة عن أوراد وأدعية مأخوذة من أمهات الكتب الشيعية من مطبوع ومخطوط[1].

والكتاب يتضمن أيضاً أدعية فيها لعن وتكفير الخلفاء الثلاثة، وبعض أمهات المؤمنين، وخيار الأصحاب من المهاجرين والأنصار[2].

١٩٢ ـ «الإسراء والمعراج»، لأحمد شلبي.

من منشورات مكتبة النهضة بالقاهرة، وهو الجزء الثالث مما سماه بـ «المكتبة الإسلامية المصوَّرة لكل الأعمار».

زعم المؤلف فيه أن كتابه هٰذا عبارة عن دراسة تصحيح للقضاء على الشطحات والخيال في الإسراء والمعراج؟! وفيه ـ على الحق والحقيقة ـ تخبيط وتقول على رسول الله ﷺ، وإنكار ما ثبت عنه في الإسراء والمعراج ما لا مزيد عليه في الضلال والإضلال، وفيه تقرير رأي الجهمية في إنكار علوّ الله على خلقه واستوائه على عرشه الذي هو فوق جميع المخلوقات؛ فهو في الحقيقة دراسة إفساد لعقيدة أهل السنة والجماعة فيما يتعلّق بالإسراء والمعراج، وإثبات علو الله على خلقه.

ففيه ـ مثلاً ـ (ص ١٩) إنكار صلاة النبي ﷺ بالأنبياء في بيت المقدس، وزعم أن ذٰلك من الأمور الشائعة والتصوير المنحرف، مع أنه ثابت

---

(١) مقدمة رسالة مطولة عن الكتاب المذكور كتبها ـ بطلب مني ـ الأخ الفاضل أحمد أبو عامر جزاه الله تعالى خيراً، قاله الأخ عبدالعزيز السدحان في «كتب تحت المجهر» (الجزء الثاني، ص ٩ ـ ١٠).

(٢) «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ١١٥).

في ذٰلك عدة أحاديث بعضها في «صحيح مسلم».

وزعم (ص ٢١) أن القول بركوب النبي ﷺ على البراق ليلة الإسراء من الانحرافات والآراء الشائعة!

وقد رد على انحرافات هٰذه الرسالة الشيخ حمود التويجري ـ رحمه الله ـ في كتابه «السراج الوهاج لمحو أباطيل الشلبي عن الإسراء والمعراج»، ووصف فيه (ص ٢٢) رسالة الشلبي بقوله: «المملوءة بالضلال»، وقال في (ص ١٠٣): «إن الشلبي لم يفنِّد في كتيِّبه شيئاً من الإسرائيليات، وإنما فند الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في الإسراء والمعراج، وإنما سمّاها الشلبي إسرائيليات لمخالفتها لرأيه الفاسد، وتفكيره الخاطىء؛ فهو في الحقيقة يفنِّد أقوال النبي ﷺ ويكذب أخباره الصادقة، ويجعلها من قبيل الإسرائيليات، وهٰذا عنوان على زيغ قلبه وانتكاسه. . .».

وقال أيضاً (ص ١١٥) بعد كلام: «وقد ملأ كتيِّبه المشئوم من هٰذا التقرير الباطل».

وقال أيضاً (ص ١٢٠): «إن الشطحات والخرافات. . إنما هي في كلام الشلبي وأمثاله من دعاة الضلال الذين يعارضون الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ بآرائهم الفاسدة، وأفكارهم الخاطئة، ولا يبالون بردّها واطراحها، وإلصاق الصفات الذميمة بها؛ كقول الشلبي في كثير من الأخبار التي جاءت في أحاديث الإسراء والمعراج: «إنها شحطات وخرافات وأوهام وموضوعات وإسرائيليات وانحرافات وآراء شائعة وتصوير مادي محض»، هٰكذا زعم وافترى، وضل عن سبيل الله تعالى، وشاق الرسول ﷺ، واتبع غير سبيل المؤمنين، وسيحمل أوزار الذين يفترون بخداعه وشبهه وآرائه الفاسدة وسمومه التي نفثها في كتيِّبه المشؤوم».

١٩٣ ـ «المنهج الحركي للسيرة النبوية»، لمنير الغضبان.

كتاب أُلِّف في فترة عصيبة كانت تعيشها دعوة الإخوان المسلمين في سورية، والمؤلف واحد منهم، وفي الكتاب جرأة عجيبة وتحليل لبعض أحداث السيرة على غير منهجية، وهو قائم على حزبيّة، ووجوب العمل بسريّة، وإسقاطات نفسية على أحداث من السيرة النبوية، وتكون هٰذه الأحداث جزئية لا كليَّة، فضلاً عن عدم العناية بصحة الأحاديث النبويّة، والاكتفاء ببعض المراجع المتأخِّرة وعدم الأخذ بالمصادر الأصليَّة، وقد بيَّن عثراته وسقطاته زهير سالم في كتابه «عثرات وسقطات في كتاب المنهج الحركي للسيرة النبويّة»، وفي بعض ما أخذه عليه مؤاخذات ونظرات، والله الهادي للخيرات.

١٩٤ ـ «الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية» لصادق أمين.

كتاب دعيّ لا يعرف مؤلِّفُه[١]، كتب نصرةً لدعوة الإخوان المسلمين، وطعناً في الدعوات الأخرى، يحتوي على طامات، أهمها:

أولاً: يسقط أحاديث وجوب التزام الجماعة على العمل الحزبي المعاصر!

ثانياً: يفنّد الأحزاب الإسلامية القائمة بقوّة وقسوة، وبعبارات فيها تجريح وتنديد، وقد أطلق الكفر على بعضها في طبعته الأولى، ثم حذفت من سائر الطبعات، وينصر (الإخوان المسلمين)، ويكاد يفهم القارىء أنهم هم المرادون من (الجماعة) الواردة في النصوص الشرعية، وهٰذا جرم خطير،

---

(١) سمعتُ أكثر من مرة أن مؤلّفه الشيخ عبد الله عزام ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد سألتهُ عن ذٰلك في أواخر السبعينات؛ فأنكر، ونمي إليَّ ـ فيما بعد ـ أن مؤلفه جماعة، قد أناطت دعوة الإخوان المسلمين بكل واحدٍ منهم مبحثاً عن دعوة ما، والله أعلم بحقيقة الحال.

وإثم أكيد مستطير!

ثالثاً: ينبز بالدُّعوة السلفية، ويضعها في مقابل الدعوات الحزبية الأخرى، و(السلفية) على ما أوضحنا منهج لفهم الدين القويم، فمن الآثام الجسام، والغلطات الفخام عدّها (حزباً) أو (حركة)، أو وضعها مقابل الأحزاب القائمة اليوم على الساحة، وإن كانت إسلاميّة.

ومما كتبه عن السلفيين (ص ٨٦): «وليس لديهم أهداف مرحليَّة محدّدة...»، ثم ناقض نفسه بعد ثلاث صفحات (ص ٨٩) قائلاً: «ويرى السَّلفيون أنَّ أوّل خطوات العمل الإسلامي (التصفية)...».

ثم عرف (التصفية) تعريفاً قاصراً متبوراً؛ فقال: «أي: فصل الأحاديث الضعيفة عن الصحيحة».

ثم بنى على هٰذا التعريف الغالط سطوراً مليئة بالجهل وعدم التثبت، والتقوّل على عباد الله سبحانه بالباطل!!

ومن الجدير بالذكر؛ أنه قد اغترّ بكلامه في هٰذا الكتاب غير واحدٍ من المؤلفين، منهم: حسين بن محسن بن علي جابر ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الطريق إلى جماعة المسلمين» (ص ٢٩٠) حيث أخذ كلامه من المسلَّمات دونما نظر أو تفكير أو دراسة، وكتاب «الطريق...» هٰذا مليء بالتناقضات والمغالطات»[1].

١٩٥ ـ كتاب «أبو ذر الغفاري»، لعلي ناصر الدين، مطبوع ضمن سلسلة «الثائرون في التاريخ».

وهو كتاب سقيم، طعن فيه على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي

---

(١) «التصفية والتربية» للأخ علي الحلبي (ص ٢١).

الله عنه، وكان الدافع إليه الولع في القومية والاشتراكية؛ فغمس قلمه في الصحابة مقرراً الفكرة القومية، واعتمد على أحداث جزئية، ولم يتحقق من صحتها، بل تزوّد فيها، واتخذ من «وسائل الشيعة» للعاملي وغيره من الكتب المشبوهة مراجع له في كتابه هٰذا؛ فجدير بأن يمنع هٰذا الكتاب من المكتبات العامة، ولا سيما المدرسية منها[1].

١٩٦ ـ «فتى غفار»، لسليمان العيسى.

استهوى المؤلف فيه الأدب، وسعة الخيال، وجمال الأسلوب؛ فضاعت الحقائق التاريخية في ثناياه، وجرته أيضاً النظرة القومية الاشتراكية إلى مغايرة الحقيقة التاريخية كلها إن اقتضى الأمر، ولم يتورّع أن يتحدث فيه عن عثمان كما يتحدَّث عن أيّ أمير إقطاعي مستضعف مستغل متخاذل! بل حفظ قلمه من النيل من قبيلة غسان حتى لا تقدح فكرته القومية، وترك لسانه كالمبرد في ظهر عثمان ومعاوية رضي الله عنهما، تحت ستار العدل والحق والتحرر[2].

١٩٧ ـ «أبو ذر الغفاري»، للقلعجي.

كتاب الغاية منه المتعة والأدب وليس الحقائق والتاريخ، وهو لا يقل شراً وسوءاً عن الكتابين السابقين؛ إذ حشاه صاحبه بالفكرة القومية، واختار ما يناسبه من الروايات التي تناسب هدفه ومقصوده منه، ولم يسلم منه عثمان ولا معاوية رضي الله عنهما، ومصادره فيه مشبوهة مسمومة، وأخذ من بعض كتب الأدب كـ «العقد» وغيره من غير نقد ولا فحص، وإنما ليخرج بالصورة التي

---

(١) انظر عنه كتاب الشيخ منير محمد الغضبان: «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٨، ١١٠، ١٢٤ وما بعدها، ١٤٧).

(٢) «أبو ذر الغفاري الزاهد المجاهد» (ص ٩٨).

تخيّلها مسبقاً عن أبي ذر؛ فالمؤلف قد كتب هٰذا الكتاب وعنده صورة مسبقة مشوهة للصحابة، والله المستعان.

١٩٨ ـ «حياة محمد [ﷺ]»، لمحمد حسين هيكل.

كتب هٰذا الكـاب في مرحلة حرجة ـ إن لم نقل كالحة ـ من مراحل الفكر العربي والإسلامي في بلاد العروبة!! وانتشر كما يبدو من كثرة طبعاته انتشاراً واسعاً.

وهٰذا الكتاب بكلمة موجزة قابل للنقض سطراً فسطراً.

إنه في نصفه الأول لا يختلف عن كتاب أي مستشرق غربي، رغم أن مؤلفه تظاهر بالدفاع عن الرسول ﷺ في قصة الغرانيق، وزواجه من السيدة زينب بنت جحش، لٰكن دفاعه في قصة الغرانيق ينطبق عليه المثل القائل: «جهاد في غير عدو، وقتال في غير معركة»؛ لأن هٰذه المعركة قد أنهاها قبله علماء كثيرون منذ الصدر الأول باعترافه هو؛ إذ نقل عن ابن إسحاق المتوفى (١٥١هـ) قوله: «إنه من وضع الزنادقة»، وتلا ابن إسحاق وعاصره كثيرون رفضوا هٰذه القصة منذئذٍ وحتّى أيامنا هٰذه.

إن الدكتور هيكل قد أبدا وأعاد، وصال واختال باسم المنهج العلمي والـطريقـة الحديثة، انظر في ذٰلك قوله (ص ٤٧): «إنني أجري في هٰذا البحث على الطريقة العلمية الحديثة، وأكتبه بأسلوب العصر»، وقوله (ص ٤٧): «لٰكني رأيت من الخير أن أتبسط بعض الشيء في بيان الأسباب التي دعت المفكرين من أئمة المسلمين فيما مضى وتدعوهم اليوم، كما تدعو كل باحث مدقق إلى عدم الأخـذ جزافاً بكل ما ورد في كتب السيرة وفي كتب الحديث، وإلى التقيد بقواعد النقد العلمي تقيداً يعصم من الزلل ما استطاع الإنسان أن يعصم نفسه منه»، وقوله (ص ٥٩): «إنما أردتها دراسة علمية

على الطريقة الحديثة خاصة لوجه الحق»، وقوله (ص ١٨): «. . . جعلني أفكر تفكيراً جديّاً في إنفاذ ما اعتزمت من كتابة حياة محمد على الطريقة العلمية الصحيحة كتابة مفصلة، ودعاني إلى التفكير في أمثل الوسائل لتمحيص السيرة تمحيصاً علمياً جهد المستطاع».

لٰكن أسلوب العصر والطريقة العلمية ومنهجه الصحيح الحديث؛ لم يعين مساربها وجوادَّها، ولم يحدد معالمها ومنائرها من قريب ولا من بعيد، بل إن قارىء الكتاب أول ما يلاحظه في سرد الأحداث ومعالجتها أنها سيقت دون منهج أو مسار محدد، بل كانت مجموعة منتقاة على ذوق المؤلف وحسب رأي جامعها. . .

وإن الذين نعى عليهم وغمطهم حقهم من أصحاب الحديث والسيرة كانوا ذوي منهج معروف وخط ظاهر موصوف، دوِّن ذٰلك في كتب المصطلح وكتب الرجال، وفي حق الدكتور هيكل يصدق المثل القائل: «رمتني بدائها وانسلَّت».

أجل، إنه يقول في (ص ١٨): «ولقد تبيَّنتُ أن أصدق مرجع للسيرة إنما هو القرآن الكريم. . .»، وقدم له صديقه الأستاذ أحمد لطفي السيد مجموعات قرآنية مبوبة في حياة النبي صلوات الله وسلامه عليه، ولٰكن أثر ذٰلك لم يظهر في بحوث الكتاب، بل إنه كان يلوي الآيات القرآنية التي استعملها عن مواضعها ويستدل بها استدلات بعيدة.

إن ذكر جبريل أمين الوحي الذي كان يأتي النبي ﷺ خلال ثلاثة وعشرين عاماً أو يزيد يندر ذكره في كتاب الدكتور هيكل!! بل أكثر من هٰذا يجعل اللقاء الأول بين الروح القدس وبين الرسول صلوات الله وسلامه عليه نوماً، واستند أبو المنهج العلمي الصحيح الحديث. . . إلى رواية ضعيفة

عند ابن إسحاق، ولم يذكر اسم جبريل، وراوغ وموّه في الهامش، انظر (ص ١٣٣)؛ فالحديث مرسل أرسله عبيد بن عمير.

وانظر قوله في (ص ٢٣٧): «لكن محمداً لم يحتج إلى طويل تفكير فيما عرضوا عليه ليعلم أنهم يمكرون به، وأوحي إليه يومئذٍ»، وانظر قوله (ص ٤١٥): «وما لبث محمد أن أحيط بالأمر خبراً فسارع فبعث علي بن أبي طالب والزبير بن العوام، فأدركا سارة فاستنزلاها. . .»، وانظر (ص ٢٤٦): «حتى خفق خفقة من نعاس رأى خلالها نصر الله».

من هٰذا الأسلوب العصري أو الصياغة الحديثة يفهم القارىء أن التفكير والذكاء هما عماد حياة محمد ولا أثر للوحي في حياته، وهٰذا مجانبة وإدبار، وتنكب للنصوص الصحيحة والمقطوع بثبوتها، علماً بأن الدكتور هيكل يركز كثيراً على الرياضة الروحية في حياة النبي ﷺ، انظر (ص ١٣٣، ٢٣٨، ٢٥٤)، ويصوره بأن نفسه كانت شغوفة متطلعة لشيء ما، اقرأ قوله في (ص ١١٨): «إنما كانت نفس محمد شغوفة بأن ترى وأن تسمع وأن تعرف، وكأن حرمانه من التعلم الذي يتعلمه بعض أنداده من أبناء الأشراف[1] جعله أشد للمعرفة تشوقاً وبها تعلقاً»، وهٰذا الكلام غير صحيح، والنص المقطوع به يرفضه ويرده، وذٰلك في قوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ تَتْلو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إذاً لارْتابَ المُبْطِلونَ﴾.

ويؤكد هٰذا ما حاول إظهاره مفترياً على صحيح التاريخ والحديث والسيرة من اتصال النبي ﷺ باليهود والنصارى، مصغياً لتراتيلهم وقراءاتهم، حريصاً على التعرف على دياناتهم والتعلم منهم، انظر (ص ١١٥)؛ إذ يقول: «وفي الشام كذٰلك عرف محمد أخبار الروم ونصرانيتهم، وسمع عن

---

(١) ليته بيَّن لنا ما كان يتعلمه أبناء الأشراف والباشوات!! لنفيده من الدكتور هيكل.

كتابهم وعن مناوأة الفرس من عباد النار لهم، وانتظار الوقيعة بهم، ولئن كان يعدّ في الثانية عشرة من سنه؛ لقد كان له من عظمة الروح، وذكاء القلب، ورجحان العقل، ودقة الملاحظة، وقوة الذاكرة، وما إلى ذٰلك من صفات حباه القدر بها تمهيداً للرسالة العظيمة التي أعده لها ما جعله ينظر إلى ما حوله نظرة الفاحص المحقق؛ فلا يستريح إلى كل ما يسمع ويرى، فيرجع إلى نفسه يسائلها، أين الحق من ذٰلك كله؟».

ويقول في (ص ١١٥ ـ ١١٦): «ويستمع إلى خطب الخطباء ومنهم اليهود والنصارى الذين كانوا ينقمون من إخوانهم العرب وثنيتهم، ويحدثونهم عن كتب عيسى وموسى، ويدعونهم إلى ما يعتقدونه الحق، ويزن ذٰلك بميزان قلبه؛ فيراه خيراً من هٰذه الوثنية التي غرق فيها أهله، ولٰكنه لا يطمئن كل الطمأنينة إليه»، وبعده يقول: «إنه سمع خطبة قس وخطب اليهود والنصارى، علماً بأن سماع النبي من قس بن ساعدة الإيادي لم يثبت، ونص كثير من الأئمة على أن هٰذه القصة موضوعة مكذوبة».

والكلام نفسه يعيده في (ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢) وغيرها، وانظر في (ص ١٧١) قوله: «وكان محمد يكثر الجلوس إلى مبيعة غلام نصراني يقال له جبر»؛ فالقارىء يتصور أنه كان بمكة بيعة يعلوها الصليب، وتقرع أجراسها في كل حين وآن، يقوم برعايتها جبر هٰذا، ويكثر محمد الولوج عليه! وإن إثبات هٰذه الرواية دونه خرط القتاد، وهي رواية ضعيفة من جهات عديدة.

وكمثل على الروايات الواهية التي أكثر منها؛ انظر (ص ١٣٦) تجدها كلها غير ثابتة، وقد لوَّن بعضها خيال المؤلف، وانظر (ص ٣٠١): «وسجَّى حمزة ببرده وصلَّى عليه»، وهي رواية واهية؛ فهي من رواية الحسن بن عمارة وهو ضعيف بإجماع أهل الحديث في حين أبهمه ابن إسحاق.

ومن هٰذا القبيل قوله: إن كاتب سر النبي ﷺ كان يهودياً، انظر (ص ٣١٢).

انـظر في (ص ١٢٧) قولـه: «وأدَّى انحـلال السلطان إلى نتيجتـه الطبيعية، أدَّى إلى مزيد من حرية الناس في التفكير والجهر بالرأي، وإلى إقدام اليهود والنصارى ممن كانوا يخافون صاحب السلطان على تعيير العرب عبادة الأوثان، وانتهى ذٰلك بكثير من أهل مكة ومن القرشيين أنفسهم إلى أن زال من نفوسهم تقديس الأصنام»، واعتقد أن أي مطلع على تاريخ العرب قبيل الإسلام وإبان حياة النبي ﷺ في مكة يعرف ما تحمله هٰذه الفقرة من المجازفات.

ومن المجازفات كذٰلك ما ساقه المصنف في (ص ١٢٨ ـ ١٢٩)؛ إذ يقول عن السيدة خديجة عليها السلام: «وهي لا ريب قد اتجهت عند موت كل واحد منهما في الجاهلية إلى آلهتها الأصنام، تسألها ما بالها لم تشملها برحمتهـا وبرها، وما بالها لم ترحم قلبها. . . ولا ريب في أنه استوقف تفكيره ولفت نظره في كل واحدة من هٰذه الفواجع ما كانت خديجة تتقرب به إلى أصنام الكعبة، وما كانت تنحر لهبل واللات والعزى ولمناة الثالثة الأخرى تريد أن تتفادى مما ألم بها من ألم الثكل؛ فلا تفيد القرابين، ولا تجدي النحور».

واستطرد خلال ذٰلك ليقول: «حتى إذا جيء بزيد بن حارثة يشترى؛ طلب إلى خديجة أن تبتاعه ففعلت، ثم أعتقه وتبناه»، وعول في هٰذا على رواية واهية ليستدل على مجازفته السابقة، وترك الرواية الصحيحة المشهورة التي لم يورد غيرها ابن عبد البر وابن حجر العسقلاني أن الذي اشترى زيداً إنما هو حكيم بن حزام للسيدة خديجة قبل زواجها من النبي ﷺ، ثم وهبته له بعد زواجها منه.

ومن الأمور الخطيرة جداً في هٰذا الكتاب ما سرده في حادثة الإسراء والمعراج (ص ١٩٠ ـ ١٩١)، وسأقتطف بعض الفقرات من تلك الترهات والأغاليط التي نقلها عن المستشرق درمنجم، وأقرها ورضي بها واعتبرها أحسن ما يمكن أن يقال في الموضوع؛ إذ يقول: «في منتصف ليلة بلغ السكون فيه غاية جلاله، وصمتت فيه طيور الليل، وسكتت الضواري، وانقطع خرير الغدران[1] وصفير الرياح، استيقظ محمد على صوت يصيح به: أيها النائم قم، وقام؛ فإذا أمامه الملك جبريل، وضاء الجبين أبيض الوجه كبياض الثلج مرسلاً شعره الأشقر، واقفاً في ثيابه المزركشة بالدر والذهب، ومن حوله أجنحة من كل الألوان ترعش، وفي يده دابة عجيبة هي البراق، ولها أجنحة كأجنحة النسر انحنت أمام الرسول فاعتلاها. . . ثم أتي بالمعراج فارتكز على صخرة يعقوب وعليه صعد محمد سراعاً إلى السماوات، وكانت الأولى من فضة خالصة علقت إليها النجوم بسلاسل من ذهب. . .

وبينما هو يتأمل هٰذا الخلق؛ إذ به ارتفع قمة سدرة المنتهى تقوم إلى يمين العرش، وتظل ملايين الملايين من الأرواح الملائكية!!

وبعد أن تخطى في أقل من لمح البصر بحاراً شاسعة ومناطق ضياء يعشي وظلمة قاتمة وملايين الحجب من ظلمات ونار وماء وهواء وفضاء، يفصل بين كل واحدة منها وما بعده مسيرة خمس مئة عام تخطّى حجب الجمال والكمال والسر والجلال والوحدة، قامت وراءها سبعون ألف فرقة من الملائكة سجداً لا يتحركون، ولا يؤذن لهم فينطلقون، ثم أحس بنفسه يرتفع إلى المولى جل شأنه فأخذه الدهش، وإذا الأرض والسماء مجتمعان لا يكاد يراهما، وكأنهما ابتلعهما الفناء؛ فلم ير منهما إلا حجم سمسمة في مزرعة

---

(١) لا يخفى على أحد أنه ليس بمكة غدران ولا أنهار.

واسعة، وكذلك يجب أن يكون الإنسان في حضرة ملك العالم».

هٰذا الوصف الذي أعجب به الدكتور هيكل، وقال عنه: «هٰذه القصة مستخلصة من مختلف كتب السيرة في عبارة طليَّة رائعة»، ثم بعد أن سردها قال: «هٰذه رواية المستشرق درمنجم عن قصة الإسراء والمعراج، وأنت تقع على ما قصه منثوراً في كثير من كتب السيرة وإن كنت تجد فيها جميعاً خلافاً بزيادة أو نقص في بعض نواحيها».

أقــول: إن وصف درمنجم في مجمله غير موجــود في كتب السيرة المعتمدة، ولا يقبله عقل مسلم، ولم تصح به رواية، وإن وصفه صعود النبي صلوات الله عليه إلى سدرة المنتهى وما بعده انعكاس للتصور التوراتي لله عز وجل، ولا أدري في أي كتب السيرة عثر على هٰذا الهراء الفارغ؛ أفي سيرة ابن هشام التي يقتفي أثرها ولا يخرج عنه إلا عندما يدخل أفكار المستشرقين، ويحذف نصوصها التي لا تروقه؟ ليس فيها هٰذا بكل تأكيد، ولو سلق ما هو موجود في سيرة ابن هشام؛ لأجاد وأفاد، ولٰكنه انحرف عنها؛ فزلَّ، وضلَّ.

وكثير من هٰذه الأغاليط وسوء الفهم لشخصية النبي ﷺ ورسالته أكتفي بهٰذه النماذج مؤكداً أن هٰذا الكتاب قابل للنقض سطراً سطراً...

ومما يعجب له المرء قوله (ص ٢١): «إن أول كتب السيرة إنما كتب بعد قرنين من عصر محمد...».

وهو الذي يعتمد سيرة ابن هشام، ومعلوم أن سيرة ابن هشام تهذيب لسيرة ابن إسحاق ومحمد بن إسحاق توفي (١٥١هـ)؛ فكيف يغضي على هٰذه الحقيقة ويتجاهلها؟ لا أدري! حتى إن ابن هشام الذي هذب هٰذه السيرة توفي سنة (٢١٨هـ أو ٢١٣هـ).

هٰذا وقد أعرضت عن بحثه الأخير الذي وضعه بعنوان الحضارة

الإسلامية كما يصورها القرآن، وكان يجدر به أن يضيف للعنوان ـ كما نتصورها ـ؛ لأن هٰذا التصوير هو من تصوره هو ويخالفه فيه آخرون وربما يكونون كثيرين!

وما أتبعه به من محاورة للمستشرقين لأن ذٰلك مما فيه مجال للخلاف والرأي والاجتهاد، أما نصوص السيرة والتاريخ؛ فهي نقل لما مضى ولا مجال للاجتهاد في اختراعها، بل الاجتهاد في تحليلها واستنباط ما ترشد إليه.

وعلى أية حال؛ فقد اعتدل بعض الشيء في النصف الثاني من الكتاب ولٰكن اعتداله هٰذا لا يجعل كتابه مرجعاً معتمداً ولا مفسراً لمن يريد معرفة شيء من سيرة النبي ﷺ، وإن كان الكتاب قد أدّى دوراً تاريخياً معيناً؛ فإن تحليلاته قد تعداها مدّ العلم والثقافة أيضاً[1].

والخلاصة.. هٰذا كتاب مسموم؛ إذ قام على أساس منهارٍ، إذ صرح مؤلفه في «مقدمته»: «إنني لم آخذ بما سجلته كتب السيرة والحديث لأنني فضلتُ أن أجري في هٰذا البحث على الطريقة العلمية[2]..» فاعتمد فيه على العقل، وكاد أن ينكر صلة الوحي بالنبي ﷺ وها هو مقرظه الشيخ مصطفى المراغي (شيخ الأزهر)؛ إذ ذاك يكتب في أوله قائلاً:

«لم تكن معجزة محمد ﷺ القاهرة إلا في القرآن، وهي معجزة عقلية».

ولـذا؛ فالكتاب قائم على ترويج صفة (العبقرية) و(العظمة) و(القيادة) وما شاكلها للنبي ﷺ؛ تعويضاً عن صفات النبوة والوحي والرسالة،

---

(١) «مصادر السيرة النبوية وتقويمها» (ص ١١٥ ـ ١٢٣) للدكتور فاروق حمادة.

(٢) بل تراه يطمئنك إلى أنه لم يأخذ حتى بما ثبت في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»؛ حفظاً لكرامته، والتزاماً بمنهجه وجادته!

وتغطية لها وإبعاداً للفكر عنها[1].

وأخيراً. . . نسأل المؤلِّف. . إذا كانت طريقة الغربيين في دراسة حياة محمد ﷺ هي الطريقة العلمية الموصلة إلى الحق كما يرى حسين هيكل، لا الطريقة التي اتبعها أسلافنا المسلمون؛ فإنَّ الأمر ينبغي أن ينتهي إلى إحدى نتيجتين:

ـ إما أن يؤمن الغربيون بنبوّة محمد عليه الصلاة والسلام إن كان يرى حسين هيكل أنها من الحق.

ـ وإما أن ينكر هو نبوته إن كان لا يرى أنها من الحق!!

ولقد رأينا كيف وقع اختيار الإذاعة اليهودية في رمضان عام (١٩٦٨م) على هٰذا الكتاب دون غيره؛ لتذيع منه فقرات من السيرة النبوية؛ أفكان ذٰلك لأن الإذاعة الإسرائيلية تحرص كل الحرص على أن لا تذيع شيئاً من حياة محمد ﷺ وسيرته إلا على أسس علمية مجرَّدة؟!

وحسبك يقيناً بالقيمة العلمية الرفيعة في كتاب يحلل حياة رسول الله ﷺ أن يكون هو الكتاب الذي يقع عليه اختيار اليهود ليستفاد منه في تغطية برامج دينية للمسلمين في إذاعتها الموجهة[2]!!

١٩٩ ـ كتاب «أبو هريرة»، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي.

من أنتن الكتب كتاب «أبو هريرة» لشيعي معبد لغير الله، وهو

---

(١) ولهٰذا أخلى هيكل كتابه «حياة محمد» من المعجزات الكونية، واعتذر عما فعله بأن العلم لا يقبلها!!

(٢) «كبرى اليقينيات الكونية» (ص ١٨٩ ـ ١٩٠) بتصرف يسير، ولمصطفى صبري كتاب «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين»، فيه تحذير بليغ من هٰذا الكتاب وأمثاله.

عبد الحسين شرف الدين، أصدر هٰذا الكتاب ليكسب به شعبية لدى شباب افترسهم كيدُ أوروبا لتاريخهم ودينهم؛ فاستظرفوا كل تشكيك في حديث رسول الله ﷺ، ونسوا أنَّ ما تقوم به الحجة إنما على حفظه ضمانة من الله وضمانة الله الكونية إحدى سننه الثابتة؛ فكان مما دلس به على أفكار المسلمين سرد أحاديث عن أبي هريرة لا يقرها العقل فيما يزعم.

والباحث النزيه الجاد ينتهي إلى أن بعض هٰذه الأحاديث لم يصح عن أبي هريرة أصلاً، وآفته رواته.

ومنها ما صح عنه ـ وصح عن غيره أيضاً ـ وهو خبر عن قدرة الله بوقائع عينية حدث بها الصادق المصدوق رسول الله ﷺ.

فإذا كان مقياس رد مثل هٰذه الأخبار بدعوى بعض العقول؛ فالأمر سهل على من أراد تكذيب القرآن الكريم الذي لا شائبة على نقله من كلام النمل، وتسبيح الحجر، وأخبار الجن والملائكة، وإحياء الميت، ونطق بقرة بني إسرائيل المذبوحة. . . إلخ.

فمن بلغ هٰذا المبلغ؛ فليترك ديننا ولا يماحكنا فيه.

وأنا أقول لهٰذا المعبد للحسين: إن أقصى ما يستغربه من حديث أبي هريرة ـ مما لم يصح عنه ـ هو أقرب إلى العقول بكثير من جمهرة الخرافات التي يؤمن بها مذهبه، لا سيما ما يحاك عن علي وآل البيت ودراويش المذهب من أساطير وخرافات.

ومما استغربه كثرة محفوظ أبي هريرة وهو أُمي! وما استغربه غير مستغرب؛ لأنَّ ميزة أميي العرب في الحفظ، ليس لهم ما يشغلهم عنه، وما يحفظونه إنما هو بلغة طبيعية لا يتعلَّمونها، ولا يزال التاريخ يقدم الأنموذج تلو الأنموذج من كبار الحفاظ.

وفرح عبد رب الحسين بالاضطراب الشنيع في اسم أبي هريرة واسم أبيه، وما جاء بجديد في هٰذا؛ لأن حفاظ الأئمة الذين طووا بساط البحث في عدالته هم الذين اختلفوا في اسمه هٰذا الاختلاف.

ولست أدري أي وجل يحدثه الاختلاف في اسمه؟

فهو لا يزعم أن هٰذا الاختلاف حجة على أن وجود أبي هريرة أسطورة، وأنه لا يوجد شخص بهٰذا الاسم لأنه أثبت وجوده، ولأن دعوى عكس ذٰلك مما لا تقوى عليه الدعوى لدى صغار السذج.

والاختلاف في تحقيق اسم من غلبت كنيته ليس بدعاً في التاريخ إلى عصرنا هٰذا، وهو اختلاف لا خطورة فيه ولا يترتب عليه أثر علمي.

ومما اتكأ عليه عبد رب الحسين خمول نشأة أبي هريرة وفقره، وأن صحبته لا تتجاوز ثلاث سنوات.

ولست أدري ماذا يقصد من البناء على خمول النشأة؟

هل يريد أن يكون خامل النشأة الفقير غير عدل ولا صادق، وهل يريد إلغاء أثر طول الملازمة للرسول ﷺ خلال المدة القصيرة؟

ولا رفعة ولا خمول في نصاب الإسلام وأهله إلا بمقياس الفساد والصلاح والإيمان والكفر والتقوى والفسق.

وتقحم عبد رب الحسين أمراً شنيعاً عندما أراد النيل من أبي هريرة والقدح في عدالته، بانياً على كتب الأدباء من أمثال «العقد الفريد» لابن عبد ربه و «الحيوان» للدميري . . . إلخ!!

ومثل هٰذا الصنيع شنيع جدّاً في حق من يدعي العلم؛ لأن نصوص الشرع وأحوال الصحابة فرغ منها علماء الأمة وعدولهم ونقادهم بأدق طرق

التوثيق التاريخي قبل أن يولد مؤلفو كتب الأجناس الأدبية المتظرفون بأخبار لا خطام لها ولا زمام.

وما افترض فيه الاحتمال كمحاصّة عمر لأبي هريرة بعد ولايته البحرين؛ فالقصة ذاتها شاهدة بأن أبا هريرة يدل باجتهاد اجتهده، وعلى أسوأ الاحتمالات ـ إذا رجح عمل عمر معه ـ؛ فأبو هريرة مخطىء معذور ومأجور.

ولو صح تناول خيار الأمة ـ ومن مثل تلك المصادر ـ لما كان في أمة محمد عدل ولا خيار، وهٰذا بخلاف شهادة الله لأمة محمد، وبخلاف ضمانته الكونية لحفظ الشرع، وبانت مذهبية عبد رب الحسين عندما شرح علاقته بعلي رضي الله عنه وبخصومه.

والله الذي لا إلٰه إلا هو لا رب سواه؛ إن علياً رضي الله عنه لعلى الحق، وإن مقاتليه من أهل الشام الفئة الباغية.

إلا أن اختلاف كبار الصحابة مع علي، وتواري بعضهم عن الخوض في الأمر؛ إنما هو لاجتهاد اجتهدوه، وبعضهم يرى أنه حصل من علي تقصير في حماية عثمان من طغام الجند.

وكلهم رضوان الله عليهم مجتهد متحر للخير، لا يحابي أحداً فيما اعتقده، فلو جعلنا اختلافهم بينهم في تحري الحق سبيلاً لتجريحهم ـ وهٰذا ما ترفضه أصول التوثيق التاريخي لتخلف المناسبة بين هٰذه الأحداث وبين مقتضيات التعديل والتجريح ـ؛ لتوجب أن نستبعد جمهور الصحابة في قبول تبليغ الشرع، وهٰذا تحلل سريع من دين الله الذي تكفل الله بحفظه في خبره الشرعي.

ولا بد أن يكون تدبير الله الكوني مصدقاً لوعده الشرعي.

وحسبك من تقصد عبد رب الحسين للتضليل أن ما زعمه من أحاديث

رواها أبو هريرة بمناسبة علاقته بمعاوية كلها أحاديث باطلة مكذوبة على أبي هريرة، معروف كذب نقلتها وضعفهم لدى الحفاظ.

وحسبك أن مصادره من الرواية من أمثال «شجرة العقل» للزوزني.

وهو إذا تأسى بأبي جعفر الإسكافي وبأمثاله من أئمته؛ فإنما يتأسى بتصورات حادثة على الدين، ولا يجد لديهم أسانيد نيرة تصلهم بمبلِّغ الشرع رسول الله ﷺ.

وهٰذا الرجل بوق مشوه لمطاعن الشيعة والمعتزلة، وقد فرح بنتنه المتهالكون على الشعبية العلمية من أمثال محمود أبو رية وملحد الجزيرة عبد الله القصيمي في بحث له بعنوان: «قال أبو هريرة قال رسول الله» بكتابه «العالم ليس عقلاً»، جعله رمزاً لجميع رواية حديث رسول الله ﷺ.

بل رأيت أحد أدباء المغرب يؤلف حكايات ويجعل عنوانها: «حدث أبو هريرة»، أو: «قال أبو هريرة».

وهٰذا دليل على قلة الورع وضعف الوازع وسرعة التأثر بكيد الأعداء.

ولم تخل الساحة من غيورين مخلصين تجردوا لبيان الحق وإزالة اللبس ببحوث جاءت في كتبهم ضمناً من أمثال مصطفى السباعي ومحمد عجاج الخطيب وغيرهما، بل ألف الشيخ عبد المنعم صالح العلي كتاباً حافلاً بعنوان: «دفاع عن أبي هريرة»، فإذا قابلت وقائع الكتاب التاريخية بالوقائع التي يدعيها عبد رب الحسين، ثم رأيت البون الشاسع بين مصادر الرجلين من ناحية التوثيق؛ علمت علم اليقين أن تقميش عبد رب الحسين وأسلافه ما بين افتراء مقصود وخيال يتلهى به.

وقد نصب هٰذا الفاضل الدلائل التاريخية على اتصال نسب أبي هريرة

وشرفه بين قومه، ونقل تزكية كبار الصحابة له.

وقرر أن مدة صحبته أربع سنين وزيادة.

ولا أريد أن أسترسل في عرض الكتاب، فمن كان صادقاً في تحرِّي الحق؛ فليقارن بين وقائع الكتابين، ويتحقق مصادرهما، ويعقد العزم على الصدق في تحري الحق؛ فلا يحتاج حينئذ إلى ملقن أو معلم؛ لأن العقول مفطورة على الأُنس بدلائل الحق والاهتداء إليه، واللهاث وراء اليقين أو الرجحان إذا صح عزمها على طلب الحق.

وكتب الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي كتاباً حافلاً بعنوان: «أبو هريرة في ضوء مروياته» جنح فيه إلى تبيان الشواهد الصحيحة من أحاديث الصحابة رضوان الله عليهم المؤيدة لبعض مرويات أبي هريرة.

وللحقيقة التاريخية ـ وأنا أختم الكلام عن أبي هريرة ـ أسجل أن النسيان والخطأ لا يعصم منهما أحد، وإنما العصمة لرسول الله ﷺ لا سيما في تبليغ الشرع.

أما عدول الأمة؛ فهم معصومون في جملتهم عن الضلال في إبلاغ الشرع مصداقاً لضمانة الله.

أما أفراد العدول، فمعرضون للخطأ والسهو؛ إلا أن ذٰلك لا يخفى على الكافة فيستدركونه.

وأبو هريرة رضي الله عنه ـ كغيره من فضلاء الصحابة ـ؛ قد يبلغ النص مختصراً، أو ناقصاً، أو مختلف السياق والترتيب حسب حفظه له.

وقد يذكر ما حدث به فيقيمه على وجهه، وقد يكون عنده المرسل؛ فيرفع للرسول ﷺ ما سمعه من الفضل ـ كما في حديث اغتسال الجنب ـ.

وهٰذه ظواهر ينتفع بها في تحقيق الأحاديث دلالة وثبوتاً، امتثالاً لأمر الله للعلماء بالاجتهاد في دينه[1].

٢٠٠ ـ «رجال حول الرسول ﷺ»، لخالد محمد خالد.

كتاب عن حياة الصحابة رضوان الله عليهم، وأسلوبه شيّقٌ، وله انتشار واسع، وكان له أثر حسن على المثقفين العصريين، ولٰكن لي عليه ملاحظة مهمة، ومن أجلها أوردتُ هٰذا الكتاب هنا، وهي أن مؤلّفه كتبه بأسلوب القصّة ـ وليس في هٰذا ضير ـ، ولٰكن لكي يشوِّق القارىء ويجعله يتابع خبر هٰذا الصحابي أو ذاك؛ كان يصنع (عقدة) في القصة، وحينئذ يرتب أحداث القصة ترتيباً من عنده، ويدخل عليها إضافاتٍ حتى تبقى على نسجٍ واحدٍ دون خلل فيها، وهٰذه الإضافات لا وجود لها في كتب التراجم، فضلاً عن أن منهج المؤلف فيه الجمع والتقميش، وليس البحث والتفتيش، ولذا وقع فيه أخبار غير صحيحة.

هٰذه كلمة سريعة عن هٰذا الكتاب ولي رسالة مفردة في بعض ما في هٰذا الكتاب من العيوب والآفات، يسر الله نشرهما، وبهٰذا نختم جولتنا مع (كتب المعاصرين)، ولنا تتمة في المجموعة الثانية إن شاء الله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

●●●●●

---

(١) ما تقدم من كلام الشيخ أبي عبد الرحمٰن بن عقيل الظاهري في كتابه «الشروح والتعليقات» (السفر الثاني، ص ٢٠٤ ـ ٢١١).

وانظر في التحذير من كتاب الموسوي: «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» (٢ / ٦٤).

الاستدراكات

* **استدراك (١ / ص ٥٤):**

وقد انتقد الإمام الشافعيُّ محمدَ بن الحسن الشيباني في تسميته الكتاب الذي وضعه في الرد على الإمام مالك «الحجَّة على أهل المدينة»؛ فأسند ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (١١١) إلى الشافعي، وذكر عنده محمد بن الحسن؛ قال: «قال: وضعتُ كتاباً على أهل المدينة، تنظُرُ فيه؟ فنظرتُ في أوله، ثم وضعته ـ أو رميتُه به ـ؛ فقال: ما لك؟ قلتُ: أوّله خطأ، على من وضعتَ هٰذا الكتاب؟ قال: على أهل المدينة. قلتُ: من أهل المدينة؟ قال: مالك. قلت: فمالكٌ رجل واحد، وقد كان بالمدينة فقهاءُ غيرُ مالكٍ: ابن أبي ذئب، والماجشون، وفلان وفلان».

* **استدراك (٢ / ص ٢٨٨):**

وكتب الأخ الدكتور عاصم القريوتي مقالاً بعنوان «نظرة إلى الشيخ حبيب الرحمٰن في كتابه الألباني شذوذه وأخطاؤه» فيه رد على كتاب الأعظمي، نشر على حلقتين في «المجلة السلفية» (المجلد السادس عشر، العدد ١٠، ١١، ذي القعدة، ١٤٠٤هـ، وربيع الأول ١٤٠٥هـ، ص ٥٢ ـ ٧٤).

* **استدراك (٣ / ص ٣١٢):**

انظر في الرد على ذٰلك (الجزء الثالث) من كتابنا «قصص لا تثبت»،

وقد تكلَّم الغماري في «الحاوي» (٣ / ٧ ـ ٨) على كتاب «المدخل»، وبيَّن أنَّ فيه شدَّة واضحة، وقال: «وقد تنبَّه على ما فيه من الشدَّة تلميذُ مؤلفه وهو الشيخ خليل صاحب «المختصر»، بل قال الشعراني: إن مطالعته تورث ظلمة في القلب» انتهى. قال أبو عبيدة: ومقولة الشعراني خاطئة وقاسية؛ فتنبَّه!

●●●●●

الموضوعات والمحتويات